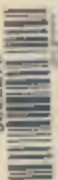


Бiblioteca Alezandrina



0473220

ناشر مصر للكتاب

في الأزمنة الحديثة

تأليف

محمد فقي

مساعد مراقب تعليم البنات

(والحائز لدرجة استاذ في الآداب ودرجة الشرف من الطبقة الأولى
في التاريخ الحديث وعلى منحة البحث العلمي من جامعة ليفربول)

الجزء الأول

سنة ١٧٩٨ - ١٨٤٩ م

الطبعة الرابعة

نوفمبر ١٩٣٢

جميع حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة للمؤلف

الثن : ١٥

المطبعة الرحمانية - مصر
شارع الخرنفش رقم ٣٥ تليفون ٥١٥٢٢

طبعات الكتاب

الطبعة الأولى : مايو سنة ١٩٢١

الطبعة الثانية : فبراير سنة ١٩٢٦

الطبعة الثالثة : يوليه سنة ١٩٢٧

الطبعة الرابعة : نوفمبر سنة ١٩٣٢



محمد علی اکبر

(مقدمة الطبعة الأولى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقدم كتابي إلى قراء التاريخ وأنا شاعر بأني بعيد عن الغرض الذي كنت أرمى إليه . ولكنني وجدت الاحجام عن نشر ما تهيأ لدي لفائدة أبناء وطني ، لمجرد الاعتقاد بأن ذلك دون ما ينبغي من الكمال ، ضرباً من الجمود العلمي لا يتفق مع سنة النشوء والترقي في العلوم الحديثة ، التي يتوارثها العلماء ناقصة فلا يلبثون أن يورثوها غيرهم وافية بقدر المستطاع ، إذ العصمة والكمال لله وحده

لذلك أقدمت على نشر أبحاثي التي يرجع البدء فيها إلى سنة ١٩١٤ أيام أن كنت أوصل الدراسة في إنجلترا في مكتبة « المتحف البريطاني » ودار « سجلات الحكومة » بلندرة . ولقد قصدت إلى أن يكون بحثي مستعداً من أصوله الرسمية ومن المصادر الموثوق بها حتى يحوز الصفة العلمية التي تحتها الجامعات الأوربية أولاً وحتى يتسنى لمصري مثلي يفهم الروح المصرية أن يضع كتاباً مستقلاً في الموضوع بحيث لا يكون جل اعتماده فيه على ما يكتبه العلماء الأوربيون بل على المصادر التي يأخذ عنها هؤلاء العلماء رأساً .

وما أكثر وأعظم ما يعثر عليه الباحث المنقب من أصول ومادة
في تاريخ مصر الحديث ، فسجلات وزارة الخارجية بلندره - ناهيك
بما في العواصم الأخرى - حافلة بمجلدات مكدسة بعضها فوق بعض
حاوية لجميع أنواع الرسائل الرسمية والخاصة والسرية والتقارير والجرائد
وغير ذلك مما يتطلب عدة سنوات للفحص عنه فحصاد دقيقاً . ولقد انتهزت
فرصة تعيينى طالباً للبحث العلمى فى لندرة باتفاق جامعة ليفربول مع
وزارة المعارف المصرية فقضيت عام ١٩١٦ فى درس الوثائق الهامة الخاصة
بحالة مصر فى عهد محمد على . ثم عدت الى مصر وواصلت بحثى فى المكتبة
السلطانية واستوفيت ما كان ناقصاً وخاصة فى الجزء الأول من الكتاب
وسيرى القارى انى توخيت فى كتابى أسلوباً سهلاً وطريقة علمية
غايتها الوحدة التاريخية واتجاه السياسة العامة وربط الأسباب بالمسببات
وإغفال التفاصيل المملة وإبداء النقد على حسب الحقائق المقررة لا على
حسب ما تمليه العواطف - وهنا الفرق كل الفرق بين المؤرخ الذى
يجب أن يكتب ويبحث لأجل الحقيقة وبين السياسى الذى يكتب
ويجادل لإرضاء لعواطفه الخاصة

وغاية رجائى أن ينى الكتاب بحاجة المتعلمين إلى كتاب فى التاريخ
على الطرق العلمية الحديثة وأن يتقدم العاملون للبحث والكتابة العلمية
فى موضوعاتهم التاريخية وأن يتكرم أولو الفضل بموافاتى بما يمن لهم
من الآراء ووجوه الإصلاح فى الكتاب

وإني أتقدم قبل الختام بشكر حضرة صديق الأستاذ عبد الحميد حسن على تكريمه بالاشتراك معي في مراجعة مسودات الكتاب كذلك أسدي الشكر لحضرات :الأستاذ عبد الرحيم بك محمد عثمان والأستاذ محمد أحمد حسونه وأخي سيد أحمد خليل على ما قدمه حضراتهم لي من المساعدات . والله أسأل أن يوفقني إلى إتمام الجزأين الباقيين من الكتاب وأن يوفقنا جميعاً إلى خدمة بلادنا العزيزة بالصدق والإخلاص م

محمد رفعت

مدرسة المعلمين السلطانية

القاهرة في أول رمضان سنة ١٣٣٩ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٢١

(مقدمة الطبعة الثانية)

سنحت لي الفرصة في هذه الطبعة أن أوفي الكلام في موضوعي « مصر قبل الحملة الفرنسية » و « تاريخ الحملة » وقد وسعت الكلام في بعض نقاط أخرى

وإذا استمر إقبال طلبة التاريخ على اقتناء الكتاب والانتفاع به فسوف لا أدرج جهداً في توسيعه وتنقيحه كلما سنحت فرصة لطبعة جديدة وإني أتقدم بالشكر الجزيل لجميع من عاونوني في إخراج الكتاب وأخص بالذكر من حضراتهم الأستاذ عبد الحميد حسن م

محمد رفعت

حلوان في ٢٧ رجب سنة ١٣٤٤ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦

فهرس

صحيقة		صحيقة
٩	الفصل الاول	٢٠٢
	مصر قبل الحملة الفرنسية	الفصل الحادى عشر
٣٢	الفصل الثانى	٢٢١
	مشروع الحملة الفرنسية	الفصل الثانى عشر
٤٢	الفصل الثالث	٢٣٦
	نابليون فى مصر	الفصل الثالث عشر
٦٦	الفصل الرابع	٢٥٥
	الحملة الفرنسية بعد نابليون	الفصل الرابع عشر
٨٠	الفصل الخامس	٢٦٢
	نتائج الحملة الفرنسية	ملحق ا
٨٧	الفصل السادس	٢٦٥
	تنازع البقاء فى مصر بعد الحملة	ملحق ب
١٠٩	الفصل السابع	٢٧١
	نهضة محمد على	ملحق ج
١٣٦	الفصل الثامن	٢٧٦
	اصلاحات محمد على الداخلية	ملحق د
١٥٥	الفصل التاسع	٢٧٩
	ظهور المسألة الشرقية واستقلال اليونان	ملحق هـ
١٨٠	الفصل العاشر	٢٨٢
	بين الباشا والسلطان	ملحق و
		٢٨٥
		ملحق ز
		اسماء اهم الاعلام الاوربية فى الكتاب
		الخريطة

صور الكتاب

محمد على الا كبر	ابراهيم باشا	لوى فليب
قاعة استقبال	سليمان باشا	القلعة من ناحية المقطم
نافورة	بوغوص بك يوسف	القلعة عند دخول الفرنسيين بمصر
نابليون بونارت	بالمرستون	

الفصل الأول

مصر قبل الحملة الفرنسية

الحالة السياسية

تعاقت على مصر منذ الفتح العربى حكومات أجنبية عدة فمن الطولونيين والأخشيديين إلى الفاطميين ثم الأيوبيين^(١) وجميعهم من عناصر غير مصرية ، ولكنهم سرعان ما كانوا يتأثرون بالبيئة المصرية ويندمجون فى مدينتها فيعلنون استقلالهم ويطبعون حكومتهم بالطابع المصرى ، وهكذا احتفظت البلاد بخصائصها الاستقلالية طول العصور الوسطى ووصلت فيها إلى درجة عظيمة من الرقى، ثم اغتصب «المماليك» الحكم من الأيوبيين سنة ١٢٥٠ فحكموا البلاد مستقلين أيضاً حكماً مستنيراً لا بأس به ولقبوا أنفسهم سلاطين واستطاعوا الاحتفاظ بأملأك مصر فى الشام ، حتى ظهرت قوة الأتراك العثمانيين واتجهت أنظار السلطان «سليم الأول» نحو الشرق فجهاز قوة للقضاء على خصومه : الشاه اسماعيل فى فارس والسلطان «العورى» فى مصر ، فانتصر سليم على الفرس أولاً ، وعلى أثر هذا الانتصار توترت العلاقات بين سليم والعورى حليف الشاه اسماعيل ، فأعد العورى حملة كبيرة فى سنة ١٥١٦ وخرج قاصداً حدود

(١) الطولونيون (٨٧٠ — ٩٠٥ م) والأخشيديون (٩٢٢ — ٩٦٨ م) والفاطميون (٩٦٩ —

١١٧٦ م) والابويون (١١٧٦ — ١٢٥٠ م)

آسيا الصغرى ، والتقى الفريقان قرب حلب فى موقعة « مرج دابق »
فانهزم المصريون لقلة عددهم وسوء أسلحتهم ونظامهم ولظهور الشحنة
بين صفوف المماليك، وقتل الغورى فى هذه المعركة واستولى العثمانيون على
مدن الشام وحصونها ثم دخلوا مصر وحاول « طومان باى » ابن أخى
الغورى الذى خلفه حاكماً على مصر مقاومة العثمانيين فانهزم فى عدة مواقع
آخرها قرب « وردان » سنة ١٥١٧م وقبض السلطان على « طومان باى » وشنقه
عند باب زويلة بالقاهرة، وهكذا فقدت مصر استقلالها وصارت امانة عثمانية
نظام الحكم العثمانى فى مصر : بعد أن فرغ سليم من جمع ومصادرة
التحف والنفائس والجواهر التى كانت تملأ قصور سلاطين المماليك
وخزائنها وضع نظاماً يسير عليه الحكم فى مصر بعد مغادرته البلاد، وقد
قصد السلطان سليم من النظام الذى وضعه إلى غرض أساسى واحد هو
ضمان بقاء تبعية مصر للدولة فعمل لهذا القصد وحده دون الاهتمام بمصالح
البلاد وترقية مواردها ، ولما لم يكن للعثمانيين مدنية أو آداب خاصة يمكن
ادخالها وترويجها فى البلاد التى فتحوها لم يترك نظام حكمهم فى البلاد
أثراً ظاهراً باقياً على الرغم من طول بقائهم بالبلاد التى فتحوها
رأى السلطان أن مصر بمعزل عن أملاك الدولة وأن بعدها عن
مقر الحكم فى الاستانة قد يساعد حكامها على الاستقلال عن الباب العالى
فوضع نطاقاً يقضى بتوزيع السلطة على ثلاث هيئات يكون له من تشاخصها
ودوام تنافسها ما يضمن استمرار ضعف هذه الهيئات والتجأهم إلى الملاذ
الأعلى وهو سلطان العثمانيين بالقسطنطينية ، فجعل السلطة الرئيسية

الباشا في يد وال أو حاكم بلقب « باشا » يعينه السلطان لمدة قصيرة تتراوح عادة بين سنة وثلاث ومقره القلعة ووظيفته تمثيل الباب العالي وتبليغ وتنفيذ أوامره وإرسال الجزية وقيادة الجند في الحرب

الديوان ويعاون الباشا في الحكم ديوان مكون من ضباط جيش الاحتلال الذي كان يتألف من سبع فرق أو « أوجقه » وأحدها « وجاق » وتتكون هذه الفرق من جنود مختلفة الأجناس أهمها فرقة الانكشارية إذ كان لأغا الانكشارية شأن ومركز ليس لغيره من ضباط الفرق . وللديوان حق المرافقة على قرارات الباشا ومراجعتها فيما يوافق عليه من القرارات، وله عند الاقتضاء حق عزل الباشا والاتصال رأساً بالباب العالي ، وعند البحث في المسائل الهامة يجتمع الديوان ويضاف إليه كبار العلماء والمشايخ والأعيان ولا ينعقد الديوان الكبير بهذه الهيئة إلا نادراً

امراء الممالك أما السلطة الادارية المحلية فرأى السلطان أن يبقها في يد أمراء الممالك أو « البكوات » وكان في مقدوره أن يقضى عليهم بعد انتصاره على « طومانباي » ولكنه تركهم ليحفظوا التوازن بين والي والديوان ، فعين منهم مديرين أو سناجق وكشاف في الأقاليم

وأنشأ السلطان ديوانا خاصا له حاسبة وتسجيل الأملاك ونقلها وجمع الضرائب ، وعرف هذا الديوان « بديوان الافنديه »

نقد النظام استمر هذا النظام نافذاً نحو قرن كانت فيه الدولة العثمانية حافظة لمركزها وصممتها الحربية بين دول أوروبا . فلما ظهر ضعف تركيا الحربي وانتشر الفساد والاضطراب داخل الدولة لم يعد النظام الذي وضعه

السلطين العظام سليم وابنه سليمان نافذاً بل سطت عليه يد المسخ
والتغير وتدهورت الحال تدريجاً حتى نمت سلطة الممالك رغم أنف ممثلي
السلطان ، وجمعوا النقود في أيديهم وقصروا سلطة الباب العالي على
الأسم والخطبة والجزية

ضعف الوالي

أما الوالي فصار مقامه بمصر تحت رحمة الممالك ، يقضى أيامه شبه
سجين في القلعة لا هم له سوى جمع المال بكل الطرق الممكنة قبل أن
يستدعيه السلطان من البلاد . فاذا أساء التصرف أو ساءت علاقته مع
الممالك أرسلوا اليه رسولا يقرأ عليه كلمة « انزل يا باشا » ويطوى البساط
أمامه فاذا هو وال معزول لا مندوحة له عن مغادرة البلاد

ضعف الديوان

أما ضباط الجيش وفرقه وهم أعضاء الديوان فقد تدهورت حالتهم
الأدبية وانحطت أخلاقهم على أثر ضعف الباب العالي وانهزاماته ،
وأفقدتهم عيشة الخمول والكسل صفاتهم الحربية الأولى فتقربوا من
بكوات الممالك وهم اذ ذاك أصحاب الأمر داخل البلاد وقبلوا منهم
الوظائف وصاروا من أنصار الممالك وأعوانهم ولم يمض وقت طويل
حتى أصبح الديوان كله من صنائع الممالك وأتباعهم ، وهم الذين يجمعون
ويسترون أعضاءه متى وكيف شاءوا

أصل الممالك : أما البكوات الممالك الذين سادوا البلاد وعاثوا فيها
فساداً في أثناء العهد العثماني المظلم فكانوا من بقايا الممالك الجراكسة
الذين حكموا البلاد قبل الفتح العثماني . وأول من استخدم الممالك
الأتراك في مصر خلفاء الفاطميين الذين أرادوا التشبه بالعباسيين في بغداد
ثم جاء الأيوبيون فاشترى الملك « الصالح بن أيوب » عدداً يزيد على الألف

من رقيق شمالي وغربي آسيا . وكان « المغول » في ذلك الوقت قد جعلوا يخرّبون تلك الجهات ويدمرون قراها ويغيرون عليها بين آن وآخر ، فهاجر أهل البلاد ومعهم أولادهم وبناتهم وانتهز تجار الرقيق الفرصة فأتوا الأسواق بالفتيان والفتيات من أهل قفقاسيا وجورجيا والجر كس .

ويعرف المماليك الأول الذين حكموا بعد الأيوبيين من سنة ١٢٥٠ ^{المماليك البحرية} الى سنة ١٣٨٢ بالمماليك البحرية لأنهم أقاموا أولا في جزيرة « الروضة » حيث بنى لهم الملك الصالح قصورا قرب المقياس . وأكثروا لاء المماليك من الأتراك وسكان شمالي آسيا وكانوا في حكمهم يتبعون النظام الوراثي عادة واشتهر من سلاطينهم « الظاهر بيبرس » (١٢٩٣ - ١٣٤١ م) و « الناصر بن قلاوون » سنة ١٣٤١ م .

أما المماليك الجراكسة فأصلهم من جورجيا والقفقاز وبلاد الجر كس ^{المماليك الجراكسة} وقد حكموا من سنة ١٣٨٢ الى سنة ١٥١٧ ، وكانوا لا يتقيدون بنظام خاص في وراثة الحكم بل كان الأمر للغالب المنتصر من الأمراء ، ومن أشهر سلاطينهم الظاهر برقوق (١٣٨٢ - ١٣٩٨) والنوري (١٥٠١ - ١٥١٦ م) ولما كان المماليك مترفين عن الاختلاط بأهل البلاد اعتمدوا في زواجهم وحرورهم على ما كانوا يشترونه من الرقيق الجر كسي فتيانا وفتيات وكان الغلمان يدربون منذ نعومة أظفارهم على أعمال الفروسية والحرب والصيد ويعلمون القراءة والكتابة والقرآن وشيئا من الدين . فاذا كبر الغلمان وبلغوا الثامنة عشرة وظهرت لحام حررهم ساداتهم ومنحهم مالا وأرضا وجواري ورقوهم إلى رتبة « البكوية » فيتزوجون ويؤسسون

نشأة الملوك

يوتاً يعلثونها بالرقيق كساداتهم^(١) ولم تكن الروابط بين السادة والأتباع شبيهة بالروابط الاقطاعية التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى فهذه كانت مبنية على أسس اقتصادية أهمها ملكية الأرض والولاء بين السيد وتابعه ؛ وأما العلاقات بين المالك وأساتذتهم فلم تكن مؤسسة على أية قاعدة سوى مجرد الرغبة والشهوة الوقتية

شيخ البلد

ولما كان الوصول الى الزعامة والحكم لا يجرى إلا عن طريق التغلب والقوة كان المالك في أثناء قيام دولتهم وفي العهد العثماني في حروب ومنازعات حزبية مستمرة غايتها الوصول إلى الرياسة ، ويعرف رئيس المالك « شيخ البلد » ومقره القاهرة ومتى ظفر بأعدائه استولى على أموالهم وجواريهم وأملأهم

ذى المالك

وكان المالك يعيشون عيشة البذخ والنعيم فيرتدون المنسوجات الهندية الرقيقة ، وفوقها القفاطين الحريرية ذات الأكام التي تتدلى إلى أطراف أصابع اليد ثم الجبب ذات الفراء الغالية والسراويل الواسعة من الجوخ الذي كان يرد من فرنسا ثم ينتطقون بأحزمة حريرية مثبتة فيها الأسلحة المختلفة ويضعون على رؤسهم عمامات من النسيج الرفيع (الشاش) وكانوا يمتطون الخيول العربية الكريمة المطهمة والمزركشة بالفضة والذهب والأحجار الكريمة

ولم يكن للمالك نظام عسكري بل كانوا يعتمدون على شجاعتهم

نظامهم الحربي

(١) من المالك من كان يملك من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مملوك . أما رؤساؤهم كإبراهيم بك فكانوا يملكون من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مملوك

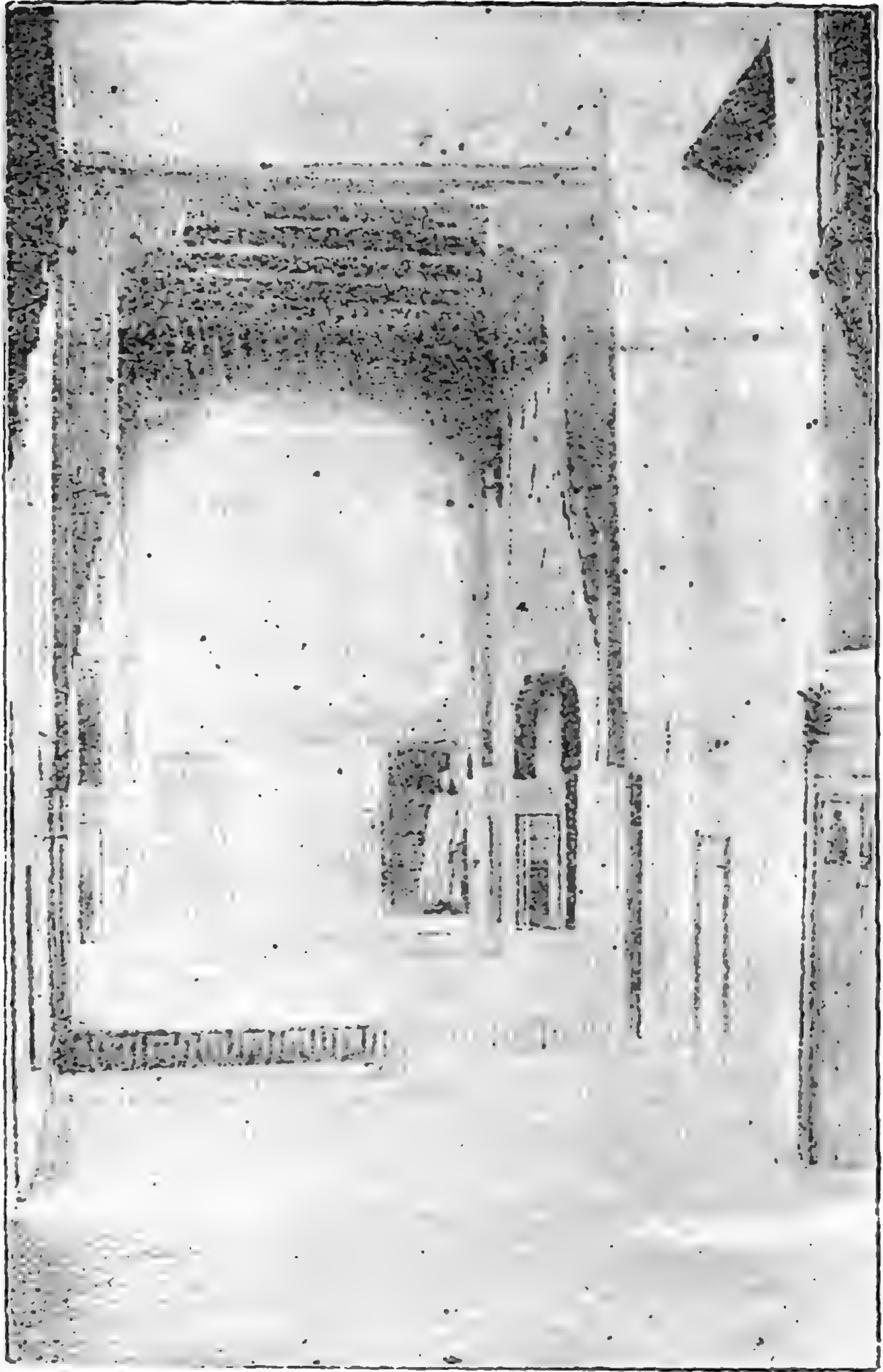
الفردية وشجاعة أتباعهم للدفاع عن البلاد وكانوا جميعاً من الفرسان .
أما نظام المشاة فلم يعرفه الممالك وكان محتقراً في نظرهم غير أنهم كانوا
يأخذون معهم إلى الحرب عدداً كبيراً من الخدم المصريين يقومون
بمخارجاتهم وحاجات خيولهم . وإذا خرجوا للحرب لم يتبعوا قوانين خاصة
بل اعتمدوا على الكر والفر السريع وعلى النزال الفردي . وكانوا كفرسان
أوروبا في العصور الوسطى إذا أعوزتهم الحروب الحقيقية في الداخل أو في
الخارج لجئوا إلى حفلات يقيمونها في الموالد والمواسم للمسابقات الرياضية
والنزال الفردي مستعملين العصي الطويلة بدلا من الأسلحة والمزاريق
وكان الممالك يسكنون قصوراً فخمة منسقة تنسيقاً بديعاً تتجلى فيه
مسكنهم آثار الصناعة العربية الدقيقة ، يراها الناظر من الخارج فلا يابها حتى إذا
دخلها وجد لها فناء واسعاً تحيط به أشجار الفاكهة ومختلف الأزهار
والمطور تجري في عرصاته جداول الماء فيهب من فوقها النسيم رطباً
حتى في أشد ساعات القيظ ، أما الأثاث والرياش والمأكول والمشرب
وموائد الطعام والجواري الحسان ، فكانت مضرب الأمثال من حيث
الوفرة وحسن التنسيق والجمال

مثل هذه العيشة عيشة البذخ والترف والنعيم التي كانت تكلف
الواحد من بكوات الممالك ٢٥٠٠ جنيه كل سنة على المتوسط جمعاتهم
يبالغون في ظلم واضطهاد الفلاحين من أهل البلاد الذين صاروا كرقيق
الأرض ليس لهم حقوق أمام ساداتهم الممالك بل جل عملهم أن يدبروا
الثروة اللازمة لهيئة أسباب النعيم والرفاهية للممالك ؛ وكانوا كملساء

الحال الاقتصادية في البلد وزاد فقر الفلاح زادوه ظلماً وقسوة وعدواناً، وكلما اشتبهوا في ثروة واحد منهم عذبوه حتى يبتزوا منه آخر قرش ادخره. ومعنى ذلك أن عشرة آلاف من الممالك (وعددهم كان يتراوح بين ٨٠٠٠ و ١٢٠٠٠) كانوا يتحكمون في رقاب مليونين ونصف مليون من السكان ويستغلون ثروتهم ويستعبدونهم لأجل مصالحهم الخاصة؛ وبدلاً من العمل على إنماء ثروة البلاد ومواردها عمل الممالك على نقضها وفسادها ولا غرابة في ذلك فالمالك جماعة لم تربطهم بالبلاد روابط وطنية أو اسرية لأنهم اعتمدوا على ما كانوا يبتاعونه من الرقيق ولم يصاهروا الأهالي. زد على ذلك أن شغفهم بالحروب وأعمال الفروسية وعدم ملائمة الجو لا أكثرهم قد ساعد على تقصير أعمارهم وعدم بقاء أسراتهم طويلاً في البلاد. لذلك لم يرحموا أهل البلاد ولم ينظروا في مصلحة أحد سوى ارضاء ملاذم وشهواتهم

لذلك ساءت حال الفلاح وتناوبته المجاعات والأوبئة إذ كان قوام طعامه الذرة وقليل من البصل، ولا يلبس سوى قميص من القطن أو الكتان ويسكن في أكواخ حقيرة قليلة المنافذ يعيش فيها هو وأسرته ومواشيده أضناك عيشة. ولولا جو البلاد الصحي وانتظام فيضان النيل الطبيعي وما عرف عن أمراء الممالك من الكرم لكان مصاب الفلاحين ونصيبهم من الحياة أدهى وأمر

ومع ذلك وعلى الرغم من سوء حالة البلاد الاقتصادية استطاع الممالك أن يحتفظوا بمرأ كزهم وبقوتهم أكثر من قرنين بعد الفتح العثماني ويرجع



قاعة استقبال داخل بيت أمير كبراء المحابيك

تفوق الممالك وبقاؤهم في مرا كز قوتهم إلى الأسباب الآتية :

اسباب تفوقه
الممالك

١ — إن الممالك كانوا العنصر الحى القوى في البلاد دون العناصر
والهيئات الأخرى ، فقد رأينا أن سلطة الوالى والجيش قد تدهورت ،
وانحطت ، وأن الأهالى لم يكونوا سوى آلات مسخرة لجمع الثروة في البلاد
في خزائن الممالك ، ويظهر أن الممالك بسبب شغفهم بالحرب والنزال
قد حافظوا على حيويتهم ونشاطهم وبذلك برهنوا على صدق نظرية
القائلين بأن الحرب أعظم مساعد على بقاء واستمرار أصلح العناصر
وأقواها .

٢ — ولا ننسى قوة عصبية الممالك فانهم لم يندمجوا في المصريين (٣) حصينهم

كغيرهم من الشعوب ، بل ظلوا محتفظين باستقلالهم وعزلتهم دائبين
على ملء صفوفهم بشراء الرقيق وتدريبه ، ثم أنهم وحدوا قواتهم برئاسة
زعيمهم « شيخ البلد » أو حاكم القاهرة ، وكانوا على الرغم من منازعاتهم
وحروبهم الحزبية قوة واحدة في وجه العدو المشترك كالأتراك وغيرهم
من الأجانب

(٣)

اتصالهم بالأهالى .

٣ — أضف إلى ذلك أن الممالك كانوا أكثر الهيئات اتصالاً بأهل

البلاد وعاداتهم وعلماً بلغتهم وحياتهم ، وأنهم لذلك كانوا أعرف الناس
بحكم داخلية البلاد ، وكان كثير من الممالك على درجة لا بأس بها من
التفقه في اللغة والشريعة والدين .

(٤)

ضعف تركيها .

٤ — ثم أن هناك سبباً لولاه ما استطاع الممالك أن يجمعوا السلطة

في أيديهم وذلك أن حالة الدولة العثمانية في الداخل والخارج قد حالت دون إرسال الحملات الكفيلة باسترجاع نفوذ الباب العالي

ظهور علي بك الكبير واستقلاله بمصر

وليس أدل على عظم قوة البكوات المماليك في ذلك العهد من ظهور « علي بك الكبير » الذي نشأ كملوك لأحد زعماء المماليك ثم صار « يكا » وأخذ يتفوق بفضل ذكائه ومهارته حتى استطاع تكوين حزب قوى من المماليك الذين اشتراهم ودرّبهم، ومن زملائه الخانقين على شيخ البلد إذ ذاك وكان قد صمم في نفسه على أن يكون شيخاً للبلد فما زال شيخ البلد يهاجمه في موقعة بعد أخرى حتى تم له النصر وصار شيخاً للبلد سنة ١٧٦٢ . ثم ما لبث أن أدرك الحقيقة الواقعة ، وهي أنه ليس للعثمانيين ما يبرر وجودهم في البلاد وأن المماليك هم أصحاب السلطة الحقيقية ولهم دون غيرهم حق الاستقلال بحكم مصر ، وأخذ يعمل على إخراج الفكرة إلى عالم الوجود ، فجعل يزيد في أتباعه ويستميل البكوات إليه حتى استطاع في سنة ١٧٦٩ أن يعلن استقلاله فأرسل الباشا إلى القسطنطينية وامتنع عن دفع الجزية وسك النقود باسمه وأخذ لنفسه لقب « سلطان مصر » مجدداً بذلك عهد المماليك الأول . ورأى علي بك أن يقوى جانبه وخاصة من الناحية المعرضة لهجوم الأتراك فأتحد مع « الشيخ ضاهر » أمير عكا وبفضل هذا التحالف أمكنه أن يصد القوات العثمانية التي كان يجمعها ولاية سوريا بأمر السلطان ضد علي بك ، ولما أمن جانب

ظهور علي بك
الكبير

إعلان الاستقلال

العثمانيين انتهز فرصة اشتغال تركيا بحروبها في أوروبا فوجه عنايته إلى إصلاح حالة حكومته ، فغنى بالتجارة الخارجية وسهل مواصلاتها ، وأثزل الرعب في قلوب عربان الصحراء فانتشر الأمن وحصل على المال اللازم لأعداد جيوشه وحملاته

وهن على بك يعلم ماينتاب الدولة العلية حينئذ من المحن والبلوى ^{فتوحه} في الداخل والخارج ، وإنها لذلك لا تقوى على إرسال حملة إلى مصر في وقت انحطت فيه سمعة تركيا الحربية أمام قوات النمسا وروسيا وبولونيا فجهز على بك حملة احتلت «اليمن» وأخرى احتلت «جده» و «مكة» ولم تمض ستة شهور حتى خضعت شبه جزيرة العرب وامتدت سلطنة «على بك» على سواحل البحر الأحمر وتجارته وصارت جدة مركزاً تجارياً هاماً . واستحق على بك لقب «سلطان مصر وخاقان البحرين» وفي سنة ١٧٦٩ أعد لفتح سوريا قوة تبلغ ٤٠٠٠٠ رجل من هؤلاء ٥٠٠٠ من فرسان المماليك و ١٥٠٠٠ من البدو وعين لقيادتها أحب أتباعه إليه محمد بك المعروف «بأبي الذهب» . وكان غرضه من هذه الحملة ضمان سلامة ملكه وتأمين حليفه «الشيخ ضاهر» ضد تعدى قوات السلطان ، ومهد على بك الطريق لفتوحه في سوريا بتوثيق العلاقات وأحكام الروابط بينه وبين أعداء تركيا مثل الروس والبنادقة

ولما دخلت جنود على بك في سوريا انضمت إليه قوات الشيخ ^{حملة في سوريا} ضاهر ، وسرعان ما استولت على غزة ونابلس والقدس ويافا وصيدا ، ثم حوصرت «دمشق» بضعة أيام وأخيراً سلمت ، وكان هذا النصر منتهى

ما وصلت إليه قوة علي بك إذ استطاع الأتراك أن يعوضوا من خسارتهم في الحرب تفوقهم في السياسة والدسيسة فاستمالوا إلى جانبهم محمد بك أكبر قواد علي بك ومنوه بتوليته حكومة القاهرة ، فعمل على كسب ثقة بعض المماليك وغادر الجميع سوريا فجأة ودخلوا مصر قاصدين الصعيد. وهناك استعدوا لملاقاة علي بك ، ولما كان أكثر أتباع علي بك قد انضم إلى محمد بك لم يجد بداً من مغادرة البلاد إلى « عكا » ثانية ، وهناك بدأ يجهز جيشاً لاسترداد أملاكه فنجح في سوريا ثم قصد مصر وكان محمد بك قد أرصد له من يدهمه في الطريق فوق أسيرا وكانت صحته قد تأثرت كثيراً لشدة حنقه وغيظه فمات بعد أيام سنة ١٧٧٣ . ويعد وفاته

علي بك أكبر الشخصيات التي ظهرت في ذلك الجزء المظلم من تاريخ مصر ، وأعماله تعد سابقة لأعمال محمد علي العظيم ، فلا غرابة إذن أن عرف اسمه في التاريخ « بالكبير » ، ولم يخلفه في مواصلة مشروعاته أحد من المماليك .

ولما مات علي بك صار « أبو الذهب » شيخاً للبلد وعادت سلطة الباب العالي إلى ما كانت عليه فعادت القوضى والأوبئة والمجاعات ولم يطل عهد أبي الذهب بل مات بعد عامين ومن آثاره الجامع المعروف باسمه الذي شيده أمام الأزهر ، وتنازع ثلاثة من زعماء المماليك علي مركز الرياسة بعده وهم البكوات « اسماعيل » و « ابراهيم » و « مراد » فاتحد الأخيران على الأول وأخذوا السلطة بيدهما وصارا يتناوبان مشيخة البلد وأمانة الحج أي الساطنتين الإدارية والحربية ، فكان

ابراهيم بك عادة شيخ البلد ومراد بك أمير الحج وقائد الجند ، وجعلا
يتنازعان ويسيثان حكومة البلاد حتى جاء الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨

الحالة الاقتصادية

إن أهم حادث أثر في مصير البلاد السياسى والاقتصادى معاً في
مبدأ العصور الحديثة هو تحول طريق التجارة بين أوروبا والشرق إلى
طريق رأس الرجا الصالح الذى كشفه « فاسكوديكو جاما » البرتغالى
سنة ١٤٩٨ بعد أن كشف « كولمب » طريق الدنيا الجديدة ، فأحدث
هذان الاستكشافان انقلاباً ذا شأن في عالم التجارة إذ انتقل المركز التجارى
العالمى من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى وكان
لهذا الانتقال أسوأ أثر في تجارة الدول التى تمس سواحلها البحر الأبيض
المتوسط كالبنديقية ومصر

وكانت مصر قد وصلت في العصور الوسطى وهى التى تنتهى بانتهاء
القرن الخامس عشر إلى درجة عظيمة من الثروة والرقى في جميع شؤونها
فقد خلف أصحاب الأمر في مصر حينذاك آثاراً بديعة من نماذج الصناعة
العربية تدل على ما كان لهم من وفرة المال وعظيم الجاه . وما ذلك إلا
لأن موارد ثروتهم لم تكن مقصورة على ما كانت تنتجه أرض مصر من
المحصولات الزراعية بل كانت خزائهم تفيض بأموال الأجانب من
تجار « البنديقية » و « جنوه » الذين كانوا ينقلون متاجرهم من الشرق إلى
أوروبا ويدفعون عنها ضرائب ونفقات مختلفة كانت سبباً في اثراء الحكومة
والأهالى معاً . وكانت مصر حينذاك قابضة على طريق التجارة بين

اثر تحول طريق
التجارة

الشرق وأوربا : طريق نهر الفرات وحلب واسكندرونة ومنها إلى أوربا ، وطريق البحر الأحمر والسويس ومنها بطريق القوافل إلى القاهرة ثم على السفن في فرع رشيد إلى قرب الرحمانية على النيل ومنها إلى الاسكندرية إما بطريق التربة التي كانت توصل بين النيل والاسكندرية ثم انسدت وبطل عملها وإما على ظهور الدواب . ومن الاسكندرية تنقل إلى موانئ إيطاليا ومنها إلى ممالك أوربا المختلفة . فلما تحول طريق التجارة من مصر إلى رأس الرجا الصالح حرمت مصر من مرور تجارة الشرق ونضبت منابع الثروة التي كانت تفيض عليها وتملاً خزائنها ذهباً وفضة ، وتلك الثروة التي ظهرت آثارها فيما خلفته دولة المماليك في مصر من مختلف الآثار البديعة مما دعا الناس إلى القول بأن مصر يومئذ كانت مهد حكاية ألف ليلة وليلة

وأراد البرتغاليون في ذلك الوقت أن يحولوا دون استعادة مصر مركزها التجاري ففكر المستكشف البرتغالي الشهير « البوكرك Albuquerque » في مشروع شيطاني يقضى بتحويل مجرى النيل حتى يصب في البحر الأحمر لا الأبيض المتوسط ، وحاول الغوري سلطان المماليك في مصر في ذلك الوقت بالاتفاق مع البنادقة القضاء على قوة البرتغال الاستعمارية في الشرق فجمعوا أسطولاً حاربوا به في البحر الأحمر فانتصروا في أول الأمر ثم دارت عليهم الدائرة وانهمزوا انهزاماً حاسماً في موقعة « ديو » وهي جزيرة صغيرة أمام بمباي سنة ١٥٠٩ . وبهذه الموقعة تقوى مركز البرتغال في الشرق ، وبدأت الدول الغربية التي تمس

سواحلها المحيط الأطلسي تبني نفوذها التجاري والاستعماري في الشرق
أما مصر فأخذت تضعف تدريجاً حتى أصبحت إيالة عثمانية سنة ١٥١٧
وظلت بعد ذلك نحو ثلاثة قرون في تأخر وعوز اقتصادي عام مما جعل
عهد العثمانيين من أنكد عصور التاريخ في مصر

ولما ضعفت صلات مصر بالخارج ولم يعد لمصر ذلك المركز التجاري
الهام ، ولم تعد البلاد تنتج للأسواق الخارجية كثيراً بل اقتصرت
في إنتاجها على قدر حاجات أهلها وساداتها المماليك وقف دولاب العمل
وقلت موارد البلاد وصارت الحكومة في حاجة زائدة إلى المال تجنيه
أو تصادره من الملاك والتجار والوطنيين والأجانب الذين يجرءون على
إحراز الثروة ، وكثيراً ما كان يشتد العوز في البلاد وتهدهدها المجاعات
والأمراض من حين إلى آخر لعدم عناية المماليك بشؤون الزراعة —
وهي المورد الوحيد لثروة البلاد وبالمنافع العامة كتنظيف الترع وإقامة
القناطر وتحسين طرق الري وتوزيع مائه

انحطاط
الاسكندرية

ولما كسدت التجارة انحط شأن الاسكندرية وصار سكانها
لا يزيدون على ٨٠٠٠ نفس وقل عدد الأجانب فيها، ومن بقي بها صار مهدداً
بتمدى الحكومة واضطهادها ، وساعد على اضمحلال الاسكندرية
انسداد الترع التي كانت توصلها بفرع رشيد ، ووجود قرصان البحر بكثرة
في البحر الأبيض والبحر الأحمر، وتعرض السفن في ميناء الاسكندرية
للرياح دون وجود أي موئل لها .

علاقات مصر
التجارية

وعلى الرغم من ذلك لم يبق مصر دون تجارة خارجية ، فقد كانت بينها

وبين تركيا وفرنسا والحبشة واليمن وبلاد العرب علاقات تجارية، وقد قدر السائح الفرنسي « فلى Volney » الذى سائح فى مصر وطبع سياحته سنة ١٧٨٧ قيمة تجارتها الخارجية أى قيمة صادراتها و وارداتها بمبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ عظيم لا يخلو من المبالغة، أما أهم صادرات البلاد فكانت الغلال والأرز والصمغ والبن والشع مما كان يرد إليها من السودان والحبشة الخ ، وأهم الواردات المنسوجات الصوفية والحريية والمعادن

حالة الصناعة

أما الصناعة فإنها تأخرت لنفس الأسباب التى أثرت فى الحالة الاقتصادية العامة ، وأصبحت مقصورة على عدد قليل من الصناعات الرائجة أهمها المنسوجات وصناعة السكر والزجاج ودبغ الجلود. وكانت القاهرة أهم مركز صناعى فى القطر ، وكان للصناعات تقابات تجمع بين أفراد الطوائف المختلفة ولكل حرفة شيخ مسئول أمام الحكام عن كل ما يطلب من أفراد طائفته فعليه جمع العوائد والأعطية التى تفرض على الصناع ، وله أن يقضى بين المتنازعين من أفراد الطائفة وأن يراقب حالة السوق

نظام الأرض

أما نظام الأرض فى مصر فقد بقى كما كان منذ عصور الفراعنة إذ كانت الأرض ملكاً للملك ، والملوك هم الذين كانوا يولونها الأتباع ، واستمر الحال كذلك الى أن جاء الفتح العثمانى فقرر السلطان سليم بعد أن مسح أراضي القطر أن الأرض ملك للسلطان بمعنى أن مالكها له «حق

المنفعة ، أو الانتفاع بثمرها دون الأرض ، أما الملاك فأصبحوا كأنهم مستأجرون تعود أملاكهم إلى بيت المال بعد موتهم إلا إذا اشترى ورثتهم الأرض من جديد بدفع مبلغ معين ، لذلك عين السلطان موظفًا خاصًا بلقب « الدقردار » لتسجيل جميع أراضي القطر وفرض على كل فدان من الأرض مساحة ٤٠٠ قصبة مربعة ضريبة معلومة

ولما كان الأتراك مسيطرين في البلاد كانت الضرائب تصل إلى الديوان من غير صعوبة ، فلما لم يصبح لموظفي السلطان أقل نفوذ داخل البلاد وعجزت الحكومة عن تحصيل المال المطلوب لجأت إلى طريقة « الالتزام » وقد انتشرت هذه الطريقة في منتصف القرن السابع عشر ولو أنها لم تكن مجهولة قبل ذلك

« والالتزام » أن يتكفل من يشاء من أكابر البلاد سواء أ كانوا من المالك أم الأتراك أم التجار بتحصيل الخراج للحكومة في قرية واحدة أو في عدة قرى بالاتفاق أو بالمزايدة ، فيدفع الملتزم للخزانة مال سنة واحدة معجلاً ثم تترك له حرية التصرف في دائرة التزامه ، وللملتزم أن يحصل على صك الالتزام من « شيخ البلد » أو كبير أمراء المالك وكان الالتزام في بداية الأمر يعطى لمدة محدودة ولكن آل الأمر إلى إعطائه لآخر العمر. وللملتزم أن يبيع التزامه إذا شاء بشرط إخطاره « الرزنامة » أو بيت المال وشيخ البلد. وإذا مات الملتزم ورثه في دائرة التزامه أبنائه أو من يوصى لهم ، فإذا لم يكن له وارث رجعت أراضيه

إلى بيت المال ، وعلى كل حال كان على الوارث أو الموصى له أن يطلب ترخيصاً بالالتزام بعد دفع مبلغ معين وبذلك صار للالتزام صفة شبه وراثية قانونية لمعظم أراضي القطر التي صار كل جزء منها مربوطاً باسم أحد الملتزمين على الرغم من أن أصحاب الأرض من الفلاحين كان لهم حق الانتفاع بأرضهم وحق التصرف فيها نظرياً .

وبفضل صك الالتزام أو « النيقة » التي كانت تخول للملتزم حق التصرف في القرى والتي بمقتضاها صار على الأعيان والمشايخ أن يساعدوا الملتزم في تحصيل الضرائب حل الملتزم محل الحكومة في دائرة التزامه وصار مطلق التصرف في معاملته للفلاحين وخاصة في القرن الثامن عشر حين حلت الفوضى محل الحكومة في إدارة البلاد فكان الملتزم يعين مشايخ القرى والمباشرين من الأقباط لإجراء الحساب اللازم . وكان للملتزم فوق التزامه من الأرض أراض خاصة له تعرف بأرض « الوسية » وكانت معفاة من الضرائب مقابل ما يقوم به الملتزم من التكاليف وتقوم بفلاحتها القرية بطريق السخرة

أرض الوقف

على أن جزءاً عظيماً من الأرض كان موقوفاً على المساجد والأعمال الخيرية ويعرف بأراضي الوقف وهي التي لا يجوز فيها التصرف بالبيع وكانت معفاة من الضرائب ، وبسبب اضطراب الأمن وخوف أصحاب الأملاك من عبث العابثين بها بعد وفاتهم زادت هذه الأراضي زيادة عظيمة ووصل الحال إلى أن خيف أن تصبح أرض مصر كلها موقوفة ، فاشتربت الحكومة أن لا يتم وقف إلا بأقرارها ، وكان معظم هذه

الضرائب

الأراضي الواسعة في يد كبار العلماء يستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة. وكانت ضريبة الخراج أو « الميرى » التي يجمعها الملتزمون إما نقداً وإما من نفس المحصول تقسم ثلاثة أقسام قسم لبيت المال ويعرف « بالميرى » وقسم للسنجق أو للكاشف ويعرف « بالكشوفية » وقسم يبقى للملتزم باسم « الفائض » وكانت « الجزية » ترسل من مال الميرى وتقدر باثنى عشر ألف كيس في كل كيس خمسة جنيهات مجدية (أربعة مصرية) ولم يكن الممالك حريصين على إرسال الجزية بانتظام في الجزء الأخير من الحكم العثماني بل كانوا أحياناً يوقفون إرسالها وكثيراً ما كانوا ينتحلون الأعذار لا تقاصها كتطهير الترع وبناء القناطر وهى أعمال كان الممالك يهملونها تماماً

وكان الملتزمون يتعسفون في جمع الضرائب ويرهقون الفلاح الذي كان عليه دفع الجزء الأكبر من الضرائب إرهاباً قاعداً الفلاحين إلى هجرة أراضيهم . ولولا ما اتصف به كبار الممالك من الكرم وبذل الصدقات وإطعام المساكين وأبناء السبيل لكانت مصيبة أهل البلاد من ظلم الممالك وعسفهم أشد وأدهى .

الحالة الفنية والعلمية :

إذا أردنا أن نعرف مبلغ التأثير الذي نشأ عن تحول طريق تجارة الشرق من مصر في الحالة الفنية فما علينا إلا أن نوازن بين الآثار التي خلفها سلاطين الممالك وبين الآثار المخلفة من عهد العثمانيين ، فالأولى

تم عن ثروة وقوة وذوق ومهارة ، وأما الثانية فتدل على ما لحق البلاد من نقص في الثروة وانحطاط في الصناعة . وأكثر ما نشاهده في القاهرة من الآثار العربية البديعة التي تزدان بها القاهرة هو من آثار دولة المماليك البحرية والشرابية ، ومن أبدع نماذج ذلك العصر مساجد السلطان حسن والمؤيد وبرقوق وقلاوون وكلها تنبئ عن عظمة داخل البناء وخارجة ودقة في الصناعة وجمال في الزخرفة والبناء .

أما المباني في العصر العثماني فكان الغالب فيها النمط البوزنطى وقد نقله الأتراك عن الاغريق ، وأهم مظاهره القباب التي صارت أهم مميزات المساجد في ذلك العصر بعد أن كانت القباب رمزاً للأضرحة من قبل ومن مظاهره أيضاً استعمال « القاشاني » وهو نوع من الفخار مكسوة بطلاء أبيض أو ملون عليه رسوم هندسية أو نباتية . ومن مظاهره أيضاً المنائر الأسطوانية « والسبل » التي كانت تبني عادة منفصلة وفوقها المكاتب وأحياناً تابعة للمساجد ، وعلى العموم قلت مساحة المساجد عما كانت عليه وذلك مراعاة للاقتصاد بسبب سوء الحالة كما قلت الدقة في الصناعة أيضاً . على أن هناك آثاراً عثمانية جميلة بنيت في العهد العثماني كسبيل خسرو باشا بالنحاسين والمباني التي جددتها أو بناها الأمير « عبد الرحمن كتحدا » ومنها تجديد بناء الأزهر ، والسبل والمكاتب الواقعة قرب مسجد السيدة زينب وفي درب الجمايز .

المباني

أما الحالة العلمية والأدبية فقد تأثرت أيضاً كغيرها وصار العلم مقصوراً على ما كان يعلم بالأزهر من الموضوعات وأهمها القرآن الكريم

الحالة العلمية

والعلوم العربية والشرعية والمنطق والجدل وعلم الكلام ، وقد ينبغ من بين المشايخ أحياناً من يكتب النثر ويقول الشعر وأكثره كلام مقفى لا أثر فيه للمعاني المبتكرة أو العواطف النفسية والإنسانية . وأن الإنسان لتولاه الدهشة حين يقرأ شيئاً لمشايخ الأزهر أو علمائه في ذلك الوقت إذ يرى فيه نقصاً ظاهراً وغلطاً فاحشاً في التعبير والتفكير أما الأبحاث والتجارب العلمية فلم تكن معروفة بالمرّة بل ساد الاعتقاد بين الناس في التعاويذ والخرافات والخزعبلات والبدع مما لا يزال يملأ أذهان العامة لأن ، لذلك عظمت منزلة العلماء إذ لا بد أن تظهر للعالم قيمة مهما قل علمه مادامت البيئة تسود فيها الجهالة والسذاجة ، فصار منزلة العلماء للمشايخ منزلة تشبه ما كان لرجال الدين في أوروبا في العصور الوسطى . أما مصادر تلك القوة ، فأولها اعتقاد الناس في صلاح العلماء وتقواهم ومعرفتهم ، ثم تظاهر العلماء وادعاءاتهم ، وأخيراً ما كانوا فيه من الثروة الطائلة بسبب أراضى الوقف التي كانوا يقامون نظاراً عليها ويستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة ، وهذا هو أهم أسباب قوتهم في ذلك العصر الذي كان فيه العلماء أهم عنصر يمثل البلاد ويتولى الكلام باسمها ويذود عن حقوق أهلها ويخطب وده الأحكام سواء أكانوا عثمانيين أم مماليك ، وسنرى شأن العلماء وما قاموا به من الأعمال في عهد الحملة الفرنسية وعهد محمد علي

بعد أن عرفنا مبلغ درجة الضعف العام الذى كانت عليه البلاد لم يبق سوى بحث الأسباب التى منعت أوروبا من توجيه سياستها الاستعمارية نحو مصر رغم ضعفها طول ذلك الوقت إلى أن جاءت الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر

أولا : أن دول أوروبا كانت مشغولة بتكوين مستعمرات فى آسيا وأمريكا وهى الجهات التى كان يحصل منها الأوربيون على كنوز عظيمة من الثروة من معادن نفيسة وأحجار كريمة وحرير وعطور وجواهر وبسط ، فانصرف الأوربيون عن الاهتمام بأمر أفريقية . وقد دب التنافس بين الدول عامة وخاصة بين فرنسا وإنجلترا بشأن امتلاك المستعمرات فى آسيا وأمريكا فقامت حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣ واشتركت فيها معظم دول أوروبا . ولما حاولت فرنسا فى هذه الحرب أن تحتفظ بتفوقها فى أوروبا علاوة على ما كان لها من المستعمرات مما دعا إلى توزيع جهدها بين قوتها البرية والبحرية أخفقت فى الغرضين ، فى حين أن إنجلترا وجهت اهتمامها إلى مستعمراتها وقوتها البحرية وساعدها مركزها الطبيعى على عدم الاهتمام بقوتها البرية فانتصرت فى النهاية على فرنسا التى فقدت كل مستعمراتها وراء البحار ولم يبق لها سوى بضع جزائر وعدد من المحطات التجارية ، أما دولة فرنسا الاستعمارية التى تملكها الآن فقد تكونت فى القرن التاسع عشر وأكثرها تكونت فى النصف الأخير منه .

ثانيا : أن دول أوروبا كانت تخشى فتح باب المسألة الشرقية لاختلافها

فما بينها على توزيع أملاك « الرجل الضعيف » وخاصة فيما يتعلق
بالبوغازات والبلقان فكانت الدول تعلن بين حين وآخر رغبتها في حفظ
كيان الدولة وعدم مس أجزاءها حتى لا يتسبب عن ذلك ضعف تركيا
ضعفاً يفرى بها روسيا فتتفد إلى البحر الأسود ومنه إلى البحر
الأبيض وتعرقل مصالح الدول ذات الشأن كإنجلترا وفرنسا والنمسا
فلا يبعد أن تنشب حرب أوربية عامة على أثر ذلك .

لذلك لم يكن من السهل من الوجهة الدولية أن تمتد يد فرنسا مثلاً
إلى مصر دون أن تكون موطنه النفس على إثارة حرب ضروس بينها
وبين الدول ، على أن الدول ما كانت تحجم عن الانتفاع بالفرص
السائحة فتزدري بتصريحاتها النظرية وتنقص الدولة من أطرافها
ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .



الفصل الثاني

م شروع الحملة الفرنسية على مصر

١ - العلاقات بين فرنسا ومصر قديمة ترجع إلى أيام الحروب الصليبية حين خرج ملك فرنسا المحبوب « سان لوى » أولويس التاسع فى حملته الصليبية على مصر ١٢٤٨ - ١٢٥٢ وهى التى انتهت بهزيمة لويس ومن معه من الفرنسيين عند « المنصورة » و « دمياط » وأخذ لويس أسيراً ولم يفك أسره إلا بعد دفع دية عظيمة من المال وذلك فى عهد الملك « الصالح أيوب » وابنه « توران شاه » وعلى الرغم من انهزام الفرنسيين واندحار نحو ثلاثين ألفاً منهم فإن الحملة وارتباطها باسم الملك « القديس لويس » قد تركت أثراً نفسياً دينياً لا يمحو من أذهان الشعب الفرنسى

حملة سان لوى

٢ - ثم تقوت مصالح فرنسا فى مصر وغيرها من أملاك الدولة العثمانية عند ما تعاقد الملك « فرنسوا » الأول مع السلطان « سليمان القانونى » فى سنة ١٥٣٥ ضد الامبراطور شارل الخامس وكانت هذه أول معاهدة بين تركيا وإحدى الدول الأوربية فنال الفرنسيون منذ ذلك الوقت فى أملاك الدولة مركزاً خاصاً ممتازاً دعا غيرهم من الأجانب إلى التشبه بهم ، فعقدوا مع تركيا معاهدات مشابهة للمعاهدة الفرنسية

معاهدات
الامتيازات

وتعتبر التسهيلات والاعفاءات التي نالها الفرنسيون وغيرهم بفضل هذه المعاهدة أساساً للامتيازات الأجنبية التي كان المقصود منها أولاً حماية الدولة لرعايا الدول صاحبة الامتيازات لاحقاً مكتسبة يتمتع بها الأجانب على حساب الدولة صاحبة الحق كما صارت الحال عند مابدا ضعف الباب العالي وحكومته

وكما أن معاهدة سنة ١٥٣٥ قد كدّرت أوربا من فرنسا لاتفاقها مع السلطان ضد الامبراطور فانها أ كسبت فرنسا في أنحاء الدولة امتيازات أدبية وسياسية ودينية لا يزال أثرها باقياً للآن فقد كانت فرنسا إلى زمن قريب تعتبر حامية للشعوب الكاثوليكية في الشرق الأدنى

٣ - وفي سنة ١٦٧٢ حينما كان لويس الرابع عشر يحارب هولندا

الصغيرة ويعاقبها جزاء معارضتها لمشروعاته جاء « لينتز Leibnitz » مشروع لينتز
أحد الفلاسفة الألمان ، وكانت له شهرة ذائعة في أوربا بمشروع يقترح فيه على لويس إعداد حملة للاستيلاء على مصر بدلا من محاربة هولندا في ديارها مبيدًا أن هذا هو السبيل الوحيد للنيل من هولندا التي كانت أولى الدول استعماراً في الشرق . غير أنه لما كان غرض لويس من محاربة هولندا هو تفوق فرنسا في أوربا أهمل مشروع « لينتز » وزج بنفسه في حروب أوربية طاحنة .

على أن الحكومة الفرنسية ما فتئت تذكر مشروع أخذ مصر طول القرن الثامن عشر وخاصة كلما ظهرت مطامع روسيا في عهد

« كترين الثانية » وضمت لنفسها جزءاً من أملاك الدولة ، فكانت فرنسا تريد أن تحصل على مصر حتى يتم التوازن بينها وبين روسيا ، وقد عثر « تاليرند » و « نابليون بونابرت » عندما فكرا في مشروع الحملة أثناء أبحاثهما في سجلات الحكومة على مشروعات وخرائط عدة خاصة بالاستيلاء على مصر

٤ - وفي سنة ١٧٧٧ زار مصر « البارون ده توت Baron de Tott »

وغرضه الظاهري القيام بأبحاث علمية وفلكية للمجمع العلمي ولكنه في الحقيقة كان مكلفاً أن يقوم باستطلاعات حربية ، وباختبار حالة السواحل والقلاع الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ومعرفة أعماق الماء في الموانئ ، كما أن الحكومة الفرنسية أرسلت ضابطاً آخر لمل هذه الأبحاث في البحر الأحمر ، ثم وقفت المسألة ولم تتقدم كثيراً بسبب تدخل فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكي وأخيراً بسبب الانقلاب العظيم الذي أحدثته الثورة الفرنسية

٥ - على أن فكرة الاستيلاء على مصر ظلت قائمة بسبب ما كان يكتبه

رحلة فلني

بعض الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مصر في ذلك الوقت ، ومن هؤلاء « فلني Volney » الذي نشر رحلته سنة ١٧٨٧ فذكر سهولة فتح مصر وضعف مركز المماليك فيها وجهلهم بطرق الحرب الحديثة بحيث لا تتطلب الحملة سوى عدد قليل من الرجال ، وقال يصف الاسكندرية :

« إنه ليس في المدينة سوى أربع مدافع في حالة صالحة وليس بين

الحامية الذي يبلغ عددها خمسمائة من يمكنه إصابة المرمى بل جميعهم من العمال العاديين الذين لا يحسنون سوى التدخين » ومما قاله أيضاً « أن

الاستيلاء على مصر يجب أن يكون محور السياسة الفرنسية »

مكاتب مجالون

٦ - على أن « مجالون Magallon » قنصل فرنسا في الاسكندرية

ماقئ يكاتب حكومته في هذا الشأن ويكرر الشكوى من مراد بك و ابراهيم بك أصحاب الأمر في مصر ويحبذ للحكومة فكرة إرسال حملة إلى مصر ، ويذكر ما يمكن أن تعود به على فرنسا من وافر الخير وعظيم القوة حتى أن « مجالون » رأى من واجبه أن يحضر بنفسه الى فرنسا سنة ١٧٩٦ حتى يعرض الحالة أمام « حكومة الادارة » . وكانت العلاقات التجارية بين فرنسا ومصر لا بأس بها وقد قدر « ثلثى » مجموع الصادرات والواردات بخمسة ملايين من الجنيهات ، وهذا مبلغ لا يستهان به بالنسبة إلى قيمة النقود في ذلك الوقت



٧ - ولما بدأت الحالة تستقر نوعاً في فرنسا في عهد حكومة

نابليون و صلح
كبوفورميو

الادارة وانتصرت على أعداءها وعقدت صلح « بال » مع روسيا وأسبانيا سنة ١٧٩٥ ولم يبق من الحلفاء ضد فرنسا سوى النمسا وانجلترا عهدت حكومة الادارة الى نابليون في مهمة محاربة النمسا في ايطاليا فعبّر نابليون جبال الألب ودخل إيطاليا منتصراً في عدة وقائع واضطرت النمسا إلى الجلاء عن شمالي إيطاليا ، فكون نابليون جمهوريات الألب وليغوريا على نسق جمهورية فرنسا وسقطت جمهورية البندقية ، ولما بدأ نابليون يطارد النمسا في ألمانيا عقدت صلح « كبوفورميو » سنة ١٧٩٧ أول صلح مشرف للثورة ورجائها ، ومن بعض شروط هذا الصلح التي أصر

عليها بونايرت يتجلى الغرض الذى كان يرمى اليه هو وحكومة الادارة
معا بشأن تقوية النفوذ الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط .
فانه لما أراد تقسيم أملاك جمهورية البندقية بين فرنسا والنمسا ثمنا
لنزول الأخيرة عن الأراضي المنخفضة لفرنسا أصر نابليون على أن
تحتفظ فرنسا بجزائر الايونيان « كورفو » « وزنطة » « وكفالونيا »
حتى تتخذ فرنسا من هذه الجزر قواعد تجارية بحرية تبنى عليها تفوقها
فى البحر الأبيض المتوسط وتكون لها بمثابة محطات ذات شأن فى
طريق فرنسا الى الشرق .

راى تاليرند

٨ - وكتب « تاليرند Talleyrand » أحد أعضاء حكومة
الادارة ومدير الشؤون الخارجية إلى نابليون بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة
١٧٩٧ يؤيد خطته فى الشرق ويزيد عليها بقوله « يجب أن تكون
علاقاتنا ودية مع البانيا واليونان ومقدونيا وجميع ولايات الدولة العثمانية
فى الشرق بل مع جميع الشعوب التى تمس سواحلها البحر الأبيض
المتوسط وخاصة مثل مصر التى قد تصير يوما ما ذات منفعة عظيمة لفرنسا »
ومن ذلك الوقت أخذ نابليون يدرس ويبحث فى أمر الحملة على
مصر وجعل ينقب فى سجلات وزارة الخارجية بمعاونة « تاليرند »
باحثا عن التقارير والخرائط والمشروعات التى قدمت للحكومة فى
القرنين الماضيين بخصوص الاستيلاء على مصر .

أسباب الحملة

تتلخص أهم الأسباب التي أدت الى قيام الحملة فيما يأتى :

١ - مهاجمة إنجلترا فى الشرق وقطع طريق الاتصال بينها وبين مستعمراتها

٢ - تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر تعوض على فرنسا ما فقدته فى القرن الثامن عشر، وفتح ميادين جديدة لتجارة فرنسا ومدنيتها، ونشر مبادئ ثورتها

أما عن السبب الأول فإن أكبر معضلة واجهت حكومة فرنسا فى كفاحها مع إنجلترا التى بقيت بمفردها فى حالة حرب مع فرنسا بعد أن خرجت النمسا بمقتضى صلح كيو فورميو ، هى تعذر الوصول الى تلك البلاد لعدم وجود أسطول قوى يمكن فرنسا من التفوق فى « بحر المانش » ولو لمدة وجيزة تستطيع فيها انزال حملة برية على سواحل إنجلترا. فلما رأى بوناپرت أن توجيه الاصابة الى قلب إنجلترا غير ميسور فكر فى قطع أوصالها وذلك بضربها فى مستعمراتها إما بالاستيلاء على المستعمرات نفسها أو بقطع طريق التجارة بين إنجلترا وبين هذه المستعمرات أو بتأسيس مستعمرات فرنسية جديدة تعادل من حيث شأنها ومواردها المستعمرات الانجليزية وخاصة الهند .

على ذلك رأت الحكومة الفرنسية أن استيلاء فرنسا على مصر يجعل أقصر طريق بين الشرق والغرب فى قبضة فرنسا وأن بوناپرت

في مصر يستطيع أن يتصل بقبائل « المهراتا » بالهند أو « تبوصاحب » حاكم « ميسور » وغيرهما من العناصر الثائرة ضد الانجليز في الهند فلا يلبث التفوذ الانجليزى أن يتضعع في الشرق . زد على ذلك انه اذا اضيفت مصر الى دائرة نفوذ فرنسا في ايطاليا وجزر الايونيان لا يلبث أن يصبح البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية . قال « تاليرند » في خطابه إلى نابليون في ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧

« ان مصر كطريق تجارى ستعطينا تجارة الهند لأن المعول في التجارة على الوقت ، وبالاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول « الرأس »

أما عن السبب الثانى فان فرنسا قد فقدت كل مستعمراتها في القرن الثامن عشر لمحاولتها الاحتفاظ بتفوقها في أوربا زيادة على مستعمراتها وعلى ذلك أخفقت في الغرضين ، فلما جاء عام ١٧٩٧ وخرجت فرنسا منتصرة من حروبها في أوربا وظفرت بصالح « كبوفورميو » الذى ضمن لها تفوقها على « الرين » وعلى « الدانوب » بدأت تتطلع إلى الاستعمار وأخذت تتحين الفرص لتعوض ما فقدته من مستعمراتها . ومما يدل على أن فرنسا كانت تريد تأسيس مستعمرة فرنسية بمصر ما أرسلته مع الحملة من علماء وصناع وعدد وآلات ووطابع ومترجمين ولا تنس أن استيلاء فرنسا على مصر يفتح أسواقاً جديدة للمصنوعات الفرنسية ، فمن مصر تستطيع فرنسا أن تتصل بسوريا وبسواحل إفريقية الشمالية وبلاد العرب

أما عن تدمير مصر وكشفها علمياً فإن فرنسا ما فتئت تعلن في ذلك الوقت أنها مرشدة العالم والآخذة بيد الشعوب إلى المدنية والحرية وإنها حاملة لواء العدل والمساواة والائلاء ومنقذة الشعوب الضعيفة من ذل الجهل والاستعباد ، فلا غرابة أن يكون هذا ضمن الأغراض الأساسية للحملة ، ومن أجل هذا حضر أكثر من مائة عالم واختصاصي من كبار علماء فرنسا ليساعدوا « بونابرت » في أعمال البحث والتنقيب والانشاءات اللازمة لتكوين المستعمرة الجديدة . ومما قاله « تاليرند » في ذلك « انى أرى في الحملة موارد عظيمة لتجارتنا وكنزاً و ذخيرة للعلوم » ، ومن الغريب أن الحملة قد أخفقت نهائياً في جميع أغراضها إلا في هذه الوجهة فانها نجحت تماماً مما دعا المؤرخين الى القول بأن الحملة الفرنسية على مصر كانت علمية أكثر منها حربية

وهناك أسباب نعدّها في الدرجة الثانية من الأهمية ، فمن هذه الأسباب أن همة نابليون قد أبت عليه البقاء في فرنسا بعد صلح « كبوفورميو » من غير عمل ، وخشى أن الشعب لا يلبث أن ينساه إذا لم يظهر أمامه بعمل عظيم ، لذلك أخذ ينقب عن مشروع تتجلى فيه عبقريته ومواهبه فلم ير أمامه سوى الشرق مهداً لعظماء الرجال وميداناً لكبار الأبطال من قديم الزمان وكان نابليون يطمح أن يقلد الاسكندر فينشئ في الشرق دولة كدولته

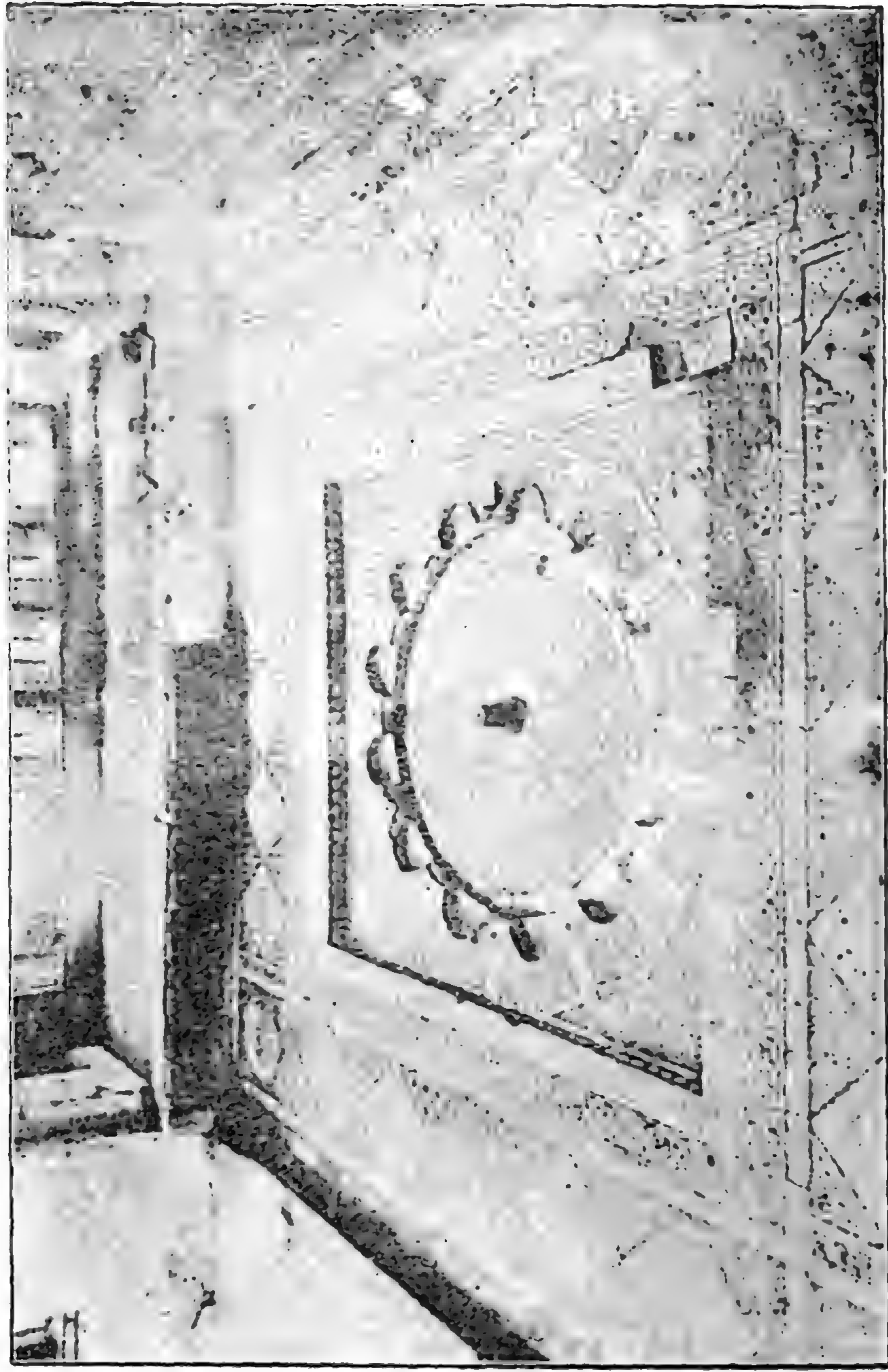
ثم أن نابليون رأى أن الفرصة غير سانحة للوصول إلى إحداث انقلاب في حكومة فرنسا وأخذه مقاليد الأمور بيده ، ورأى من الحكمة

الابتعاد عن البلاد حتى تنهيا له الفرصة إذ لا يبعد أن تتألب دول أوربا ضد فرنسا من جديد منتهزة فرصة غيابه ثم لا تلبث حكومة الادارة أن تهزم أمام تلك الدول فيضج الرأي العام الفرنسى وحينئذ يعود نابليون الى فرنسا فيستقبله الشعب استقبال المنقذ للوطن ويسلمه زمام الأمور .

أما ما يقوله بعض المؤرخين من أن حكومة الادارة أرادت التخلص من بطش نابليون وتفوذه ففكرت في إبعاده عن فرنسا فردود لأنه لا يعقل ان تستغنى حكومة فرنسا بسهولة عن امهر قوادها وخيرة جنودها وحالتها الدولية لم تستقر بعد ، لأن نابليون بونابرت لم يخرج لتلك الحملة بمفرده بل صحبه أقدر جنود فرنسا وأكبر علمائها ، وليس من الجائز أن توافق حكومة الادارة على كل هذا ارضاء لشهواتها الخاصة فتعرض بعملها ٣٠.٠٠٠ جندي لخطر الضياع في موقعة بحرية أمام انجلترا وتكسب لنفسها عداوة تركيا وانضمامها إلى جانب الحلفاء ضدها ، والحقيقة أن حكومة الادارة ترددت طويلا قبل صدور أمرها لنابليون بتجهيز الحملة بل انها بقيت مترددة للساعة الأخيرة قبل قيام الحملة ، ولولا همة نابليون نفسه ومعاونة تاليرند ورغبة الجميع في خلق فرصة تمكن فرنسا من طعن انجلترا لوقف مشروع الحملة

وفضلا عن هذه الأسباب الثانوية فهناك أسباب صورية من نوع الأسباب التي تتذرع بها الحكومات عادة لتبرير موقفها ازاء القانون العام وأمام غيرها من الدول

اسباب صورية



نافورة وسط بيت من بيوت أمراء المحاربين

تظاهرت فرنسا انها ارسلت الحملة لتأديب المماليك والاقتصاص منهم بسبب ما وقع على التجار والرعايا الفرنسيين في مصر من الظلم والمصادرة والاضطهاد في عهد ابراهيم بك ومراد بك مما دعا «مجالون» الى إرسال الشكوى تلو الشكوى الى حكومته .

كذلك ادعت الحكومة الفرنسية عقب قيام الحملة ووصولها مصر أن المماليك قد عصوا الباب العالي واستقلوا بالبلاد وعاثوا فيها فسادا غير مراعين في ذلك حقوق السلطان . ولما كانت فرنسا أقدم حليف لتركيا رأت حكومة الجمهورية مساعدة الباب العالي بالقضاء على فئة المماليك وتوطيد نفوذ السلطان بمصر وقد سعت حكومة الادارة في اقناع الباب العالي بهذا الغرض بكل الطرق فلم تفلح وسرعان ما أدرك السلطان أغراض فرنسا فاتحد مع اعدائها



الفصل الثالث

نابليون في مصر

اعتبرت الحكومة الفرنسية أمر هذه الحملة سرّاً مكتوماً لم يعلم به
أحد غير أعضاء حكومة الإدارة وبوناپرت، حتى أن الرؤساء والمشتغلين ^{سرية} مشروع الحملة
بتجهيز معدات الحملة لم يعلموا عن وجهتها شيئاً نهائياً، واضمان المحافظة على
سرية المشروع لم يستخدم الموظفون والكتاب في تحرير رسائل الحملة
حتى أن رئيس الحكومة كتب أمر تعيين بوناپرت لرياسة الحملة بيده
وفي جميع هذه المحررات الأولى لم تعين وجهة الحملة بالضبط بل
كانوا يكتبون بذكر « حملة البحر الأبيض المتوسط » أو « الحملة
الموجهة ضد إنجلترا » وبالفعل ظل هذا التكتّم سائداً جميع الدوائر حتى
أقلعت الحملة من فرنسا ولم يكن لأحد من رجالها علم بغرض الحملة الى
أن اقتربت من المياه المصرية ، وماذا كان يهم الضباط أو الجنود
من غرض الحملة ما دام نابليون على رأسهم وما داموا يعرفون تماماً أن
الحملة موجهة ضد إنجلترا !

والحقيقة أنه لو لم تراع الحكومة هذا التكتّم الشديد لتسرب أمر
الحملة الى البحرية الانجليزية ولتعرضت الحملة في بدء سيرها لضربة قاضية
من جانب الأسطول الانجليزي الذي كان شديد الرقابة في البحر الأبيض

ولم تكثف الحكومة الفرنسية باحتفاظها بسر الحملة بل انها تظاهرت بعمل استطلاعات ومناورات في سواحل فرنسا الشمالية لتوهم الحكومة الانجليزية أن غرضها من الحملة انما هو ازال جيوشها على سواحل انجلترا الجنوبية أو على سواحل ايرلنده فينصرف نظر البحرية الانجليزية ولو قليلا عن البحر الأبيض

خطة الاسطول
الانجليزي

وفعلالما نشطت حركة الموانى الفرنسية وقف أمير البحر الانجليزي «لورد سنت فنسنت St Vincent» عند ميناء «قادس» ليحسن رقابة الاسطول الفرنسي عند خروجه من بوغاز «جبل طارق» قاصداً ايرلنده أو انجلترا أو البرتغال أو جزائر الهند الغربية كما توهم الانجليز ، وليحول دون خروج الأسطول الاسباني واتفاقه مع الأسطول الفرنسي . ثم أنه أرسل أمير البحر «نلسن Nelson» ومعه ثلاث سفن لرقابة سواحل فرنسا وإيطاليا وجمع المعلومات عن الحملة ، فوصل الى «طولون» أول يونيه وكانت الحملة قد خرجت في ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ ولم يعلم الأسطول الانجليزي عن أمر هاشيثا فأرسل «سنت فنسنت» عشر سفن أخرى «لناسون» لاتبين له خطأ انتظار الحملة عند «قادس» فأخذ نلسون يبحث عند السواحل الإيطالية حتى علم في ٢٠ يونيه من حكومة «نابلي» حليفة الانجليز أن الفرنسيين وصلوا جزيرة «مالطه» في ٩ يونيه . فلما وصل اليها كان بونايرت قد غادرها مع حملته قاصداً الشرق متخذاً كل الطرق للهروب من رقابة نلسون ، كأن يسير محاذياً سواحل افريقية . أما نلسن فانه وصل إلى الاسكندرية قبل وصول الحملة الفرنسية بثلاثة أيام ولما أتى «السيد محمد كريم» حاكم الاسكندرية أن يسمح لنلسون

وسفنه الثلاث عشرة بالبقاء في الميناء انتظاراً للفرنسيين سار شمالاً قاصداً جزر الارخبيل الأغريقى .

سير الحملة

أما الحملة فقامت بقيادة نابليون بوناپرت فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ من ميناء « طولون » و « مرسلية » ومن « جنوه » و « سقيناوكيا » و « أجا كسيو » من موانئ إيطاليا وقورسقة تحمل أكثر من ثلاثين ألف نفس ويحرسها عدد من السفن الحربية بقيادة أمير البحر « دى بروى De Brueys »^(١) ومن أشهر القواد الذين صحبوا نابليون ديزيه Désaix وكليبر Kléber ورنييه Reynier وكفارلى Caffarelli وموار Murat ومينو Menou، وأشهر العلماء منج Monge وبرتليه Berthollet وليبير Lepère وConté كنتيه .

احتلال مالطة

ولم يشهد البحر الأبيض المتوسط مثل هذا العدد من السفن والرجال منذ الحروب الصليبية ، ولقد صادف هذه الحملة عند قيامها نجاح وتوفيق عظيمان إذ تمكنت من الافلات من رقابة نلسون واستولت على جزيرة « مالطه » بدون كبير مشقة . وقد برر نابليون هجومه على الجزيرة بأن اتهم حاكمها وهورثيس الرهبان فيها بأنه متفق مع قيصر روسيا وأنه كان يناوىء الثورة فى فرنسا ، وأن السفن الفرنسية لم تكن تجرؤ على الدخول فى ميناء مالطه إلا إذا أخفت علمها الفرنسى ، ثم نزل فى ميناء

(١) كان مجموع القطع الحربية فى الحملة ١٢ سفينة حربية و ٩ من النوع المسمى فرقاطة Frégates و ١١ من النوع المسمى Corvette و ٢٢٢ سفينة ثقالة . وأما عدد الرجال فكان ٨٠٠ و ٢١ منهم ٣٠٠ و ٢٤ من المشاة و ٤٠٠٠ من الفرسان و ٣٠٠٠ للمدفعية . وأما عدد الخيول فكان ٦٨٠ فقط لاعتناء الحملة على ما يمكن الحصول عليه من مصر .

« لا فاليت Lavalette » ومعه ثلاثة آلاف جندي في فجر ١١ يونيه ولم
تمض ساعة من الزمن حتى احتل الفرنسيون جميع الأبراج وطاردوا الجنود
في شوارع المدينة . وفي ١٢ يونيه اجتمع مفوضو رئيس الرهبان
بيونا برت وسلموه المدينة والجزيرة وفي مقابل ذلك وعد نابليون أن
يسعى في إيجاد أمانة المانية لرئيس العهد توضحه عما فقدته وأن يتسلم
مؤقتاً معاشاً سنوياً قدره ٣٠٠٠٠٠ فرنكا إلى أن توجد الإمارة . وبعد أن
نظم حكومة الجزيرة ترك فيها القائد « فوبوا Vaubois » حاكماً على الجزيرة
ومعه ثلاثة آلاف جندي وكان قد انضم إلى الحملة ألفان من جنود مالطه
وفي ١٩ يونيه قامت الحملة بعد أن استولت على إحدى المحاط الهامة
في طريقها من مصر إلى فرنسا . ولما مرت الحملة بجزيرة « كريت » لم
يعد غرض الحملة خافياً فأعلن الخبر للجنود قبل الوصول إلى الاسكندرية بليلة
وفي أول يوليه ١٧٩٨ وصلت الحملة إلى الاسكندرية وعلم نابليون
لأول مرة أن ناسون ومعه ثلاث عشر سفينة حربية قد زار الاسكندرية
في ٢٨ يونيه فأصدر أمره بانزال الجنود والذخيرة بأسرع ما يمكن وذلك
لاحتمال وجود ناسون بمقرية من الاسكندرية

وصول الحملة

وفي ٣ يوليه كان قد تم انزال جميع المعدات وكانت الجنود قد استولت
على المدينة بعد مقاومة ضئيلة من حاكم الاسكندرية « السيد محمد كريم »
وتم الاتفاق بينه وبين الفرنسيين على أن يحتفظ بمركزه كما اتفقوا مع
بعض أعراب البحيرة للسير مع الحملة وتوريد الجبال والخيول اللازمة لحمل

الأمّعة والمؤنة وبذلك تحقق قول « قلنى » عن الاسكندرية وصار الطريق إلى مصر مفتوحاً أمام الحملة

وفى ٩ يوليه قامت الحملة من الاسكندرية بعد أن تركت ثمانية آلاف جندى برياسة « كايير » ، وأخذت الحملة طريق الصحراء غربى فرع رشيد . وسارت بعض السفن حاملة المؤنة والغذاء فى فرع رشيد ، وقد قامى الجنود فى أثناء اختراقهم الصحراء أهوالاً شديدة بسبب شدة الحرارة وجفاف الأرض وقلة الماء وسطوا الأعراب بين حين وآخر ، ولما وصل الجند إلى « الرحمانية » على النيل حيث لحقوا بالحملة النيلية ألقوا بأنفسهم فى الماء فرحين مغتبطين ، ثم سارت الحملة بمحاذاة فرع رشيد وفكر نابليون فى طريقة يتق بها هجمات العربان والمماليك الذين اشتهروا بالكر والفر السريع فوضع نظام المربعات المفرغة وقسم الحملة إلى خمسة مربعات عظيمة كل ضلع مكون من ستة صفوف ، وسارت المدفعية بين المربعات . أما العلماء والعناصر غير المحاربة فسارت وسط المربعات بعيداً عن هجمات الأعراب . ومن مزايا هذا النظام أنه إذا هجم العدو هجمة سريعة واخترقت جنوده أحد أضلاع المربع لا تلبث النيران أن تنصب عليه فجأة من أضلاع المربع الأخرى وبهذا النظام استطاع بونابرت أن يقضى على تفوق المماليك الظاهر من جهة الفرسان .

نظام
المربعات المفرغة

ولما علم المماليك بنزول الحملة فى الاسكندرية فى ٥ يوليه قابلو بالخبر بغير اهتمام أو اكتراث مزدربين شأن الافرنج عامة ومحتقرين كفايتهم الحرية وأقسموا أنهم سيحصدون رؤوسهم حصداً إذا قاتلوهم ثم اجتمع

تدابير المماليك

رؤساء الممالك مراد بك وإبراهيم بك ومعهم الباشا التركي سيد بكر ،
وقر الرأي أولاً على أن يرسلوا قوة تبلغ ٦٠٠٠ من فرسان الممالك
ومن الجنود التركية بقيادة مراد بك لاستطلاع قوة الفرنسيين ،
وكانت الأخبار قد وصلت بسقوط الاسكندرية ورشيد وزحف
الفرنسيين على القاهرة عن طريق الصحراء ، والتقى الفريقان عند
«شبراخيت» بعد أن استولت الحملة على الرحمانية في طريقها إلى القاهرة
وقد اشتبك في هذه الموقعة بعض السفن المسلحة التي أحضرها الممالك
مع القوة الفرنسية التي كانت تسير في النيل ، وانهزم الممالك لأول مرة
أمام نيران المدافع والبنادق الفرنسية وتقهقر الممالك جنوباً إلى القاهرة
حيث قر الرأي على أن يبقى مراد على الضفة اليسرى للنيل ومعهم قوة تبلغ
١٠ر٠٠٠ من فرسان الممالك و١٠٠٠ من الجنود التركية ، وبنى الممالك
استحكامات عند «امبابه» ووضعوا بعض المدافع على قواعد ثابتة وأحضروا
٢٤٠٠٠ من الفلاحين للدفاع عن المكان . أما إبراهيم بك فبقى عند بولاق
على الضفة اليمنى للنيل ومعهم عدد احتياطي من الممالك والفلاحين ومعهم
فوق ذلك ما أمكن حمله من الثروة والتحف والكنوز التي جمعها الممالك
وحملوها ظهور الدواب أو السفن وقد خرج مع إبراهيم بك ومن معه
سكان القاهرة ينتظرون الموقعة ويضجون بالأدعية والصلوات والكل
مترقب أول إشارة بالهزيمة لينجو بنفسه من المهالك .

ويلاحظ هنا أن الممالك قد اخطئوا في تقسيم قواتهم ووضع الجزء
المهم من هذه القوة على الضفة اليسرى ، إذ كان يجب أن يجمعوا قواتهم

على الضفة النيلية وتركوا للفرنسيين مهمة عبور النيل وهي مهمة لا تخلو من خطر على الجيش المهاجم ، ولكن يظهر أن المماليك قد أعدوا خطة التقهر قبل أن ينظموا خطط الدفاع .

موقعة امبابة

وفي ٢١ يولييه وصل الفرنسيون الى «امبابة» وعسكروا اينها وبين الجزيرة برأى من اهرام الجزيرة الذي أشار اليه نابليون وقال مخاطباً جنوده قبل الموقعة « إن أربعين قرناً تنظر اليكم » وقد وقف الفرنسيون في مربعاتهم منتظرين هجوم المماليك حتى يحصروهم بين نيران مربعاتهم وقد وضعوا خطتهم بحيث يحولون دون وصول المماليك الى استحكمتهم في امبابة ثم يدفعونهم نحو النهر فاما أن يلقوا بأنفسهم فيه أو يفروا هاربين الى الصحراء ، وفي هذه الموقعة - موقعة «امبابة» أو «الاهرام» كما تعرف عند الفرنجة - أظهر مراد بك ومن معه من المماليك منتهى الشهامة والبطولة غير مباليين بالنيران ولا مكترئين الموت فكانت هجماتهم على المربعات الفرنسية لا تلبث أن تتكسر أمام بنادق العدو وماذا كانت تجدى بطولة المماليك وفروسيتهم أمام جيوش حديثة منظمة يقودها نابليون ؟ لقد تهشمت قوة المماليك في ساعات قليلة ولم يبق من المماليك سوى جماعات غير منظمة عددها أربعة آلاف فرّت الى الصحراء أو إلى الصعيد مع مراد بك الذي أخذ يحرق السفن التي كانت تحمل الذخيرة حتى لا تقع في أيدي العدو

أما ابراهيم بك ومن معه من المماليك والأهالى فظلوا على الضفة النيل عند بولاق يراقبون حركة الموقعة فلما رأوا ما حلّ بمراد بك استولى

عليهم الفزع والرعب وضج الناس بالصراخ والعيول وأحرق إبراهيم بك ما أمكن إحراقه من السفن المحملة حتى غطت النيران سطح الماء ، ثم فر ومن معه من المماليك قاصدين الشرقية ثم سوريا ، وخرج مع إبراهيم بك سيد بكر الباشا التركي وعدد من زعماء المصريين ، أما المدينة فظلت في حركة مستمرة إذ أخذ الناس يهاجرون من المدينة ومعهم أسراتهم وما خف من متاجرهم وثروتهم ، وانتهز اللصوص الفرصة فدخلوا البيوت والخوانيت ونهبوا ما فيها .

وأخيراً قرأ رأى بعض التجار الأجانب على أن ينصحوا وكيل الباشا بأن يسلم المدينة وذهبوا لمقابلة نابليون ، وفي ٢٤ يولييه ذهب إلى بر الجزيرة جماعة من المشايخ يعرضون الصلح على الفرنسيين ويسلمون القاهرة وفي ٢٧ يولييه دخل نابليون مصر على رأس جنده وكان قد عين القائد « ديبوى Dupuy » حاكماً على المدينة وأرسل « ديزيه » على رأس قوة إلى الصعيد لمطاردة مراد بك وأتباعه

وفي ٧ أغسطس خرج « بونابرت » على رأس قوة لمطاردة إبراهيم بك فوصل « بلبيس » والتقى الفريقان عند « الصالحية » في ١٠ أغسطس وفر إبراهيم بك إلى سوريا بعد أن ترك كل أحماله في أيدي الفرنسيين وحاول نابليون أن يستميل الباشا التركي الى جانبه مرة ثانية ، فلم يفاج وكان بونابرت يرمى من ابقاء الباشا بجانبه في مصر الى غرضين : الأول أن يبرهن للشعب على صدق دعواه في أنه حليف السلطان وأنه يعمل ضد المماليك بالاتفاق مع الباب العالي ، والثاني أنه كان يريد أن يحتفظ

بالعلاقات الودية بينه وبين تركيا حتى لا ينضم الأتراك إلى أعداء فرنسا لذلك أرسل نابليون في غداة موقعة الصالحية خطابا إلى إبراهيم بك يطالبه فيه بإرسال الباشا إليه ليكون واسطة الصلح بين الفريقين . ولما لم يوصله رد على خطابه أمر فحصى الصالحية وعين «رينيه Reynier» حاكما على الشرقية و«ديجوال Dugual» حاكما على المنصورة ثم عاد في ١٣ أغسطس إلى القاهرة وفي أثناء طريقه وصل إليه رسول من «كليب» يعلمه بالكارثة التي أصابت الحملة بتدمير الأسطول الفرنسي عند «أبي قير» في أول أغسطس وذلك أن «نلسن» لما علم بنزول الفرنسيين مصر أقلع من جزر الأرخبيل وباغت الأسطول الفرنسي ، وعلى الرغم من كثرة السفن الحربية الفرنسية فإن نلسن استطاع بمهارته وسرعته أن يشق الأسطول الفرنسي شقين ويحصر الجزء الأكبر منه بين نارين من أسطوله وهكذا دمر الجزء الأكبر من الأسطول الفرنسي وقتل وغرق عدد عظيم من الفرنسيين ومن الذين قتلوا «ده بروي» قائد الأسطول الذي أظهر من الشجاعة والثبات وهو على ظهر سفينته «الشرق L'Orient» ما خفف حملة النقد عليه فإن نابليون كان قد أوصاه بأن لا يعرض أسطوله عند أبي قير بل عليه أن يحتسب إما داخل ميناء الاسكندرية أو يخرج به إلى جزيرة مالطة أو إحدى جزر الأيونيان ، فلم يبادر «ده بروي» بتنفيذ شيء من ذلك وظل عند أبي قير على غير استعداد حتى جاء نلسن ووجه هذه الإصابتة القاتلة إلى الحملة في بدء عهدها .

موقعة أبي قير
البحرية

وبتدمير الأسطول فقد بونابرت أسباب الاتصال بأوروبا عامة

نتائج الموقعة

وبفرنسا خاصة وضاع كل أمل في إمكان وصول المدد والذخيرة من فرنسا إلى الحملة ، كما أن ضياع الأسطول قد حرم الفرنسيين من أكبر ضمان يعتمدون عليه ويلجئون إليه إذا اضطرتهم الظروف في مصر إلى التقهقر أو العودة ، ولا شك أن الحملة الفرنسية بمصر بعد هذه الموقعة أصبحت مقضياً عليها لا محالة إذ صار الفرنسيون في مصر كأنهم محصورون في مدينة مضيق عليها ومصيرها إلى التسليم آجلاً أو عاجلاً

لذلك قابل نابليون الخبر باهتمام كبير وتأثر ظاهر غير أنه سرعان ما تجدد وامتلا قلبه ثقة وأمل في المستقبل فأبلغ الخبر إلى من حوله من الضباط ومنهم انتقل إلى الجنود وسرت في نفوسهم روح الثقة والشجاعة التي استمدتها الجميع من بونايرت . قال بونايرت مخاطباً ضباطه وجنوده أن عليهم أن يعتادوا جو مصر وأن يقوموا بأعمال عظيمة كتكوين دولة كبرى في أفريقية وآسيا يكون مركزها مصر

سياسة بونايرت
في مصر

لذلك عول نابليون على ادماج الفرنسيين بالمصريين محاولاً بذلك تكوين عنصر قوى واحد يستند إليه في حكمه علماً منه بأن قوة الشعب هي خير ما تتركن إليه الحكومة في البلاد ، فاستمال الشعب إليه بكافة الطرق ، فكان يشترك مع الشعب في حفلاته القومية العامة كفتح الخليج وأحياء المولد النبوي ، وكان يعلن أنه مثلهم مؤمن وموحد بالله . وكان يستعمل اللغة العربية في منشوراته ويظهر الاحترام للدين والقرآن والرسول وخاصة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويكثر من الاستشهاد بالقرآن وإعلان رغبته أمام العلماء في تحويل الفرنسيين إلى

الإسلام وبناء المساجد حتى يبرهن بذلك للمصريين على أنه لا يقل عن الأتراك أو المماليك غيرة على خدمة الدين واحترام عادات البلاد وأهل العلم بها

انشاء الديوان
الوطني

وأهم من ذلك كله أنه عمل على إشراك العناصر الوطنية مع الفرنسيين في الحكم لأول مرة في تاريخ مصر الحديث. إذ أصدر مرسوماً حال دخول الفرنسيين القاهرة يقضى بتأليف ديوان وطني يساعد الحاكم العسكري في الحكم، ويتكون من تسعة أعضاء من المشايخ وعاشريكون عسكرياً، وانتخب «الشيخ عبد الله الشرقاوي» رئيساً للديوان و«الشيخ المهدي» عسكرياً، ويجتمع الديوان كل يوم للنظر في مهام الأمور. وكان نابليون يجيب بالموافقة على أكثر قرارات الديوان ويترك له الحرية في تعيين من يختارهم من غير المماليك للوظائف الداخلية الخاصة بالمدينة كوالي الشرطة والأغا والمحتسب ووكيل أو «كتخدا» لكل من هؤلاء، وقد عين بونايرت حكاماً عسكريين للقاهرة وللأقاليم وأمر بتكوين ديوان وطني لكل إقليم على نسق ديوان القاهرة يتكون من سبعة أعضاء ويعاون الحكام الفرنسيين في حكومة الأقليم

ولم يفرض نابليون ضرائب جديدة بل جمع المال المعروف بالميري وعين «بسيلاج Poussielegue» للشئون المالية فجمعت الضرائب بنظام من الجميع وحصرت أملاك المماليك والمشايخ الذين هاجروا إلى الشام وثبتوا كلاً في ملكيته واحترموا أملاك الوقف وتركوا المعاملات المدنية والتجارية

كما كانت ، كما أنهم لم يحدثوا تغييراً ما في إدارة القضاء في البلاد وعلى ذلك سرعان ما أنس الناس بالفرنسيين واطمأنوا اليهم فندشطت حركة العمل في المدينة وأنشئت في القاهرة محال تجارية ومقاهى ومطاعم ومصانع ، وأزيع التنبيه بوجوب الأتارة والنظافة أمام محالهم ويوتهم في الشوارع والحارات

ثم نظرونا برت في تنظيم «المجمع العلمى المصرى L'Institut Egyptien» المجمع العلمى فأصد أمرأ فى ٢١ أغسطس بتكوين هيئة المجمع وفى ٢٤ منه اجتمع المجمع لأول مرة بمنزل «حسن كاشف»^(١) وعين «منج Monge» أكبر الرياضيين رئيساً، ووجد نابليون الشرف كله أن يكون وكيلا للمجمع ، ثم قسم المجمع الى أربعة أقسام مهمة : قسم للأبحاث الرياضية والطبيعية وقسم للأبحاث الاقتصادية وقسم للفنون وقسم للآداب . وأهم الأعمال التى قام بها المجمع فى أثناء وجود نابليون درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض وكشف القناة القديمة التى كانت توصل النيل بالبحر الأحمر .

وفى أثناء ما كان نابليون يقوم بهذه التنظيمات فى القاهرة والدلتا كان «ديزیه» يعمل على إخضاع مراد بك فى الصعيد وكان قد انضم اليه ديزیه فى الصعيد عدد كبير من المماليك وعربان الوجه القبلى واتخذ مقره فى البهنسا بمديرية الفيوم فسار اليه «ديزیه» واشتبكافى موقعة عند مدينة الفيوم انهزم فيها مراد بك وأتباعه وبعدها عول مراد على اتباع طريقة الكر والفر التى يخذقها فرسان المماليك فصار الفرنسيون فى حركة مستمرة أثناء وجودهم بالصعيد

(١) فى حارة منج خلف المدرسة السنية بالناصرية

الى أن استدعاهم نابليون قبيل موقعة أبي قير البرية في أغسطس سنة ١٧٩٩
وبينما كان الفرنسيون يحاولون تثبيت حكمهم في البلاد اعترضتهم
حادثتان قضتا على آمالهم في هذه البلاد نهائياً : الحادثة الأولى داخلية
وهي ثورة أكتوبر سنة ١٧٩٨ ؛ والثانية خارجية وهي تعرض الفرنسيين
لهجوم الأتراك والحلفاء في مصر وفي أوروبا في آن واحد

ثورة ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨

السبب الاقتصادي

إن أهم الأسباب التي أدت إلى ثورة القاهرة ولم يمض على دخول
الفرنسيين سوى ثلاثة شهور هي في الحقيقة اقتصادية وذلك أن الفرنسيين
قبل احتلالهم البلاد كانوا يمنون أنفسهم بثروة طائلة يحصلون عليها
بطريقة ما ، فلما دخلوا البلاد لم يجدوا شيئاً يذكر فالملك قد أفنوا أو
أخفوا كنوز ثروتهم على أثر موقعة امبابة ثم حملوا ما تبقى منها إلى سوريا
ولا ننسى أن تدمير الاسطول الفرنسي عند «أبي قير» وإعلان الحصر
البحري على سواحل البحر الأبيض المصرية بسبب تفوق الأسطول
الإنجليزي قد أدى إلى وقف دولاب الأعمال التجارية والصناعية فسادت
الحال الاقتصادية بدرجة شديدة وقعا الفرنسيون . لذلك شرع
الفرنسيون يفكرون في فتح أبواب جديدة يحصلون منها على المال اللازم
ففرضوا عوائد على الأملاك وأنشؤا ديواناً لتسجيل الحجج والعقود
الموجودة عند الأهالي والتي تثبت امتلاكهم لما لهم من الأملاك في مقابل
رسم خاص . فاستاء الأهالي وعظم سخطهم وأيقنوا أن الفرنسيين

لا يقلون عن غيرهم من حيث تعسفهم في جمع المال، بل أن الفرنسيين كانوا أشد وأدق في جباية الأموال

هذا هو السبب المباشر للثورة، على أن هناك أسباباً ثانوية أخرى
أهمها تشدد الفرنسيين واضطهاد المالك وسوء معاملة أسراهم وتوقيع أشد
العقوبات على من يشتبهون في صلاته معهم، فكانوا يحكمون بالاعدام على
من يتهم بمراسلة المالك أو بقضاء حاجات لهم. وأكبر من أعدم بهذا
السبب « السيد محمد كريم » أول من اتفق مع الفرنسيين بالامسكندرية
ثم أن الفرنسيين على الرغم من تظاهرهم باحترام الدين الاسلامي
كانوا في الحقيقة قليلي الاكتراث للتعالم والمبادئ الاسلامية إذ أطلقوا
العنان لشهواتهم وكثر التبذل وظهر الفجور وانتشرت المسكرات
والبدع وعمت المفاسد وارتفع شأن الأجنبي على حساب أهل البلاد.
وهناك سبب خارجي يرجع إلى مجهودات ابراهيم بك والسيد عمر مكرم
ومن معهما من المالك والمصريين الذين تركوا مصر إلى الشام فانهم
مافتتوا يرسلون الرسل إلى مصر ويوزعون المنشورات سرّاً بين الناس
يحضونهم فيها على الثورة ضد الفرنسيين ويشجعونهم بالقول والوعد بأن
الباب العالي يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز لطرد الفرنسيين من مصر
وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة في الداخل تسهيلاً لمهمة الجيش
المهاجم من الخارج، ومما أكد للمصريين صدق هذه الوعود ما علموه من
تدمير الأسطول الفرنسي عند أبي قير وخرج مركز الفرنسيين في مصر
على أثر هذه الموقعة

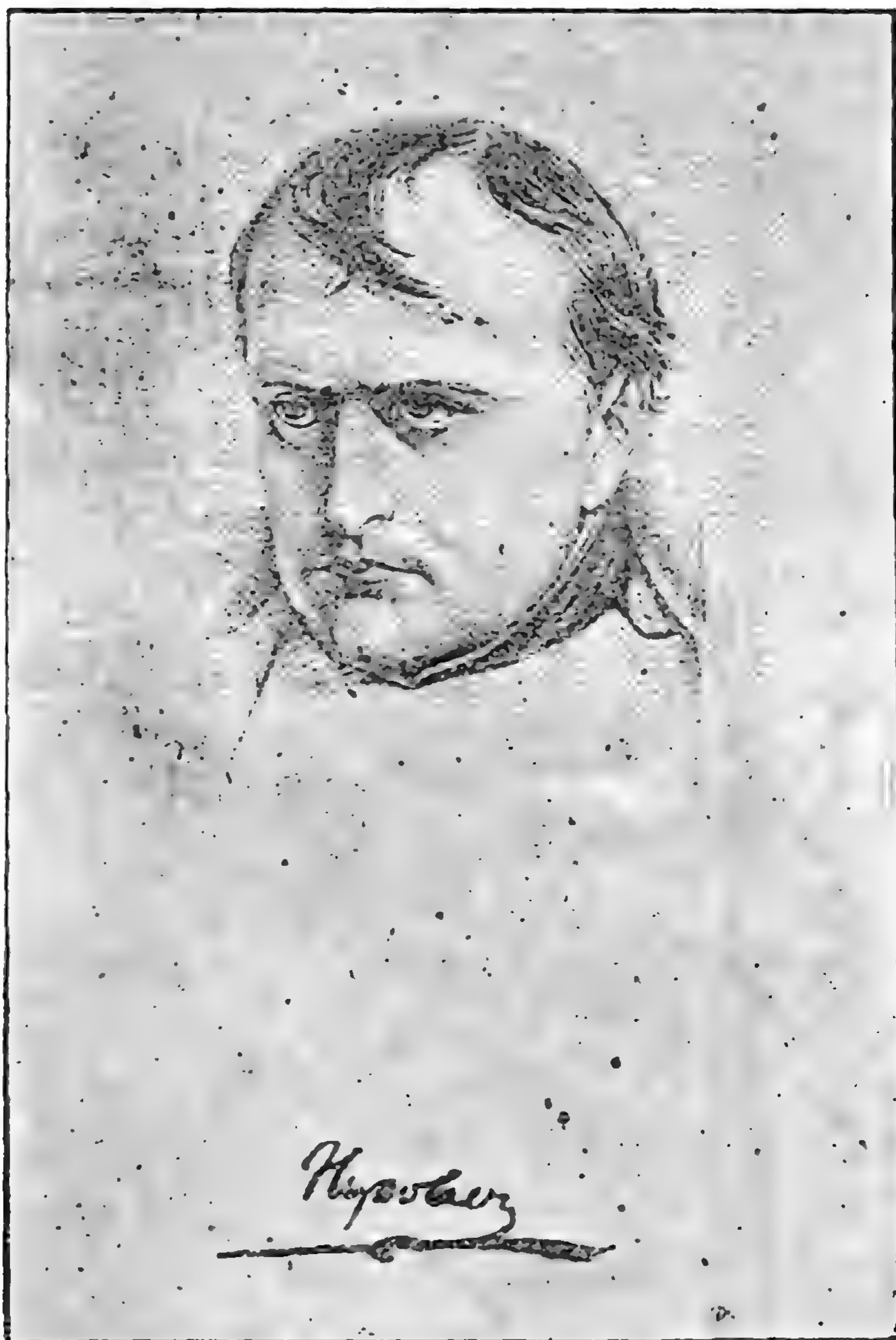
شدة الفرنسيين

انتشار البدع

نشر الدعوة

قال الجبرتي يصف الثورة : « كثر اللفظ وتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب وحضر « السيد بدر » ومحجته حشرات الحسينية ولهم صياح عظيم وهول جسيم فذهبوا إلى بيت القاضي وتجمعوا وتبعهم نحو الألف أو الأكثر وهدموا مساطب الخوانيت وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس . . . »

وكان الفرنسيون قد أخذوا على غرة فلم محتاطوا للأمر وقتل منهم « ديبوي » حاكم القاهرة و« سلكسكي Sulkowsky » رئيس أركان حرب نابليون واثنان من العلماء كانوا يقومون بأبحاثهم عند جبل المقطم. ولما رأى نابليون خطورة الحال وان مركز الثورة في الأزهر بعيد عن مناله بسبب ضيق الحارات الموصلة إليه ، وضع المدافع على إحدى ربي المقطم وصوبها على الأزهر « ولما سقط عليهم القنبر ورأوه ولم يكونوا في عمرهم عاينوه نادوا ياسلام من هذه الآلام ياخني الألفاف نجنا مما نخاف ! » وتتابع الرمي من القاعة حتى وقع الرعب في صدور الناس وفزعت جعاب أهل الحسينية الذين ظلوا يقاتلون للنهاية فقام العلماء وركبوا إلى بونايرت يطلبون الأمان والعفو فلامهم بونايرت وأنبهم واتهمهم بمالأة الثوار على الرغم من اشتراكهم معه في المسئولية والحكم ، وأخيراً قبل رجاءهم ونادوا بالأمان



نابليون بوناپارت

في جميع أنحاء المدينة . ولكن نابليون استعمل الشدة والصرامة المتناهية وارتكب اثماً لا يزال أثره مقروناً باسمه الى اليوم في مصر ذلك أن جنوده وخيوله دخلت الأزهر وانتهكوا حرمة وأساءوا استهماله . وبذلك أضاف وقوداً جديداً الى نار الثورة المتأججة في نفوس الشعب وقضى على كل أمل في تقريب العنصرين المصري والفرنسي وتكوين قوة من الشعب يستند اليها بونا برت في حكمه

نتائج الثورة

ولست أهمية هذه الثورة مقصورة على انها قامت فجأة وبسرعة ومن غير تنظيم أو ترتيب سابق انما أهميتها في انها قلبت سياسة الفرنسيين رأساً على عقب وقضت على جل آمالهم في مصر . فبعد ان كان الفرنسيون يؤملون تكوين مستعمرة فرنسية في مصر ويحاولون كسب مودة الشعب بكل الطرق أصبحوا بعد الثورة على حذر شديد من المصريين وقصروا جهودهم على حماية مركزهم الحربي في مصر خشية اعتداء الترك أو الانجليز

ومن مظاهر الشدة التي بدت بعد الثورة ان نابليون أطلق العنان لأحد الأروام الذي عينه وكيلاً لحاكم القاهرة واسمه « برطلمان Barthelemy » ويعرفه العامة باسم « فرط الرمان » فعامل المصريين بعنف شديد وأنزل العقوبات الصارمة على المصريين الذين اتهموا بالتمرد على الفرنسيين ، وطاف « برطلمان » على الأقاليم يقضى على بقايا الثورة فيها ويجمع الغرامات من القرى وكان الفلاحون في بعض الأقاليم قد انتهزوا فرصة فيضان النيل وتعذر وصول القوات الفرنسية لنجدة بعض

الحاميات فقاموا بمناوشات بسيطة لم تلبث أن قمت بشدة
ومن مظاهر روح الكراهية وعدم الثقة التي ملأت جوائح
الفرنسيين بعد الثورة ان بونابرت ألغى الديوان الوطنى الأول وتركه
معطلا مدة شهرين ثم عين ديواناً جديداً ليس مقصوداً على المشايخ بل
كانت جميع الطوائف والجاليات القاطنة بمصر ممثلة فيه ، فكان بجانب
المشايخ ممثلون للأقباط والسوريين والأروام والافرنج وكان مجموع هذا
المجلس ستين عضواً اختير منهم أربعة عشر ليكونوا المجلس المخصوص
الذى يجتمع بانتظام لمعاونة الحكومة

ومن الاحتياطات التى أخذها الفرنسيون بعد الثورة اهتمامهم
بتحصين القاهرة وهدم بعض المباني والمساجد التى كانت تعترض طريقهم
وخلع أبواب الحارات ، وكان الفرنسيون قد بدأوا بعض هذه الأعمال
قبل الثورة ، فلما قامت الثورة ضاعفوا جهودهم فى اتمامها ، ومن أعمال
نابليون أيضاً تكوين فرق عسكرية من متطوعى الأروام وبعض
العناصر الشرقية المسيحية تنضم للحملة عند الحاجة ، وأخذت المعامل
تنتج ما تحتاج اليه الحملة من ذخيرة حربية وعدد وآلات وأدوات بقدر
ما وصلت اليه مواهب « كنتيه Conté » العالم الفرنسى المخترع

كل هذه الأعمال ساعدت على توسيع هوة الخلاف بين الفرنسيين
والمصريين وجعلت المصريين على الرغم من خضوعهم وتظاهرهم بالامتثال
يضمرون الانتقام من الفرنسيين ويتحينون الفرص المناسبة للقيام بالثورة
من جديد ماداموا يعلمون أن الأتراك والانجليز على الأبواب

موقف تركيا وأوروبا أثناء الحملة

ولقد كان من نتائج واقعة « أبي قير » البحرية وتدمير الأسطول الفرنسي أن سهل على إنجلترا حمل تركيا على إعلان الحرب ضد فرنسا وإعداد حملة لطرد الفرنسيين من مصر ، وكانت الحكومة الفرنسية قد أخذت حذرهما من أول الأمر فقررت مبدئياً إرسال « تليرند » إلى القسطنطينية عقب خروج الحملة ليؤكد للباب العالي حسن نيات فرنسا نحو السلطان ، وأن الغرض من إرسال الحملة ليس إلا لتأديب المماليك وتخليص الباب العالي من حكمهم في مصر . ولكن تليرند لم يسافر وعين غيره

كما أن بونايرت من جهته لم يتوان في تفهيم الباب العالي حسن نيته فحاول أن يستميل إليه الباشا التركي كما ذكرنا ، ولما فشل كتب إلى الصدر الأعظم يطلب إليه أن يرسل من لدنه رسولا يتفاوض معه في مصر ويؤكد له فيه أن سيادة تركيا لم تزل باقية على البلاد وغاية ما في الأمر أن الفرنسيين حلوا محل المماليك في حكومة مصر^(١). ولكن السلطان ارتاب في عمل فرنسا وبدأت الحكومة الإنجليزية من جهة أخرى تحرك الباب العالي ضد فرنسا وتنصح لتركيا بإعلان الحرب عليها فلما سمعت بواقعة « أبي قير » تشجعت وكانت الموقعة أبلغ حجة قدمها سفير إنجلترا للباب العالي ليدفعه إلى الحرب ، فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا في سبتمبر

(١) من بونايرت إلى الصدر الأعظم (٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٨)

المتحالفون لدول المذاون

سنة ١٧٩٨ وتحالفت مع انجلترا والروسيا ضد فرنسا. ولما كانت السيادة البحرية للأسطول الانجليزي تمكن الحلفاء من أخذ جزيرة « مالطه » وجزائر « الأيونيان » بمعاونة الأسطول الروسى ، وأعد الباب العالى جيشين أحدهما فى جزيرة « رودس » لتحمله السفن الانجليزية إلى ساحل أبى قير والثانى يزحف على مصر من جهة حدودها الشرقية

وكانت الحكومة الفرنسية تريد إرسال المدد لنابليون بأية طريقة ولكن حال دون ذلك تألب الدول على مرة ثانية متشجعة بغياب بونابرت وبهزيمة أسطوله عند أبى قير وعداء السلطان له ، فنشبت نار الحرب فى أوربا وبذلك تعرضت حكومة الادارة فى فرنسا لخطر عظيم من جانب الدول المتحالفة ضد فرنسا . وعلى ذلك يمكننا أن نقول أن تكوين المحالفة الثانية ضد فرنسا قد عرض الحملة الفرنسية لأشد الأخطار وذلك لسببين : الأول لأن تركيا قد دخلت الحرب ضد فرنسا والثانى لأن المحالفة الجديدة وتهديدها فرنسا جعل نابليون يفكر فى العودة إلى أوربا لاتقاذ الحالة . وليس من شك فى أن خروج نابليون من مصر كان من أكبر دواعى فشل الحملة

نابليون فى سوريا

من فبراير إلى مايو سنة ١٧٩٩

لما علمت حكومة الادارة بتدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير كتبت إلى بونابرت أن يتبع إحدى ثلاث :

(١) اما أن تبقى مصر وتأخذ الاحتياطات الكفيلة برد هجوم الأتراك .

(٢) أو تحاول الوصول الى الهند فاذا وصلت لا يصعب عليك أن تجد أقواما مستعدين للانضمام معك بقصد تقويض النفوذ الانجليزى

(٣) أو تمضى فى طريقك الى القسطنطينية فتسبق العدو الذى يهددك هذه الاقتراحات من لدن حكومة الادارة تدلنا على أن نابليون لم يكن فى مشروع الحملة الى سوريا ساعيا وراء مطمع شخصى أو أمنية كانت تدور فى مخيلته بل كان نازلا على إرادة حكومته

على أن هناك أغراضا مهمة دعت نابليون إلى إرسال الحملة منها أنه اغراض الحملة كان يؤمل إذا ما تم له النصر أن تضطر تركيا الى الانسلاخ عن الحلفاء وعقد الصلح على انفراد مع فرنسا ، كذلك كان يريد أن يضع حدا لتموين السفن الانجليزية من سواحل البحر الأبيض الشرقية متى خضعت هذه السواحل لحكم فرنسا ، ولا يبعد أن يكون نابليون قد فكر وقتئذ فى تنفيذ مشروعه الشرقى العظيم الذى لو تم لأمكنه أن يصل الى باريس برا عن طريق القسطنطينية وفينا .

على أن نابليون لما علم باستعداد الأتراك فضل أن يتخذ خطة الهجوم كمادته ، لأنه رأى أنه إذا بقى فى مصر أعطي الفرصة للأتراك فأرسلوا جيشين فى وقت واحد وعند ذلك يتعرض الفرنسيون لهجوم جيشين من جهتين مختلفتين فيضطر نابليون إلى تقسيم قواته ويضعف أمله فى الانتصار . أضف الى ذلك أنه إذا بقى بونايرت بمصر ودخل الجيش

قيام الحملة

نابليون
امام عكا

المهاجم البلاد لا يبعد أن يتشجع الشعب فيقوم بالثورة ويتعرض الفرنسيون حينئذ لخطر ين داهمين العدو من الامام والثورة من الخلف لذلك قامت الحملة بقيادة نابليون وتبلغ ١٢٠٠٠ جندي قاصدة سوريا في فبراير سنة ١٧٩٩ بعد أن قبض على ناصية الأمور بمصر وترك عددا قليلا من الجند في حاميات القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط . ودخل الفرنسيون « العريش » ثم « غزة » و « يافا » وهنا سلمت حاميتها وعددها ٤٠٠٠ جندي للضابط الفرنسي فأمنهم على حياتهم ، ولكن نابليون ضاق ذرعا ، ولما لم يكن لديه جند لحراستهم أو زاد يكفيهم أو سفن تحملهم إلى مصر خاف أنه إذا تركتهم وشأنهم لا يلبثون أن يحملوا السلاح ضد « عكا » فلم يجد مناصا من قتلهم جملة واحدة ، وتحمل أمام التاريخ إثم هذا العمل الفظيع . وعلى أثر ذلك فشا الطاعون بين جنوده ، ثم سار نحو « عكا » فوقف أمامها وواجه صعوبات جديدة لم تصادفه في يافا ، ففضلا عن أن عكا ميناء حصين فقد كان الرجل الذي يهيمن عليها جنديا حازما شهما هو « أحمد باشا الجزار » وكان أمام عكاسفنتان حريتان من الاسطول الانجليزي بقيادة « سدن » اسم Sidney Smith الذي قام بدور هام في تاريخ الحملة الفرنسية بمصر ومعه مهندس حربي من أشرف فرنسا الذين هاجروا بلادهم وانضموا الى الحلفاء ضد حكومة بلادهم واسمه « فليبو Phélippeaux » وكان زميلا لبونا برت في المدرسة الحربية ومن أشد منافسيه وإليه يرجع الفضل في طول مقاومة عكا وقوة تحصينها . وإنك ترى أثر القوة البحرية ظاهرا

في حصار عكا ظهورا تاما ، فقد ظل الحصن مفتوحا من جهة البحر تصل إليه المؤونة والذخيرة والرجال بسهولة وهذا مما جعل حصار نابليون للحصن قليل الجدوى

وكان نابليون قد أرسل قوة المدفعية من مصر عن طريق البحر فلم اثر الذوة البحرية تصل كاملة ووقع جزء منها في أيدي الانجليز ، واضطر نابليون أن يحاصر الحصن وقوة مدفعيته ظاهرة الضعف. أما الشعب السوري وخاصة الدروز والطوائف المسيحية وبعض القبائل العربية فأحسنست استقبال بونايرت واتصلت معه سرا مرجئة إعلان انضمامها اليه حتى تسقط عكا هاجمت القوات الفرنسية حصن عكا مرات متتالية ؛ ولكنها كانت تعود في كل مرة بالفشل رغم جهود بونايرت العظيمة ، ثم أرادت تركيا أن تحصر القوة الفرنسية بين نارين وتضطرهم الى رفع الحصار عن عكا فأرسلت قوة من دمشق تبلغ ٢٥٠٠٠ جندي بقيادة والي دمشق فأرسل نابليون قوة قليلة العدد بقيادة « كليبر » لملاقاتها ، ولما أوشك كليبر على الانهزام سار اليه نابليون مسرعا وحاز النصر في موقعة « تل طابور » جنوبي عكا في ١٦ إبريل سنة ١٧٩٩

هذا الانتصار أحيى الروح الأدبية بين الجنود ، وبينما كان نابليون يستعد لهجوم حاسم على عكا جاء المدد إليها عن طريق البحر في ٧ مايو إذ نزل جزء من الجيش الذي كانت تعده تركيا في « ردوس » ومع ذلك قام نابليون بآخر هجمة للمرة الرابعة عشرة ، وفعلا اخترقت الجيوش الفرنسية حصن عكا ولكنهم وجدوا أبوابها قلاعاً وشوارعها محصنة بالخنادق

رفع الحصار عن
عكا

والتاريس ورأى نابليون انه اذا استمر في هجومه تعرضت قوته لخسارة
جسيمة فاكتفى بتدمير وتخریب المدينة وقرر رفع الحصار والعودة بعد
أن استمر حصارها أكثر من شهرين من مارس الى ١٤ مايو ١٧٩٩
وخسر من رجاله ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل مات منهم كثير
بالطاعون . وقد لاقت الحملة أثناء رجوعها الى مصر عن طريق الصحراء
مصاعب جمة بسبب تفشي الطاعون وشدة الحرارة ، ومع ذلك دخل
نابليون القاهرة في ١٤ يونيه دخول الظافر المنتصر ، ولكن تظاهره
بالاتصار لم يخف الحقيقة عن المماليك الذين تشجعوا ووصلوا الى قرب
الجزيرة عند الاهرام مهددين القاهرة . وبينما كان نابليون يأخذ العدة
لمقابلة المماليك ومراد بك اذ وصل اليه خبر نزول العثمانيين عند أبي قير
٢٤ يوليه . وقد كان احتمال نزول هذه الحملة من أهم الأسباب التي دعت
الى رفع الحصار عن عكا والاسراع الى مصر لرد الهجوم المنتظر ، وكان
نابليون يظن أن الانجليز سيشترون فعلا في هذه الحملة فأخذ احتياطات
حاسمة أهمها اصدار الأمر « لديزيه » باخلاء الصعيد بعد ان أخضعه
وأقام في أقسامه حكومة عادلة وصدر الأمر الى الحاميات الأخرى
بضرورة السير والاجتماع عند « الرحمانية » لمنع تقدم المهاجرين ، ثم سار
هو شمالا ، وكان الأتراك وعددهم ١٨ ألف جندي بقيادة مصطفى باشا
قد احتلوا قلعة أبي قير وقتلوا من فيها من الفرنسيين فجاء الفرنسيون
بسرعة ونشبت الموقعة واستمرت من ٢٥ يوليه الى ٢ أغسطس وقد
تدخل الأسطول الانجليزي في المعركة ، فتقهقر الفرنسيون وتعقبهم

موقعة أبي قير
البرية

العثمانيون تاركين قلاعهم واستحكاماتهم التي احتلها الفرنسيون وقطعوا على العثمانيين خط الرجعة فانكسر الجيش العثماني ووقع مصطفى باشا أسيراً وقضى على معظم الجيش في واقعة أبي قير البرية في أغسطس سنة ١٧٩٩ وصار اسم « أبي قير » موضع نخر الفرنسيين بعد أن كان من أشأم الأسماء منذ تدمير الأسطول الفرنسي أول أغسطس سنة ١٧٩٨ وبعد أن حسن نابليون سمعة الفرنسيين ومركزهم في مصر باحرازه هذا النصر الباهر فكر في العودة الى فرنسا واتفق سرّاً مع أمير البحر « غانيوم Ganteaume » لهيئة وسائل الافلات من رقابة الأسطول البريطاني وتدير السفن اللازمة لنقله هو وبعض أصدقائه المقربين ، وفي ٢٢ أغسطس قام نابليون ومعه من الضباط برتييه Berthier ولان Lannes ومورا Murat واثنان آخران ومن العلماء ، منج Monge وبرتوليه Berthollet وأماديزيه Desaix فاحقه بعد قليل . وقبل أن يغادر البلاد عين « كليبر Kléber » قائداً للحملة ووصل فرنسا بعد شهرين

الفصل الرابع

الحملة الفرنسية بعد نابليون

لم يسافر بونابرت من مصر خلصة الا لسبيين مهمين :

أولا — تأكده أن مشروع الحملة في الشرق في أخفق نهائيا وأنه لا بد من العودة الى ميدان العمل في أوروبا وأن الفرنسيين الذين تركهم في مصر يمكنهم الاحتفاظ بهذه البلاد دون أية ضرورة لوجوده بنفسه.

ثانياً — علم نابليون بواسطة بعض الصحف التي أوصلها اليه مدني اسمث وبواسطة الرسائل الخصوصية التي كانت تصله من أوروبايين حين وآخر أن حكومة الإدارة في فرنسا قد ضعفت وأن أعداء فرنسا قد تألبوا عليها وأن القواد الفرنسيين قد انهزموا في إيطاليا وفي ألمانيا، وأن فرنسا قد خسرت ما أنشأه نابليون وكسبه من الأملاك في شمال إيطاليا والأراضي المنخفضة عقب صلح « كيو فورميو »

كذلك علم نابليون أن الحالة الداخلية في فرنسا صارت تتطلب وجوده وأن الفرصة التي لم تسنح له عام سنة ١٧٩٧ قد آذنت بالسnoch عام سنة ١٧٩٩ وأنه اذا وصل فرنسا فلا تلبث حكومة الإدارة أن تسقط أمام معارضته فيتسلم زمام الحكومة بيده .

على أن حكومة الادارة نفسها كانت ترغب في حضور نابليون الى فرنسا وفعلًا كتبت اليه بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٧٩٩ تصف له سوء الحالة في أوروبا وفي فرنسا وتظهر فيه رغبتها في عودة الجيش من مصر لحماية الوطن . ومما يدل على شدة اهتمام الحكومة بأمر انقاذ الحملة واعادة الجيش الى فرنسا اذا أمكن أنها كلفت أمير البحر « بروي Bruix » أن يخرج من ميناء « برست » ومعه ٢٥ سفينة ويشترك مع الاسطول الاسباني ويحترق البحر الأبيض المتوسط ويصل الى الاسكندرية ليعود بنابليون وجنوده الى فرنسا . وفعلًا قام « بروي Bruix » من برست ومعه الأسطول الاسباني وسار شرقا حتى وصل الى تونس ثم اضطر الى العودة خوفا من مباغته الاسطول الانجليزي لهم ولأن الاسطول الأسباني لم يوافق على خطة يكون من وراءها مهاجمة الاسطول الانجليزي . وعلى ذلك عادت الحملة الى « برست » في أغسطس سنة ١٧٩٩ وتبدد كل أمل في انقاذ الفرنسيين بمصر .

هالة الحمد الفرنسية بعد مغادرة نابليون

غادر نابليون البلاد وترك الحملة في أسوأ حال يمكن تصورها رغم انتصاره في موقعة أبي قير

فمن الوجهة الأدبية . انحطت الحالة المعنوية بين الجنود كثيراً مركزها الاندبي وخصوصاً بعد سفر نابليون ، واعتقد أكثرهم ان البقاء بمصر أصبح أمراً لا يجدي ، وساعد على تأصل هذه الفكرة في أذهانهم عجز حكومة فرنسا

عن إرسال المدد إلى مصر حتى بعد وصول نابليون وتسلم مقاليد الأمور
بيده لم تبد الحكومة اهتماماً عظيماً بشأن مصر^(١) وتأكد معظم الضباط
والجنود أن فرنسا في خطر أو أنها صارت أحق بمجهودات أبنائها من
مصر ، وكانوا يعتقدون أن خروج الحملة من مصر سيكسب فرنسا
جيشاً يبلغ عدده ٢٥٠٠٠٠ وحليفاً جديداً هو تركيا . أضف إلى هذا
عدم ملاءمة جو البلاد للفرنسيين ، وقلة المال اللازم للحملة وكساد
التجارة بسبب الحصر البحري واحتياج الحملة إلى عدد وآلات وملابس
وعمال فنيين لا سبيل للحصول عليها في الشرق

فلا غرابة حينئذ أن ينضم معظم جنود وضباط الحملة إلى الرأي الذي
يقول بضرورة جلاء الحملة عن مصر . وكان « كليبر » زعيم الحزب الذي
يقول بهذا الرأي . أما الحزب المعارض للجلاء فكان يمثل رأى أقلية
ضئيلة وزعيمه القائد « مينو » ومن رأى هذا الحزب أن الاحتفاظ بمصر
سيعود على فرنسا بفوائد تجارية ومادية تستحق من أجلها وجود ٢٠
أو ٢٥ ألف جندي وإن فرنسا لا يضيرها غياب هذا العدد القليل من أبنائها
وليس من شك في أن انقسام الرأي بين صفوف الحملة واحتدام
الجدل بين أصحاب الرأيين قد أثرا في حالة الجنود الأدبية أيما تأثير .

أما من الوجهة الخارجية فانه على أثر ارتداد نابليون من أمام عكا
تشجعت تركيا وكونت جيشاً من أربعين ألف جندي بقيادة ضيا باشا

مركزها الخارجي

(١) في سنة ١٨٠١ حاول أمير البحر « غتوم » بامر بوناپرت عبور البحر الأبيض المتوسط لإرسال
المدد إلى مصر فلم يفلح

الصدر الأعظم لمهاجمة مصر من الجهة الشرقية وكان في الجيش ضباط من
الانجليز يعاونون الصدر في مهمته . وكان نابليون قد علم بأمر هذا الجيش
قبل مغادرته البلاد فرأى أن يفتح باب المفاوضات مع الصدر الأعظم
فأرسل أحد الأسرى الأتراك برسالة يلوم فيها تركيا على دخولها الحرب
ضد فرنسا ويؤكد للصدر حسن نية فرنسا نحو الباب العالي وفيها يدعو
تركيا إلى الخروج من زمرة الحلفاء وعقد الصلح مع فرنسا . فكان نابليون
لم يفتح باب المفاوضات مع الصدر لاجراج فرنسا من مصر بل لاجراج
تركيا من صفوف الحلفاء . وفي التعليمات التي تركها نابليون لكبيرشير
بونابرت بأنه لا يجب التخلي عن مصر إلا عند الضرورة القصوى ، وعلى
كل حال يجب التمسك بها حتى يعقد الصلح العام بين فرنسا والحلفاء
والخلاصة ان الحملة عند مغادر نابليون للبلاد كانت معرضة لهجوم
تركي شديد من جهة الحدود الشرقية رغم ان نابليون كان قد مهد طريق
المفاوضة مع العدو :

أما من الوجهة الداخلية فكان مركز الحملة لا يقل خطورة عن
مركزها الخارجي وذلك لانتشار المماليك في أنحاء القطر وتهديم القاهرة
بعد أن أخلى « ديزيه » الصعيد قبيل موقعة أبي قير البرية ، أما الأهالي
فكانوا على أهبة الاستعداد للقيام بالثورة ضد الفرنسيين وقد أثار حميتهم
ما سمعوه عن الجيش التركي الكبير الزاحف على مصر من جهة الشرق ،
وقد أبدى العلماء مجهوداً يذكر في تهدئة الشعب امثالاً لاوامر السلطة
الفرنسية ولكن الأهالي ارتابوا في إخلاص المشايخ وأضرروا لهم سوء.

مركزها الداخلي

كليب وأهماله بمصر

عرفت الجنود الفرنسية « كليب » يسالته في موقعة « تل طابور » أثناء حصار عكا ، وقد كسب عطف الجنود بسبب الجرح الذي أصابه عند نزول الحملة بالاسكندرية ، غير أن أهم الأسباب التي حبت كليب إلى الجنود والضباط الفرنسيين أنه كان زعيم حزب الأغلبية الذي يقول بضرورة جلاء الفرنسيين عن مصر ، هذا فضلا عن حسن منظره وطلعته العسكرية الجذابة

استاء كليباً بما استياء لما بلغه خبر مغادرة نابليون سراً للبلاد وكتب لحكومته تقريراً مطولاً يصف فيه ما وصلت إليه حال الحملة بمصر ويبالغ في صبغ هذه الحالة بالصبغة السوداء حتى ملأ التقرير بعبارات كلها يأس وقنوط وفي نهاية التقرير طلب من الحكومة أن تسمح له بإجراء المفاوضات مع الأتراك بقصد الجلاء عن مصر

مفاوضات الصلح

وفعلاً بدأ كليب بمفاوضة الأتراك على إحدى السفن أولاً ثم عند العريش ، وكان مستشار الأتراك « السير سدناسمت » وإليه يرجع الفضل في تهديد طريق المفاوضات ووضع الاتفاق النهائي ، وكان « ديزيه » يمثل الفرنسيين . وبعد محاولات لم تجد من جانب الفرنسيين كطلبهم خروج تركيا من صفوف الحلفاء اتفق الطرفان على أن تخرج الحملة بمهماتهما على حساب تركيا ، وأن الحملة إذا وصلت فرنسا صارت طليقة من كل قيد ، وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ تمت الموافقة على « اتفاق العريش » وأعلنت الهدنة

لمدة ثلاثة شهور وبدأ الفرنسيون يسحبون حاميتهم ويخلون الأماكن
النائية التي كانوا يحتلونها ، وكانوا كلما أخلوا مركزا احتله العثمانيون الذين
كانوا رابضين على الحدود الشرقية بقيادة الصدر يوسف ضيا باشا

نقض اتفاق
العريش

أثناء ذلك حدث ما أوقف حركة الصلح فبينما الفرنسيون يتأهبون
لمغادرة البلاد ويحلبون بحامياتهم عن بعض الأماكن كدمياط وبليس
والصالحية وبينما الأتراك يتقدمون ويتوغلون داخل البلاد محتلين البلاد
التي جلا عنها الفرنسيون إذا بخطاب وصل إلى كليبر من القائد العام للقوات
البريطانية في البحر الأبيض يقول فيه أن الحكومة البريطانية لا توافق
على شروط «اتفاق العريش» وأنها لا تسمح للفرنسيين بمغادرة مصر إلا إذا
سلموا سلاحهم كأسرى حرب وتركوا جميع معداتهم وذخائرهم للحلفاء .
أما سبب معارضة الحكومة الإنجليزية لاتفاق العريش فهو
سقوط التقرير الذي كان قد أرسله كليبر إلى حكومته وفيه يصور مركز
الحملة في مصر بلون أسود قائم فلما علمت الحكومة الإنجليزية بمخرج الحملة
في مصر لم تقر «سندني اسمت» على عمله بل ولم تعترف بحق تمثيله لها أو
للباب العالي . وكان الرأي الإنجليزي قد انقسم إلى قسمين قسم يقول
بالموافقة على إخراج الفرنسيين من مصر وإعادة أملاك الدولة إلى السلطان
ويمثل هذا الرأي «سندني اسمت» والقسم الثاني يقول بعدم مساعدة
الفرنسيين على الخروج من مصر لئلا يساعدوا جيوش فرنسا ضد الحلفاء
وحتى يقضي عليهم في أفريقية، ويمثل هذا الرأي ويدافع عنه بشدة أمير البحر
«نلسون» . فلما وقع تقرير كليبر أو نسخة منه في يد الحكومة صممت على

مواصلة الكفاح في مصر، وما كان أغناها عن تحمل نفقات هذا الكفاح من مال ووقت وأنفس لو أنها أقرت شروط اتفاق العريش سنة ١٨٠٠ أما كليبر فانه أظهر في هذه الآونة همه ومقدرة أعادت إلى الأذهان ذكرى نابليون في مصر فانه نشر صورة الخطاب على الجنود واكتفى بالتعليق عليه بهذه الكلمة : « أيها الجنود لا جواب لنا على هذه الوقاحة إلا النصر فهيا إلى الحرب ! » فكانت هذه الكلمات بمثابة تيار كهربائي سري في نفوس الجند فما كادت تقع عليها الأنظار حتى نادى الجميع ضباط وجنود بصوت وكلمة واحدة رنت في الآفاق « الانتقام ! » هذه الحماسة وتلك الروح الجديدة جعلت عشرة آلاف جندي يهزمون أربعة أضعاف عددهم من الأتراك بقيادة يوسف ضيا باشا الصدر الأعظم شر هزيمة في موقعة « المطرية أو عين شمس » ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ اذ فر يوسف باشا ومن معه جهة الصالحية تاركين خزائهم ومؤنهم وذخيرتهم .

موقعة عين شمس

وبينما كان كليبر يطارد الوزير ويعيد النفوذ الفرنسي في الدلتا كانت القاهرة تغلي غليان الرجل بالثورة وخاصة في حي بولاق ، فقد انتهز المصريون فرصة خروج كليبر والجزء الأعظم من جيشه لمقابلة العثمانيين فقاموا وحاصروا ما بقى من الفرنسيين داخل المدينة ثم ما لبث ان دخل المدينة عدد من جنود الأتراك والمماليك يبلغ ٦٠٠٠ وعلى رأسهم حسن ناصف باشا القائد العثماني ومعه زعماء المصريين الذين فروا

ثورة القاهرة

إلى الشام عقب واقعة إمبابه وهم إبراهيم بك ومحمد بك الأتني وعثمان
كتخدا وحسن بك الجداوى ، فتحمس الناس من جميع الطوائف
وتضافروا على انتهاز هذه الفرصة للقيام فى وجه الفرنسيين فحاصروا
قلاع الفرنسيين وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق وغلقت أبواب
المدينة وتطوع الناس لحراسة هذه الأبواب ليل نهار ، وظهرت الحركة
بأجلى مظهر فى مدينة القاهرة وفى بولاق فأنشأوا معملا للبارود فى
الخرنقش ، وكان « السيد المحروقى » كبير التجار و « السيد عمر مكرم »
نقيب الأشراف وباقى الأعيان والتجار « يباشرون الكلف والنفقات
والمائى كل والمشارب ، وكذلك جميع أهل مصر كل إنسان سمح بنفسه وبجميع
ما يملكه ، وأعان بعضهم بعضاً ودفعوا ما فى وسعهم وطاقهم من المعونة ،
ولم يكن الأقباط أقل وطنية من المسلمين وقت الشدة فقد جاء أكبر
القبط « جرجس الجوهري » وفتيوس « وملطى » فطلبوا الأمان
وقاموا بنصيبهم وقدموا المال اللازم ماعدا « يعقوب » الذى كرنك
فى داره بالدرب الواسع ^(١) .

« أما المشايخ الذين اتهموا بمالأة الفرنسية فنالهم أذى وأهانة بالغة
من العامة . وقام الشعب فى بولاق على ساق واحدة بقيادة « الحاج
مصطفى البشتيلى » الذى أثار حماسة العامة فهيئوا عصيهم وأسلحتهم
وعملوا كرانك حوالى البلد ومتاريس واستعدوا للحرب والجهاد وقوى
فى رؤوسهم العناد »

(١) وهو المعروف « بالجنرال يعقوب » الذى غادر مصر مع الحملة الفرنسية ومات فى طريقه الى فرنسا.

ولما انتهى كليبر من مطاردة فلول الأتراك وعلى رأسهم الوزير يوسف باشا دخل القاهرة وقطع الصادر والوارد وأحاطت جنوده بها وظل حصارها أكثر من شهر « حتى غلت أسعار المبيعات وعزت المأكولات واستمر ضرب المدافع والنيران ليل نهار والناس لا يهنا لهم نوم ولا راحة ومقامهم دائماً أبداً بالأزقة والأسواق ، أما الصبية والنساء فمقامهم بأسفل الحواصل والعقودات تحت طباق الأبنية » وعلى الرغم من مجهودات المصريين وطول مقاومتهم أخذ الفرنسيون الثورة في بولاق فقضوا على رجالها وأحرقوا بيوتها عن آخرها في ١٥ أبريل سنة ١٨٠٠

وكان مراد بك قد اصطاح مع الفرنسيين على أثر انهزام الأتراك وأعطاه كليبر حكومة الصعيد تحت سيادة الفرنسيين فتوسط هو والبرديسي أحد أتباعه للصلح فأرسل الفرنسيون يطلبون المشايخ واتفقوا نهائياً على أن يغادر الأتراك ومن يشاء من المماليك والمصريين إلى سوريا على حساب فرنسا وبحراسة الفرنسيين أثناء الطريق ، فاستشاطت العامة غضباً وهموا بقتل رؤساء العثمانيين وحاول « المحروقي » و « عمر مكرم » أن يقودوا العامة بمفردهما فلم يفلحوا ، وانتهى الأمر بخروج العثمانيين وعساكرهم ومعهم من المماليك إبراهيم بك والألفي وأمراؤهما وأجنادهما ، ومن المصريين السيد عمر مكرم والمحروقي وكثير من أهل مصر

أما كليبر فلم يشتد في الانتقام من المصريين ولم يعاقبهم على

ثورتهم كما عاقبهم نابليون إذا اكتفى بفرض غرامة خربية عظيمة مقدارها ١٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا كما أنه فرض على الوجه البحرى غرامة قدرها ٧٠٠٠٠٠٠ فرنكا، وهذا مبلغ عظيم إذا ذكرنا سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد فلا عجب إذا لاقى الناس منتهى الضيق من جراء فرض هذه الغرامة « حتى اضطروا إلى بيع متاعهم ومصاغهم فلم يجدوا من يشتري وضاق خناق الناس وتمنوا الموت فلم يجدوه ، ثم وقع الترجى فى قبول المصاغات والفضيات فأحضر الناس ما عندهم فكانوا يقومونه بأبخس الاثمان» ولما هدأت الحال شعر الناس والجنود باقتراب عهد سعيد جديد إذ انتظمت العلاقات بين مصر وفرنسا وصار البريد يصل إلى مصر فى كل شهر ، وشرع كاير يقوم باصلاحات جمة ويعيد تنظيم الحملة من جديد بعد أن كان قد لحقها النشل ودب فيها ديب اليأس ، وأهم هذه الاصلاحات إنشاء المصانع المختلفة بهمة « كنتيه Conté » لانتاج ما كان ينقص الحملة من مختلف الحاجات ، ثم انه نظم « المجمع العلمى » وكون لجائنا أرسلها فى مختلف الجهات لمزاولة البحث وكتابة التقارير العلمية ، ومن أعماله أيضاً أنه زاد فى صفوف الحملة باضافة فرق جديدة من الطوائف الشرقية المسيحية وبنى الحصون والقلاع بالقاهرة والاسكندرية

السكون بعد
العاصفة

قتل كاير

وبينما هو مكب على هذه الاصلاحات إذا بشخص سورى اسمه « بيلمان الحلبى » قد انتقض على كاير أثناء ما كان يتنزه فى حديقة منزله فطعن به بخنجره فى قلبه فخر صريعاً فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ وعمره ٤٧ سنة . وبفقده فقدت الحملة أعظم رجل يستطيع انقاذها .

وخلفه أقدم الضباط في الحملة وهو القائد « مينو Menou » وعمره إذ ذاك ستون سنة ، واشتهر مينو بحسن الإدارة ودمائة أخلاقه وشدة تعلقه بنابليون . وقد يظهر لأول نظرة ان « مينو » بسبب سياسته ومعارضته دخول كليبر في مفاوضات الصلح مع الترك ورفضه الدخول في هذه المفاوضات بعد موت كليبر انه أصلح الضباط للرياسة . ولكن تعيينه في الحقيقة لم يثر حماسة الجند بسبب تحوله إلى الاسلام وزواجه من مسلمة . وليس من شك انه كان أقل كفاءة من سلفيه وانه لا يصلح لقيادة الحملة لأنه بحكم نابليون لم يسبق له أن تولى قيادة الجيوش ضد العدو وما سبق أنه كسب موقعة قط

على ان مينو اضطلع باعباء الحكم وسار في ادارته بكل حزم فنظم المالية ووحده صفوف الجيش وقضى على المنافسات الحزبية وقوى الحصون ، واستمر كذلك إلى مارس سنة ١٨٠١ لم ينقص عليه سوى شئ واحد وهو عدم تبادل الثقة والتفاهم بينه وبين كبار الضباط في الحملة ، فان جهله بالأمور الحربية جعله يرتاب في آراء زملائه ويشك في إخلاصهم وحسن نيتهم نحوه ، وهذا الشعور هو الذي سبب انهزام الحملة أمام الانجليز في النهاية والحقيقة أن الحالة كانت تتطلب تداخلا سريعاً وحاسماً من جانب نابليون لاسيما وانه كان على رأس حكومة القنصلية ، ولكن اهتمام نابليون بشأن الحملة أخذ يقل شيئاً فشيئاً كلما اتسعت دائرة مطامعه في أوروبا ، وكل ما حاوله انه أرسل « غانتوم » سنة ١٨٠١ بحملة بحرية وهذا لم يجرؤ على اختراق البحر الأبيض فتركت الحملة وشأنها

موقف الحكومة
الانجليزية

وكانت الحكومة الانجليزية قد تأكد لها ضعف تركيا وعجزها أمام الفرنسيين على أثر موقعة أبي قير البرية وموقعة عين شمس فصممت على الدخول في الحرب بنفسها ، ووقفت ترقب الحالة وتلمس الفرصة ، فلما قتل كاير ، ورأس الحملة مينو اغتتمت الفرصة وعولت على بذل أقصى جهدها لاجراج الفرنسيين من مصر فأرسلت أولا حملة انجليزية مكونة من ١٧٠٠٠ بينهم عدد كبير من الجنود المرتزقة برياسة « السير رالف ابر كرمي Sir Ralph Abercromby » . ثانياً قوة برية عثمانية تهاجم مصر من جهة حدودها الشرقية بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا ويبلغ عددها ٢٥٠٠٠ . ثالثاً قوة بحرية عثمانية يبلغ عددها ٦٠٠٠ تشترك مع الحملة الانجليزية وتسير في فرع رشيد برئاسة حسين باشا القبطان . رابعاً وأخيراً قوة هندية ترسلها حكومة الهند وتصل إلى مصر عن طريق القصير وقتنا وعددها ٦٠٠٠ بقيادة « السير دافيد بيرد Sir David Baird »

وصول الحملة
الانجليزية

وفي أوائل مارس سنة ١٨٠١ نزل الانجليز عند أبي قير ولم يكن لدى « فريانت Friant » حاكم الاسكندرية الفرنسي سوى ١٥٠٠ جندي لمواجهة العدو فلم يستطع إيقافه ونزل باقي الحملة الانجليزية وسرعان ما صار الطريق مهدداً

أما مينو فانه أظهر ضعفاً متناهياً وسوء تدبير وعناداً لا يتفق مع خطورة الحالة فانه أبى أن يستمع للخيرين من الضباط وأصر على تقسيم قوات الحملة بدلاً من جمع مالهديه من القوات لمواجهة الانجليز ومنعهم من النزول أو التقدم إلى القاهرة . ولكن مينو كان يخشى هجوم الأتراك

سوء تدبير مينو

من الناحية الشرقية قترك الحاميات محتلة داخلية البلاد كما ترك بالقاهرة
قوة كبرى ، وفاته أن الأتراك لا يجرءون على الزحف بمفردهم وانهم
سيتقدمون مع الانجليز خطوة بخطوة

وعلى ذلك سار مينو شمالا ومعه قوة تبلغ ١١٠٠٠ جندي وتقابل
الطرفان في موقعة « قانوب Canop » جنوبى أبى قير وانهزم الفرنسيون
فارتدوا الى الاسكندرية وتحصن « مينو » داخلها ، أما الانجليز فحسروا قائدهم
أبو كرمبى وتولى بدله « هتشنسون Hutchinson » وساروا يبطء نحو
الجنوب قاصدين القاهرة ، وكان المماليك قد انضموا إلى الحملة وزادوا فى
عدد فرسانها ، ولما وصلت الحملة « الرحمانية » اتصل الانجليز بالحملة العثمانية
السائرة فى النيل وسقطت الرحمانية فى أيدي الانجليز بعد مناوشات مع
الفرنسيين وبذلك قطعوا طريق الاتصال بين الحملة الفرنسية فى مصر
وقائدها مينو فى الاسكندرية . وواصلت الحملة السير يبطء نحو الجنوب
إلى أن وصلت القاهرة فى يونيه وكان الانجليز ينتظرون قيام معركة
حامية بين الفرنسيين قبل دخول القاهرة ولكن لشد مدهش الانجليز
عند ما علموا أن « بليار Belliard » قائد الحامية طلب الصلح فى حين
أن عدد الفرنسيين كان يقرب من ١٦٠٠٠ من هؤلاء ٨٠٠٠ يستطيعون
حمل السلاح .

تسليم القاهرة

أما الشروط التى سلم بها الفرنسيون فى ٢١ يونيه سنة ١٨٠١ فهى
عين الشرط التى كان قد اتفق عليها بالعريش فى يناير سنة ١٨٠٠ وهى
خروج الفرنسيين بعددهم وأسلحتهم على سفن العدو وترك الحرية لهم إذا

عادوا إلى أوطانهم . وعلى أثر ذلك أخذ الفرنسيون يتأهبون لمغادرة البلاد ودخل العثمانيون وأمراء المماليك بالقاهرة وبقى الانجليز معسكرين ببر الجزيرة .

وفي ذلك الوقت كانت الحملة الهندية التي خرجت من « كالكوتا » في ديسمبر سنة ١٨٠٠ قد وصلت إلى الجزيرة فلم تشترك في حرب ماو لكنها سارت شمالا فساعدت في تضيق الحصار على « مينو » الذي أصر على المقاومة للنهاية رغم تسليم « بليار » . ولولا اختلافه مع الضباط والجنود وإرتيابه في نيات البعض منهم لطلال أمد مقاومته إلى وقت إبرام الصلح العام إذ كان نابليون قد أتم صلح « لوتفيل » مع النمسا سنة ١٨٠١ وبدأت مفاوضات صلح « أمين » سنة ١٨٠٢ ولواستطاع « مينو » المقاومة شهرين آخرين ثم الصلح وفرنسا نصيب من الغنيمة ، ولكن ماء البحر وبحيرة مريوط كان يحيط بمينو ، وكان الانجليز يضيقون عليه الحصار يوما بعد يوم فاضطر إلى التسليم في أول سبتمبر سنة ١٨٠١ ، وأخذ الفرنسيون يغادرون البلاد حاملين معهم أبحاثهم وأوراقهم وأشياءهم ، وكان الانجليز قد اشترطوا أولا تسليم الأبحاث والأوراق إلى الانجليز فأبى العلماء وهددوا بقذفها في البحر إذا أصر الانجليز على هذا الشرط وعند ذلك عدل الانجليز عن طلبهم

الفصل الخامس

نتائج الحملة الفرنسية

انتهت الحملة بعد أن بقيت بمصر ثلاث سنوات وثلاثة شهور ولم تكن لها نتيجة تذكر من الوجهة الحربية ، ولكن نتائجها السياسية والأدبية والاقتصادية كانت ذات شأن عظيم .

فن الوجهة الحربية لم تحقق الحملة الأغراض التي قامت من أجلها فلا الحملة استطاعت أن تتصل بالمستعمرات الانجليزية في الشرق فتعمل معها على تقويض دولة الانجليز الاستعمارية ، ولا هي حاولت قطع الطريق بين إنجلترا والشرق بإنشاء قناة السويس والسيطرة عليها ، ولا تمكنت من تكوين مستعمرة فرنسية في مصر توازن ما لا إنجلترا من المستعمرات في الشرق . وأهم أسباب الفشل من هذه الوجهة تفوق القوة البحرية الانجليزية تفوقاً ظاهراً بعد تدمير الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية وقد ظهر أثر هذا التفوق أمام عكا وفي المحاولتين اللتين قامت بهما الحكومة الفرنسية لا تقاذ الحملة الأولى بقيادة روى Bruix سنة ١٧١٩ والثانية سنة ١٨٠١ بقيادة غانتوم ، ومن نتائج هذا التفوق التي كان لها أسوأ تأثير في مصير الحملة تضيق الحصر البحري على السواحل المصرية مما أدى إلى كساد التجارة وسوء الحالة الاقتصادية العامة في البلاد

أما من الوجهة السياسية الدولية فانه منذ ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ وهو الوجهة السياسية اليوم الذي خرجت فيه الحملة الفرنسية من ميناء طولون قاصدة مصر ولدت «المسألة المصرية» وأخذت صبغتها السياسية فوراً لأنه إذا كان الاستحواذ على الهند يعد مغنماً اقتصادياً هاماً فإن الاستيلاء على مصر بعد أن استقر بأرضها نابليون يمثل تلك السهولة أصبح من المسائل السياسية الدولية الأولى التي ما فتئت تشغل بال الدول إلى الآن ، ففرنسا وحدها هي الأولى التي اخترقت بصدق نظرها الحجب السميكة التي أخفت مركز مصر عن أنظار الدول في ذلك الوقت وهي التي عملت على أخذ العالم على غرة بالاستحواذ عليها ، وكانت مصر إلى ذلك الوقت بعيدة عن أفكار الدول لا يعلمون عنها إلا أنها ولاية عثمانية شرقية ، فلما نجح الفرنسيون في احتلالها ورأت الدول ما يمكن أن تجنيه فرنسا من الفوائد التجارية والسياسية تآقت نفس كل منها إلى التدخل في مصر وإحراز بعض الغنائم منها وما كانت الدول لترتبك بشأن مصر بسبب خصب أرضها أو جودة هوائها أو سوقها التجارية بل هناك أشياء خاصة تتنازع من أجلها الدول وهي المواصلات المختلفة ، والموقع الحربي ، والنفوذ السياسي فيها ، لأن مركز مصر في شرق البحر الأبيض المتوسط بين القارات الثلاث مع قربها لأوروبا وسيطرتها على طريق الشرق ، وسهولة تهديدها لفلسطين والشام من الوجهة الحربية جعل لها شأنًا دوليًا زاده أهمية فتح قناة السويس وكشف منابع النيل في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، هذا سبب اهتمام الدول وخاصة إنجلترا بأمر مصر

أما انجارتها ففطنت في الحال إلى أن لمصر مركزاً حيويًا بالاضافة إلى علاقاتها مع مستعمراتها في الشرق ، وأنه إذا فاقها في مصر عدولها أمكنه أن يكيد لها كيداً عظيماً ولذلك لم تأل جهداً منذ ذلك الوقت في انتهاز كل فرصة للتدخل في مصر ومحاربة من يتصدى لتقوية مركزه فيها دونها غير أن هذا العداء لم يؤثر في مركز فرنسا الأدبي بمصر بعد أن غادرتها الحملة إذ أصبح للفرنسيين المركز الأول في نظر المصريين وأصبحوا هم ممثلي المدنية الغربية والرقى ، واعتبر المصريون أنفسهم مدينين لفرنسا وتلاميذ لا بنائها فلما حان الوقت واحتاجت مصر إلى رجال يصلحون شؤونها استعانت بضباط فرنسيين في تنظيم جيوشها ، وبمهندسين فرنسيين في تنظيم ريشها وطرقها ، وبأطباء فرنسيين وأساتذة ومشرعين فرنسيين

وبدأ الفرنسيون يزيدون في عدد من بقي منهم بعد ذهاب الحملة فأسسوا جالية كبيرة صناعية وتجارية وأصبحت الصلة التي تربط فرنسا بمصر صلة أشبه بالصلة التي تربط الاستاذ بتلميذه ، وهذا ينسر كثرة الأموال التي دفعها الفرنسيون في القروض التي أصدرتها الحكومة وفي إنشاء قناة السويس ، وظلت فرنسا مدة قرن تقريباً حافظة نفوذها الأدبي إلى أن جاء الاتفاق الفرنسي الانجليزي سنة ١٩٠٤ فذهب بهذه الميزة وكما أن الحملة الفرنسية على مصر كانت سبباً في ظهور المسألة المصرية في عام السياسة الدولية كذلك كان وجود نابليون في مصر مدعاة إلى التفكير في تكوين وحدة عربية لجميع العناصر العربية الخاضعة لتركيا. وقد قوى هذه الفكرة في ذهن نابليون ما شاهده من العداء والخلاف المستحكم بين

ظهور المسألة
العربية

العصرين العربي والتركي ؛ ويدلنا على اهتمام نابليون بتنفيذ هذه الفكرة - فكرة تكوين دولة عربية مركزها مصر - عنايته باللغة العربية ونشره المنشورات المختلفة باللغة العربية واتفاقه مع الشعوب العربية في سوريا في أثناء حملته على تلك البلاد ، ومع أن الحملة قد باءت بالفشل فإن الفكرة ظلت قائمة وقد حاول تنفيذها « محمد علي » واستخدمها الحلفاء في الحرب العظمى ضد تركيا .

من الوجهة
الداخلية

أما من الوجهة الداخلية فقد كان المصريون قبل دخول الفرنسيين في مصر في سبات عميق ، بمعزل عن العالم المتمددين ، لا يعرفون عن المدنية الأوربية شيئاً فأيقظتهم الهزة العنيفة من سبات كانوا فيه منذ العصور الوسطى وفتحت أعينهم لعصر جديد ومدنية جديدة تنطوي على معلومات وعدد وأفكار وأنظمة لا عهد لهم بها من قبل ، فآنس المصريون من هذا الضوء بريقاً لامعاً وتنسموا في الهواء عنصرًا منعشاً من ناحية أوربا فاندفعوا بالطبيعة نحوها وأصبحت أوربا في ذلك الوقت موضع إعجابهم وارهابهم في آن واحد .

كذلك قضت الحملة على سطوة المماليك في البلاد وقلت شوكتهم وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين الذي رأوا لأول مرة في تاريخهم الحديث إمكان اعتمادهم على أنفسهم دون المماليك ، فقد كان من أول أعمال نابليون في مصر اشتراك المصريين في الحكم وتكوين المجالس الوطنية في القاهرة وفي الأقاليم لمساعدة الحكام العسكريين من الفرنسيين وقد أدخل مبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين في الوظائف الهامة

قترك للديوان الوطنى حق اختيار رئيسه ومسكرتيره ، ولما خلت وظيفة قاضى القضاة التى كان يشغلها أحد العلماء الأتراك دعى المشايخ الى اختيار شيخ مصرى يقوم بالوظيفة بدلا من القاضى العثمانى ، وهكذا تمرن المصريون فى أثناء وجود الفرنسيين على أن يقوموا بنصيبهم فى حكم البلاد فكان لهذا التدريب أثره فى الحوادث المستقبلية .

من الوجهة العلمية

أمامنا الوجهة العلمية فإن أهم وأبقى أثر تركته الحملة فى مصر هو ما خلفه العلماء من الأبحاث العلمية والعملية التى أضاءت الطريق أمام الباحثين ووضعت أساس تقدم البلاد العلمى والصناعى والاجتماعى ، ومن حسن طالع البلاد أن جاء مع الحملة نوابغ النظرين ونوابغ العمليين فكان « منج Monge » أكبر رياضى جنب « ليير Lepère » أكبر المهندسين وكنيته Conté أذكى المخترعين ، وقد ذكرنا أن نابليون بونابرت هو أول من كون المجمع وقسمه الى لجان مختلفة ، غير أن المجمع لم ينشط إلا فى عهدى كليبر ومينو ، وفى ١١ نوفمبر سنة ١٧٩٩ كون كليبر لجنة كبرى لتنظيم عمل المجمع ووزعت الأعمال على اللجان الآتية :

(١) للتشريع والديانة والعادات (٦) للتجارة والصناعة

(٢) للأدارة (٧) للزراعة

(٣) لنظام الشرطة (٨) للتاريخ الطبيعى

(٤) للتاريخ والحكومة (٩) للآثار القديمة

(٥) للحالة العسكرية (١٠) للنيل والفيضان

فكان أعضاء اللجان يطوفون في الأقاليم والقرى باحثين منقبين مستعلمين من الأهالي والحكام عن كل ماله علاقة بموضوع بحثهم ، ومن أم هذه الابحاث درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض

مشروع قناة
السويس

أن أول عمل قام به المجمع هو كشف أثر القناة التي كانت توصل البحر الأحمر بالنيل وفحص برزخ السويس بقصد إنشاء قناة توصل البحرين ، وكانت اللجنة التي ذهبت لدرس المسألة برئاسة المهندس ليبير Lepère وقد زار نابليون هذه الجهات بنفسه مع اللجنة في ديسمبر سنة ١٧٩٨ أما « ليبير » فانه كتب تقريراً مفصلاً وافياً في الموضوع أظهر فيه أهمية استخدام هذا الطريق وأفضليته على الطريق الأخرى الموصلة للشرق ، وقد استرشد « دالسبس » في المستقبل بهذا التقرير عند ما هم بتنفيذ فكرة وصل البحرين وذلك على الرغم من الخطأ الحسابي الذي وقع فيه « ليبير » وكانت نتيجته أن قال بأن مستوى المياه في البحر الأحمر أعلى منه في البحر الأبيض وانه يخشى أن يفيض الماء على أرض الدلتا اذا فتحت القناة

خريطة مصر

ومن الأعمال المهمة أيضاً وضع خريطة جغرافية صحيحة للقطر المصري ، وقد تم وضعها في سنة ١٨٠٠ في عهد مينو اذ كون لجنة من المهندسين لمسح أراضي القطر وجمع المعلومات اللازمة لعمل الخريطة التي قام بوضعها نهائياً « جا كوتين Jacolin »

دراسة
الآثار القديمة

ثم يلي ذلك من الأعمال الأبحاث العلمية والطبية والفنية والجوية والجيولوجية والمائية الخاصة بالنيل وفيضانه ، وأم هذه الابحاث ما قاموا به في دراسة الآثار القديمة في « طيبة » و « ايدوس » أو « العرابة المدفونة »

و « عين شمس » فقد وصفوا هذه الآثار وصفاً دقيقاً بقدر ما وصل اليه علمهم ونقلوا صورها بأيديهم ، وفي سنة ١٧٩٩ عثر الضابط الفرنسى « بوشار Bouchard » قرب رشيد على الحجر المعروف بذلك الاسم وعليه كتابة باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموطيقية والاعريقية ، وظن العلماء حينذاك أنهم عثروا على مفتاح اللغة الهيروغليفية ، غير أن الحجر وقع بأيدي الانجليز في أثناء حملتهم الأولى سنة ١٨٠١ فعادوا به إلى لندن حيث حفظوه في المتحف البريطانى الى أن انبرى لتفسيره وحل طلاسه العالم الأثرى الفرنسى « شمبليون Champollion » سنة ١٨٢٢ ومهد بذلك تكوين علم جديد أفاض النور على تاريخ مصر القديم هو علم الآثار المصرية « الأجيولوجى »

أما الصناعات والمعامل التى أقامها الفرنسيون بمصر لتغنيهم عن مصنوعات أوربا التى فقدوا أسباب الاتصال بها فكثيرة أهمها صناعة المنسوجات والورق والبارود وعمل آلات لسك النقود ورفع المياه ودبغ الجلود وللجراحة ، وللحملة يرجع الفضل فى إنشاء المستشفيات والمكاتب وطبع الجرائد وإدخال المطبعة العربية التى قامت على أنقاضها مطبعة بولاق التى أوجدها محمد على ، ولهم فضل كبير فى تأديب عرب الصحراء الذين كانوا يغيرون على القرى وفى تحصين القاهرة وساحل مصر الشمالى وغير ذلك من الإصلاحات التى وإن لم تكمل إذ ذاك فإنها كونت الزواة التى تجمعت حولها إصلاحات محمد على فى المستقبل .

لفصل الثاني

تنازع البقاء في مصر بعد الحملة

فرح المصريون وابتهجوا بخروج الفرنسيين ودخول الأتراك وحلفائهم من المماليك، ولكن ما كاد الأتراك يستقرون بالبلاد حتى ساد الاضطراب واستعقلت البلاد في المدة من يونية سنة ١٨٠١ الى يونية سنة ١٨٠٥ عهداً وصلت فيه الفوضى إلى درجة ليس لها مثيل فقد تعاقب عليها في هذه المدة سبعة حكام قتل منهم اثنان وطرده الباقيون بعد أن سجنوا، وفي هذه الفترة كاتب بعض المماليك حكومة فرنسا طالبين حمايتها واتفق آخرون على طلب حماية إنجلترا، وقد نزل في هذه المدة بمصر كثير من مختلف الجنود العثمانية، ارناؤد وانكشارية ودلاة تنازعوا فيما بينهم. وهناك عاملان ساعدا على ارتباك الحالة :

أولاً - سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وهذا أعظم ما كانت تشكو منه مصر في ذلك الوقت وذلك بسبب استمرار الحرب مدة ثلاث سنوات متتالية كانت فيها البلاد ميداناً للحرب أملم ثلاث قوات كبرى الفرنسيين والعثمانيين والانجليز ولاشك أن استمرار هذه الحروب وما ترتب عليها من قيام الثورات الداخلية واضطراب الأمن قد دعا الفلاح إلى هجر مزارعه والصانع والتاجر إلى ترك ووقف عملها فاشتدت ضائقة البلاد الاقتصادية وعمد الحكام إلى طرق القسر والاعتساف للحصول على المال اللازم

ثانياً - تعدد السلطات التي خلفتها الحملة الفرنسية في مصر .
فكانت القوة الانجليزية لاتزال باقية بقيادة «هتشنسون» في الاسكندرية
وبقيادة « رمزي Ramsay » أمام القاهرة عند الجيزة ، أما القوة العثمانية
فكان يمثلها القبطان حسين باشا في الاسكندرية والصدر يوسف باشا ضياء
في القاهرة ، وهناك قوة المماليك التي كانت منتشرة في البلاد ، وكانت
كل قوة من هذه القوى تعمل ضد الأخرى وتنتهز الفرص للتفوق
عليها فضلا عن أن الأتراك والمماليك كانوا منقسمين شيعا و فرقا وأصبحوا
في نزاع حزبي مستمر جرّ على البلاد مصائب جمة

والآن نبحث في مركز القوات المختلفة بعد خروج الحملة

العثمانيون

العثمانيون : بمقتضى المعاهدة التي تمت بين الانجليز والأتراك
سنة ١٧٩٩ ضمنت انجلترا لتركيا سلامة أملاكها كما كانت قبل دخول
الفرنسيين مصر ، ومعنى ذلك أن تركيا أن تتسلم حكومة البلاد قانوناً
بعد خروج الفرنسيين . والحقيقة أن الأتراك بذلوا جهداً عظيماً في سبيل
طردهم الفرنسيين من مصر ، وقد شاهدنا أثر هذه الجهود عند عكا وأبي قير
وعين شمس . ومع أن الفشل كان نصيب الأتراك في هذه الوقائع فأنها على
كل حال تدل على عظم الضحايا التي بذلتها تركيا في سبيل استرداد مصر .
لذلك اعتقد الأتراك أن المصريين مدينون لهم بحريتهم وبخلاصهم من
«الكفرة» الفرنسيين وأنه يجب على المصريين في مقابل ذلك أن يتحملوا
عن طيب خاطر مغارم الأتراك ومطالبهم من غير شكوى أو اعتراض .
وكان الأتراك مصممين في هذه المرة أن يحكموا البلاد بأنفسهم دون أن

يمكنوا الممالك من استرجاع سلطانهم الأول ، وذلك لأنهم اعتبروا أنفسهم فاتحين مصر من جديد فلم أن يحكموا البلاد مباشرة من غير وساطة الممالك ، وعلى ذلك عاد الأتراك الى حكم البلاد بطرقهم الأولى غير مكترئين بشيء سوى الاستحواذ على المال بكل الطرق . ولما كانت موارد ثروة البلاد في تأخر مستمر لجأ جنود الأتراك إلى النهب والسلب والسطو على البيوت والأفراد والمحال التجارية . ومما زاد الحالة حرجا انقسام الأتراك إلى طوائف متعادية فكانت الممارك بين الجماعات والأفراد تنشب في كل وقت وفي كل شارع مما أدى إلى إغلاق الحوانيت ومحال التجارة وتملك الفرع من النفوس .

أما الممالك فساعدوا الأتراك والانجليز في حملاتهم ضد الفرنسيين واليهم يرجع الفضل في مناوأة القوات الفرنسية في الصعيد ونشر الدعوة من سوريا ومصر ضد الفرنسيين ، لذلك كانوا هم أيضا يمنون أنفسهم بعد خروج الفرنسيين بأن ينالوا مركزهم القديم في البلاد لاسيما وأنهم كانوا أعرف الهيئات بالناس وبطرق حكم الفلاحين وأكثرهم دربة على حكومة البلاد . وقد كان في استطاعتهم حقا أن يحسنوا مركزهم ويستعيدوا سلطانهم لو أنهم غيروا طرق حكمهم الأولى وفهموا ضرورة استمالة الشعب اليهم بعد أن تدرب على الاشتراك في الحكم وعرف قوته وحقوقه في أثناء حكم الفرنسيين ، ولكن الممالك «كاسرة البوريون» في فرنسا بعد عودتها إلى

الممالك

الحكم لم تتعلم شيئاً من محنها ولم تنس شيئاً من ماضيها ، ففشل الممالك كما فشل الأتراك . وترجع أسباب فشلهم إلى ما يأتي : -

١ - قضت الحملة الفرنسية على نفوذ الممالك فقللت من عددهم وأضعفت من جانبهم ، ولما لم يكن في استطاعتهم شراء الرقيق من الخارج لملء صفوفهم بسبب معارضة الباب العالي الذي كان يسيطر على أسواق الرقيق وبلاده اضطروا إلى استخدام بعض الأعراب ، ومع ذلك فإن عددهم لم يزد كثيراً على ٤٠٠٠ ومثلهم من البدو

٢ - انقسم الممالك أحزاباً فظهر بينهم حزب يمالئ الإنجليز وزعيم هذا الحزب محمد بك الأتني ، وحزب آخر يعارض الأول في سياسته ويريد أن يتقرب إلى الفرنسيين ، وأنصار هذا الحزب من أتباع مراد بك الذي مات سنة ١٨٠١ وخلفه « الطمبورجي بك » ثم « البرديسي بك » .

٣ - كره الأهالي لهم بسبب سطوهم على القرى ورغبتهم في التمتع بخيرات البلاد دون غيرهم من العناصر

٤ - مناوأة الأتراك للممالك ورغبتهم في التخلص منهم إما بالسيدة وإما بالحرب

وفعلاً أبدى الباب العالي في أول الأمر رغبته في أن يتمكن ممثلو سلطته من الإيقاع بالممالك ، وتنفيذاً لهذه الرغبة دعا حسين باشا القبطان في الإسكندرية « الطمبورجي بك » خلف مراد بك لزيارته على إحدى سفن الأسطول بأبي قير هو وأتباعه ، وأرسل يوسف ضيا باشا

مؤامرة الأتراك
ضد الممالك

في القاهرة إلى ابراهيم بك وأتباعه دعوة أخرى، لزيارته في معسكره، وقد قتل عدد منهم في أبي قير في عرض البحر، ومن الذين قتلوا الطمبورجي بك زعيم المراديين، ولكن تدخل القائد «هتشنسون» وخلص الباقين وكذلك في القاهرة تدخل القائد الأنجليزى «رمزى» وخلصهم من فتك العثمانيين بهم.

بعد ذلك لم يأمن المماليك البقاء في القاهرة مع العثمانيين، ووطنوا أنفسهم على محاربتهم حتى النهاية. وخلف الطمبورجي «عثمان بك البريسى» وهو من أقوى زعماء المماليك وأحسنهم سياسة فبدأوا يشكون إلى نابليون سوء حالهم وكتبوا إليه يقولون أنه هو الذى أوصلهم إلى حالة البؤس والضعف التى هم فيها، ويرجون أن يساعدهم فى إعادتهم إلى سلطانهم الأول ويسمحون له مقابل تدخله بأى امتيازات يرضاها، غير أن نابليون كان قد شغل عن مصر بمطامع أخرى فلم يأبه لصرخة المماليك، وسرعان ما قامت الحرب بينهم وبين الأتراك.

الكفاح
بين الأتراك
والمماليك

وكان «محمد باشا خسرو» أول وال عثمانى عين بعد خروج الحملة قد أرسل جيشاً لمحاربة المماليك فانهزم الجيش عند بنى سويف وانتشر المماليك في الوجه البحرى وتحصنوا عند دمنهور، واتصلوا بالأنجليز الذين كانوا بالاسكندرية والذين ما فتئوا يعضدونهم وخاصة بعد اتفاق نابليون وتركيا، فانتصر البرديسى انتصاراً عظيماً على الأتراك عند دمنهور في نوفمبر سنة ١٨٠٢.

ولكن الأنجليز لم يستمروا طويلاً بالبلاد واضطروا إلى مغادرتها

عقب صلح « أمين Amiens » بين فرنسا وإنجلترا ، وعلى ذلك سرعان ما ضعف مركز المماليك وظلوا كذلك إلى أن انضم معهم محمد علي فرجحت كفهم على الأتراك ولكنه عاد فاققلب عليهم وما زال بهم حتى قضى عليهم

موقف الانجليز

الانجليز : بقيت القوات الانجليزية محتلة سواحل البلاد وموانئها إلى أن تم صلح أمين سنة ١٨٠٢ بين إنجلترا وفرنسا وبه نزل كل جانب عما احتله أثناء الحرب ، وتحتم على أساطيل إنجلترا وجنودها الخروج من مصر وتم ذلك فعلا في مارس سنة ١٨٠٣ ، غير أن السياسة الانجليزية بقيت تعمل في مصر . هذه السياسة كانت ترمى إلى الاحتفاظ بنفوذها السياسى فى البلاد ومنع تفوق أية حكومة غير محالفة لانجلترا حتى لا يتأثر مركزها السياسى وتعرض مصالحها التجارية والاستعمارية للخطر وهذا كله بسبب أهمية مصر بالنسبة لمواصلات الامبراطورية الانجليزية فى الشرق .

واعتمدت إنجلترا فى أول الأمر على أن محالفتها مع تركيا تجعل نفوذها السياسى فى مصر متفوقا على نفوذ أية دولة أخرى . غير أن صداقة تركيا لانجلترا لم تدم طويلا بعد خروج الفرنسيين من مصر، إذ سرعان ما تمكن نابليون من كسب تركيا لجانبه بفضل مساعى سفيره فى القسطنطينية « سيباستيانى Sebastiani » وخرجت تركيا من المحالفة ضد فرنسا .

عند ذلك عولت إنجلترا على استخدام المماليك فى مصر لمصلحتها ، وقد شاهدنا كيف أن المماليك كانوا منتصرين على الأتراك بفضل معاضدة

الانجليز لهم ، وقبل أن يغادر الانجليز البلاد كونوا حزباً يعمل على تنفيذ السياسة الانجليزية في مصر ولهذا الغرض صحبهم محمد الألفى بك زعيم الحزب إلى انجلترا حيث أكرموه وقدموا إليه الهدايا الفاخرة ومنوه بالسعى لدى الباب العالى حتى يتسلم الممالك مقاليد الأمور بمصر ، وإذا ما تم لهم ذلك تركوا حماية السواحل الشمالية للأسطول البريطانى غير أن الألفى بك لم يفلح في سياسته بعد عودته وذلك لمعارضة زعماء الممالك الآخرين عثمان بك البرديس وابراهيم بك اللذين اتفقا مع محمد على وتمكنا من قهره ، ولما طاش سهم الانجليز سعوا لدى الباب العالى بأن يصدر أمره بطرد محمد على من مصر ومعه جنوده الأرثوود ، ولما أخفقت هذه الخطة كشفت انجلترا القناع وأرسلت حملة القائد « فرير Fraser » سنة ١٨٠٧ لغزو مصر .

أما فرنسا فظلت مرتبطة بمصر أدياً ولكنها سياسياً لم تهتم بشأن مصر لاشتغال نابليون بمطامعه وحروبه في أوروبا ، غير أن الحكومة الفرنسية أدركت من أول وهلة أن هناك عنصراً جديداً يعمل لمصلحة المصريين ضد الأتراك والممالك ويطمح إلى تنفيذ وتعيم الخطة والعمل الصالح الذى بدأه بوناپرت في الشرق ، لذلك عملت على معاضدته منذ الساعة الأولى ، هذا العنصر الجديد الذى ظهر في أفق مصر هو « محمد على »

كل هذه القوات والفئات فشلت ولم تستطع حكم البلاد لأنها لم تستمد قوتها من أهل البلاد ولم تدرك روح القومية الجديدة التى تجلت

بين الشعب المصرى على أثر دخول الحملة الفرنسية ، ونجح فرد واحد لم يكن شيئاً مذكوراً بجانب قوات المماليك والأتراك لأنه أدرك بحذقه وثاقب فكره مظاهر الوطنية المصرية الناشئة فعمل معها ولها ، وكسب لنفسه ولذريته ملكاً وطيد الأركان ، هذا الفرد هو « محمد على الأكبر »

طفولة محمد على ولد محمد على في مدينة « قولة » في بلاد الروملى أو مقدونيا وهي الآن تابعة لليونان ، وذلك في سنة ١١٨٢ هجرية أو سنة ١٧٦٩ ميلادية ، وليس لدينا من المعلومات ما يؤيد صحة هذا التاريخ سوى تأكيد محمد على نفسه إذ كان يجد غبطة وفخراً في أنه ولد في نفس السنة التي ولد فيها « نابليون » و « ولنجتن » .

وقد جرت عادة مؤرخى عظماء الرجال أن ينسجوا حول أبطالهم ، وهم لا يزالون بعد أطفالاً قصصاً وحكايات وخيالات تنبىء عما هو مخبوء لهم في المستقبل من عظم الجاه ورفعة الشأن ، وقد ذكر الكاتبون والمؤرخون حول طفولة محمد على حكايات مختلفة سنقص بعضها لا أننا نعتقد صحتها ولكن لأننا نرى فيها دلالة على صفات محمد على التي ميزته في حياته وقد حكى محمد على عن نفسه مراراً أنه ولد لأبوين فقيرين وأنه الابن الوحيد الذى عاش لأبويه ، وأن أبويه لم يدخرا جهداً في تربية وحيدهما ، ولكن زملاءه من الأطفال كانوا يرثون لهذا ابن الفقير ويقولون « ماذا ياترى يفعل هذا الطفل لو مات أبواه ، إنه لا يملك شيئاً ولا يستطيع الكسب بنفسه » .

فكانت هذه الكلمات إذا وصلت إلى آذان محمد على ألهمت غيرته وأثارت همته وحماسته ، فكان لا يترك فرصة تمر من غير أن يظهر فيها تفوقه على أقرانه مهما لاقى وعانى في سبيل ذلك .

وحكى أنه خرج مرة مع رفقائه في سياحة في البحر إلى إحدى الجزر القريبة ، وبينما هم يسرون إذ هبت العاصفة فارغى البحر وأزبد وتضخمت أمواجه وعلت وهبطت فلم يستطع أقرانه المضي في السياحة ونزلوا عند صخر قريب ، وبقي محمد على بمفرده وهو يعمل في القارب يديه حتى أدمأها ولكن في النهاية وصل إلى الجزيرة بمفرده ، وقد صارت هذه الجزيرة ملكاً له في المستقبل وهي جزيرة « طاشيوز »

كان أبوه « إبراهيم أغا » من جنس تركي يقوم بوظيفة رئيس الحرس في « قوله » ، فلما مات وكان الابن طفلاً كفله عمه طوسون ، ثم لما مات طوسون بعد قليل كفله حاكم المدينة أو « الشوريجي » لما أنسه في الطفل من الذكاء والصفات الممتازة ويقول البعض لقراءة بعيدة بين الأسرتين ، فتربى محمد على مع ابن الشوريجي على أعمال الفروسية كركوب الخيل واستعمال السيف . ومن الذين أكرموا مشوى الولد اليتيم وعطفوا عليه أيام صبوته تاجر فرنسي اسمه « المسيو ليون » من مرسيليا كان يتاجر في الدخان في قوله منذ سنة ١٧٧١ ، فكان محمد على يتردد عليه ويتعلم منه أساليب التجارة ، وقد حفظ محمد على جميل المسيو ليون في مستقبل أيامه ولم ينس معروفة عليه على الرغم مما وصل إليه من دولة وصولة ، فأخذ يسأل عنه وعن مقره حتى اهتدى إلى عنوانه سنة ١٨٢٠ وأرسل يدعو

الى مصر، وقد تأهب ليون للسفر فعلا ولكنه مات قبل أن ينفذ عزمه
ولما علم محمد على خبر موته كتب يعزى أخته وأرسل إليها هدية قيمة^(١)
ومن الحكايات التي يذكرها المؤرخون والتي تظهر ما أوتيه محمد على
من الدهاء والحزم والجرأة أن أهل قرية «بروسطه» امتنعوا عن دفع
المال المطلوب فتكدر الشور بجى واستعصى عليه حل المشكل لعدم ميله
إلى استعمال طرق العنف، فتقدم محمد على وأخذ على نفسه مهمة إخضاع
«بروسطه» وجمع المال المطلوب، فأخذ معه عشرة رجال مسلحين وذهب
إلى «بروسطه» وقصد توأ إلى مسجدتها فصلى وأرسل يطلب أربعة من
كبار أعيان القرية لتبليغهم أمراً يهمهم، فأسرع الرجال بالحضور وحال
دخولهم أشار محمد على إلى رجاله بالقبض عليهم فتجهر أهل القرية حول
محمد على طالبين إطلاق سراح الأعيان، فوقف محمد على وسط رجاله
وهددهم بذبج الأعيان إذا هم هموا بتخليصهم، وعلى ذلك قاد الرجال معه
إلى قوله، وفي الصباح جاء أهل القرية يدفعون الأموال المؤخرة
ليخلصوا أعيانهم من الأسر.

اسرة محمد على

لذلك ولما أظهره محمد على من الهمة وصدق النظر والحكم في الأمور
كفأه الحاكم برتبة «يوزباشى» وزوجه بأحدى قريباته وكانت أرملة
ذات ثروة فولد له منها خمسة منهم ثلاثة ذكور هم «ابراهيم» و«طوسون»
و«اسماعيل»، الأول سماه باسم والده، والثانى باسم عمه، والثالث باسم

(١) ومن الغريب ان محمد على لم يشر في محادثاته الى تفاصيل هذا الطور من حياته مع ان تدريبه
في التجارة كان له اعظم اثر عملي في حياته السياسية إذ مكنته غريزة التاجر من الاتقاء بموارد البلاد
زراعياً وصناعياً وتجارياً وبذلك حصل على الثروة اللازمة لانشاء دولة على اقوى وامتن القواعد

مريه الشوربجي . ويظهر أن زواج محمد علي بالأرملة وولادة إبراهيم في نفس السنة التي تزوج فيها قد دعا إلى القول بأن إبراهيم لم يكن ابناً حقيقياً لمحمد علي بل هو ابن متبنى ، وهذه الدعوى لا تستند إلى أدلة ثابتة ، والحقيقة التي اتفق عليها أكثر الرواة والمؤرخين والتي ذكرها محمد علي كثيراً هي ما أثبتناه ، ويؤيد هذا الرأي تقارب الشبه بين الوالد وابنه ووجود أبناء آخرين لمحمد علي غير إبراهيم ، وبقاء العلاقات بين الاثنين على أحسن ما تكون العلاقات بين ابن بار وأب رحيم ، وأخيراً اعتراف الباب العالي رسمياً بهذه النسبة .

وبسبب الثروة التي كانت لزوجته زاول محمد علي مهنة التجارة في السلعة التي اشتهرت البلاد بانتاجها وهي الدخان ، وقد قضى محمد علي سنين طويلة في عيشة منزلية هادئة مجداً مثابراً في تجارته ، عاملاً على تربية أبنائه وبناته ، ولم يخطر بباله قط أنه سيأتي يوم يهجر فيه التجارة والوطن ويقوم في حملة حربية إلى بلد بعيد .

وقد جاء هذا اليوم في سنة ١٨٠١ حينما اتفقت إنجلترا وتركيا على بذل أقصى مجهود ممكن لاجراج الفرنسيين من مصر ، فكان محمد علي ضمن القوة التي قامت مع القبطان حسين باشا وسارت في فرع رشيد بالاشتراك مع الحملة الانجليزية التي كان يرأسها « هتشنسن » . وقد كان محمد علي وابن الشوربجي على رأس القوة التي جاءت من « قوله » فلما عاد ابن الشوربجي لأسباب لا نعلمها صار محمد علي رئيساً للقوة برتبة « بمباشي » ، ولما حاصرت

حضور محمد علي
إلى مصر

الحملة الانجليزية حصن الرحمانية اشترك محمد علي في الموقعة وشاهد لأول مرة أساليب الحرب الحديثة ، وقد أبدى محمد علي من الشجاعة والاقدام ما جعل « القبطان باشا » يرقيه إلى رتبة « قائد » ، وقد كافأه حسين باشا فوق ذلك بأن جعله في معية خسرو باشا حاكم مصر العتيد .

وقد كانت العلاقات بين محمد علي وخسرو باشا في أول الأمر على أحسن ما تكون إلى أن كانت فوقعة « دمنهور » التي انهزم فيها الأتراك ، وكان محمد علي على مقربة من مكان الموقعة ولكنه لم يتحرك للمساعدة اتكالا على تفوق الأتراك من حيث العدد ، فلما علم خسرو بذلك حنق على محمد علي وأضر له الانتقام فطلبه لمقابله ليلا فأجابه محمد علي أنه سيحضر نهرا وأومعه جنوده .

هذا تفسير سياسة محمد علي الأولى التي أوصلته إلى مركز الحاكم في مصر ، وذلك أنه رأى تفاهة الأغراض التي يقاتل من أجلها الطرفان فالو إلى كان يريد إخضاع الممالك ليجعل مصر تحت سيطرة الباب العالي ويرسل منها كل سنة من المال أكثر مما يستطيع إرساله ليقبى في منصبه ، والممالك من جهة أخرى كانوا يريدون أن تكون مصر لا أنفسهم ينعمون بخيراتهم ويسومون أهلها صنوف العذاب . وفي كلتا الحالتين خراب مصر واضمحلالها وانحطاطها ، لذلك عول محمد علي على ألا يساعد في تقوية حزب دون آخر وصمم على أن لا يعمل إلا لما فيه نفعه الشخصي ، وكان قد دبر في نفسه أن ينتفع بمركز مصر وخصب أرضها وما فطر عليه

مخططة محمد علي
للبدئية

أهلها من الولاء والسكينة فيني لمصر ولنفسه مركزاً عالياً ومجداً مؤثلاً.
فلماذا إذن لا يترك محمد علي هذه الفئات تتطاحن حتى تسنح له الفرصة
وفي أثناء ذلك يمكنه بدهائه وحزمه وعقله وبعد نظره أن يعد العدة لنفسه،
هذا ما عوّل عليه محمد علي وهو الانتفاع بما يسنح من فرص والسمي
لتنفيذ أغراضه لمصلحة مصر

ثورة الجند
على خسرو

وكان « خسرو » قد أمر الجنود بالسير إلى الصعيد لمطاردة المماليك
الذين رحلوا إلى الصعيد وحاصروا « المنيا » وعانوا فساداً ونهبوا وخربوا
القرى والبلاد، فأبى الجند السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة، ولما لم يجابوا
إلى طلباتهم تجمروا فصوص عليهم خسرو المدافع، غير أن « أحمد باشا
طاهر » رئيس الحركة قاد الأرنوود وهزم خسرو ففر هذا إلى دمياط
وعين طاهر باشا والياً مؤقتاً حتى يصدر أمر الاستانة بتوليته، ولكن
قامت قيامة الانكشارية وكانوا في القاهرة مع قائدهم « أحمد باشا »
والى المدينة الذى كان يجتاز مصر وهو فى طريقه إلى بلاد العرب،
فطلبوا رواتبهم أيضاً وقامت الحرب بينهم وبين الأرنوود فدخل اثنان
من الانكشارية وقتلوا « طاهراً » وتولى أحمد باشا الحكم وأرسل يستميل
محمد على الذى أصبح بعد موت « طاهر » قائد الأرنوود وكان عددهم
نحو ٤٠٠٠

اتفاق محمد على
والمماليك

ولكن محمد على لم يجبه إلى طلبه بل دعا زعماء المماليك عثمان بك
البرديسى وابراهيم بك فحضروا، ودخل المماليك القاهرة بعد الاتفاق
مع محمد على، وتسلموا مقاليد الأعمال وطرّدوا الانكشارية وأحمد باشا

الذى واصل السير إلى مقر حكمه في بلاد العرب ، وأصبح الأمر بأيدي
الممالك في الظاهر ولكن كل شيء كان يعمل بإشارة محمد علي ، فتقرب
إليه الأعيان والممالك والمشايخ وسار « البرديسي » وقبض على خسرو
واعقله في القلعة ، وبدأ محمد علي والبرديسي يتحيان إلى الناس ففتحوا
مخازن الغلال ووزعوا الصدقات على الفقراء . كل هذا والوالى الجديد
« علي باشا الجزائري أو الطرابلسي » بالاسكندرية يخشى الحضور إلى
القاهرة ، ويكتب الممالك ليتفق معهم ، وأخيراً سار إلى القاهرة ومعه
عدد عظيم من الجنود فقطن الممالك لغرضه وترصدوه في الطريق
وأجبروه على الرجوع إلى سوريا ثم قتلوه في الطريق . وبعد ذلك حضر
الألفى الكبير من أنجلترا نخشى البرديسي ومحمد علي عاقبة اتفاه مع
الحكومة الانجليزية ، وكانت مصلحة الممالك تقضي عليهم إذ ذاك بالاتحاد ،
واكن البرديسي كان واثقاً وثوقاً تاماً من محمد علي فلم يهتم بذلك
وعمل على تشتيت قوى الألفى الذى لم يسعه إلا الاختفاء .

بعد ذلك قامت ضجة الألبانيين أو الأرثوود وطلبوا رواتبهم
فأحالهم محمد علي على الممالك إذ كان تاركاً كل شيء في أيديهم ظاهراً ،
فقرض البرديسي ضرائب جديدة وأرسل رسله لجمعها فذعر الناس وقاموا
صاخبين ومسخط العلماء والمشايخ على تصرفات الممالك وثارت الجنود عليهم
عند ذلك خاف محمد علي أن يكيد له الممالك كما يكيد هو لهم فلم يجد
مناصاً من كشف الحجاب وإظهار نياته ، فأرسل في مارس سنة ١٨٠٤
جنوداً لحصار البرديسي في منزله وآخرين لحصار إبراهيم بك ، فانتفس

التخلص
من الممالك

الصباح إلا والماليك قد فروا من وجه محمد علي ورحلوا مع زعمائهم عن القاهرة وبذلك تخلص محمد علي من مشاركة الماليك له ، ولم يبق بينه وبين غرضه النهائي إلا خطوة واحدة وهي تسلم مقاليد الحكم في يده ولكن ذلك الباشا الحذر رأى أن الفرصة غير سانحة ، فأملت احتباس محمد علي عليه سياسته الدقيقة أن يترث ، فعمد إلى القلعة وفك أسرخسرو باشا وبعمله هذا برهن أمام الشعب المصري انه لم تكن له أغراض شخصية من فعلته وإنه إنما قام بعمله خدمة للمصلحة المصرية ، وأظهر كذلك ولاءه للسلطان وعدم تأمره مع الماليك على الباب العالي ، وبذلك حسن محمد علي مركزه في نظر الباب العالي وفي نظر الشعب المصري ولكن حيلة محمد علي لم تنجح ، لأن أقرباء طاهر باشا ثاروا على خسرو وأنزلوه في قارب إلى رشيد ومنها إلى القسطنطينية . واستعمل محمد علي الدهاء والصبر مرة ثانية فعين « احمد خورشيد باشا » حاكم الاسكندرية والياً . فوصل خورشيد واشتبك محمد علي في وقائع ضد الماليك وأخذ يطارد في الصعيد ، وفي أثناء ذلك بلغه أن خورشيد استقدم جنداً من الشام يعرفون « بالدلاة » ليعاونوه ضد الأرثوذكس ففطن محمد علي لغرض خورشيد وعاد إلى القاهرة ، وكان « الدلاة » قد انتشروا في البلاد وفي المدينة يعيشون فساداً ، وأراد خورشيد ترحيل الألبانيين ومعهم محمد علي ولكن هؤلاء أبوا ، وأخيراً وصل الأمر بتولية محمد علي ولاية « جده » فأبى محمد علي أولاً وامتنع عن الدخول في القلعة فنزل الوالي إلى بيت صديق لمحمد علي وألبسه شارات الحكم ، وعاد محمد علي إلى منزله ناثراً الذهب

بين محمد علي
وخورشيد

في طريقه بين الناس الذين اجتمعوا التحيته .

أسس نهضة
مصر الحديثة

وبعد ذلك بثلاثة أيام كانت الجنود « الدلاة » قد أتت مخازي
استقرت غضب العلماء والأهالي فقام المشايخ والعلماء والصناع في ٥ صفر
سنة ١٢٢٠ هـ (مايو سنة ١٨٠٥) برئاسة « السيد عمر مكرم » « والشيخ
عبد الله الشرقاوي » وساروا في موكب عظيم إلى منزل محمد علي وطلبوا
عزل خورشيد باشا ، فسألهم محمد علي عن يريدون توليته بدله ، فقالوا
« لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا » وتقدم السيد عمر
والشيخ الشرقاوي وألبساه « الكرك والقفطان » وهما شارات الحكم
ثم سار الجميع نحو القلعة فأبى خورشيد النزول وقال إنه معين من قبل
السلطان بخطه الشريف فلا ينزل عن كرسيه بأمر « الفلاحين » واستمر
في القلعة يحاصره الأرتوود تارة وأخرى المصريون الذين تقدموا لخدمة
محمد علي ، حتى حضر مرسوم السلطان بتولية محمد علي حكم مصر في
يولييه سنة ١٨٠٥ ، فأذعن خورشيد للأمر .

انتخاب محمد علي
والياً

مشاكل محمد علي

وصل محمد علي إلى غرضه الأساسي ولكنه وجد نفسه في مركز
لا يقل خطورة عن مركز سابقه في الحكم ، فكان أمامه المماليك في الصعيد
يتهددونه ويبدلون كل شيء في سبيل طرده من مصر ، فلم يكتفوا
بالكتابة إلى خورشيد باشا يعلمونه باستعدادهم لتعريضه ضد محمد علي ،
بل سعوا سعياً متواصلاً لدى ممثل إنجلترا يطلبون مساعدة الحكومة
الإنجليزية وحض السلطان على استدعاء محمد علي وإعادتهم إلى مراكزهم
كذلك كانت أمامه مشكلة دفع رواتب جنوده المتأخرة . فكان

احتياج محمد علي للمال عظيمًا لمقاتلة المماليك ولإعطاء الجنود رواتبهم ولتقديم الهدايا للباب العالي ، غير أنه اتبع في ذلك سياسة حكيمة وهي أنه أظهر لأصحابه من المشايخ والعلماء ضرورة جمع المال منعًا لتأليب الجنود واستعدادًا لقتال المماليك أعداء المصريين ، وبفضل هذا الاتفاق في الغرض حصل محمد علي على الأموال اللازمة من غير أن يعرض نفسه لكره الشعب . على أن هذا لم يمنعه أحيانًا من الالتجاء إلى الطرق القهرية القديمة في جمع المال

أما من جهة المماليك فقد استعملت الحكومة الإنجليزية سياسة الضغط على حكومة القسطنطينية حتى أرسلت عفوانًا عن المماليك وأسطولا عظيمًا يحمل «موسى باشا» واليًا جديدًا على مصر ومرسومًا بنقل محمد علي إلى ولاية «سلانيك». فتظاهر محمد علي بالقبول ولكنه استعان بنفس القوة التي نصبته حاكمًا ، فحرك المشايخ والعلماء وكتبوا التماسًا للسلطان ولقبطان الاسطول يطلبون فيه إبقاء محمد علي ، ويبدون عجزهم عن ضمان المماليك إذا هم عادوا إلى حكم البلاد . وظل الألفى يكاتب القبطان ويرسل إليه الهدايا والقبطان يشدد على محمد علي وجنوده بالخروج من مصر ، إلى أن دعا القبطان أمراء المماليك إليه وانتظر فلم يحضر أحد من الزعماء لاختلافهم في الرأي ، وما لبث أن رأى بنفسه ما عليه المماليك من تفرق الكلمة والشقاق إذ أبقى البرديسي أن يشترك مع الألفى في الاستنجد بالإنجليز ، فنزل القبطان عن رأيه الأول وكتب يؤيد محمد علي ، فأرسل محمد علي الهدايا إلى السلطان مع ابنه إبراهيم وكتب خطابًا

يتعهد فيه بكل ما طلبه الباب العالي من الممالك فيدفع ٤٠٠٠ كيس
« في كل كيس خمسة جنيهات مجدية » كل سنة زيادة على قيامه بالحج
ونفقاته . وتثبت محمد علي في ولاية مصر في نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، وبثبته
انقضى حكم تركيا لمصر مباشرة وأصبح أمر مصر بيد محمد علي

استجد الممالك
بأنجلترا

غير أن الألفى لم يقلع عن سياسة المناوأة فأرسل يستنجد
بالحكومة الانجليزية التي وعدته في هذه المرة بإرسال حملة انجليزية
مكونة من ٦٠٠٠ جندي تعمل بالاشتراك مع الممالك . فظل الألفى
يتربص وصولها عند دمنهور ، ومحمد علي يرسل ضده قوة بعد أخرى
فكانت تنهزم في كل مرة . وأخيراً مات البرديسي في نوفمبر سنة ١٨٠٦
ففرح محمد علي كثيراً وما لبث أن تضاعف سروره بموت الألفى في
يناير سنة ١٨٠٧ ، وأيقن أن مصر قد أصبحت له فأخذ محمد علي ينظر
في إصلاح الأحوال في مصر ، وجمع من المال ما أمكن جمعه من الأقباط
والعلماء والتجار .

ولم يكد محمد علي يشرع في الإصلاح حتى دهمه خطر جديد وهو
بلاشك أول صدمة قوية واجهته في أوائل حكمه . وذلك أنه لما أعيت
انجلترا الحيل في تثبيت نفوذها في مصر بواسطة الممالك عمدت إلى
استعمال القوة ، فأرسلت أولاً حملة بحرية ضد تركيا في سنة ١٨٠٧ بقيادة
أمير البحر « دكورث Duckworth » لترغم تركيا على التخلي عن محالفها
لنابليون وعلى الانضمام مع روسيا وانجلترا ضده ، فلما لم تدعن لذلك
أعلنت عليها روسيا الحرب ووقفت المارة الانجليزية بالدرديل وأخذت

مظاهرة بحرية
ضد تركيا

الحكومة العثمانية تستعد للدفاع بفضل تعضيد « سبستيانى » سفير نابليون فى القسطنطينية ، فأعلنت تركيا الحرب على انجلترا وأقامت الاستحكامات ونصبت المدافع ودبت الحماسة فى قلوب السكان فتطوع الشبان آلافا فى خدمة الاسطول الجديد ، فلما رأى الانجليز ما عليه البوغازات من المناعة انقلبوا على أعقابهم وباءت الحملة بالفشل بعد أن أصابها بعض المطب أثناء هروبها فى مارس سنة ١٨٠٧

حملة انجلترا على
مصر ١٨٠٧

ولم ترض انجلترا أن تظهر بمظهر الفشل فأرسلت حملة يبلغ عددها ٧٠٠٠ بقيادة « Fraser » أمام الاسكندرية فى ١٧ مارس سنة ١٨٠٧ وهذه هى الحملة التى كان قد وعد بها الألفى من جانب الحكومة الانجليزية ، ولو كان حياً لكان للحملة شأن غير شأنها ، ويجب أن نذكر هنا أن غرض هذه الحملة يختلف عن غرض الحملة الأولى التى أرسلتها سنة ١٨٠١ فهذه كان غرضها مساعدة الأتراك على طرد الفرنسيين ورد مصر إلى الأتراك ، وأما حملة سنة ١٨٠٧ فكان غرضها الفتح والاستيلاء على البلاد بمعاونة المماليك .

انهزام الحملة عند
رشيد

وأراد الانجليز أن يتشبهوا بالفرنسيين فرسوا عند الاسكندرية وسلمت المدينة من غير مقاومة تذكر ، ثم احتلت الحملة رشيد بسهولة فظن الانجليز أنهم فى « نزهة حرية » وكان الوقت صيفاً فانتشروا فى شوارع المدينة وحاراتها وألقوا أسلحتهم وتقيئوا الظلال نائمى ناعمين وانهم لكذلك إذا بحاكم المدينة « على بك السلانكلى » قد أمر جنوده من الأتراك والأعراب فأطلقت عليهم النيران من النوافذ ومن فوق

الجدران فبادت الفرقة جميعها وأرسلت الأسرى ورءوس القتلى للقاهرة
تأييداً لخبر الانتصار

موقف محمد علي وقد وصل خبر الحملة الى محمد علي وهو « بأسويط » يحارب المماليك
ويطاردهم ، تخاف جانب الانجليز وتلكاً أولاً ، ولكن ما لبث أن اتخذ
الأهبة للسفر وترك العلماء يقومون بمقد الصلح ويحبسون المماليك إلى
كل مطالبهم على شرط أنهم يحاربون العدو المهاجم ، وأخذ محمد علي يعد
العدة للمقاومة ويبدى همته المعهودة فشرع ينظم قواته بمشورة صديقه
« دروفتي Drovetti » قنصل فرنسا الذي مافى ، من أول ظهور محمد علي
يرشده إلى الطريق الحكيم والسياسة الرشيدة التي تمكنه من الظهور على
أعدائه ، فدرب الجنود على طرق الحرب الحديثة ، وبني الاستحكامات .
وفي أثناء ذلك كان « فريزر » قد أرسل قوة كبيرة إلى رشيد على رأسها
القائد « استوارت Stewart » لينتقم لما أصابه من الهزيمة الأولى فنجحت
أولاً ولكنها سرعان ما تقهقرت عند « الحماد » وعادت إلى الاسكندرية خوفاً
من أن يصيبها ما أصاب سابقتها ، ورأى « فريزر » أنه ليس من الحزم أن
يعرض جيشه لهزيمة فجائية فقطع سد بحيرة مريوط وأحيطت الاسكندرية
بالماء الملح كما حدث في حملة سنة ١٨٠١ ، وظل بالاسكندرية ينتظر ما يمكن
أن يقوم به مماليك الألفى الذين انتخبوا « شاهين بك » رئيساً لهم .

وكان المنتظر أن يفاوض « فريزر » المماليك ويدعوهم إلى الوفاء
بعهودهم القديمة وهي القيام بالثورة في الداخل ليقع محمد علي بين نارين .

المماليك
لا يساعدون
الانجليز

ولو كان الأتني باقياً لتفاقم الخطب ولتعذر على « محمد علي » توجيه عنايته ضد العدو المهاجم من الخارج ، ولكن ماذا كان ينتظر من الممالك والانجليز منهزمون ؟ لقد آثر الممالك في هذه المرة المصلحة القومية والمصلحة على الفائدة الشخصية وأخلدوا إلى السكينة بفضل اقناع العلماء لهم بأن قيامهم مع الانجليز مجلبة للشر وفيه خروج على الدين ، وعلى الخصوص أن الانجليز قوم متمسكون بشعائهم الدينية وليسوا كالفرنسيين لا يعرف لهم دين ! وبعد أن أمن محمد علي جانب الممالك واستمالهم إليه زالت هواجسه ومخاوفه وخرج على رأس جيشه لمقابلة الانجليز ، فعجل هؤلاء بفتح مفاوضات الصلح فتم ذلك بتبادل الأسرى ، ورفض محمد علي قبول فدية عن أسرى الانجليز ، فترك بذلك أثراً حسناً في نفوسهم لاسيما وأنه كان قد أحسن معاملة الأسرى وعنى بالجرحي منهم فأحضر الأطباء والمرضين لمداواتهم والسهر على راحتهم فأكسبه كل ذلك رضا الحكومة الانجليزية عنه ، ولم يكن ليعرف هذه الأساليب الحديثة لولا إرشاد « دروفتي » له ، وقد أقلمت العمارة الانجليزية على عجل في سبتمبر سنة ١٨٠٧ بسبب عقد صلح « تيلست » بين روسيا و نابليون إذ أصبحت انجلترا بعد ذلك بمفردها أمام نابليون .

عقد الصلح
وجلاء الانجليز

بذلك تغلب محمد علي على أعظم خطر تهدده الى ذلك الوقت في حياته الجديدة ، وزاد حبه في قلوب المصريين فأصبح في نظرهم بطل مصر و حامى ذمارها و وصل اسم محمد علي لأول مرة إلى مسامع أوربا وصار بذلك من عوامل السياسة في العالم الخارجى . أما الباب العالى فدارى حسده وأنعم

على محمد علي بحكومة السواحل المصرية وقد كانت إلى ذلك الوقت تحت حكم السلطان مباشرة وفي دائرة نفوذ القبطان باشا ولما انتهى محمد علي من أمر الانجليز التفت إلى تنظيم الأحوال ، فكان من أول أعماله أنه سلم مقاليد المصالح المصرية لأشخاص أكفاء من ذوى قرباه أو من بلدته « قوله » مثل محمد بك لاظ وحسن باشا الارنوودى ، ومحمد بك الدقتردار . ثم أرسل فجاءته أسرته وأولاده ، وعينهم فى المناصب العالية واعتمد عليهم فنجح نجاحاً عظيماً ، واستمر محمد على للنهاية يثق بأولاده وأحفاده ويوليهم عطفه واهتمامه فحاط بذلك ملكه بسياج من الأمانة وتبادل المحبة إلى درجة غير معهودة ، ولم يصب ملكه بشئ من منافسات الأسر التى هى آفة دول الشرق ، ولما أصلحت الأمور بحسن تدبيره مالت إليه قلوب المصريين ، وقبلوا دفع الضرائب المنظمة لما رأوه من ثمرة الإصلاح وخاصة فى وسائل الدفاع عن القطر ، إذ أمر بتحسين السواحل عند دمياط ورشيد وأبى قير والاسكندرية والسويس ، وأصبحت الأمور لأول مرة فى أيدي حكومة قوية مصلحة .

لفصل السابع

نهضة محمد علي

تمهيد ومقارنة

مميزات القرن
التاسع عشر

ولد القرن التاسع عشر والثورة الفرنسية تتمخض عن نابليون ابنها الحقيقى الذى ما لبث أن سوى حسابها وتسلم زمامها وواصل السعى وهو أحد أفراد الشعب حتى تسلم مركزاً ظهر به على الدين توارثوا تالده ملكهم عن ملوك متوجة تستمد عظمتها وأحكامها من لدن الله تعالى . هنا بلغت الثورة الفرنسية المتجسمة فى شخص نابليون سمت النجاح فنفذ نورها إلى قلوب الشعوب فى كل صقع ووصل أثرها إلى أعماق النفوس من حيث تدرى ولا تدرى، حتى إذا ما تألبت الرؤوس المتوجة على نابليون وتمكنت فى النهاية من أسره وكسر جنده وأنظمتها انبلجت الحقيقة وبقيت روح الثورة عاملة بين الأمم التى استضاءت بهديها على الرغم من مصادرة الملوك لها فى حلفهم المقدس وغيره .

وما كان فى مقدور حكومات أوربا أن تتسلط على نفوس الناس أو تطفىء نور العرفان أو تمحو حقائق التاريخ من صدور مستوعبيها . لذلك سرعان ما قامت الثورات فى العالم المتمددين ، وسرعان ما تشخص نابليون الملك فى غيره من الأفراد — وزراء وجنود ماجرت فى عروق

آبائهم أو أجدادهم قطرة من دماء الملوك من قبل ، ولكنهم وصلوا إلى ما وصلوا إليه من سلطان أو ملك بمحض جهادهم ونبوغهم . مثل هؤلاء « برنادوت » في السويد و « مورا » في إيطاليا « وكابود ستريا » في اليونان « ولويز نابليون » في فرنسا « ومحمد علي » في مصر .

محمد علي
ونابليون

أن محمد علي إلا نابليون آخر ولدته الثورة أيضاً ولكن في الشرق فلولا الحملة الفرنسية على مصر في نهاية القرن الثامن عشر ما وطى محمد علي أرض مصر ، والحملة الفرنسية من بنات أفكار الثورة قامت بها الثورة في شخص نابليون فلما اضطر إلى الرجوع إلى فرنسا ولحقته الحملة الفرنسية بأكملها بعد أن فتحت عهداً جديداً لمصر . ظهر محمد علي على مسرح السياسة بمصر يريد تنفيذ سياسة نابليون في الشرق بكل حذاقها ، ولقد نجح محمد علي حيث أخفق نابليون ، فقد ساد الشرق بطريقه . طريق البحر الأحمر وطريق نهر الفرات . وجمع العالم العربي تحت لوائه وكون دولة تمتد من جزيرة « كريت » غرباً إلى « خليج المعجم » شرقاً ومن « جبال طوروس » شمالاً إلى بلاد « سنار » جنوباً ، وحاصرت جنوده حصن « عكا » فما لبثت أن سقطت في يده وانتصر على جيوش السلطان في مواقع عدة ، كان محمد علي على أثرها قاب قوسين أو أدنى من عرش الخلافة

نعم نال محمد علي من لدن الدول ما نال نابليون نفسه فقد تحداها حتى تحالفت عليه في آخر الأمر وأرغمته على الخضوع . ولكن نظر محمد علي إلى الظروف المحيطة به بعين الحكمة والحذر فأبدل اخفاقه نصراً وثبت لنفسه بموافقة الدول عرشاً لا يزال يتوارثه نسله إلى الآن ، أما نابليون

فقد خسر بأخفاقه في « واترلو » كل شيء. وليست الموازنة بين نابليون ومحمد علي ضرباً من المبالغة أو المغالطة ، فأوجه الشبه بينهما كثيرة على الرغم من اختلاف أحوالهما اختلافاً ينفياً - والمطلع على المستندات الرسمية السياسية التي دارت بين ممثلي الدول ومحمد علي أثناء أزمة سنة ١٨٤٠ يرى أن كثيراً من سياسة ذلك العصر وهم ينصحون أو يهددون محمد علي لم يترددوا في الإشارة إلى العواقب الوخيمة التي قد تعود عليه كما عادت على نابليون من قبل من جراء مخالفته للدول . أما السحر الشخصي الذي كان لاسم نابليون على محمد علي فقد كان عظيماً حتى جعله يدرس تاريخ نابليون درساً وافياً من أوثق الكتب الفرنسية ، وظل نابليون القدوة والمثل الأعلى الذي اختاره محمد علي لنفسه طول حياته وبقي للنهاية ينتفع بخدمات رجال نابليون والذين اضطهدتهم الحكومة الفرنسية عقب عودة الملكية فولوا وجوههم شطر مصر ومصلحتها العظيم

وكما أن نابليون بونابرت الإيطالي جاء فرنسا وهو جندي ومالبت أن أصبح ملكاً مطلقاً بإرادة الشعب الفرنسي ، كذلك جاء محمد علي الألباني إلى مصر وما هي إلا خمس سنوات حتى أصبح صاحب الأمر بإرادة الشعب المصري . فمحمد علي مصري مهما قيل أنه ألباني أو تركي كما أن نابليون فرنسي مهما قيل أنه « قورسقي » أو إيطالي . لم يدخل محمد علي مصر فاتحاً ولم يملكها بحمد السيف إنما حقه مستمد من أهل مصر الذين نادوا به حاكماً وأجبروا الباب العالي على الموافقة ، ولقد كان يوم ٥ صفر سنة ١٢٢٠ (مايو سنة ١٨٠٥) بمصر من الأيام التاريخية المشهودة

ففيه وضعت مصر بيدها الحجر الأساسى لحريتها إذ تمثلت طوائف مصر المختلفة من علماء ومشايخ وصناع وتجار وساروا فى شوارع القاهرة إلى منزل محمد على بهيئة مظاهرة وطنية عظمى منادين بسقوط « العثماني » ومعلنين رغبتهم فى تولية محمد على ، وعلى ذلك يكون محمد على كلمة الشعب المصرى الفاصلة فى موضوع الحكم فى مصر

منذ ذلك التاريخ أصبح محمد على بطل مصر الفذ ومازال يعمل على إحياء وتقوية مصر زراعياً وحربياً وصناعياً وتجارياً حتى أصبحت فى ربع قرن بفضل جهوده « الهرقلية » أول دولة فى الشرق كله وثالث دولة بحرية فى البحر الأبيض المتوسط بعد إنجلترا وفرنسا ، وأول ما ظهرت جهود محمد على وهمته الحرية كانت فى حرب الوهايين

حرب الوهايين

ضعف الباب العالي لم يشأ الباب العالى أن يترك محمد على بمصر هادئ ، الباب يعمل على تقويتها وإصلاحها على الرغم مما بذله فى تخليص مصر من المفسدين والأعداء . فخلال رحلت الحملة الانجليزية أتت المكاتبات إليه بضرورة الاستعداد لمقاتلة الوهايين . وكانت داخلية بلاد الدولة فى حالة من الفوضى شديدة والحكومة عاجزة عن صيانة البلاد من الخراب ، وسبب ذلك رغبة السلطان سليم الثالث فى إدخال النظام الحديث فى الجندية فى سنة ١٨٠٨ فقام العلماء وساعدوا الانكشارية على الثورة ، فخرّبوا ودمروا واستبدوا بالأحكام بعد أن عزلوا السلطان سليم وولوا السلطان مصطفى

الرابع ، ثم مالبث أن انتصر أعداء الانكشارية وعزلوا السلطان مصطفى ثم قتلوه بعد بضعة أشهر وولوا السلطان «محمود الثاني» وكان شاباً حازماً فصالح الانكشارية وترقب الفرص للقضاء عليهم ، ولكن هذه الحوادث تركت الجيش في حالة سيئة من الضعف . فلما رأى السلطان أن قوة الوهابيين أخذت تستفحل وأن جنوده تهزم في كل مرة كتب إلى محمد علي ليجهز حملة على الوهابيين (١٨٠٩) وكانوا قد استولوا على الحرمين وقطعوا طريق الحج وهدموا قبر النبي صلى الله عليه وسلم ودانت لهم بلاد العرب بأكلها

منشأ الوهابيين

ظهر في أوائل القرن الثامن عشر رجل في بلاد « نجد » اسمه محمد ابن عبد الوهاب من علماء الحنابلة ولد سنة ١٦٩٦ م وتلقى العلم عن أبيه ثم انتقل إلى « البصرة » لآتمام دروسه ، وزار مكة والمدينة ثم استقر في بلده في إقليم « العارض » من نجد ، وكان يظهر شذوذاً في كثير من المسائل الدينية ومخالفة للسنة وأئمة الدين ، وخلاصة مذهبه التمسك بالقرآن الكريم والتوسل إلى الله رأساً دون وساطة نبي أو مخلوق ، وكان يعتقد أن التوسل لله بالنبي شرك وأن زيارة قبر النبي وقبور الأنبياء جميعهم والأولياء شرك ومن دعوته التقشف وعدم التزين بالحرير والذهب وهدم المزارات وقباب الأولياء لأنها من مظاهر الوثنية ، ومنع الناس من التدخين والمسكرات ومنع البغاء والميسر . ولما ذاع أمره واضطهده أهل بلده دعاه « محمد بن سعود » أمير « الدرعية » إلى المكث في بلاده فدخلها محمد بن عبد الوهاب في سنة ١٧٤٦ وقد وعده بن سعود بحمايته ممن يناوئه. فنشر دعوته وأخذ نفوذه

السياسي يزداد بانضمام بن سعود اليه فكتب مشايخ القبائل ودعاهم إلى مذهبه
والا قاتلهم برجال «الدرعية» جهاداً في سبيل الحق، فأذعن له كثير وحضروا
اليه في الدرعية حتى زاد أنصاره زيادة يخشى منها، ثم تزوج بن سعود
بأبنة محمد بن عبد الوهاب فولدت «عبد العزيز» الذي خلف أباه سنة ١٧٦٥
وجمع بين سلطان جده محمد بن عبد الوهاب من الوجهة الدينية وسلطان
والده من الوجهة السياسية، وبذلك اندمجت الدعوة الدينية في السياسية
وكان عبد العزيز شجاعاً فاستولى على مكة (١٨٠١) ودانت له شبه جزيرة
العرب، وكانت الدولة إذ ذاك مشغلة بمشاكلها الخارجية في أوروبا وفي
مصر فلم تقو على رده وقتل في ١٨٠٢، وخلفه ابنه «سعود الثاني» وكان
جندياً شهماً هماماً فهدد الدولة في العراق والشام وفتح «المدينة» ١٨٠٤
واستولى على ما فيها من التحف، ونشر دعوة الوهاية بهمة وشدة
فكتب إلى السلطان سليم بأمره بعدم إرسال الحمل السنوي إلى البقاع
المقدسة بالزمر والطبول قائلاً أن ذلك ليس من الدين في شيء. فأبطل
إرسال الحمل منذ سنة ١٨٠٦. هذه كانت الحال لما وصل إلى محمد علي
في سنة ١٨٠٩ أمر تجهيز الحملة

لستعداد محمد علي

ولما وصل الأمر بذل محمد علي جهده في تعبئة العسكر وتجهيز
المؤن والذخائر، ولما كان علي يقين من أن السفر بطريق البر إلى بلاد
العرب صعب للغاية يهلك فيه كثير من الجند ودواب النقل صمم على أن
يتخذ طريق البحر الأحمر إلى «يَنبُع» و«جُدّه». ولم يضعف هذا العزم
حين لم يجد سفناً له لنقل الجند بل أصدر أوامره إلى سائر جهات القطر

المصري بجمع الخشب وما يلزم لأنشاء خمس عشرة سفينة كبيرة، وطلب إلى الاستانة إرسال الخشب كذلك ، ولما تم قطع أشجار النبق والتوت أحضرت إلى ساحل «بولاق» حيث أنشأ هناك «دار صناعة» مكونة من معامل مختلفة اجتمع فيها النجارون والشارون والحدادون وغيرهم ، وبعد أعداد أجزاء السفينة كانت تحمل على الجمال إلى السويس وهناك يضم الصناع أجزاءها ويهيئونها للنزول إلى البحر ، وأنجز عمل أربع سفن كبيرة من النوع المعروف «بالأبريق» وأحدى عشرة من النوع المعروف «بالشونة» ، وسافر محمد علي بنفسه إلى السويس لياشر العمل بهمة المعهودة . وكان الجيش المراد نقله يبلغ ٢٠٠٠ من الفرسان يسرون عن طريق القصير و ٦٠٠٠ من المشاة و ٢٠٠٠ من المدفعية يسرون بحراً بطريق السويس

وفي أثناء اشتغال محمد علي ورجاله في تجهيز الحملة كان المماليك يمتنون تحفز المماليك أنفسهم بقرب القضاء على ساطان محمد علي في مصر ، وكان محمد علي قد صالح ممالك الأتني وأقطع زعيمهم «شاهين بك» الجزيرة والفيوم وأسكنه قصرًا فخماً بالجزيرة ، فجاء المماليك من الصعيد وخيموا بالجزيرة وانضم شاهين الأتني إلى إبراهيم وحنث في تعهده لمحمد علي ، وبلغ محمد علي وهو بالسويس خبر استعدادهم للحرب فوصل القاهرة بسرعة خوفاً من تربص المماليك به في الطريق ، ونزل إليهم هو وابنه طوسون وبعض جنوده ، فأخذ محمد علي يستميل إليه بعض أمراء المماليك فأنحاز إليه كثيرون وما زال محمد علي وابنه طوسون يستميلانهم حتى انحاز

اليه أكثرهم وانهزم الباقون وتشتوا في الصعيد .

الفتك بالممالك

ولما عاد محمد على الى مصر ومعه أمراء الممالك الذين تغلب عليهم بليته ومهارته السياسية ، رأى أن المسألة بينه وبينهم أصبحت مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب الممالك ما داموا يعيشون فوق أرض مصر وتحت سمائها ، فصمم على أن يغدر بهم اراحة لنفسه ولمصر من شر هذه الطائفة الباغية فدبر لهم مكيدة القلعة الشهيرة في أول مارس سنة ١٨١١ ، وكان قد دعا الأمراء والأعيان بملا بسهم الرسمية للاحتفال بتقليد ابنه « طوسون » رئاسة الحملة فجاءوا الى القلعة وقابلهم محمد على باطف وترحاب ، ثم سار الموكب وخرج بعض الجنود والمشايخ والأعيان ، وبينما أمراء الممالك سائرون في الطريق الجبلى الى « باب العزب » أقفلت الأبواب وأطلقت النيران من كل صوب على صفوف الممالك المحصورين بين الأسوار في ذلك الطريق الضيق ، فخصدتهم النيران ، واستمر الضرب حتى فنوا أجمعهم الا اثنين على ما يقال ، ثم سرى الخبر الى الخارج ، فقتل عدد عظيم في القاهرة وفي الأقاليم بأمر الباشا .

مكيدة الممالك
في نظر التاريخ

وكانت هذه الحادثة في يوم الجمعة واستمر التقتيل الى يوم السبت فخرج محمد على وابنه طوسون وأوقفوا النهب والسلب والقتل وأخذ محمد على أبناء الممالك وأدخلهم في خدمته وأجرى الأرزاق على نسائهم وزوجهن لضباط جيشه وأتباعه ، وقتل من الممالك في هذه المكيدة نحواً من ألف منهم أربعمائة من الأمراء والباقون من الأتباع وبذلك قضى

محمد علي في يوم وليلة على طائفة طالما أراد الباب العالي القضاء عليها فأعياه الأمر . قضى محمد علي عليهم ولكن لافى ميادين الحرب حيث يجتني الشرف ويبرر القتل ، قضى عليهم خلصة وغدراً وهم في ضيافته ، لا فرق بين مجرم منهم و بريء ، خلف في تاريخه نقطة سوداء إذا بررت وجودها الضرورات السياسية لا يمكن أن تمحو عارها أبداً ، ولكن يجب قبل الحكم الذي لا سبيل للعواطف اليه ، أن تفهم الزمن والأحوال والبيئة التي كان يعيش فيها محمد علي ونذ كر سوابق الطائفة المجنى عليها فلا تحكم عليه بمقتضى تقاليد الأمم الراقية .

لقد أعيأ أمر المماليك محمد علي إلى درجة لم تدع له مجالاً للتريث فما كانت الحروب تفنيهم ولا المعاهدات تربطهم ولا الوفاق يستميلهم ولا المعروف يأسرهم ، بل كلما هزمهم محمد علي وشتت شملهم عادوا فرفعوا رؤسهم وتجمعوا صفوفاً ضده متحينين الفرصة للقضاء عليه ، وباليتم مع ذلك كانوا متصلين بالبلاد صلة تعود عليها بفائدة حيوية بل كانت مصالح المماليك الحقيقية متنافرة مع مصلحة البلاد والأهالي ، وكأنهم في مصر كانوا حكومة داخل حكومة أخرى تتعارض أغراضهما في كل شيء رأى محمد علي أن مصر لا يمكنها أن تخطو خطوة واحدة في سبيل الرقي والإصلاح إلا إذا أمنت كل خطر من جانب هذه الطائفة التي لم يكن لها أثر في مصر إلا الخراب والدمار والحروب والمجاعات ، ورأى أنه عما قريب سيرسل جنده وقواده إلى بلاد العرب ضد الوهابيين وأنه سيصبح من غير جيش قوى يستند عليه ويرهب المماليك به فاذا تألب

المالِك ضده ربما عجز عن قهرهم وضاعت جهوده سدى ، ورأى أيضاً أن الحكمة السياسية تقضى بأن تسوى الحكومة مشاكلها الداخلية قبل أن تقوم لمواجهة حرب أجنبية خوفاً من أن ينال العدو منها في الخارج، وأن الفظائع الهائلة التي ارتكبت في عهد حكم الإرهاب بفرنسا في وقت الثورة لم يكن لها مبرر إلا تهديد العدو لحدود فرنسا من الخارج لهذه الأسباب دبر محمد علي مكيدته ضد قوم « لو بقوا في مرا كزهم لقضوا على عدد من الأشخاص بقدر ما سفك محمد علي من قطرات دماهم^(١) »، ولما خلاص محمد علي من شر المالِك أصدر أمره بتسيير الحملة سنة

خروج الحملة

١٨١٢ ضد الوهايين بقيادة ابنه طوسون وكان قد فاوض « الشريف غالب » في « ينبع » واتفق معه بشأن محاربة الوهايين، فزلت الحملة في « ينبع » وقابلها السكان بالفرح ، وكان طوسون في ذلك الوقت شاباً يناهز الثامنة عشرة من عمره شجاعاً مقداماً فاعتمد على قوة جنوده وفوقانهم في العدد والأسلحة وسار تَوَّأً إلى « المدينة » فتقابل مع جموع الوهايين عند بلدة « بدر » الشهيرة بانتصار النبي صلى الله عليه وسلم فانكسر الوهايون أولاً ، ولكنهم عادوا وحصنوا أماكنهم وأقاموا المتاريس وأظهروا شجاعة وشدة بأس عظيمتين ، فتقهقر طوسون إلى « ينبع » بعد أن فقد عدداً عظيماً من جنوده ، وقد ساعد على هذه الخسائر أن جنود محمد علي كانت تحارب في ميدان وعر المسالك كثير المكامن ، فكان من المتعذر معرفة طرق المسير فيه ، وأدى ذلك إلى هلاك الكثيرين . زد على ذلك

(١) راجع تقرير دكتور بورنج : اوراق برلمانية مجلد نمرة ٢١ سنة ١٨٤٠

عدم صداقة العرب للمصريين وترفع طوسون عن استمالتهم مما جعلهم
يفتكون بالجنود المصرية أينما رأوهم

انتصار طوسون
أولاً ثم انهزمه

ولما علم محمد علي بهزيمة المصريين أسرع فأرسل المدد فخرج طوسون
ثانياً قاصداً « المدينة » وكان قد استمال إليه القبائل القاطنة بينها وبين
« ينبع » فلم يلق معارضة ، وحاصر « المدينة » ولم يستعمل المدافع
احتراماً للحجرة النبوية ، وأخيراً أحدث ثغرة في السور وخلص « المدينة »
من الوهابيين ثم قصد إلى « جده » فاستولى عليها وتابع السير إلى « مكة »
فقرت منها حامية الوهابيين ودخلها طوسون وطير خبر هذه الانتصارات
إلى القاهرة والقسطنطينية ففرح والده كثيراً ، ثم احتلت الجنود المصرية
« الطائف » من غير مقاومة أيضاً فاغتاز « سعود » من هذا التقدم وخاف
عاقبة ذلك ، وكان قد تحصن في الداخل فخرج هو وجميع جيوشه بعد أن
نظمها ، وبدأ يناوش الجنود المصرية حتى قابلهم في واقعة « تربة » شرق
الطائف فكسروهم واستولى على عدة نقط حصينة ، وكان طوسون
في المدينة فكتب لوالده بارسال المدد

حضور محمد علي
إلى الميدان

فحضر محمد علي سنة ١٨١٣ بنفسه مع المدد عن طريق السويس ومعه
عابدين بك أحد ضباطه وأول ما عمله هو القبض على الشريف غالب
لشكوك كانت تحوم حوله لأنه ترك المدينة ومكة تقع في أيدي الوهابيين
من أول الأمر وبقي هو في جدة ، وكان مذبذباً بين المصريين والوهابيين
يتربص ليرى أيهما يفوز بالنصر ليتبعه ، فأرسلوه إلى مصر عن طريق القصير
ثم أرسل ابنه طوسون ليستولى على « تربة » وأرسل عابدين بك ليتبع

الوهايين الذين يهاجمون القوافل، ولكن معرفة العرب بمجاهل الأرض وسهولها ووعرها ودروبها جعلتهم يفلتون ، وأصبح عابدين في حالة حرجة إذ كان العرب يكمنون له ولجنوده في الطريق فرجع إلى « الطائف » وكذلك لم يقو طوسون على أخذ « تربة » فتقهقر إلى « الطائف » وأخيراً خرج محمد علي من « المدينة » وقصد « الطائف » ومعه قليل من الجند ، فلما علم الوهايون بقدومه فروا من وجهه وأخذ محمد علي يدبر خطة يقضي بها على الوهايين ، وكان زعيمهم « سعود » قدمات سنة ١٨١٤ وخلفه « عبدالله » وكان قائداً ضعيفاً فهزم محمد علي الوهايين عند « تربة » وكان لا تنصاريه هذا أثر عظيم إذ انضم إليه كثيرون فلم يبق أمامه إلا « الدرعية » ولكنه علم في ذلك الوقت بهروب نابليون من جزيرة « الباء » واضطراب العالم على أثر ذلك واحتمال تعرض البلاد لغزو جديد، وجاءه خبر تمرد أحد ضباطه المدعو لطيف باشا فأسرع بالعودة إلى مصر فوصلها عن طريق القصير في ١٨ يونيه سنة ١٨١٥ وهو اليوم الذي انهزم فيه نابليون في موقعة « واترلو »

انتصار محمد علي
وعودته

أما طوسون فإنه احتل « الدرعية » وأرسل عبدالله يطلب الصلح فعقد معه طوسون صلحاً جعله وقفاً على مصادقة محمد علي . ولكن عبد الله لم يذعن لكل الشروط التي جاءت فيه فهدده محمد علي بأنه إن لم يقبل أرسل إليه جيشاً جراراً يخرب بلاده . ثم وصلت إلى طوسون أخبار مبالغ فيها عن حرج مركز والده بمصر فغادر بلاد العرب لنجدة والده وترك مسألة الوهايين معلقة .

عودة طوسون



ابراہیم باشا

أما « لطيف باشا » فكان قد أرسله محمد علي ليبلغ الباب العالي خبر فتح مكة والمدينة ، فلما عاد إلى مصر فكر في اغتصاب ولاية مصر من محمد علي بمساعدة بعض رجال الباب العالي ، الذين اتفقوا معه في الاستانة على هذه الخيانة . فلما علم نائب محمد علي « الكتخدا » محمد بك لآظ » بعزمه حاصره في بيته ، ودعا مجلساً مخصوصاً حكم عليه بالاعدام سنة ١٨١٣ أثناء غياب محمد علي . وعلى أثر عودة محمد علي قام الجند ضد محاولة إدخال النظام الجديد وهذا ما حدا طوسون إلى الحضور إلى مصر حيث استقبل استقبالاً فخماً ولكنه مات بالطاعون بقصره قرب رشيد وهو في مقتبل عمره (١٨١٦) وكان محبوباً عند الجند والأهالي على السواء ، وكان يفضلّه أبوه علي باقى إخوته حتى علي إبراهيم أكبر أولاده لأنه كان يرى في طوسون صورة مصغرة من نفسه فحزن عليه حزناً شديداً .

أما الوهايون ففرحوا بموت طوسون وظنوا أن مشروع الحملة قد فشل ، ولكن محمد علي عين ابنه إبراهيم لقيادة حملة جديدة ، فسافر إبراهيم عن طريق القصير في سبتمبر سنة ١٨١٦ ووصل ينبع قاصداً المدينة المنورة ، ولما علم عبد الله بن سعود بقدوم إبراهيم جمع أربعين ألف مقاتل . ولكن أسلحتهم كانت من الطراز القديمة وجل اعتمادهم على السيوف والرماح والبنادق ذوات الفتائل فلم يقووا على الوقوف أمام نيران المصريين المتأججة المتواصلة ، فانهزمت طلائع جيش عبد الله

وتحصن « في عنيزة » أما ابراهيم فحاصر « الرّس » وتغلب عليها وعلى « عنيزة » وأخيراً حاصر « الدرعية » في إربيل « سنة ١٨١٨ حتى سلمت في سبتمبر التالى ، ثم عمل على تدميرها ، وأرسل عبد الله إلى القاهرة في نوفمبر ١٨١٨ ونزل عند اسماعيل بن محمد على

ولما قابله الباشا في قصره بشيرا وقف له وأجلسه بجواره وبادره قائلا « ما هذه المطاوعة ؟ » فقال « إن الحرب سجال » قال « وكيف وجدت ولدى ابراهيم ؟ » قال « ما قصر وبذل الهمة ، وقد فعلنا نحن فعلته حتى كان ما قدره الله » قال « شأشفع فيك عند الخليفة إن شاء الله » قال « ما قدر سوف يكون » . ثم أرسل إلى القسطنطينية فاعدم فيها ، وعاد ابراهيم عن طريق القصير في سنة ١٨١٩ بعد أن أخضع العرب فازدانت له البلاد سبعة أيام بلياليها .

نتائج حرب
الوهابيين

لا شك في أن هذه الحروب التى قام بها محمد على بناء على أمر السلطان استنفدت كثيراً من ثروة مصر في وقت لم تقو فيه على دفع رواتب الجنود ، فما بالك بالأتفاق على حرب دامت ست سنوات ! فليس بعجيب إذن أن يلجأ محمد على إلى استعمال الشدة المتناهية في جمع الأموال وليس أدل على شدته من فعلته مع « المعلم غالى » رئيس حسابات الحكومة فقد امتحن وكيل الباشا حساباته فوجد عجزاً يبلغ ٦٠٠٠ كيس فأمره بدفعها حالا ، ووشى به جماعة من منافسيه الأقباط وقالوا بل أن العجز ٣٠٠٠٠ كيس فتشدد « كتحدا » في عقابه وأخيراً أخلى سبيله بشفاعة طيب محمد على بعد دفع ١٤٠٠٠ كيس

مثل هذه الأعمال لم يكن يلجأ إليها محمد على لولا شدة حاجته إلى المعدات الحربية والبحرية التي كانت تتطلبها حرب دامت ست سنوات في بلاد بعيدة وعرة غير مأمونة الجانب لا تنبت إلا القتاد والشوك، في حين لم يلق محمد على من السلطان ولا من وزرائه ولا من أي ناحية أخرى سوى مصر معونة مالية قط

هنا يتساءل الإنسان لماذا زج محمد على بنفسه في مشروع مثل هذا غرمه أكثر من غنمه ؟ الجواب على ذلك سهل لمن يعرف حدة نظر محمد على السياسي، فإنه قد اتخذ من هذه المسألة مبرراً له في تكوين قوة برية وعسكرية ما كان ليوفق لأنشائها لولا قيامه بمحملة على الوهايين ومن حسن طالع أنه أن كانت الحملة الوهاية برية وبحرية فكما تطلبت جيشاً كذلك تطلبت أسطولا ، ولا ننسى أن الحملة قد قضت على عدد عظيم من الجنود الألبانيين الذين وقفوا حجر عثرة أمام محمد على في سبيل إصلاح الجيش على النسق الفرنسي، فقد تمكن بعد انتهاء الحملة من الشروع في الإصلاح . أما نتيجة الحملة فلا شك في أن انتصار محمد على قد جعل العالم الاسلامي يلهج بذكره وحمده لأنه هو الذي أمن حجاج بيت الله، وخدم الاسلام والملة خدمة قصرت عن انجازها هم السلاطين والولاة .

لذلك بدأ الناس في الشرق يعرفون لمحمد على قدره ويخصونه بالمهابة والاحترام والثقة، وخاصة بعد أن أصبح ابنه حاكما على بلاد العرب والمتصرف في مكة والمدينة . أما السلطان فلم يسعه بالطبع إلا الاعتراف

لمحمد على وولده ابراهيم بجميل الصنع فأرسل الهدايا ومنح ابراهيم لقب الوزارة ، ولكن السلطان كان على الرغم من ذلك يحسد محمد على انتصاره في ميدان أخفق هو فيه . ثم ما لبث محمد على أن نجح في عمل آخر أخفق فيه السلطان أيضاً ألا وهو إنشاء جيش على النظام الفرنسى الحديث .

تكوين الجيش المصرى

وما دام التاريخ يحفظ بين سطورهِ أبطال الحروب ، ويخصهم بالإجلال والاعظام ، وما دامت الجيوش دليل قوة الأمم وعنوان بأسها وأداة رفعتها ، فسوف نرى الناس فى كل آن ومكان يمجدون أبطال الحروب « كرمسيس » « والاسكندر » « وقىصر » « وتابليون » « ومحمد على » . وإذا كانت الجيوش النظامية فى الممالك قد ساعدت الملوك والأمم على الرقى فانها فى مصر قد كان لها الفضل فى ادخال كل معالم المدنية فى البلاد .

ولقد رأى محمد على منذ أن كان يقاتل الفرنسيين فى « الرحمانية » فضل النظم الحربية الحديثة وعرف قيمتها عند مساعدة « دورقى » له أثناء حملة « فريزر » على مصر سنة ١٨٠٧ ، فصمم محمد على على أن يستغنى عن جنوده الأرثوود ويسعى فى إدخال « النظام الجديد » متى سنحت فرصة لذلك

وأول ما فكر جدياً فى ذلك كان فى يونيه سنة ١٨١٥ إذ قضى

مدة في اقناع قواد جنوده بأفضلية الطرق الأوربية ، ولكن لما لم يأت ذلك بشمرة نفذ مشروعه على غير رغبة الجند ، وبدأ بتمرين إحدى الفرق وكان على رأسها ولده اسماعيل ، فتحزب الجند والقواد واتفقوا على الغدر بمحمد علي ، ولكن نعى إليه خبر الدسياسة بواسطة «عابدين بك» فاحتاط لنفسه ، ولما طاش سهم المتآمرين انقضوا على المدينة وانتشروا للسلب والنهب كعادتهم ، ولكن محمد علي فطن لأغراضهم الحقيقية فأوصل الأسلحة لتجار « خان الخليلي » و « الفحامين » فقاوموا الجنود ولم تمس هذه الأحياء التي يكثر فيها وجود الأجانب بسوء . أما الغورية والسكرية الخ فهبت متاجرها ، ولما رأى محمد علي هذه المقاومة استمال الجند إليه فوزع عليهم الرواتب والأقوات وترك مشروع تدريبهم على النظام الأوربي منتظراً فرصة أخرى ، وسلك محمد علي مسلكاً جديداً ينطوي على العدل والحكمة ، ذلك أنه في صبيحة اليوم التالي للنهب دعا « السيد محمد المحروقي » رئيس تجار العاصمة وأمره بأعداد قوائم بأسماء التجار وتقدير خسائرهم ، فوزع محمد علي عليهم عوض هذه الخسائر وبلغت بضعة آلاف من الجنيهات صرفت بعد أداء اليمين الشرعية فاطمأن الناس واستبشروا بهذا العصر الجديد

وأما عارضة الجنود الألبانية للإصلاح فلم يجد محمد علي صعوبة عظيمة في التغلب عليها ، لأنه بعد أن استمالهم أبعدهم عن القاهرة وأرسلهم إلى ميادين الحرب في بلاد العرب وفي سنار ، وبذلك تخلص من جزء عظيم منهم ، ولو كان محمد علي اتكل على الألبانيين لعرقلوا إصلاحاته

واستنفدوا مال خزائنه ، كما استنفدوا أموال الولاية السابقين ، ولحرمة السلطان تجنيد جنوده من مقدونيا كما حرم على المماليك شراء الرقيق من « جورجيا » وأوربا ، فكان من حسن طالع محمد علي أزال الألبانيين قاوموا النظام الجديد ولم يقبلوه لأنهم لو قبلوه لكونوا نواة الجيش الجديد لمحمد علي ولقللوا آماله في النجاح

المحاولة الثانية

ولما عاد إبراهيم من حرب الوهايين متصراً فكر محمد علي في إنشاء النظام العسكري الجديد ، وصادف عزمه هذا حضور « الكولونيل سيف Sève » المعروف « بسلیمان باشا » إلى القاهرة فعهد إليه محمد علي في مهمة تكوين الجيش الجديد وكان « سيف » قد ترقى من جندي صغير في خدمة الجيش الفرنسي مدة الامبراطورية الأولى إلى أن أصبح في سنة ١٨١٥ « ياوراً » أو أميناً للمشير « ناي Ney » ولما انهزم نابليون في « واترلو » اشتغل « سيف » بالتجارة ، ثم قدم إلى محمد علي بخطاب توصية جميل ، فاخبره محمد علي فوجد منه أخلص وأكفاً خادماً له في جيشه الجديد وإليه يرجع الفضل الأكبر في رفع ذكر مصر في عهد محمد علي .

جهود الكولونيل سيف

ولما بدأ « سيف » في القاهرة بتدريب بعض أولاد المماليك الذين كانوا في خدمة محمد علي ومعه إبراهيم ليكون مثلاً حسناً للطاعة والاستفادة بدأت تظهر علامات التذمر وأخذ العلماء يغرون الشبان بعدم الانصياع لتعاليم الفرنجة ، فرأى محمد علي أن خير طريقة لتلافي الفتنة وتنفيذ أغراضه هي أن يرسل « سيف » ومعه أربعمائة أو أكثر من أولاد المماليك

إلى «أسوان» فيدربهم هناك بعيدين عن الدسائس والقال والقيـل ، وكان معظم هؤلاء المـالـيـك من الشبان النابـهـين اختارهم محمد على ليكونوا بعد أن يتخرجوا نواة الجيش الجديد ، فاشتغل «سيف» بتعليمهم ثلاث سنوات بآثاف نفوسهم روح الأخلاق العسكرية الشريفة ، صارباً لهم الأمثال دائماً بسيرة نابليون وسير قواده

وقد صادف «سيف» صعوبة في أول الأمر في تعويدهم الصمت والرزانة في أثناء الحركات ، فنقم منه بعضهم وصمموا على قتله ونمى إليه الخبر ، فجمعهم في الصباح وانتهرهم قائلاً : إن الشرف العسكري يأتي أن يعمد الجندي إلى طرق النذالة والجبن وإذا أراد أحدكم الانتقام فأمامه المـبارزة والقتال . وصوب عليه بعضهم بنادقهم في حادثة أخرى فأخطأوه ، فأعمل فيهم السوط لأنهم لم يصيبوا المرمى ، وأمرهم بتعمير البنادق وتصويبها نحوه ، ووقف أمامهم ثابت الجأش فبهتوا عاراً وخجلاً ورموا بنادقهم وتقدموا إليه صارخين باكين يطلبون العفو . فعفا عنهم باسمه ، وبعدها لم يقع منهم ما يخل بالنظام العسكري وامتلوا أوامر رئيسهم وأحبوه حباً جماً ، ثم ما لبث «سيف» أن اعتنق الديانة الإسلامية ظاهرياً حسب ما أشار به محمد على ، إذ الحقيقة أنه كان من الذين لا يهتمون كثيراً بأمر الدين ، فزاد الاخلاص والولاء يديه وبين عساكره ، ولم تمض سنوات ثلاث حتى صارعت جنوده أحسن الجنود الأوربية نظاماً وشجاعة وإقداماً ، كذلك تمكن «سيف» من الرقي السريع حتى وصل إلى أرقى مراتب الجيش

استخدام
السودانيين في
الجيش

ولما وُجد الضباط الاكفاء فكر محمد علي في جمع الجنود ، ولم يشأ أن يكون بينهم أتراك ولا البانيون لئلا يحرضوهم على الفتنة ، فعمد إلى السودانيين - وكان قد أرسل حملته إلى السودان - وجمع منهم ثلاثين ألفاً وآتى بهم إلى « بنى عدى » قرب منفوط ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا في أسوان فبدؤوا بتدريبهم في سنة ١٨٢٣ وما انتهت سنة ١٨٢٤ إلا وكانوا قد درّبوا على التمرينات العسكرية اللازمة ، فاستعان بهم محمد علي وأرسل منهم فرقاً إلى بلاد العرب وأخرى إلى السودان وأرسل الباقي إلى حرب « الموره »

ولكن النتيجة لم تكن سارة أبداً ، لأن أبناء السودان لم يألفوا المعيشة الشاقة بعيدين عن أوطانهم ولم تقو أجسامهم الهزيلة على احتمال البرودة ، فرض منهم عدد عظيم ومات معظمهم في سنين قلائل . وأخيراً بدت له فكرة تكوين جيش من جنود مصرية ، وظهر في أول الأمر أن هذه المحاولة مملوءة خطراً ، وأبان له بعض أتباعه والمقربين منه أن الزراعة في البلاد لا بد أن تتأثر من عواقب التجنيد ، وأن التجنيد بين قوم لم يألفوا الجندية منذ زمن بعيد سيكون أمراً مكروهاً جداً الكراهية لا يمكن أن يأتي بأقل ثمرة . وأى تقع كان يرجى من قوم كانت مهمة من يحكمهم منذ الأزمان الغابرة أن يلصقهم بالأرض وفلاحتها ، ثم يرهقهم بالضرائب فيحرثون ويزرعون ليقوا على دفع هذه الضرائب ؟ وهكذا كانت قوام دائماً منهوكة في الزراعة التي هي منبع ثروة الأهالي وسبب مدلتهم في آن واحد

استخدام المصريين



Leg. Suleri

سلیمان پاشا فرانسوی

غير أن محمد علي لم يأبه لهذه الاعتراضات ونفذ مشروعه ، فقامت بعض حركات عدائية في الأقاليم ضده : وأخذ الفلاح النشيط يوقع الأذى بنظره وجسمه ، ويهاجر إلى بلاد العرب وبلاد الشام تهرباً من نظام الجندية غير أن المصريين ما لبثوا أن رحبوا بالنظام الجديد بعدما وجدوه فيه من تأنق في ملابس الجندي وسعة عيشه ومكافأة المجتهد منهم ومنزلة الجندي بين غيره من الناس . ثم لما زادت أعمال الجيش أدخل محمد علي في خدمته غير « سليمان بك » من ضباط الفرنسيين فعاونوه على فتح مدارس حرية على النظام الفرنسي ففتحت مدرسة « المشاة » بدمياط ومدرسة « الموسيقى » بالقلة ومدرسة « الفرسان » بالجيزة ، ومدرسة « المدفعية » في طره ، فتعلم الطلبة فيها اللغات والرياضة والرسم والهندسة والحركات العسكرية حتى صاروا أحسن جيوش أوروبا بشهادة أكابر الضباط الأجانب ، وكان إصلاح الجيش سبب الاهتمام بأمر التعليم والصناعة والصحة في البلاد ، وسنعود إلى ذلك في محله .

أما مصر فجنت من وراء الجيش فوائده أدبية ووطنية لا تقدر ، فالجيش كان عنوان وحدتها ، إذ القبطى والمسلم فيه سواء ، وأوجد في البلاد روحاً نظامية قومية كانت مفقودة منذ قرون ، وقد آمن البلاد من مصائب الفئات الظالمة الفوضوية التي كانت تعيث في الأرض فساداً ، ولانسى الروح الوطنية التي تولدت على أثر تكوين الجيش إذ أخذ المصريون يتنافسون في مضمار النبوغ ودبت في قلوبهم روح الثقة والفخر : الثقة

أثر تكوين الجيش
في المصريين

بقوة أبنائهم وجنودهم والفخر بكفاءتهم وانتصاراتهم ، ومن ذا الذى يمكنه أن يخلص فى الزود عن بلاده وفى محاربة عدوها ويحرص الحرص كله على حريتها واستقلالها أكثر من أبناء البلاد أنفسهم الذين أظهروا من خلائق الصبر واحتمال المشاق ما جعلهم من أحسن الجنود .

يا لها من فكرة علوية أنت بوافر الخير على مصر ، فان انتظام الفلاح فى سلك الجندية بعد أن عاش قروناً طويلة مستعبداً فى كسريته أخرجته من حالة الذل والجبن والمسكنة التى كان فيها ، وعلمه دروساً جديدة فى النظام وأداء الواجب ، علمه الشرف الحقيقى والتنافس فى سبيله ، علمه أن يضحي بنفسه فى ميادين القتال من أجل مصر ومليكها واستقلالها ، وكان محمد على يقضى معظم وقته ملازماً للجيش الجديد ويشترك فى رحلاته وتدريبه وتمرينه . ولقد قص محمد على مرة على معتمد إنجلترا ما شاهده من بؤس الرقى الأدبى فى جيشه الجديد فقال « جرح ذراع أحد الجنود جرحاً بالغاً أثناء التعليم العسكرى بسبب إهمال الجندى الواقف خلفه ، فلما طلب اليه الضابط أن يخرج من الصف ليضمد جرحه أبى وقال الآن وقد أصبحت جندياً فأنا اليوم غيرى بالأمس ، وما دامت تجري فى عروقي نقطة دم واحدة سأبقى فى مكاني حتى أنتهى من واجب اليوم » .

هذه الروح الجديدة تفسر الانتصارات الباهرة التى صادقها الجيش المصرى الجديد فى ميادين القتال سواء أكان فى أوربا أم فى أفريقيا أم فى آسيا ، واستمر محمد على يعنى بالجيش عناية خاصة ، إذ أصبح فى نظره

مسألة حيوية في الدرجة الأولى من الأهمية ، لأنه علم أن اعتماده على حسن نيات الباب العالي نحوه أمر مخوف بالخطر ، وأنه مهما قدم للباب العالي من الخدمات فلن يرحمه السلطان اذا ضعفت قوته أوقات شوكرته يوما ما .

حملة السودان

اسباب الحملة

ماذا يعمل محمد علي وقد عاد اليه جنوده الألبانيون منتصرين من بلاد العرب ؟ أيسمح لهم بالأقامة بالقاهرة فيعيدوا عهد الثورات والنهب والسلب ويشغلوه عن اصلاحاته وربما وقفوا أمام مشروع النظام الجديد موقفهم في سنة ١٨١٥ ؟ لاشك في أن حسن السياسة كان على عليه أن يرسل هؤلاء الأرناؤد إلى ميدان جديد فيستريح من مشاغباتهم ويقلل من عددهم ، ففكر في تجهيز حملة السودان ليطارد بقايا المماليك الذين استوطنوا اقليم « دنقلة » ونصبوا أنفسهم فيه حكاما . وكان الناس يتحدثون في ذلك الوقت ، ومحمد علي يعتقد أيضا أن في السودان مناجم غنية بالذهب والمعادن النفيسة ، فظن الألبانيون أن هناك غنا عظيما يجب ألا يفلت من أيديهم فرحبوا بفكرة محمد علي .

هذا ، وأن حاجة محمد علي إلى استيراد جنود جديدة لجيشه الجديد جعلته يطمع في فتح الأصقاع المجاورة لمصر كي يتمكن من ادماج شبان تلك البلاد في جيشه ، وأراد محمد علي من هذه الحملة أيضا أن يسطر سلطاناه وأسواقه على سواحل البحر الأحمر الغربية بعد أن انتشر نفوذه

وتجارته في شبه جزيرة العرب الى خليج العجم ، ولا تنس اهتمام محمد على وعنايته بأمر النيل وروافده التي يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، فقد كان من أغراض الحملة حل اللغز الذي حير الناس منذ « هيرودوت » وهو محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه إلى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة ، تشبهاً بنايليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه « اسماعيل » قائد الحملة بالمعلومات الجغرافية والخاصة بالتعدين

وبدأ محمد على في إعداد الحملة في يونيه سنة ١٨٢٠ فجمع ٣٠٠٠ من المشاة و ٢٥٠٠ من الفرسان ومدفعية مركبة من ١٢ مدفعاً ، وعين على رأس الحملة اسماعيل ثالث أنجاله ، وكانت هذه أول مهمة حربية ذات شأن عهد فيها إلى اسماعيل ، إلا أن واجبه لم يكن من الصعوبة كواجب أخيه « طوسون » من قبل لأن قبائل السودان كانت همجية لا تعرف استعمال الأسلحة النارية ، على العكس من العرب الذين كانوا على اتصال ببلاد الهند والعجم فكانت أسلحتهم على ذلك أرقى كثيراً من أسلحة السودانيين ، كذلك كانت حال حكومة « سنار » المعروفة « بالدولة الزرقاء » التي لحقها الضعف منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ولم يبق من الدولة العظيمة سوى عدد من الوزراء الذين ظلوا يتنازعون الحكم إلى أن جاءت حملة اسماعيل فقدموا له المملكة غنيمة سهلة . أما الكردفان فكانت تحت حماية سلطان دارفور بالاسم فقط .

مهمة اسماعيل

ولما كانت قبائل السودان من المسلمين السنيين لاشيعة ولا

وهايين أصحب محمد على الحملة عدداً من العلماء ليبرروا أغراض الحملة في نظر المسلمين ، وليراقبوا أعمال الجيش حتى لا يخرج الجنود عن الحدود المشروعة في الدين ، واضطر محمد على إلى إصدار فتوى تحلل له فتح هذه البلاد الاسلامية حتى لا يحصل غضاظة أو تذمر بين جنود المسلمين . وسارت الحملة عن طريق النيل ، وأما الفرسان فساروا بمحاذاة النيل ووصلت الحملة الى « دنقة » فذعر الممالك وفروا إلى أقصى السودان ولم تجتمع لهم قوة بعد ذلك . ثم سارت الحملة جنوباً ولقيت من القبائل المعروفة « بالشيكية » أو « الشائكية » مقاومة عظيمة اذ اجتمع منهم ثلاثون ألفاً على الخيول والهجن وتأججت في رؤوسهم نار الحرب فاستماتوا في الدفاع عن اوطانهم ولكنهم انهزموا انهزاماً حاسماً في « كورتى » ثم سقطت « شندى » و « بربر » وبعد ذلك سارت الحملة الى « سنار » فخضعت بدون كبير مقاومة ،

وفي سبتمبر سنة ١٨٢١ حضر ابراهيم باشا على رأس حملة كحمة أخيه اسماعيل باشا ، وحضر أيضاً محمد بك الدفردار صهر الباشا على رأس حملة لفتح الكردفان ، فسار ابراهيم في النيل الأبيض الى تلول « دنكا » عند مصب نهر سوبايط ، أما اسماعيل فسار شرقاً في النيل الأزرق الى حدود الحبشة ومعه العالم الطبيعي « كيار Caillard » الفرنسي ليفتش عن مناجم للذهب فلم ينجح إلا قليلاً ، وأخيراً عاد اسماعيل الى « سنار » وكان ابراهيم قد مرض ورجع بعد أن وصلت جنوده الى « دنكا » ثم كتب اسماعيل يطلب الرجوع الى مصر بعد أن بقى سنتين

في السودان ، ولكنه قبل أن يصل اليه أمر الرجوع أحرقه الملك «نمر» صاحب «شندى» عقب إهانة له ، خلف صهره «الدقردار» الذي فتح الكردفان أن لا بد من قتل ٢٠٠٠٠ فدية لاسماعيل وبالفعل نفذ يمينه وأكثرت في القتل ، وفي سنة ١٨٢٤ رجع الدقردار وعين «رستم» حاكماً على السودان

ويمكننا أن نقول أن حملة السودان لم تحقق مطامع الباشا إلا قليلاً لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة وتستلزم عناية لا تشر إلا بعد سنين ، ولأن الجنود السود لم تنفعه في أول الأمر بل اضطر إلى أن يستبدل بهم المصريين ، ولكن يقابل ذلك أن أصبح البحر الأحمر بحيرة مصرية ، وضمن محمد علي لمصر مراقبة موارد ماء النيل وفتح مجالا واسعا للمصريين للتجارة والاستثمار ، وأسس محمد علي مدينة «الخرطوم» في سنة ١٨٢٢ واتخذها «الدقردار بك» قاعدة للحكم فوسعها وبنى فيها «درا للصناعة» وبنى البيوت وأنشأ السفن النيلية بكثرة وأصبحت «الخرطوم» محطة لتجارة السودان

ومن أشهر الولاة الذين عينهم محمد علي في السودان «خورشيد باشا» (١٨٢٦) الذي قام فيه باصلاحات جمة ، ومد الفتوحات جنوبا واستولى على «فاشوده» ، وخلفه «احمد باشا» المعروف «بأبي ودان» (١٨٣٧) الذي نظم الادارة وقسم البلاد إلى مقاطعات ومديريات وعين حدودها وأدخل كثيراً من الأشجار والحيوانات المصرية في السودان . وماقتى ، محمد علي يرسل البعثات العلمية للبحث عن المعادن من آن

الى آخر ، وفي آخر الأمر سافر هو بنفسه وهو في سن السبعين
عام ١٨٣٨ متكبداً مشاقاً عظيمة ، فأصلح الإدارة ووصل إلى حدود
الحبشة ، وأعلن إلغاء تجارة الرقيق لا اعتقاداً منه بضرورة ذلك ، بل إرضاء
للدول الأوربية ولكسب مودة إنجلترا خاصة . ولشدة اهتمامه
بالاستكشافات الجغرافية أرسل أحد ضباطه «البكباشى البحرى سليم افندى»
فى ثلاث رحلات مختلفة بين ١٨٣٨ - ١٨٤١ ، وغاية ما وصل إليه حدود
نهر سوباط عند خط عرض درجة ٤١/٢ شمالاً . وكان «سليم قبودان»
يكتب التقارير الوافية عن رحلاته ويرفقها بمجداول خاصة بالارصادات
الجوية ، فكانت هذه التقارير أول المستندات التى ظهرت فيما يختص
بداخل افريقية^(١)

(١) ومن العلماء الفرنسيين الذين رافقوا سليم فى رحلته الاخيرة « دارنو D'arnaud » .

الفصل الثامن

اصلاحات محمد علي الداخلية

الناية بالارض

ان أول واجب يتحتم القيام به على أية حكومة متنورة نصبت نفسها لحكم مصر هو حفظ الأراضى المزروعة والتي يمكن زرعها من عبث الصحراء المحيطة بالبلاد ، ولا يتأتى ذلك إلا باستتباب الأمن وتنشيط الفلاحة المستديعة ، وبتوافر طرق الري وتوزيع الماء بالطرق التي تكفل سلامة المحصول

وإننا لنعلم أن الماء والرمل عنصران أولهما مرادف للحياة وثانيهما للهلاك يتنازعان دائماً السيادة في وادى النيل ، ففى قبضت على زمام الأمر حكومة ضعيفة ألفت الرمل قد انتصر على الماء وفاقه ، وماهى إلا سنوات قليلة حتى يجف الزرع ويقل الحرث والنسل وتكثر المجاعات وتعم الأوبئة والأمراض ، وما عهد مصر أيام حكم المماليك ببعيد ، قال نابليون « لو بقى المماليك فى مصر عشرين سنة أخرى لفقدت مصر ثلث أراضىها الزراعية » .

أما محمد علي ففطن إلى أهمية الزراعة فى مصر وعلى ذلك منحها كل عنايةه والتفاته وأحدث انقلاباً هاماً فى نظام ملك الأرض والزراعة الذى وصفناه فى عهد المماليك ، فنقل إليه أولاً حقوق « الملتزمين » ثم ألقى « الالتزام » نهائياً معتمداً على أن الأرض للحاكم ، ولكنه منحهم من المال راتباً سنوياً مساوياً تقريباً لقيمة دخلهم السنوى . وكان قد أخذ منهم قبل ذلك بياناً عن إيراداتهم

خطة محمد علي
الزراعية

فقللوا قيمتها بقدر الامكان. أما أراضي « الوسية » التي ظهر أحقية تملك أصحابها لها فتركها ، وعلى العموم ضم محمد علي أراضي « الوسية » بالصعيد لقيام الملتزمين بثورة ضده وترك أراضي « الوسية » بالوجه البحري لأصحابها . أما أراضي الأوقاف فانه احترامها من حيث المبدأ فقط ، وأما عملياً فانه عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظاراً عليها وعين نفسه ناظراً على تلك الأراضي وأخذ على نفسه تنفيذ الشعائر الدينية التي تتطلبها هذه الأوقاف وعين للمشايخ رواتب سنوية . أما العقار الموقوف والحدائق فلم يتعرض لها

ولما حل محمد علي مكان الملتزم وزع الأطيان على الفلاحين فأعطى كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة ، وترك لمشايخ القرى قسماً يبلغ ٤ ٪ من مجموع أراضي القرية دون أن يفرض عليه ضريبة ما . وذلك لقيامهم بضيافة عمال الحكومة ، وعرف هذا الجزء « بمسوح المشايخ » . وكان الفلاح يزرع الأرض بصفته مستأجراً ويسقط حقه في فلاحيتها إذا عجز عن دفع الخراج ، ورتب لهم محمد علي أجوراً من جنس المحصول بمقدار السدس عادة ، وأمدهم بالآلات والمواشي والماء للرى . وكان الأمور يحدد المساحات الخاصة بزرع المحصولات المختلفة وإذا نضج المحصول قدرته الحكومة بالثمن الذي تحدده ثم تأخذ من المحصول قيمة الضريبة وتترك له الباقي أو تشتريه عادة لنفسها . وكانت الحكومة تودع ما تجمع من المحصول في مخازن أو « شون » عمومية أعدتها في جميع

أنحاء البلاد وتنتظر الفرص المناسبة للبيع

فوائد الخطة

ويظهر أن هذا النظام كان الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى ثروة اقتصادية في البلد يعتمد عليها الباشا في إصلاحاته العظيمة . لأنه بذلك تمكن من تحسين طرق الزراعة ومراقبة الفلاح وتزويده بالنصائح اللازمة وإمداده بالآلات ، وأمكن ادخال المحصولات الجديدة كالنيلة والدخان والقطن والحرير والأفيون،^(١) ولو ترك الفلاح وحده مع ما هو معروف عنه من المحافظة على القديم والكسل والاعتماد على القضاء والقدر لخسرت الزراعة شيئاً كثيراً . كذلك لو كان تركه يبيع محصوله لأخفق في السوق ولاشتراه الأجني بثمان بخس . أما محمد علي فأمكنه أن يبيع هذه المحصولات في الأسواق الأوربية فأحرز ربحاً وافراً لولاه ما وصل محمد علي ولا وصلت مصر إلى ما وصلت إليه من الرقي في عهده .

عيوب الخطة

غير أنه يجب ألا ننسى ما جرته هذا النظام من المصائب على الفلاح ، فقد كانت الحكومة تقدر المحصول تقديراً قهرياً وتشتريه من الفلاح بثمان بخس ثم تبيعه له أحياناً إذا احتاج لشيء منه بثمان مرتفع ، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته في حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات . وقد يكون بعضها فسد من استمرار خزنه وتعرضه للجو ، هذا فضلاً عما في هذه الخطة من تقييد الحرية للفلاح في العمل وتعويده الاعتماد على الغير وحرمانه من الانتفاع بشمرة جهوده

(١) أدخل محمد علي ما لا يقل عن ٢٨٠٠٠ ألف لرفع المياه وأنقذ من تعدى الصحراء ١٠٠٠٠٠ فدان في الوجه القبلي أضافها إلى الأراضي المزروعة . هذا عدا ما أقامه من القناطر وحفره من الترغ والمصارف وأدخله من الأشجار وخاصة شجرة التوت لتربية دودة القز . وأهتم إبراهيم باشا بإنشاء الجنائن ونشر زراعة الأزهار والفواكه

هذه السياسة التي اتبعها محمد على في الزراعة جرت معها نظام الاحتكار فكما أنه صار المزارع الوحيد أصبح التاجر الوحيد ثم الصانع الوحيد أيضاً وتشمل الاحتكارات جميع المحصولات التي كانت تشتريها الحكومة خاصة لنفسها من الفلاح . ولا يشمل هذا كل ما ينتجه الفلاح بل هناك محاصيل تركت له الحكومة حرية بيعها. وأهم المحاصيل التي احتكرها محمد على القطن والأرز والصمغ والنيلة والأفيون والسكر والحرير

الضرائب

وكان المورد الثالث لثروة محمد على غير الأرض والاحتكار من الضرائب، وأولها ضريبة الأرض أو «الخراج» أو «الميري» وكان الملزمون كما عرفنا يجمعون هذه الضريبة ويقسمونها ثلاثة أقسام : قسم للسلطان ويسمى «بالميري» وقسم للكاشف ويعرف «بالكشوفية» وقسم للملزم ويعرف «بالفائض» . وكان الملزمون يتعسفون في جمع هذه الضريبة وغيرها من الضرائب الإضافية. أما في عهد محمد على فكانت جميع الأراضي ماعدا «الابعديات» والأراضي الموقوفة على الخيرات ، تدفع المال للحكومة ، ويختلف قدره على حسب جودة الأرض من ٦٠ قرشاً إلى ٤٠ قرشاً إلى ٢٤ قرشاً الفدان الواحد . ولضمان مالية الحكومة كانت القرى تتضامن في دفع ضرائبها حتى إذا عجزت قرية عن دفع قسطها دفع الباقي عليها جارتها وهكذا

وكثيراً ما منح محمد على كبار موظفيه في الجيش والإدارة اقطاعات من الأرض أصبحت لهم ملكاً خاصاً، وهي التي أطلق عليها «الابعديات» لبعدها عن الأراضي الزراعية المسكونة، ولا تحتاجها للاعتناء والإصلاح قبل زراعتها تركت بدون أن تجب منها ضريبة .

أما الضريبة المعروفة « بفردة الروس » فكانت مفروضة على كل فرد مسلم أو قبطى بلغ سنه الثانية عشر ، وتختلف بحسب ثروة الرجل فكانت تتراوح بين ٥٠٠ قرش و ١٥ قرشاً فى السنة ، وكانت الحكومة تجبى غير هذه عوائد المكوس وعوائد على الذبح وعلى السفن الخ^(١) .



ولما زادت محصولات البلاد عنى محمد على بالتجارة ، وقد وجد
فى مركز مصر الجغرافى الفذ ما شجعه على العمل ، وكانت الحالة التجارية
فى مصر وفى موانى البحر الأبيض المتوسط على العموم فى كساد وهبوط
عظيمين بسبب انتقال الحركة التجارية إلى موانى ساحل المحيط الاطلانطىقى
الذى تتصل بأمريكا وبالشرق الأقصى ، وأصبحت الحال كذلك منذ أن
ساح « فاسكوديه جاما » حول رأس الرجاء الصالح فتحوّلت التجارة من
مصر ومن حوض البحر الأبيض ونضبت منابع الثروة التى كانت تفيض
على مصر من الشرق .

(١) ملخص ميزانية تقريبية لسنة ١٨٢٢ :

مجموع الايرادات : ٧٠٠ و ٦٢,٧٧٨ فرنك

منها... ر. ١٢٥ و ٢٨٠ من ضريبة الحراج

...ر...ر...ر ١٦٠ من احتكارات الجيوب الخ

...۷۰۲، الجمارك

مجموع المصروفات : ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠

منها ١٠٠٠ و القسطنطينيه

..... ر ١٥ : للحيش

..... ١٠٠٠ : الأطول

.....المواطني الحكومة

راجع كتاب نظرة عامة في مصر لكلوت بك الجزء الثاني صحيفة ٢٠٨)

فلما تمت لمحمد علي السيادة البحرية في البحر الأحمر فكر جدياً في
إعادة طريق التجارة البري بين الهند والشرق الأقصى وبين أوروبا . فظهر
البحر من لصوصه وقذف الرعب في قلوب عرب الصحراء الشرقية فأصبحوا
لا يجرؤون أن يمسوا أحداً أو شيئاً بسوء . ثم أنشأ المواصلات بين مصر
والسويس على ظهور الجمال ، وشيد المنازل على طول الطريق لراحة السياح ،
ثم رأى ضرورة اتصال الاسكندرية بالنيل فحفر سنة ١٨١٩ أول قناة ذات
شأن وهي «قناة المحمودية» التي تصل اسكندرية بفرع رشيد ، واستخدم في
حفرها الألوف من الفلاحين بطريق السخرة ، وبذلك صار في الامكان
تسيير السفن من القاهرة إلى الاسكندرية مباشرة ، وأمر بأخذ المكوس
مرة واحدة فقط لا مرات متعددة كما كان يحصل في البلاد التي تحت
الأدارة العثمانية ، وسهل الحركة بإنشاء محطات للبريد بواسطة الهجن
والخيول السريعة ، وتبادل الرسائل البرقية بواسطة الاشارات من فوق
أبراج مرتفعة أقامها على أبعاد معينة بين القاهرة والاسكندرية .
ثم لم يمض إلا قليل حتى اخترعت البواخر فأحدثت انقلاباً في عالم
التجارة ، وظهرت رغبة انجلترا في أن تسهل مواصلاتها بأملأ كها الشاسعة
في الهند وتتبع في ذلك طريقاً سريعاً آمناً يقرب المسافة ، فلفت أنظار
« الشركة الهندية لالانجليزية » طريق مصر البري فعمدت إليه أولاً لنقل
حقائب البريد والمسافرين بفضل مساعي الضابط « توماس واجهورن
Thomas Waghorn » الذي أرسلته الشركة لدرس المشروع فرأى من محمد
على أعظم مشجع له . وسارت أول باخرة للبريد من « بمباي » إلى « السويس »
ومنها إلى الاسكندرية براً ثم من الاسكندرية إلى مرسيليا بحراً ومنها

إلى أنجلترا ، ولم يكن قطع هذا الطريق يستغرق أكثر من شهر
وأخذت أهمية هذا الطريق تزداد على الرغم من التفكير في إنشاء
طريق آخر يمر بالبصرة والفرات وحلب ، غير أن طريق السويس هو
الذي تغلب في النهاية وأخذت أهميته تزداد تدريجاً إذ ما لبثت التجارة
أن تحولت إلى هذا الطريق ، فاضطر محمد علي إلى إنشاء مصلحة مستقلة
خاصة بالطريق البري وعقد اتفاقاً تجارياً مع إنجلترا تعهد فيه بنقل البريد
الإنجليزي مقابل مبلغ خاص تدفعه الخزانة الإنجليزية ، فزادت ثروة
مصر كثيراً مما كان يصرف داخلها من مصروفات نقل ومعيشة
ومكوس ورواتب موظفين . وظلت الفكرة ترقى حتى ختمت بفتح
قناة السويس سنة ١٨٦٩

وهذا المشروع بإضافته إلى فتوحات محمد علي والمحصولات التي كان
يتجر فيها قد فتح أمامه أبواب التجارة فربح أرباحاً وافرة وأصبح له في معظم
الموانئ الشهيرة وكلاء ينظرون في مصالحه التجارية والسياسية ، وكان
ناظر التجارة والخارجية لحكومته رجلاً أرمنياً يدعى « بوغوص بك
يوسف » الذي أخلص في خدمة محمد علي إخلاصاً عظيماً فكان يثق فيه
الباشا ويعهد إليه بدقائق مشروعاته السياسية والتجارية

إلا أن التجارة لا تقوم إلا على شيئين أساسيين ، أسطول لحملها وحمايتها
وأسواق لتصريفها فيها . تلك سنة لأهم التجارية من قديم الزمان لا مندوحة
عن اتباعها لأنها نتيجة طبيعية لمقدمات ثابتة . سار محمد علي وفق هذا
القياس المنطقي وعمل على الوصول إلى هذين الغرضين فبدأ ببناء الأسطول
أولاً عند « بولاق » كما ذكرنا عند الكلام على حملة الوهايين ، ثم لما

لوازم التجارة

تكوين
الاسطول الجديد

اتسعت دائرة العمل أصلح النقص الطبيعي في ميناء الاسكندرية ،
فأصبحت محطة تجارة مصر ومهد اسطولها العظيم ، ولقد جاء تكوين
الأسطول المصرى متأخراً وعلى أثر انتهاء حرب « المورة » التى قضت
على أسطولها وجله مكون من خليط من السفن التى صنعت فى الخارج
واشترأها الباشا من « مرسيليه » و « ليفورنو » و « تريسته » و « جنوه » .
فلما عادت الحملة المصرية من « المورة » سنة ١٨٢٧ فكر محمد على فى تكوين
أسطول مصرى من جديد فتم له ذلك بفضل جهود مهندس فرنسى كان
صاحب معامل للسفن فى « تولون » اسمه « سيريزى Cerisy » فهو الذى
عهد إليه الباشا فى إنشاء « دار صناعة » بحرية بالاسكندرية تبلغ مساحتها
٦٠ فدانا بواجهة على البحر يبلغ طولها نصف ميل ، وبها حوض يسع
أكبر السفن . وكان محمد على شديد الرغبة فى أن يكون له أسطول يغنيه
عن شراء ما يلزمه من السفن من الخارج وأن يتم له ذلك بسرعة فوضع
« سيريزى » مشروعه وشيّد دار الصناعة البحرية حتى ضارعت الاسكندرية
« تولون » وأدهشت كل من رآها من السياح ، ثم بدأ « سيريزى » بتعمرين
البحارة والصناع على الأعمال المختلفة الخاصة بالسفن وإنشائها وتسييرها
وجاهد فى سبيل ذلك جهاد الأبطال متغلباً على الصعاب والدسائس التى
قامت ضده وأخيراً عاد إلى فرنسا ١٨٣٤ وقام « بسون Besson » بانجاز
السفن اللازمة للأسطول الحربى ، وفى ٣ يناير سنة ١٨٣١ نزلت بالبحر أول
سفينة من الأسطول الجديد ، وكان كلما تعلم المصريون عملاً من الأعمال
استغنى عن العمال الأوربيين حتى لم يبق منهم إلا عدد قليل ، ثم جاء « موجل

Mougel « المهندس الفرنسى الشهير فأنجز أعمالا جديدة وأسس مدرسة للملاحة لتخريج الضباط البحريين . وأن ظهور الأسطول الجديد ودار الصناعة البحرية في مدة أربع سنوات لدليل جديد على ما يمكن أن تنجزه النفس الطامحة إلى العلا إذا كان الشعور مصحوبا بالارادة والعمل ، قال الدكتور « بورنج » في تقريره « إنه رأى الأسطول المصرى ورجاله وهو لا يختلف عن أى أسطول أوربى آخر إلا فى الملبس الرسمى » (١) ولما تم الأسطول تفرغ محمد على لإيجاد الأسواق اللازمة ، ولا يتيسر ذلك إلا بالهجوم والفتح ، فأعد جيشه لهذا الغرض وبلغ عدده فى النهاية ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ جندى ، منهم ٤٠٠٠٠ من غير النظاميين وهذا عدد هائل بالنسبة إلى مجموع سكان مصر وقتئذ الذى كان يبلغ من ٣٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠٠

حاجات الجيش
والأساطيل

غير أن للجيش وللأساطيل مطالب وحاجات لا بد من القيام بها إذا كان الغرض من تأليف الجيش وطنيا اقتصاديا . رأى محمد على حاجة الجيش إلى مدارس مختلفة لتخريج مختلف الضباط وإلى مستشفيات للمرضى وإلى معامل لتوريد ما يلزم من أسلحة ومؤن وذخيرة ، وإلى مصانع لإمداد الجيش بما يحتاج إليه من أسلحة وملابس وأحذية وأغطية وأدوات مختلفة ، ووجد فى كل ذلك فرصة قد تعود بالنفع المادى والأدبى إذا تولى هو تقديم ذلك كله فعملت همته الشماء إلى مستوى آماله المظيمة . ورأى الباشا بشاقب نظره أن الاعتماد على الأجانب لا يمكن أن يؤدي إلى قوة حقيقية

(١) كان الأسطول بتركب من ٢٠ قطعة حربية ، منها ١١ سفينة كبرى على كل منها ١٠٠ مدفع أو أكثر و ٧ قطع على كل منها ٦٠ مدفعا ، و ٢ بواخر ، وعدد رجال الأسطول ١٨٠٠٠ منهم ٨٠٠ ضابط



بوغوصى بك يوسف
وزير الخارجية والتجارة لمحمد على

الغاية بالتعليم

فاستعان بهم ريثما يتعلم الوطنيون العمل ثم استغنى عن الأجانب تدريجاً وقد أراد أن يكون للوطنيين كل مزايا الأجانب فأرسل البعثات العلمية والصناعية إلى أوربا لتلقى فروع العلم والعمل المختلفة ، وأرسلت البعثة الأولى في ١٨٢٦ وبلغ عدد أعضائها ٤٤ وصار ١١٤ في سنة ١٨٣٣ ، ولما رجعت البعثات أعانت محمد علي كثيراً في تأسيس مشروعاته العظيمة ، وأنبرى أفرادها لخدمة محمد علي في مصالحه المختلفة ولو أنه لم يتقيد كثيراً باختصاصاتهم وترتيبات المسيو « جومار » رئيس البعثات في فرنسا وأحد علماء حملة نابليون ، بل عين منهم كما اقتضته حاجته . واهتم بكل درجات التعليم أولى وثانوى وخاص ، وأسس مدارس على النظام الحديث لكل هذه الأنواع لأول مرة في البلاد ، وكان يساق إليها الطلبة كما يساقون إلى الجيش قسراً على الرغم من ترغيب الباشا لهم بإيوائه التلاميذ وإطعامهم وما كان يقدمه لهم من الكسب والرواتب الشهرية غير أن أساس اهتمامه بالتعليم لم يكن الرغبة الخالصة في تربيته بين الأهالي ، بل كانت المدارس في نظره جزءاً من نظام الجندية ، وكان الطلبة يعاملون معاملة الجنود ، وإدارة المدارس تتبع الحرية . فاهتم محمد علي بالمدارس ما بقيت حاجته للجيش فلما قل عدد الجيش بمقتضى « فرمان » سنة ١٨٤١ قل اهتمامه بالمدارس كذلك ، وعلى كل حال أوجد اهتمامه بالتعليم حركة علمية جديدة ونهضت اللغة العربية بعد أن كادت تقتلها العامية فعربت الكتب في مختلف العلوم وألقى الأساتذة المصريون محاضراتهم بالعربية وأخرجت المطبعة الأميرية بيولاق عدداً عظيماً من المؤلفات العربية وأصدر الباشا

صحيفة « الوقائع الرسمية » باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من سنة ١٨٢٨ وكانت أنجح مدارس الباشا المدارس الخاصة بأسلحة الجيش ومدرسة الطب ومستشفاهها وقد أنشئت أولا « بأبي زعبل » سنة ١٨٢٧ ثم انتقلت إلى محلها الحالي ، وصرف « كلوت بك Clot » جهداً عظيماً في الاهتمام بحالة البلاد الصحية وإدخال الإصلاحات وتعليم علم الطب مما خلده أحسن الذكر في تاريخ الصحة والطب بمصر . ومن أشهر المهتمين بأمر التعليم بمصر « أدم بك » الذي عين رئيساً لمجلس المعارف العالي ومعه نخبة من عظماء رجال العلم في ذلك العصر ^(١)

الإصلاحات
الحكومية

أما إصلاحاته في نظام الحكومة فانه بعد أن مسح الأراضى في سنة ١٨١٣ قسم مديريات مصر إلى سبعة أقسام على كل قسم منها مدير ، أربعة بالوجه البحرى وثلاثة بالوجه القبلى ، وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى قرى . وعلى رأس كل مركز مأمور . ولكل قسم ناظر ، وعلى رأس كل قرية شيخ يساعده « الصراف » و « الخولى » . وكانت وظيفة المأمور مراقبة الزراعة وجمع الأموال والمحصولات و « أنقار القرعة » أما المدير فعليه تنفيذ أوامر الباشا ومراقبة الرى وأعماله . وكان يختار المديرين من الأتراك في مصر . وأما المأمورون فيعينهم من المصريين ، أما القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس

(١) ومن المدارس التى أسسها محمد على : الهند سخانة بيولاك ١٨٢٤ والالسن بالازنكية ١٨٢٦ والصنائع ١٨٢٩ والتجهيزية بأبي زعبل ١٨٢٦ والمتديان بالسيدة زينب ١٨٢٩ ولما مدارس الجيش : المشاة والفرسان والطبجية فأست حول سنة ١٨٢١

فكان يحكم كلا منها حاكم أو محافظ وضابط .

وكان يساعد محمد علي في القيام بإدارة البلاد « مجلس خاص » يعرف بالديوان العالى أو « الخديوى » ومن اختصاصه النظر فيما يقدم من الدعاوى والعرائض ، وكان المجلس يجتمع بانتظام فتعرض عليه أمور الحكومة كافة فيفحصها ويعرضها على الباشا

وكون محمد علي « مجالس خاصة » لكل إدارة فى الحكومة، فكان هناك مجالس للحرية والبحرية والزراعة والتجارة والأمور الافرنكية والمدارس والصحة . وفوق كل هذه المجالس « مجلس شورى الدولة » يجتمع فيه كل رؤساء الادارات المختلفة والمختصون والأعيان للنظر فى شؤون الدولة الهامة . ولقد عرف محمد علي من أول الأمر أن خير طريقة لتحسين الادارة هى توزيع الأعمال على وزارات مختلفة . فاختار لكل وزارة رجلاً كفتاً يعينه المجلس الخاص ، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يصل فى عهده إلى حد الكمال لا يغيب عنا أنه إلى محمد علي يرجع الفضل فى توزيع أعمال الحكومة والعمل بحسن نية وبعزيمة صادقة على التقدم والارتقاء فى الادارة ، هذا على الرغم من أن محمد علي ظل طول عهده ينظر فى جميع أمور الدولة بنفسه وظلت كاميته هى القانون والحكومة، وبقى الحال كذلك فى عهد خلفائه إلى أواخر عهد الخديوى اسماعيل .

مشروع
الاستقلال
الاقتصادى

على أن كل تلك الأعمال المدهشة والاصطلاحات الهائلة التى قام بها محمد علي لتتضاءل أمام مشروع خطير اقترحه عليه قنصل السويد الذى ذكر لمحمد علي أن أعظم مظهر للاستقلال الحقيقى هو الاستقلال

الاقتصادى ، فكما أن مصر غنية بمحصولاتها الزراعية ، كذلك يجب أن تنتج معاملها كل ما يحتاج اليه محمد على لجيشه وأسطوله العظيمين وما تحتاج اليه أسواقه وأملأكه من المصنوعات ، بدل أن تظل مصر دائماً محتاجة إلى مصنوعات أوروبا . ولا يتحقق أن المذهب الاقتصادى المعمول به فى تلك الأزمنة وهو المبدأ المعروف بحماية التجارة والصناعة يقضى بالتقليل من الواردات والاستغناء عن البضائع الأجنبية بقدر الامكان . وأول ما لفت نظره إلى المصنوعات وجود المواد الغفل (الخام) بكثرة ، وأولها القطن وكان قد أدخل زراعته فى الحقول بناء على إشارة المسيو « جيميل Gumel » النسيج الفرنسى الذى حضر إلى مصر وأجرى عدة تجارب فى زراعة القطن من أحسن أنواعه الأمريكية (١٨٢١) وكانت مصر كذلك تنتج التيل من الكتان والحرير وصبغة النيل واصباغاً أخرى تصلح لتجهيز النسيج ، كما أنه عني بتربية الأغنام وجلب الأصناف من الخارج لتحسين نوع الصوف الذى تنتجه البلاد ، لذلك صمم محمد على على إنشاء المعامل المختلفة معتمداً على أن العمل فى مصر ميسور بأجور رخيصة ، غير مكترث بندرة المعادن فى البلاد وبعدم ملائمة الجو المحمل بالغبار الكثير الجفاف ، ولم يوقف محمد على عن مشروعه متى صمم عليه عدم إستعداد الأهالى للقيام بالأعمال الصناعية الحديثة ولا عظم المبالغ والافقات التى تتطلبها ، اذ لجأ إلى إستيراد ما يلزمه من الفحم الحجرى والحديد والصناع الفنيين من أوروبا ، وعلى ذلك أنشأ المنازل والمعامل والمصانع

المختلفة وأصبح جو « بولاق » يدوى بصوت المطارق وأزير الأتوال^(١) ولقد أغنت هذه المصنوعات محمد علي عن مصنوعات أوروبا . ولكن كان مقضياً عليها في النتيجة وخاصة بعد أن زال سبب تكوينها وهو الجيش إذ تقص عدده إلى ١٨٠٠٠ منذ سنة ١٨٤١ . واننا إذا قرنا مقدار ما كانت تتكافئه مصانعه من النفقات بالفائدة التي كان يجنيها محمد علي رأينا أن مغارمها كانت أكثر من مغائرها وأن ثمن السلعة في النهاية كان أرخص لو اشترى من الخارج مباشرة ، وكان محمد علي على تمام العلم بهذا العجز في إيرادات مصانعه ولكنه استمر للنهاية يستخدمها ويعتني بهارغبة منه في تعويد القوم الصناعة وتسيير الآلات الحديثة والظهور بمظهر المستقل وتشبها بنظام فرنسا وإنجلترا في ذلك الوقت وهو نظام حماية التجارة والصناعة ، ولما كان محمد علي هو المالك الوحيد لهذه المشروعات كانت الخسارة واقعة على خزانة الحكومة ، ولو أنها كانت لشركات أهلية لسببت تأثيراً سيئاً عظيماً . وقد فشل مشروعه الصناعي نهائياً لضخامته وغرابه في مصر ولا أن المشروع كان لا يمكن أن يفي عن بضائع أوروبا فالوقود والآلات اللازمة للصناعة نفسها كانت كلها ترد من أوروبا . ومن أسباب الفشل أيضاً احتياج الزراعة في مصر لكل

نقد المشروع

(١) كان بمصر ١٤٠١ دولاباً للفرز ١٢١٥ نولا و ٢٠٠٠٠ عامل من غزاليين ونساجين وخراطين وحدادين وسباكين وتجارين . وأخرجت العامل البقعة والشيت والشاش والاجواخ والبنادق والأسلحة والطرايش المختلفة ، وقطع العدد الصغيرة . وكانت منازل القطن تخرج ما يقرب من مليوني قطعة سنوياً واهم هذه العامل في بولاق والخرنفس وقلوب والحلة الكبرى الخ . وكانت هناك معادن للبنادق ومسابك للصلب ومعاصر للزيت . وكانت هذه المصنوعات توزع في أسواق مصر والخارج

الأيدى العاملة ، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقول أن قيام بعض الصناعات في مصر كعمل السكر والصابون والزجاج وبعض المنسوجات لازم وممكن ومفيد تمام الفائدة .

بقى علينا عمل نهائى ختم به محمد على اصلاحاته وهو تشييد ، القناطر الخيرية ، وهى أعظم عمل نافع أنشئ في مصر لضبط مياه النيل بأقامة سد عظيم ذى عيون قرب تفرع الدلتا . ولقد فطن محمد على لما يمكن أن يأتى به مثل هذا المشروع من جزيل الفائدة إذ ترتفع المياه في الترع على أثر حجز الماء في أحد الفرعين فيروى الأراضى بسهولة ، وكان اهتمام محمد على بالوجه البحرى عظيما جداً لا مكان زراعة القطن في أراضيه ، وبعد درس المشروع أصدر في سنة ١٨٣٥ أمره إلى الميسو « Linant de Bellefonds » لتنفيذ هذه الفكرة التى إن نجحت روت آلاف من الأفدنة في أوقات « التحريق » . غير أن مشروعاً كهذا كان يتطلب وقتاً طويلاً لإنجازه لأن مالية الحكومة كانت لا تسمح بالاتفاق على هذا المشروع دفعة واحدة ، ولأن تثبيت القواعد في قاع الماء أمر يتطلب وقتاً وعناية ، ولكن تسرع محمد على ورغبته في إنجاز العمل كى يتم في عهده لم يمكننا « لينان » من تثبيت أساس البناء بالمئات اللازمة فاضطر إلى إصلاحه ثانياً ثم جاء الميسو « موجل » وواصل العمل في القناطر ولكنها لم تتم في عهد محمد على الذى توفى سنة ١٨٤٩ وظلت إلى أواخر أيام سعيد ، ومع ذلك فإن ضخامة المشروع وفائده الكبرى لما لا يبقى مجالاً للبالغه ، وكفى أن مشروع القناطر هو الذى ولد فكرة خزان أسوان والخزانات الأخرى التى بنيت على النيل

مشروع القناطر
الخيرية



تقدير علم لأعمال
محمد علي

بذلك أدخل محمد علي طرق التمدين الحديث في مصر بفضل اهتمامه بالجيش وملحقاته وحاجاته، ولا غرابة في أن يدخل التمدين في بلد على يد الجيش ففي البلاد الشبيهة بالتمدينة لا يمكن أن يدخل الرقي والاصلاح على أيدي المجموع ولا يتسنى لغير الحاكم المتنور ذي الهمة العليا أن يرغم شعبه بالقوة على قبول الاصلاح، ولما كانت القوة أول ما يتطلبه الحاكم المستبد لتأييد سلطانه نرى أن الجيوش والأساطيل كثيراً ما مهدت السبيل لاصلاحات عامة قد لا تتفق مع مصالح الجيش ذاته .

وفي مصر كان تكوين جيش نظامي داعياً لا يجاد روح نظامية سرت في كل طبقات المجتمع فتمتع الأهليون بنعم الأمن على الحياة وعلى الأملاك، وأن مقام به محمد علي من جعل الحكومة مركزية قد أوجد وحدة قومية حكومية بدل البقايا المتنافرة التي كانت من قبل . وكانت نتيجة إدخال النظام في أعمال الحكومة وجباية أموالها واهتمامها بالزراعة والتجارة والصناعة أن زادت إيرادات الحكومة زيادة ظاهرة أنفقها محمد علي في رفعة شأن مصر وشؤونها الخاصة كبناء القصور وتأثيرها بأثر الأثاث . وقد كان لمحمد علي هيبة واحترام عظيمين في قلوب شعبه، ومع أنه كان حاكماً مستبداً كان كريماً رؤوفاً يقبل النصائح والاقتراحات التي يبدئها له غيره، وقد لقي من الفرنسيين في كل مشروعاته كل تعضيد ومساعدة وإخلاص وإن أسماء « سيف » و « سريري » و « كلوت بك » و « لينان » و « موجني » و « بسون » لتبقى على الدوام تذكراً لمنشئ

مصر الحديثة ، وإنك ترى على العموم أن تسامح محمد علي وترحيبه بالأجانب وشغفه الزائد بتعرف كل ما يجد أمامه كان له أثر عظيم في تكوين شهرته التي طبقت الآفاق لأنه ما من رجل عرفه وعامله إلا واقنع بعبقريته ونبوغه وعطفه على أمانيه السياسية ، ووصل الحال إلى أن بعض معتمدى الدول وممثليهم كانوا مع حكومة محمد علي مرتبطين بصلات ودية مادية جعلتهم يتفاوضون عن مصالح حكوماتهم الخاصة ولا يجرؤون على الدفاع عنها أمام مصلحة محمد علي

وكان محمد علي على علم دقيق بأحوال السياسة في أوروبا عارفاً بتاريخ كل سياسى شهير فيها ، وكان المترجمون يطالعون له كل ما يكتب عن السياسة ورجالها من أوثق المصادر على الرغم من أنه لم يتعلم القراءة والكتابة إلا متأخراً . ومن العوامل التي كان لها أحسن وأسعد أثر في حياة محمد علي إخلاص أبنائه وأسرته له واحترامهم إياه وتضحياتهم بكل شيء في سبيل طاعة رئيسهم الأكبر وهنائه ، وهناك عامل آخر لولاه ما استطاع محمد علي أن يجمع في شخصه كل هذه القوة التي ذاع صيتها والتي مكنته من إحتلال أكبر أقاليم السلطان ثروة وأعظمها أهمية له — ذلك أن الباب العالي كان على درجة عظيمة من الضعف والتفكك الداخلى

بالرغم من جهود السلطان محمود الثانى فى الإصلاح

لقد أسهبنا فى الكلام على أعمال محمد علي وما أوجده فى مصر من
الجمال واسع الناقذ
خير وإصلاح ، غير أن هناك أيضاً مجالاً واسعاً للناقد الذى يريد التنقيب
عن الجزء المظلم من صفحة محمد علي ، فيجد فى استبداد المديرين البعيدين

عن رقابة الباشا ، وفي فقر وانهاك قوى الأهالى بسبب الاحتكارات والتجنيد ، وفي مقتل الممالك ، وفي تبديد الأموال من غير فائدة على المصانع الجديدة ، وفي قيام تجارة الرقيق فى السودان - تجدد فى كل ذلك مجالا للانتقاد لانهاية له ، ولكن من الظلم أن نحكم على محمد على بحسب مقاييس الغرب ونسب أعماله بمخبارهم ، فنظام الاحتكار ونظام التجنيد كانا - وهذا مما يؤسف له - ضرورين على الرغم من ثقل وقعهما على الشعب ، ولم يكن منهما بد لصيانة مصر ومنعها من الوقوع تحت حكم الأتراك مرة أخرى . من أجل ذلك اضطر محمد على للمال والجيش وفضل أن تتحمل مصر آلام هذين النظامين على أن تسود فيها الفوضى ومع ذلك فإن نظام الاحتكار لم يبلغ من أوربا إلا حديثاً ، ومامن حكومة إلا وانتقدت سياستها بشأن أعدائها السياسيين أو بشأن جمع جنودها أو توزيع أراضيها وثروتها

أما تجارة الرقيق فهذا نظام ألفه الناس فى الشرق منذ قرون ولم يكن من السهل إلغاؤه إلا تدريجاً ، ولقد أرسل محمد على خطاباً إلى حاكم السودان فى أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ قال فيه « ليكن معلوماً لك أن نظام الرقيق يخط من قدرى فى نظر العالم المتمدنين وخاصة فى نظر الحكومة الانجليزية التى بين حكومتى وبينها علاقات ودية ، وأنى لا أريد أن أكسب من تجارة لا تشرقى ، وإذا كان إلغاؤها يتطلب بعض توضيحات فأنا مستعد لتحملها »

وفي الختام نرى أننا إذا راعينا الظروف الخاصة التي ظهر فيها محمد على وعرفنا عظم الواجب الذي أخذ على عاتقه القيام به وسط تلك الفوضى والجهل والظلام والدسائس السائدة بمصر وبتركيا ، وجب علينا أن نعد نجاحه في حكم مصر وما خلده من آثار واصلاحات وما لعبه في العالم السياسي الأوربي دليلا على نبوغ محمد على ، ولا أدل على عطفه على مصر تلك البلاد التي تبناها وأصبحت في نظره كل شيء ، يستحق الوجود من أجله من تلك العبارة التي فاه بها للدكتور « بورنج » المندوب الانجليزي « إن بلادكم لم تصل إلى وصلت إليه من الرقي الحالى إلا بمجهود أجيال كثيرة مضت وأن الطفرة محال في رقي الأمم وتقدمها ، ولكن يمكنني أن أقول أنني قد قمت ببعض الشيء لمصر وأصبحت الآن تمتاز عن ممالك كثيرة لا في الشرق فحسب بل في الغرب أيضا ، نعم يعوزني شيء كثير لا زلت أجهله ، كذلك يعوز شعبي شيء كثير ولذلك ترائي الآن مرسلا إلى بلادكم « آدم بك » ومعه خمسة عشر شابا ليتعلموا ما تعلمه بلادكم ، فعليهم أن ينظروا إلى الأشياء بأنفسهم وعليهم أن يعمروا على العمل بأيديهم وأن يخبروا مصنوعاتكم جيدا ليتعلموا وليكشفوا أسباب سبقكم ورقمكم وإذا ما مضوا زمنا كافيا بين أهل بلادكم عادوا إلى بلادكم وعلموا الشعب ^(١) » .

الفصل التاسع

ظهور المسألة الشرقية واستقلال اليونان

معنى المسألة
الشرقية

يريدون « بالمسألة الشرقية » الحالة السياسية الدولية التي قد تنتج على أثر انهزام تركيا انهزاماً يؤدي ، إلى انحلال أوصال الدولة وسقوط عرش الخلافة بالقسطنطينية ، ففي هذه الحالة ماذا يكون موقف دول أوربا أزاء الدولة الغالبة؟ أتلتزم الحيدة وتترك الغالب يستأثر بالنعمة كلها أم تتحالف عليه وتذكرى بذلك نار حرب أوربية عامة؟ ثم ماذا يكون مصير الشعوب الخاضعة للدولة أيعترف باستقلالها أو تدخل دائرة الحماية الروسية؟ وخصوصاً ماذا يكون مصير البوغازات والقسطنطينية نفسها؟ كل هذه أسئلة يتكون من مجموعها ما يعرف بالمسألة الشرقية. وعرفت كذلك لأن القسطنطينية خاصة وأمدراك تركيا عامة واقعة في طريق الشرق ومن استولى عليها كأنه قبض على مفتاح الشرق . وظاهر أن المسألة الشرقية لم تولد ولم يظهر لها أثر حين كانت تركيا متغلبة ظافرة في حروبها بل الأحرى إذ ذاك أن توجد « مسألة غربية » مذ كانت تركيا تهدد وجود المجر والنمسا

ولكن منذ أواخر القرن السابع عشر بدا ضعف تركيا الحربى وتوالت انهزاماتها أمام النمسا والروسيا ففقدت بذلك المبرر الوحيد

الذى كان يدعوها لاحتلال أملاكها - وهو فوقانها الحربى .
ذلك لأن الدولة العثمانية قامت بالسيف ولا تزال الصفة الحربية
عنوانها إلى اليوم ، فبالسيف فتحت فتوحاتها وبفضل ما استولت عليه
من الأملاك أصبحت الدولة فى صفوف دول أوربا العظمى ، غير أنه
من سوء حظ الدولة أن فتوحاتها كانت غربية عنها فى صفات كثيرة
فلم يربطها بأملاكها إلا روابط ضئيلة ، فلا دين يجمع بينهما ولا لغة ولا
جنسية ولا تقاليد ، فأصبحت فتوحاتها على ذلك سريعة الانشلام مهددة
فى كل وقت بالثورات الداخلية .

فلما انحطت الدولة العثمانية من مركزها الحربى وهى الدولة الحربية
قبل كل شىء ضاع نفوذها الأدى ولم تقو على مطالبة رعاياها بالاخلاص
إلى السكون والطاعة ، ولما لم يكن فى مقدور السلطان تأييد نفوذه
فى أملاكه أو مزج هذه الأملاك فى جسم الدولة بأية طريقة اكتفى
الباب العالى من أملاكه بدخل سنوى يجمعه ممن تنتهى إليه المساومة
من بين الباشوات ، ويبيض أفراد ينتظمون فى سلك الجيش أو فى
البحرية ، ولم يعد يفكر فى شىء من الإصلاحات أو الأنظمة اللازمة
لحفظ أملاكه ، على هذا تركت الولايات العثمانية فى حالة شبه استقلالية
يحكمها فى الغالب ولادة طغاة

على أنه لغاية القرن الثامن عشر كانت الدولة العثمانية لا تزال ظاهرة
أمام العالم الأجنبى بمظهر القوى الثابت وذلك بفضل أنظمتها التى كانت

تحجبها عن أنظار أوروبا حتى لم تعرف عن داخليتها إلا قليلا، نعم كان البناء قائما في نهاية القرن الثامن عشر ولكن البنيان كان من صخور نخرة واهية توشك أن تنهار إذا ما هبت عليها العاصفة، وسرعان ما هبت العاصفة من الغرب، فانزواج الثورة الفرنسية وحروب نابليون التي لفحت أوروبا فأيقظت أهلها من سبات عميق قد صدمت كذلك سياج الدولة العثمانية المفككة العرى فتغلبت الأفكار القومية والاستقلالية على شعور رعايا السلطان المسيحيين في أوروبا

ومما زاد في خيال الدولة ما كانت عليه الحكومة المركزية من الضعف وما كان يتأجج في داخلها من نيران الثورات ومن المذابح والمظالم وخاصة بعد ثورة الانكشارية ضد السلطان سليم الثالث سنة ١٨٠٦ في القسطنطينية. ولم تكن الثورات مقصورة على عاصمة الخلافة بل كانت عامة في جميع أنحاء الدولة، فقام الوهايون في بلاد العرب وأخذوا يمدون سلطانهم حتى استولوا على مكة والمدينة، وقام عثمان باشا المعروف «يسبان أوغلو» والى «ودين» فأخضع إقليم بلغاريا وانتصر على جنود السلطان واضطره إلى تعيينه واليا على هذا الإقليم في سنة ١٨٠٧. وقام سكان «الجبيل الأسود» ضد الباب العالي واتفق الأمر بأن أعلن السلطان عدم تدخله في شؤون الجبل، وقام علي باشا حاكم «يانيه» الذي أخضع البلاد المجاورة له حتى أصبح المسيطر على إقليم «ايروس». وقام «قره جورج» في ١٨٠٤ في بلاد الصرب وعقد جمعية وطنية أعلنت استقلال الصرب الداخلي فحارب الصربيون جنود الانكشارية وانتصروا عليهم وأخرجوهم من بلغراد في ١٨٠٦ وأصبح «قره جورج» الحاكم المطلق

خطة نابليون
في الشرق

وخطة روسيا

كل هذه الحوادث جعلت الخطب يتفاقم في بلاد تركيا ، وجعلت نابليون يئس من مواصلة سياسته الأولى التي بدأها سفيره القائد «مبستيانى» والتي كانت تقضى بتقوية تركيا حتى تكون حليفة قوية لفرنسا يعتمد عليها ويستخدمها ضد روسيا وإنجلترا ، وكانت روسيا لا تفتأ تذكر وصية «بطرس» وخطة «كترينة الثانية» وتتحين الفرص لتحقيق أمانها في احتلال القسطنطينية وسواحل البحر الأسود ، ولم تكن الفرصة أكثر ملاءمة منها في سنة ١٨٠٧ ، وكان نابليون في ذلك الوقت منتصراً في واقعة «فريدلند» على روسيا وبروسيا فتقابل القيصر والأمبراطور نابليون في «تلس» واتفقا بشأن المسألة الشرقية اتفاقاً سرياً بمقتضاه تشترك فرنسا مع روسيا في تجزئة الدولة العثمانية كما أن روسيا تشترك مع فرنسا في إعلان الحصر البحري على إنجلترا ، وبدأت فعلاً مفاوضات التجزئة ولكن نابليون أصر على أن تبقى القسطنطينية وبلاد الرومللى الشرقى تابعين للدولة العثمانية ، وأصر القيصر على أخذ القسطنطينية فلم تأت المفاوضات بنتيجة ، هذا إلى أن إنجلترا كانت بالمرصاد في البحر وبينما كان نابليون يعد العدة ضد إنجلترا والدولة ، جاءت الأخبار بانكسار جيوشه في اسبانيا وقيام الشعوب عنده في شبه جزيرة الأندلس ثم في النمسا والمانيا ، وفي هذا الاثناء قامت الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٠٩ واستمرت ثلاث سنوات انتهت في أثائها روسيا كالمعتاد ، ولكن لما رأت روسيا بوادر النزاع بينها وبين نابليون بدأت مفاوضات الصلح مع تركيا ، وعلى الرغم من تدخل نابليون في المسألة والحاحه في

إيقاف مفاوضات الصلح لم يصنع الباب العالي لنصحته متذكراً ما عمله نابليون في « تلست » ومتجاهلاً سير السياسة العامة في أوروبا ، لأنه لو لم يعقد الصلح لاضطر القيصر إلى إبقاء جزء عظيم من جيشه في البلقان وما أمكنه مقاومة حملة نابليون الشهيرة في روسيا ، ولكن القيصر فطن لهذا فلم يتشدد وعجل بمقعد معاهدة « بخارست » في مايو سنة ١٨١٢ فنزل القيصر عن حماية البغدان والافلاق وأصبح نهر « البروت » هو الحد الفاصل بين روسيا والدولة العثمانية

ولما انعقد مؤتمر الدول في « فينا » سنة ١٨١٥ لم يتعرض مسألة أوروبا للمسألة الشرقية رغم أنها من المسائل التي كان يتوقف عليها ضمان السلم العام في أوروبا الذي من أجله انعقد المؤتمر ، وخشى « الاسكندر » الذي كان صاحب النفوذ الأول في المؤتمر أن تعرض المسألة أمام مؤتمر فينا فتفقد الروسية الحرية العمل بمفردها في حل المسألة التي كانت تعتبرها كأنها مسألة داخلية خاصة بالروسية دون غيرها من الدول فعمل على إقصاء المسألة عن بحث المؤتمر

وكان قيصر روسيا « اسكندر الأول » رجلاً شاذاً اعتقد منذ كارثة « موسكو » أنه مرسل من لدن الله للقضاء على قوة نابليون ، وجعل منذ ذلك الوقت يسيطر على اتجاهات السياسة الأوروبية العامة ، وكان الاسكندر لا يستقر على قرار بشأن سياسته فيما تراه مجبداً الأفكار الدستورية ويحمل على تأييدها في بولندة وفرنسا ، تراه آونة أخرى يعرض مشروعات « مترنخ » وينصر السياسة الرجعية في كل مكان . وكانت سياسة الاسكندر حيال الدولة كسياسة قياصرة الروس منذ بطرس الأول كبروهي التعجيل بأضعاف

مؤتمر فينا
والمسألة الشرقية

الاسكندر الأول
وسيلة روسيا

الدولة العثمانية والعمل على اضمحلالها، وإذا كان لم يتيسر للاسكندر تحقيق أغراضه في سنة ١٨١٢ بعد انتصاره الباهر فذلك لان نابليون كان يعد حملته الشهيرة ضد الروسيا، فلما سقطت دولة نابليون واستتب السلام في غرب أوربا عاد الاسكندر إلى مواصلة مشروع القيصرة « كترينة الثانية » وكانت أسباب النزاع بين روسيا وتركيا متوافرة بفضل الحقوق التي كسبتها روسيا على رعايا السلطان المسيحيين ، فقد فست معاهدة « كجوق قيردجه » سنة ١٧٧٤ بأن لها حق حماية الرعايا المسيحيين دينياً وسياسياً أينما كانوا ، مع أن نص المعاهدة لا يقضى إلا بأن يكون للروسيا حق حماية كنيستها بالقسطنطينية وغيرها التي من جنسها ، ولم تكن الروسية تعد نفسها حامية للمسيحيين فحسب بل كانت تعتبر أن الواجب يقضى عليها بتخليص هؤلاء الأقوام من حكم العثمانيين .

موقف تركيا

ولقد هال الباب العالي أن يرى قيصر روسيا يقدم وثيقة « المخالفة المقدسة » وفيها ظهرت الدول المسيحية كأنها أسرة واحدة يجب أن تعمل على حسب تعاليم الكتاب المقدس ، فظهر لتركيا عزلتها عن باقي ممالك أوربا بخافت أن يكون المقصود من مثل تلك الوثيقة إثارة حرب صليبية من جديد ، فكتبت تستفهم من حكومتى لندره وفينا فأجابتاها بأن تستفهم من القيصر فطمأنتها ، ولكن الحقيقة لم تخف عن أنظار الباب العالي الذي رأى الخطر يهدده لاحتفاظ القيصر بجيش عظيم يبلغ ٦٠٠٠٠٠ جندي ، مع أن الدول كانت قد تقصت جيوشها إلى النصف منذ سنة ١٨١٦ ، ودل القيصر على نيته ضد الباب العالي بتعريضه للثورة في الصرب وبإيوائه « قره جورج »

في سنة ١٨١٣ بعد استعادة السلطان لنفوذه ، وبمساعده « ميلوش ابرونوفتش » الزعيم الصربي الثاني الذي نال من الباب العالي حق الاستقلال الداخلي للصرب سنة ١٨١٧ بعد أن قتل « قره جورج » منافسه كذلك أدخل القيصر في خدمته كثيراً من اليونانيين أمثال « كابودسترياس » والأخوين « ابسلنتي » وساعد اليونانيين على تأليف جمعية سرية تدعى « بالهتيريا فيليكى » أى « جمعية الأخوان » التى أخذت تعد العدة للثورة ضد العثمانيين على مثال جمعية « الكربونارى » فى إيطاليا بالنشر والتحرير - كل هذا كان عمله القيصر علانية ، غير أن إنجلترا والنمسا كانتا على حذر وحاربتا سياسة روسيا بقدر ما فى وسعهما ، لأن النمسا كان لا يسعها أن ترى الروسيا تبسط حمايتها على الشعوب الساكنة على سواحل الدانوب قريباً من أملاكها فلم تساعد أهالى البلقان على الثورة ضد الأتراك . وأما بريطانيا فكان من رأى ساستها أن حفظ كيان الدولة العثمانية أمر ضرورى لدوام السلم فى أوروبا ولمعارضة الروسيا فى سبيل تقدمها نحو الشرق والبحر الأبيض المتوسط ، وسيظهر هذا الخلاف جلياً عند نشوب ثورة اليونانيين

ثورة اليونانيين

حالة اليونانيين
العامة

كان اليونانيون أكثر الأجناس الخاضعة للسلطان عدداً وأقربهم اليه منزلة ، وكان الباب العالي يخصصهم بوظائف ومزايا سامية ، وكان فلاحو

اليونانيين أسعد حظاً من زملائهم في أوروبا إذ لم يكن نظام رقيق الأراضى معروفاً فيها في حين أن آثاره كانت باقية في روسيا وبروسيا وبولنده، وكان السلطان يعين ولاه من العثمانيين يدعون إلى مشاورتهم في شئون الإدارة أعيان اليونانيين والأتراك، وكان يترك توزيع الضرائب وجبايتها في أيدي سكان كل قرية فكانوا ينتخبون عدداً من بينهم لتقرير الضرائب وتوزيعها على السكان، وكل ما كان يهم الباب العالي هو وصول المال للخزانة والحصول على العدد اللازم من بحارة الجزر اليونانية للاحاقهم بالأسطول العثماني. أما من الوجهة الدينية فكانت سياسة السلطان دائماً في كل فتوحاته ترك كل ملة وشأنها، ولما كان المذهب المسيحي السائد في تركيا أوربا هو الأرثوذكسى وفق الكنيسة اليونانية، خص الباب العالي اليونانيين بإدارة الشئون الدينية في جميع أنحاء الدولة فكان يعين منهم «بطرياقاً» عاماً مقره القسطنطينية، وكانت هذه الوظيفة من أسمى الوظائف في الباب العالي إذ كان للبطريق اليوناني نفوذ على كافة الكنائس المسيحية في الدولة العثمانية ما عدا بلاد الصرب وكان له حق تعيين الاساقفة ولهؤلاء حق عقد محاكم خاصة لمحاكمة المسيحيين، وقد أوصلهم حذقهم في السياسة إلى أعلى الوظائف في الدولة العلية فكان لهم أربع وظائف وفقاً عليهم وهي وظيفة «كاتب سر» الأسطول و « مترجم » الباب العالي وحاكم « الافلاق » وحاكم « البغدان »

امتيازهم الدينى

أما حالتهم التجارية فقد بلغت شأواً بعيداً منذ معاهدة « فير دجه » ١٧٧٤ التى بمقتضاها فتح البحر الأسود للتجارة الروسية ، وانتفع

حالتهم التجارية

اليونانيون بمزايا هذه المعاهدة فأخذوا يصنعون السفن التجارية العظيمة
ويسلحونها بدعوى الدفاع ضد غزوات لصوص البحر، فأخذوا يتاجرون
مع الممالك البعيدة تحت الراية الروسية أو تحت الراية الانجليزية،
وقد زادت تجارة اليونانيين وسفنهم أثناء حروب نابليون والحصار
البحري، فأصبح اليونانيون ذوى تجارة واسعة في شرق البحر الأبيض
المتوسط، ومن دلائل اتساع حركة التجارة اليونانية ظهور ميناء
«أودسا» على البحر الأسود في سنة ١٧٩٢ وهجرة اليونانيين إليها
بكثرة حتى أصبحت ملجأً لجماعة من أثريائهم

كذلك رقت حالة اليونانيين الأدبية فبدءوا يتعلمون في البلاد
الأجنبية ويتلقون دروساً جديدة نهت عقولهم وجعلتهم يضمرون التخلص
من نير الاتراك. وظهر من بينهم المصلح الشهير «كوريس» (١٧٨٤-١٨٣٢)
الذى إليه يرجع الفضل في وضع اللغة اليونانية الحديثة، فإنه رأى أنه لا يكمل
الشعور الجنسى بدون رابطة اللغة ورأى أن اللغة اليونانية في ذلك الوقت
خليط عقيم من اللغات الأجنبية المجاورة مع أن اللغة اليونانية القديمة
كانت من أفضل اللغات، فأخذ «كوريس» يتقى اللغة من الغريب السوقي
ويستبدل به اليونانى العريق، وهكذا أخذ يصلح اللغة ويزيد عليها ويدمج
القديم في الجديد وأخرج مؤلفات جديدة وأحيا الآداب القديمة فأعاد
ذكرى مجد اليونانيين القدماء وجعل لهم لغة ذائعة معروفة

ومن ذلك يتبين أن اليونانيين قبل الثورة لم يكونوا مستعبدين بل
كانوا في الحقيقة شبه مستقلين، وانهم وصلوا إلى درجة عظيمة من الثروة

والرقى وخاصة في مركز نهضتهم وهو قسم « الفئار » في القسطنطينية حيث كانت دار البطريق التي نشأ حولها طائفة « الفئارين » المعروفين ويلهم في الرقى يونانيو البغدان والافلاق وأودسا

غير أن هذا الرقى كان باعثاً على تحريك الهمم ضد سيادة الأجنبي وخاصة بعدما علموه من نجاح الثورة الفرنسية وظهور نابليون الذي أصبح مثالا يقتدى به في الثورات التي قامت عقب سقوطه مطالبة بالاستقلال ، كذلك شجع اليونانيين على القيام بالثورة ما علموه من قيام على باشا حاكم « يانية » وغيره في أنحاء الدولة ، ولكن المسئول مباشرة عن تنظيم حركة الثورة ضد الأتراك هو جمعية « الهتيريا فيليكى » أو جمعية الاخوان وهي جمعية سرية أسست في « أودسا » و « فينا » في سنة ١٨١٤ للماعلم اليونانيون بأن مؤتمر « فينا » سيهمل البحث في المسألة الشرقية ، وأخذت دائرة الجمعية تتسع تدريجاً حتى انضم إلى صفوفها في غضون ست سنوات كل يوناني ذي مكانة

تكوين جمعية
الاخوان

وكانت هذه الجمعية تتاجر باسم قيصر روسيا ووزيره اليوناني « كابودسترياس » فلما اجتمع أعضاء الجمعية لتبادل الآراء في أمر اعلان الثورة في ولايات البغدان والافلاق لقربها من روسيا ، وأعلنوا أنهم يريدون استقلال أمارات البلقان وطرد العثمانيين خارج أوروبا وتجديد الدولة البوزنطية ، كانت الآمال معقودة على أن يكون القيصر عضداً للحركة ، فلما أرادوا انتخاب رئيس لقيادة الحركةخابروا « كابودسترياس » وزير القيصر في الأمور الخارجية فأبى علماً منه برغبة القيصر عن ذلك ،

قيام الثورة
واغراضها

فشل الثورة
في البلقان

فوقع انتخابهم على «اسكندر ابسلنتى» وكان ضابطاً في الجيش الروسى في خدمة القيصر أيضاً، فأعلن الثورة في «ياش» في ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى في الأهالى المسيحيين بالقيام ضد الأتراك وأصدر التماساً للقيصر يطلب التعضيد، ولكن آمال «ابسلنتى» كان مقضياً عليها من المبدأ، لأن شعوب البلقان كانت حائرة على اليونانيين وخاصة في رومانيا حيث كانت الديانة «كاثوليكية» وعلى ذلك لم يكن من مصلحة الرومانيين والبلغاريين مثلاً أن يساعدوا في تكوين امبراطورية اغريقية جديدة، لذلك لم تصادف دعوة «الهيتيريين» قبولا من الفلاحين في رومانيا كما كانوا ينتظرون. أما القيصر اسكندر الأول فقد جاءه خبر قيام «ابسلنتى» وهو في مؤتمر «ليباخ» يتناقش مع الدول بشأن اخضاع الثائرين في «نابلى» وإعادة صاحب الحق الشرعى فيها إلى ملكه، وكان اسكندر في تلك الآونة قد غير أفكاره السياسية الحرة وتلقى السياسة الرجعية عن أستاذه «مترنخ» وصار له أعظم معين في سياسته، فما كان ينتظر أن يكون اسكندر عدواً للثورات في غرب أوروبا وعضداً لها في شرقها وقريباً من أملاكه، لذلك لما بلغه خبر قيام «ابسلنتى» بش الخبر أولاً ولكن مازال به «مترنخ» حتى كتب يستهجن عمل «ابسلنتى» ويبرىء نفسه منه، كذلك أصدر «البطريق» اليونانى بالقسطنطينية قرار الحرمان ضد «ابسلنتى»، وفي الوقت نفسه أرسل السلطان جيشاً لقمع الثورة فعبّر نهر الدانوب وهزم الثوار ففر «ابسلنتى» إلى داخل حدود المجر حيث اعتقل ومات.

قيام الثورة في المورة

هذا ما حصل من اليونانيين في شمال البلقان، ولكن الثورة لم تقتصر على ذلك بل امتدت إلى الجنوب أيضاً أي في شبه جزيرة « المورة » مهد اليونانيين الأصليين فقاموا في ١٨٢٢ . وكان القصد من هذه الحركة الخروج من نير العثمانيين وإعلان استقلال اليونان فقط، ولما شق اليونانيون عصا الطاعة أتوا بفظائع مروعة ضد العثمانيين وخاصة من كان منهم في داخلية البلاد، فلما وصل خبر هذه المذابح إلى مسامع الأتراك ثارت نفوسهم وانتقموا لأنفسهم شر انتقام فأعدم السلطان محمود الثاني البطريق اليوناني في صبيحة عيد الفصح وأعدم غيره من الأساقفة اليونانيين، وظل الجانبان يتبادلان ويتنافسان في صب العذاب على رؤوس الأبرياء، ثم استولى الثوار على « تريبولتزا » مقر الحكم ١٨٢٢ ومثلوا بالأتراك شر تمثيل فقابلهم الأتراك بالفتك بسكان جزيرة « شيوس »

تبادل الفظائع
من الجانبين

ثم أعد الباب العالي جيشاً بقيادة « خورشيد باشا » الذي كان حاكماً على مصر في ١٨٠٤ وبعد أن أخضع على باشا والي « يانية » سار جنوباً ووقف جزء من الجيش أمام ميناء « مسولنجي » وسار جيشه متحركاً مضيق « ترمويل » ولكنه أهمل تحصين المرتفعات من ورائه، فلما قابله « كولكترونس » رئيس « الكلفت » أو عصابات اليونان الجبلية، وأخذ زعماء الثورة اضطروا الجيش الزاحف إلى التقهقر فوجد اليونانيين محصنين في المرتفعات، فدحر الجيش بأكمله وانتحر خورشيد باشا بعد

عجز السلطان
عن قمع الثورة

هذه الهزيمة . كذلك ظهر في البحر ملاحو جزر الأرخبيل بقيادة «ميوليس» و «كناريس» فهزموا الأتراك وأغرقوهم وسفنتهم أينما عثروا بهم، وسرعان ما زالت سلطة الأتراك من الأرخبيل ، فلما جاء يناير سنة ١٨٢٢ أعلنت اليونان استقلالها برياسة «ماورو كراتس» و «ديتري إيسلتي» أخى اسكندر إيسلتي ، ولكن كانت المنافسة بين الوطنيين شديدة فأدى ذلك الى ضعف الحكومة الوطنية .

تدخل مصر

ولما لم يكن لدى السلطان جنود لقمع الثورة ولى وجهه شطر محمد على باشا بأشارة سفير النمسا التى كانت تريد القضاء على الافكار الثورية ^{طلب المساعدة من محمد على} وعدم اعطاء الروسيا فرصة للتدخل ؛ وأرسل السلطان لمحمد على أمراً بذلك فى ١٦ يناير سنة ١٨٢٤ وعينه حاكماً على «كريد» ثم على «الموره» فأذعن محمد على للأمر ورحب بفرصة يظهر فيها للعالم قوته البرية والبحرية ويبرهن مرة ثانية أنه أقدر من السلطان فى ميادين القتال ، فأرسل قوة الى «كريد» أولاً ثم جهز حملة مكونة من ١٧٠٠٠ جندي سافرت على ٩٩ سفينة منها ٦٣ قطعة حربية وتقليية و ٣٦ تجارية استؤجرت لنقل العدد والذخائر ، وقد جعل الرياسة لابنه ابراهيم باشا ورياسة الاسطول لصهره محرم بك .

وذهب الأسطول أولاً الى جزيرة «رودس» فانضم الى الاسطول العثماني وشجعه على الخروج والمخاطرة ، واقتحم الأرخبيل على الرغم من خطة الحملة المصرية تعقب سفن اليونانيين لهم ، وكان الأسطول أقوى أسلحتهم ولكن ابراهيم اضطر — بعد أن رأى ضعف الأسطول العثماني وتخاذله عند كل موقعة —

الى الالتجاء الى جزيرة « كريد » وبقى بهامدة أصلح فيها أحواله وانتهر
فرصة منازعات اليونانيين بسبب يأسهم من تعضيد أوربا لهم بعد أن
منوا أنفسهم بذلك زمناً طويلاً ، فخرج ابراهيم في فبراير سنة ١٨٢٥
— منهزماً فرصة بعد سفن اليونانيين عن مياه كريد — ونزل بميناء « مودن »
وكان نزول الجنود المصرية على أرض « المورة » فاتحة عهد جديد
إذ كان مستحيلاً على اليونانيين مقاومة جيوش ابراهيم المدربة على النظام
الحديث فأخذت انتصارات الأتراك المصريين تتوالى سنة ١٨٢٥ و ١٨٢٦
واخضع ابراهيم « كورون » ثم « نوارين » و « تريبولتزا » وحاصر « نوبليا »
مركز قيادة الثورة ؛ ولكنه ارتد عنها ولم يبق من « المورة » غيرها
كذلك كان رشيد باشا محاصر « مسولنجى » فلما أعياه فتحها طلب الى
ابراهيم باشا المساعدة ، فتقدم ابراهيم بعد استئذان أبيه وكان اليونانيون
مستمتين في الدفاع عن هذه الميناء ولم يتمكن ابراهيم من فتحها إلا بعد
حصار دام من أول الامر خمسة عشر شهراً وسقطت في ابريل ١٨٢٦ بعد
أن هلك ثلاثة أرباع سكان المدينة وثلث القوة المصرية. وبعد « مسولنجى »
سقطت « أثينا » (يونيه ١٨٢٧) وبذلك خضعت اليونان ولم يبق لهم
إلا بعض جزر الارخبيل و « نوبليا » عاصمتهم فانحطت حالتهم الأدبية
وتنازعوا أمرهم بينهم ولم يتقدم من الفناء إلا شيئان : تدخل أوربا وضعف
تركيها الداخلى ؛ وكان السلطان قد قضى على جنود الانكشارية عن آخرهم
في سنة ١٨٢٦ لما شاهده من فوقان الجنود المصرية ، وبدأ بتنظيم جنود
جديدة لا يرجى صلاحها للحرب إلا بعد سنين

تدخل الدول

السياسة السائدة
في أوروبا

لما ظهرت حركة الاستقلال اليوناني كانت المبادئ السياسية السائدة في أوروبا لا تتفق البتة مع آماني الثوار اليونانيين فبادئ المحالفة المقدسة صريحة بشأن الشعوب التي تثور ضد ملوكها وحكوماتها ، ولم يكن ينتظر من المؤتمر الدولي في أوروبا أو من ممثله « مترنخ » أن يجذب الثورة ضد السلطان ، فالثورة ضده لم تخرج عن كونها ثورة ضد صاحب الحق الشرعي على أي حال ، على الرغم من أن السلطان لم يكن من الموقعين على المحالفة المقدسة ولا من المشتركين في المؤتمرات الدولية

وكانت الدول في أول نشوب ثورة اليونان مشغولة بمسألتى إيطاليا وإسبانيا وما حصل فيها من التغييرات الحكومية فكان اهتمام الدول ومن بينها روسيا بشأن الحالة في الغرب عظيماً ، فلما قام اليونانيون رأوا الدول أنه وإن كان الأمر يقتضي التدخل في جانب صاحب الحق الشرعي وهو السلطان وفقاً للمبادئ الموضوعة منذ سنة ١٨١٥ فعلى الأقل يجب عليها أن تلتزم الحيطة حتى تأتي الحرب بنتيجة فعلية . نعم كان الروس والاسكندر متحفزين للوثوب على عدوهم القديم تعاضيداً لأخوانهم في الملة ، وبالفعل أرسل « الاسكندر » إنذاراً نهائياً للباب العالي وسحب سفيره من القسطنطينية ولكن « مترنخ » و « كسرى » وزير خارجية إنجلترا سكتا من روع الاسكندر وأظهرا له الخطر الذي قد يحدث على أثر دخوله في جانب الثوار ضد السلطان ، فأذعن لسياستها ولم يشأ

الدخول في جانب الثوار وخاصة لما رأى أن أفكار الثوار متجهة نحو الاستقلال ، وظل كذلك إلى أن مات في ديسمبر سنة ١٨٢٥

ولما مات « كسلى Castlereagh » وزير خارجية إنجلترا منتحراً في سنة ١٨٢٢ وخلفه في وزارة الخارجية « جورج كاننج Canning » وكان سياسياً جريئاً صريحاً ، من خطته مناوأة مؤتمر الدول ومنعه من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة ، فأدت حدة سياسته تدريجاً إلى عدم اشتراك إنجلترا مع دول وسط أوروبا في قراراتها ، وجعلته يعلن اعتراف إنجلترا باستقلال مستعمرات إسبانيا في أمريكا سنة ١٨٢٤ . أما سياسته أزاء المسألة اليونانية فانه مع عطفه على الثوار لم يتدخل فعلياً في جانبهم ، وكان يعلل نفسه بأن اليونانيين لا بد أن ينتصروا على الأتراك نهائياً فتستقل اليونان من غير تدخل الدول

خطة إنجلترا

أما « مترنخ » الوزير الأكبر للنمسا فلم تكن له إلا سياسة واحدة في الشرق وفي الغرب وهي سياسة المحافظة على القديم واتحاد الحركات القومية والدستورية واحترام الحقوق الشرعية واصحابها سواء كان صاحبها « فرديناند السابع » ملك أسبانيا أو « محمود الثاني » سلطان تركيا ، لذلك كانت مساعدة النمسا للأتراك ضد الثوار اليونانيين أقرب من نقيض ذلك ، وخاصة لاتصال البلقان باملاك النمسا . أما سياسة فرنسا فكانت حكومة ملكها « شارل العاشر » تريد اكتساب ثقة الشعب ملكيين وجمهوريين بالدخول في جانب اليونانيين انتصاراً للشعوب الضعيفة من جهة وتأيداً للمسيحيين ضد الأتراك من جهة أخرى .

خطة النمسا

خطة فرنسا

أما بروسيا فكانت سياستها هي عين سياسة مترنخ ، لأنها لم تكن لها مصالح ذات شأن في البلقان ، هذه هي سياسة الحكومات

عطف
شعوب أوروبا

أما شعوب أوروبا فكانت منذ الساعة الأولى تعطف على اليونانيين فتألفت جمعيات « أصدقاء اليونان » في كل مملكة وأيدت اليونانيين بالمال وبالذخائر وبالرجال المتطوعين ، ومن أشهرهم اللورد « بيرون Byron » الشاعر الإنجليزي الذي مات أثناء حصار « مسولنجي »

ولا غرابة في ذلك فاليونان في نظر أوروبا أم الحكمة ومنبع العرفان ، وهي البقية الباقية من المدنية القديمة ذات الفضل العظيم والأثر الحمود في مدنية أوروبا الحديثة ، وهي البلاد التي انبثق منها نور الحرية والديموقراطية الأولى فكان حقاً دلي أوروبا أن تسدد جزءاً ولو صغيراً من دينها السابق غير أن الرأي العام في أوروبا كان وقتئذ وفي هذه المسألة يعمل مدفوعاً بمواطفه ولا يعلم الحقيقة التي لا مرأ فيها وهي أن اليونانيين الحديثين قوم قدامتزوجوا بالأمم الصقلية وتطبعوا بطباعها فكانوا إلى الهمجية أقرب منهم إلى المدنية ولم يتميزوا عن باقي الأمم السلافية في شيء ، فإن البيئة الجغرافية واحدة وقد أثرت في الجميع على السواء ، اللهم إلا اليونانيين الذين رحلوا عن بلادهم وتعلموا وامتزجوا بالأمم الأخرى فانهم حقيقة كانوا ذوي ثروة ونشاط ومقدرة .

على أن عطف شعوب أوروبا على اليونانيين لم يتقدم من الأذعان لسلطان ابراهيم باشا والعثمانيين ، وكان محمد علي قد أرسل المدد لابنه

ابراهيم تخافت حكومات أوروبا أن تكون عاقبة تغلب المصريين في بلاد اليونان أن ينقرض اليونانيون وتثبت أقدام المصريين في تلك البلاد ، فأصبح التدخل لا بد منه وخاصة من ناحية روسيا

وكان القيصر « نيقولا الأول » الذي خلف القيصر اسكندر أقوى مراسماً من سلفه مقداماً حازماً ولم يكن من رأيه التمسك بمبادئ المحالفة المقدسة لأنه لم يتقيد بخلفه بقرارات سنة ١٨١٥ وما بعدها . وكان من رأيه الصريح التدخل ضد الأتراك فأرسل انذاراً نهائياً بشأن شروط لمعاهدة « بوخارست » لم ينفذها الباب العالي ، ولم يقو على التصريح بذكر المسألة اليونانية ، فلما علم « كانبج Canning » بذلك خاف أن يؤدي الأمر إلى تدخل روسيا بمفردها في حل المسألة فيكون لروسيا النفوذ الأكبر في البلقان فأرسل الدوق « ولنجتون Wellington » سفيراً لدى روسيا ليعمل على توحيد غرض الحكومتين فاتفقتا مبدئياً في ٤ ابريل سنة ١٨٢٦ على أن تمنح اليونان الاستقلال الداخلي وتبقى السيادة لتركيا

خطة القيصر
نيقولا الاول

ومقابل هذا الاتفاق سمعت انجلترا لدى الباب العالي بأن يسرع في الاتفاق مع القيصر على تنفيذ شروط معاهدة « بوخارست » وفعلاً ووفق على ذلك باتفاق « أكرمان » سنة ١٨٢٦ وبمقتضاه أصبح للروسيا حق في ولايتي الدنواب لا يقل عن حق تركيا ، وأخذت روسيا بعض بلاد في جنوب القوقاز ، وأصبحت الملاحة حرة في البحر الأسود ، ووافق السلطان على ما نالته الصرب من الاستقلال الداخلي

ولكن المسألة اليونانية كانت تتطلب النظر بسرعة ، فعمدت

انجلترا والنمسا إلى نصيح الباب العالي بقبول الاتفاق المبدئي (ابريل سنة ١٨٢٦) بين إنجلترا وروسيا ولكن الحكومة العثمانية أبدت بدل الموافقة لومها للدول لأنها لم تراعى مبادئ المحالفة المقدسة ولأنها شجعت الثوار على الخروج على صاحب الحق الشرعى وأنكرت عليهم حقهم فى التدخل فى مسائل الدولة الداخلية ، وكانت الروسية اتحن الفرصة لاعلان الحرب والتدخل فى المسألة فعدت إصرار السلطان على عدم الاتفاق مع الدول مبرراً للحرب ، كذلك اتخذت الوزارة الانجليزية منذ تولى « كاتنج » رياستها وقفها هجومياً فلم تشأ أن تستسلم لما طلة الباب العالي وعلى ذلك سرعان ماتم الاتفاق بين روسيا وانجلترا وفرنسا فى معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧ أما النمسا فقد أعلنت مبدأها الذى لا تحيد عنه وهو أنها لا تتدخل أبداً بناء على طلب الثوار ، وان خير طريق لحل المشكلة هو أن تنصح للسلطان ودياً بأن يمنح اليونانيين مطالبهم ، لذلك لم يتحرك « مترنخ » وترك الدول الثلاث توقع على المعاهدة ، وفى مقدمتها يقولون « انهم عقدوا هذه المعاهدة لمنع الاضرار التى لحقت بمتاجرهم فى الشرق وإجابة لدعوة الثوار وتلبية لنداء الانسانية ، وبمقتضى هذه المعاهدة تقرر أن تفصل اليونان عن تركيا نهائياً وأن تبقى السيادة اتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية وأن تعلن الهدنة بين المتحاربين تنفيذاً لشروط المعاهدة وإلا تدخلت الدول بالقوة ، ولم يعمل الباب العالي إلا شهرين للإجابة

معاهدة لندرة
١٨٢٧

ولما رأى الحلفاء ما ينتظر من عناد الباب العالي وإصراره على عدم الأذعان قرروا سرّاً أن يرسلوا بعض أساطيلهم إلى شواطئ اليونان

استعداداً للتدخل بالقوة، فجاء أمير البحر « كدرنجتون Codrington » أولاً على رأس الاسطول الانجليزى وألقى مراسيه عند « نوارين » ثم جاء الفرنسيون بقيادة أمير البحر « رينى Rigny » والروسيون بقيادة « هيدن Heyden » وبدأت المفاوضات فى الحال مع إبراهيم باشا وكان واقفاً باسطونه العثمانى المصرى داخل خليج « نوارين ». أما الثوار فحين جاءهم خبر إبرام المعاهدة عدوه إنتصاراً باهراً لهم بعد أن كانوا قد وصلوا إلى حالة سيئة للغاية وخاصة بعد أن سقط حصن « أثينا » عقب « مسولنجى » فدبت فى نفوس الثوار روح جديدة ورحبوا بالمعاهدة حال عرضها عليهم، أما الباب العالى فانه بإيعاز من النمسا توقف وامتنع عن الاعتراف بالمعاهدة فهدد باستعمال القوة ولكن لم يجد ذلك نفعاً وفات الوقت من غير رد أو تساهل من قبل الباب العالى فوقف الاسطول المتحد أمام ميناء « نوارين » واتفق مبدئياً على أن تبقى الحالة كما هى حتى تصدر أوامر جديدة . ولكن وقع سوء تفاهم بين الاسطولين أثناء غياب إبراهيم داخل الموره، وكانت تعليمات أمير البحر « كدرنجتن » تقضى باستعمال القوة إذا دعت الحالة فدارت واقعة « نوارين » فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٢٧ وقضى على الجزء الاعظم من الاسطول العثمانى المصرى فى ثلاث ساعات فتشجع الثوار وأخذوا يستردون مكانتهم. أما خبر موقعة « نوارين » فى تركيا فقد أتى بعكس المطلوب منه، فان الباب العالى استشاط غضباً عند سماعه بالكارثة وطالب تعويضاً كبيراً من الدول الثلاث ، ودعا السلطان إجتماعاً عاماً من كبار الامة وقرأ عليهم منشوراً نسب فيه للروسيا خاصة التحريض والمؤامرة ضد الباب العالى

موقف لحلفاء
وموقعه نوارين

اثر الموقعة

ودعا المسلمين إلى قتال الروسيا عدوة تركيا ومسببة محنها، فلم يسع القيصر إلا إعلان الحرب سنة ١٨٢٨ . أما في إنجلترا فقد حدث تغير في سياستها بسبب موت « كاننج » في أغسطس سنة ١٨٢٧ وهو صاحب سياسة الهجوم وجاء بعده « ولنجتون » وهو من المحافظين الذين من سياستهم الحرص على بقاء كيان تركيا ، لذلك لم تواصل الحكومة الانجليزية سياسة « كاننج » فتسمى في تنفيذ معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧ ، بل أبدى الملك « وليم الرابع » رسمياً في خطبة العرش (يناير سنة ١٨٢٨) أسفه على ما حصل في واقعة « نوارين » مشيراً إلى هذه الحادثة بقوله « الحادث النحس The untoward event » لذلك قصرت إنجلترا مساعدتها في المسألة اليونانية على أن تكون أدوية فقط ، أما فرنسا فأرسلت جيشاً يبلغ عدده ١٥٠٠٠ بقيادة المارشال « ميزون Maison » لمراقبة اخلاء « الموره » من الجيوش المصرية

خطبة محمد علي
بعد الواقعة

أما محمد علي فقد كسب لنفسه مركزاً بين الدول لم يكن ليحلم به إذا اضطرت الدول إلى مفاوضته مباشرة ، ولا بد أن تكون الدول قد دهشت لما رأته من استعداد وموارد الباشا ، ولما أنس محمد علي من الدول رغبة في مصادقته رأى أن إصراره على المقاومة وإنهاكه قواه وإضعافه لمركز مصر واستهدافه للخطر من أجل السلطان ليس من السياسة في شيء ، لذلك لما دخلت الجنود الفرنسية « الموره » بقيادة « ميزون » في أغسطس سنة ١٨٢٨ لم يقع بين الجانبين نضال أو كفاح وتصافى الجيشان وتحابا وكانت المفاوضات في غضون ذلك دائرة بين محمد علي وأمير البحر

الانجليزى ويتضح منها جلياً مقدار تحسين محمد على لمركزه الدولى ، فقد كتبت اليه الحكومة الانجليزية تبدي عظيم أسفها على ما لحق الأسطول المصرى من الخسارة بسبب واقعة «نوارين» وتبدي رغبتها فى أن تكون علاقاتها دائماً ودية مع الباشا ، ثم أفضت اليه الحكومة بأن الاخبار الواردة حديثاً تدل على أن الباب العالى قد يستمر فى مقاومة الحلفاء إلى درجة الدخول فى حرب علنية ، فاذا دخلت انجلترا فى حرب ضد تركيا فان حكومة انجلترا تعتبر مركز محمد على كما يأتى :

مركز مصر فى
نظر الدول

« أن جلالة الملك ، من غير تدخل منه فى العلاقات بين الباشا والسلطان الذى يعترف له الباشا بحق السيادة ، مستعد للاعتراف لسموه بالحيدة التامة متى تعهد هو أيضاً بمراعاتها مراعاة تامة إذا ما نشبت الحرب بين الحلفاء والدولة »^(١)

لذلك لم يتردد محمد على ساعة واحدة ووقع على اتفاق الاسكندرية ٦ أغسطس سنة ١٨٢٨^(٢) وأرسل يأمر ابراهيم بالجللاء عن «الموره» من غير انتظار لأمر السلطان فتم ذلك وفى ٢٩ ديسمبر وصل محرم بك إلى

(١) سجلات وزارة الخارجية بلندن (مصر) من وزارة الخارجية الى « سولت » فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٢٧

(٢) هناك ملخص نص الاتفاق الذى تم بين أمير البحر كدر نجتون ومحمد على
« ١ » يتعهد محمد على ببرد جميع الرقيق اليونانى الذى أرسله جنوده الى ممتلكاته بعد واقعة «نوارين» وقبلها
« ٢ » يتعهد أمير البحر كدر نجتون بإرجاع الأسرى المصريين وبرد سفينتين مصريةتين فى مياه « مودن »
« ٣ » تخلى الجنود المصرية بلاد الموره على سفن مصرية يرسلها محمد على ويحرسها الحلفاء .
وهذا اتفاق غريب فى بابه لانه عقد مع تابع للسلطان باعتباره دولة مستقلة وشروط الاتفاق تخلفه كل المخالفة لرغبة صاحب السيادة

الاسكندرية ومعه باقى الاسطول وهو ٣٨ قطعة و ٢٤٠٠٠ جندى، وأصبح محمد على فى حالة سلم مع دول أوروبا وترك الباب العالى وحده أمام روسيا وكان القيصر قد أعلن الحرب على تركيا فى ابريل سنة ١٨٢٨ ولم تكن تركيا على استعداد تام بسبب تغيير نظام الجندية، ومع ذلك قد انتصر الاتراك سنة ١٨٢٨ على قيصر روسيا أمام حصون « شملا » و « سستريا » على نهر الدانوب، ولكن عاد القيصر فعين الجنرال « ديبتش Diebitch » الذى ترك حصون الدانوب دون أن يستولى عليها واخترق البلقان بقوة صغيرة فدخل « أدرنه » ولم يكن معه إلا ١٥٠٠٠ جندى، فلو أن السلطان واجهه بجيش أيا كان عدده لدارت الدائرة على الروس بلا مرأى، ولكن اضطربت أعصاب وزراء الباب العالى لما علموا باقتراب الجنود الروسية من أسوار القسطنطينية فلم يشاءوا إلا الصلح، وعجلت روسيا بعقد معاهدة « أدرنه » سنة ١٨٢٩ وبها وافق السلطان على قرار معاهدة لندره بشأن اليونان وأصبح النفوذ الروسى عظيما فى مجالس الباب العالى. قال الوزير الروسى « نسلرود Nesselrode : « قد كان يمكن روسيا أن تقضى على الدولة العثمانية، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا أنفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذه الأملاك أو تجزئتها وتحويلها إلى حكومات مستقلة لا يعنى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثروة والقوة والتجارة ^(١) »

هذا يفسر عدم انتصار روسيا لمطالب أهل البلقان الكاملة

(١) راجع مسألة الشرق « لندربول » ص ١٠٨

الاستقلال ليظل البلقان تحت نفوذها ، وخشيت الدول أن يزداد نفوذ روسيا في اليونان بمد معاهدة أدرنه ، وكان « كابودسترياس » وزير الروسيا اليوناني السابق رئيساً للحكومة اليونانية المؤقتة ، فسعت إنجلترا وفرنسا لدى الباب العالي في أن تستقل اليونان استقلالاً تاماً . وتم ذلك في سنة ١٨٣٠ باتفاق الدول الثلاث

ويلاحظ أن محمد علي لم يتقدم لمساعدة السلطان في هذه الحرب على الرغم من الحاح الباب العالي عليه بأرسال جزء من جيشه . غير أن محمد علي لم يسعه إزاء هذا الطلب إلا أن ماطل واعتذر ببعده المسافة بطريق البر بين مصر وميدان الحرب ، ولعدم وجود أسطول لنقل جنوده ولوقوف أساطيل الحلفاء بالمرصاد ، ثم اعتذر بتفشي الوباء في مصر وفي الشام . وعلى ذلك اكتفى بأرسال مليون ريال للباب العالي ، ولم توقع الدول على محمد علي قوانين الحصر فظلت موانيه مفتوحة وتجارته سائرة كالعتاد . ولم يضطهد الأروام في مصر كما حصل في جميع أنحاء الدولة في ذلك الوقت .

امتاع محمد علي عن
مساعدة السلطان

أما شدة ابراهيم في « المورة » فيظهر أن كتاب الأفرنج قد غالوا فيها مغالاة تتفق مع عواطفهم نحو اليونانيين ؛ والحقيقة أن ابراهيم عامل اليونانيين على حسب الاجراءات الحرية التي كانت تتخذها أية دولة متمدينة في ذلك الوقت . واهمته أوربا كذلك بأرسال أهل اليونان كرقيق إلى مصر ولكن ذلك غير صحيح فقد كتب قنصل إنجلترا العام إلى وزارة الخارجية في هذا الموضوع يقول « ان الرقيق اليوناني الذي

الرقيق اليوناني
وشدة ابراهيم

أرسل إلى مصر لم يكن أرسله إبراهيم باشا ولا دخل له مطلقاً في وجود هذا الرقيق بمصر إذ القانون العسكري العثماني يجعل الأسير عبداً لا أسره لا للقائد العام، فيظهر أن عدداً عظيماً قد باعته الجنود المصرية إلى تجار الرقيق وهؤلاء أرسلوه إلى مصر لبيع فيها. ويبلغ عدد الرقيق اليوناني بمصر ٣٠٠٠ وقد اشترت الجمعية الأغريقية المسيحية نصفهم والباشا يجتهد في تحرير عدد عظيم من الباقين،^(١)

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية (مصر) من مرسولات إلى وزارة الخارجية في ١٢

الفصل العاشر

بين الباشا والسلطان

إن تجزؤ الدولة العثمانية بهذه الطريقة وانفصال أملاكها عنها لم يكن بالشئ الغريب إذ ليس من المدهش أن تتساقط الحجارة من البناء المتداعى المنهار، لذلك يمكننا أن نقول أن انفصال الصرب وأمارات الدانوب ، واليونان عاجلاً أو آجلاً كان عملاً طبيعياً لم يكن منه مناص لأنه لم يكن إلا نتيجة لحركات داخلية قام بها أهل هذه الأقسام أنفسهم يحركهم الشعور القومى أولاً والتحريرى الأجنبى ثانياً، وليس هناك معنى فى أن تبقى الأقوام تحت سيطرة من لا قدرة له على المحافظة عليها غير أن الدول بمساعدتها هذه الأقسام على الانفصال من جسم الدولة سواء كان ذلك بالتحريرى أو بالمساعدة الفعلية قد أخرجت مركزها أليماً أخرج . ويظهر أن حب الدول « لكلفت » المورة والبلقان على العموم قد أنساها أهل الشرق وولاته — نسوا إهم بأذلالهم السلطان وبشدهم أزر الثائرين عليه قد وضعوا مثلاً جديداً يحتذيه غيرهم من رعايا السلطان ، ولعلمهم تخيلوا أن أهل الشرق دون أهل الغرب تفكيراً وشعوراً وتعاموا فى ذلك عن الحقيقة الظاهرة وهى أن رعايا السلطان مسلمين كانوا أو مسيحيين شرقيين أو غربيين كان نصيبهم من ظلم الولاة وعسفهم واحداً متماثلاً . نسيت الدول إنه إذا جرت على قاعدة وطبقها على مسألة أو أكثر كان حقاً عليها وعدلاً أن تطبق القاعدة فى الأحوال المتماثلة التى قد تنشب فى الدولة فى المستقبل، وإنه إذا لم تتبع القاعدة الأولى يكون جزاؤها الازدراء وعدم الاكتراث . لم يرغب الدول على العدول عن خطتها العدائية ضد السلطان إلا محمد على ،

اثر تجزؤ الدولة

فهو الذى أجبر الدول على أن تردد النظرية القديمة القائلة بحفظ كيان الدولة العثمانية . ولم يكن محمد على أول من قام يعارض الباب العالى عقب الثورة اليونانية فقد سبقه على باشا حاكم « يانيه » فى أول عهد الثورة وتمرد ولاية « بغداد » و « عكا » و « أشقيرة » ولكن لم يكن فى قدرة واحد من هؤلاء أن يجرّد السيف طويلا ضد السلطان . محمد على هو وحده الذى قدر له أن يضرب قلب الدولة ويرغم السلطان على الاتفاق معه على حسب شروطه الخاصة . كل ذلك على مرأى من الدول وضد رغباتها الأكيدة



ولما انتهى محمد على من حروبه فى بلاد العرب والسودان والمورة ظافراً كان اسمه قد طبق الآفاق وصار ذكر منجد مكة والمدينة على لسان كل المسلمين وأصبح محمد على فى مركز يمكنه من معارضة السلطان إذا شاء ذلك ، ولكن محمد على كان له من النظر السياسى الصائب ما جعله يحافظ على علاقته بالدولة العثمانية ، ألم يكن له من ذلك ضمان صيانة أملاكه التى لم تكن إلا جزءاً من الدولة العثمانية المقول بضرورة حفظ كيانها واستقلالها؟ ولقد وجد محمد على من مركزه فى الدولة حصناً منيعاً يمكنه من مواصلة سياسته التى كانت أبداً ترمى إلى علو منزلته وامتداد نفوذه فى الدولة تحت ثوب إخلاصه الشفاف

خطة محمد على
الاولى

ولما انتهت الحرب اليونانية وانسحبت الجنود المصرية من « المورة » وتمكنت أوروبا من تنفيذ كلمتها فى مصلحة اليونان ساء السلطان من محمد على عدم مساعدته للدولة فى حربها ضد الدول واكتفاه عند نشوب

الحرب الروسية التركية بأرسال اعانة مالية بدل حملة عسكرية ، لذلك اشتد حنق السلطان على محمد علي واضطربت في صدره نيران الحسد لما ظهر به محمد علي من القوة ، وأخذ يوقع بين محمد علي وابنه ابراهيم ، ولم يكفىء محمد علي على خدماته بشيء مما وعد به إلا حكم جزيرة « كريد » . ومن مظاهر العداء أن السلطان أشار على محمد علي في سنة ١٨٣٠ أن يترك الاسكندرية ودمياط ورشيد ليتسلم حكمها قبطان باشا ، ومن مظاهره أيضاً أن عين السلطان خسرو باشا صدر أعظم رغم العداء المستحكم بين خسرو و محمد علي ^(١) كل ذلك أوغر صدر محمد علي ضد الباب العالي وجعله يفكر في مشروعات كلها طمع وأناية

وأخذ محمد علي يراجع خطته السياسية نحو الباب العالي ، فينما كان الباب العالي يواصل الحرب ضد روسيا كان محمد علي يعد العدة لأجل ما عسى أن يحصل في المستقبل ، فلما عادت الحملة من « المورة » واستقرت الجنود بمصر شرع ابراهيم باشا يهيء عقول الضباط لاستقبال السياسة الجديدة ضد الباب العالي . فقد قال في خطبة له أثناء وليمة للضباط :

« ماذا استفدنا أنا وأنتم من السلطان ؟ ألسنا في الحقيقة كلنا أولاد محمد علي الذي ربانا وعلما ! ألم نأكل جميعاً من خبزه ؟ أن مصر حق لمحمد علي ، حق اكتسبه بالسيف ولا نعرف لنا ملكاً غيره » ^(٢) ، وفي تلك الأيام زار مصر « الأمير بشير الشهباني » حاكم لبنان ونزل ضيفاً

مراجعة محمد علي
لخطته

(١) راجع « المقتطف » مايو ١٩٢٥ وما بعده « مقالات الدكتور اسد رستم »

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) من فصل المجلد الرابع ٨ يناير سنة ١٨٣٢

مكرما عند الباشا ولا بد أن يكون قد دار بين الاثنين اتفاقات وذية ،
ويظهر أن محمد علي كان يتأهب للتحفز إذا حدث ما يبرر هذا العمل .

خلق السلطان
محمود الثاني

أما لدى الباب العالي فلم تكن دلائل الشقاق والاستعداد أقل منها
عند الباشا . وقد ساعد على ذلك نار الخلاف . ما كان في خلق السلطان
محمود الثاني من الشذوذ . فقد كان محمود الثاني سلطاناً مستبدّاً سريع
الانفعال تارة شديداً بطشاً ، وأخرى شديداً كآبة والحزن ، يقابل تذبذبه
بين القسوة واللين عناد شديداً يتولاه في ظروف معينة . وكان يعهد
بحكومته إلى أتباعه الذين يشملهم باحسانه فكان يولي ويعزل ويسجن كما
شاءت تقلبات أهوائه . ومع ذلك كان محمود الثاني حقيقاً سلطاناً قوياً
يريد لأمة كل خير وصلاح ، ولكن لسوء حظه لم يسلك الطرق المناسبة
التي توصله إلى أغراضه إذ اتبع طرقاً قهرية همجية خالية مما يجذبها ويقربها
لدى الشعب . لذلك لم يصادف محمود الثاني في أكثر إصلاحاته إلا المعارضة
الشديدة والأخفاق ، فكان محمود الثاني يتأكل قلبه حسداً من محمد علي
لأن هذا نجح حيث أخفق هو . ومن شدة حسده لمحمد علي أن دعاه
لحرب الوهابيين ثم لحرب المورة لعله بذلك يفنى جزءاً كبيراً من قوته
و ثروته ، ولكن للدهر سخرية وغرائب وعجائب فبدل الضعف
الذي كان يرجوه السلطان لمحمد علي من جراء الحروب الطاحنة التي اشتبك
فيها ناله منها الفخار والصيت الذائع ، ولم يجن السلطان منها إلا الخسارة
والذلة لذلك أصبح محمود الثاني وقلبه مغمم بالضغينة بحب الانتقام من

محمد علي

الحرب الأولى

فلما قام النزاع بين عبد الله باشا والى عكا ومحمد علي بسبب عدم
إذعان الأول لأوامر الباشا إذ رفض أن يصدر إليه الأخشاب اللازمة
لأسطوله وأن يعيد إليه بعض المصريين الفارين من القرعة العسكرية
والضرائب، اشتكى عبد الله إلى الباب العالي فعضد السلطان والى وشجعه
على معارضة رغبات الباشا، فعزم محمد علي أن يتخذ من هذا التحرش سبباً
لتنفيذ مشروعه. أراد محمد علي كغيره من كبار الفاتحين أن يوسع رقعة
ملكه على حساب جيرانه الضعفاء، وكان يرى في بلاد سوريا جزءاً متمماً لمصر
وبدونه لا تأمن مصر من غائلة العدو المهاجم من الشرق، ورأى الباشا أن مصر
بلد عديمة الغابات تلزمها الأخشاب من أحراش سوريا للوقود ولبناء أسطولها
التجاري الحربي، كما أنها في حاجة لما تنتجه سوريا من ثروة معدنية وزيوت
وحرائر وجلود وأحجار مما كانت تحتاجه معامل محمد علي. وكان
قد أفهمه مستشاروه من الفرنسيين - وهم الاختصاصيون في مسائل
الحدود - إن حدود مصر الطبيعية من جهة الشرق هي جبال

فكرة ضم الشام
لمصر

«طوروس» على أبواب آسيا الصغرى لا صحراء العرب. وفي الحقيقة
لم تعد الحكومات القوية التي استولت على مصر طريقة لضم الشام إلى
أملائها. وليس هناك أدنى شك في أن محمد علي كان مقتنعا بصحة دعاوى
القائلين بضم جميع بلاد سوريا، غير أنه كان في بادئ الأمر متواضعاً

في طلبه فلم يصمم إلا على ولاية عكا^(١)

وانتهز الباشا فرصة اشتباك السلطان في ثورة قامت في «البوسنة»
فقدم إنذاراً نهائياً للباب العالي يهدد فيه عبد الله والى «عكا» بالعقاب
وباستعمال القوة ضده إذا لم يذعن لطلباته، وخاف السلطان مغبة هذا
الإنذار بسبب قيام الثورات الداخلية في بلاده ففتح باباً للاتفاق مع
محمد علي، ولكن ما كاد يرسل الباب العالي رسله إليه حتى بلغت أخبار
نزول حملة إبراهيم باشا إلى الشام وكانت قد أخذت الثورة في «البوسنة»
فلم يجد الباب العالي بأساً من تحدى محمد علي ومنازلته.

وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١ قامت طلائع الحملة من مصر بطريق
«العريش»، وفي ٨ نوفمبر احتل الأسطول وعلى رأسه القائد العام إبراهيم
باشا ميناء «يافا» وفي ٩ ديسمبر بدى حصر «عكا» وفي هذه الاثناء
كان قد وصل مندوب من قبل السلطان إلى الاسكندرية وهناك أوضح
له محمد علي خطته بكل صراحة. قال محمد علي: «بعد أيام قلائل ستقع «عكا» في
يدي فاذا رضى السلطان وقفت عندها هذا الحد، وإذا لم يوافق زحفت جنودى
على «دمشق» فاذا وافق السلطان على أن أضمد دمشق وقفت عند ذلك وان
لم يرض أخذت «حلب» فاذا لم يوافق السلطان فمن يدرى ماذا يكون؟»
فعرف المندوب أصرار محمد علي وفهم استعدادده لتنفيذ أغراضه للنهاية
فنصح للباب العالي بالأذعان لطلب محمد علي، وكان جزاء صراحته أن سحب

(١) راجع مقدمة كتاب «نظرة عامة في مصر» لسكوت بك

من أسكندرية وسجن ، وأخذ السلطان يعد جيوشه بكل همه لمزاولة حرب لم يكن لها على استعداد

سقوط عكا واثره

ولكن قبل أن يتأهب الجيش التركي للعمل بقيادة حسين باشا الذي عينه السلطان قائداً للجيش وواليا على مصر بدل محمد علي ، كان قد سقط حصن عكا في ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ في أيدي المصريين بعد حصار طال ستة شهور تقريباً ، وإذا ذكرنا أن نابليون تقهر أمام حصن عكا أدركنا أهمية هذا الانتصار لإبراهيم باشا ، ولكن يجب أن نذكر أيضاً أنه لم يكن هناك أسطول معاد يعمل ضد إبراهيم في ميناء « عكا » كما كان يعمل « سدتي سمت » ضد نابليون

سير الحملة

وكان لسقوط عكا وانتصار محمد علي دوى نبه العقول من غفوتها فقام الناس ضد العثمانيين مرحبين بالجيوش المصرية أينما حلت ، وتشجع الأمير « بشير » فأعلن صراحة انضمام أهل الجبل لمحمد علي ، وأتى الناس من كل فج يعاونون قبولهم للحكم المصري ، وبينما كان إبراهيم يحاصر « عكا » كانت قد استولت الجنود المصرية على « بيت المقدس » « وطرابلس » « وبيروت » ولما سقطت « عكا » أرسل محمد علي مندوباً للمفاوضة مع الباب العالي بشأن شروط الصلح طالباً « فرماناً » بتوليته « سوريا »

وكان السلطان في ذلك الوقت قد أرسل قراراً بعزل محمد علي من مصر وابنه من مكة وقراراً آخر بطردهما خارج القانون ، فلما علم محمد علي بذلك أرسل من قبله والياً على « دمشق » ودخلها إبراهيم باشا بلا مقاومة ثم اقترب من « حمص » وهزم الأتراك شر هزيمة ، ودخل

خطة الباب العالي
وانهزام جيوشه

« حماة » وتقهقرت جيوش السلطان إلى « انطاكية » ولما اقترب حسين باشا القائد العام من حلب أوصدت في وجهه الأبواب ورحل عنها إلى « اسكندرونة » فدخل إبراهيم باشا « حلب » في ١٥ يولييه بدون مقاومة وتقابل هو وجيوش حسين باشا في مضيق « ييلان » بين انطاكية واسكندرونة فانهزم حسين باشا وترك جيوشه ومؤنثه وكل شيء وفر إلى « أطنه » أو « اذنه » أما إبراهيم فدخل انطاكية في أول أغسطس . ثم فتح محمد علي باب المفاوضة للصالح ولما لم يصله الرد عزم على أن يسير نحو القسطنطينية بعد أن يتمكن إبراهيم من الاستيلاء على مفاتيح جبال الطوروس التي تفصل بلاد الشام عن آسيا الصغرى^(١) ويظهر أنه كان في نية محمد علي الأولى أن يقف عند هذا الحد . ولكن لما تكرر رفض السلطان لشروط محمد علي التي كان يقدمها عقب كل انتصار اضطر إبراهيم إلى أن يعبر الجبال وينزل في سهول آسيا الصغرى واحتلت الجنود المصرية إقليم « أطنه » على الساحل بناء على أوامر محمد علي

ولما شعر القوم بوجود قوات محمد علي بينهم انبعثت في قلوبهم الحماسة العظيمة وانهاالت على إبراهيم رسائل الترحيب وطلبات التخليص من نير الأتراك . فكتب سكان إقليم « قسطموني » الكائن في الركن الشمالي لآسيا الصغرى يقولون : « نحن سكان هذا القسم قد قررنا أن نهجر حزب الحكومة التركية التي عجزت عن صيانتنا والدفاع عنا ، ولما

انحياز الرأي العام إلى إبراهيم

كنا نرغب في أن تتمتع بالسعادة والسكون الشاملين للأقسام التي خلعت
نير الحكومة ودخلت تحت حكمكم فلتتمس أن تقبلوا خضوعنا وأن
تشلونا بحمايتكم ورعايتكم »

فتشجع ابراهيم باشا بهذا الشعور الذي ظهر من جانب الأهالي وجاءه
المدد من مصر فتقدم إلى الداخل واحتل موقعا حريا في غاية من المنعة عند
« قونية » وكان قد هجرها الأتراك عند سماعهم بقدوم ابراهيم باشا
فقضى ابراهيم فصل الشتاء يمرن جنوده في الجهات المجاورة استعدادا
لمقابلة الجيش العثماني الجديد بقيادة رشيد باشا زميل ابراهيم في حصار
« مسولنجي » في حرب المورة

موقعة قونية

وكان رشيد باشا قد أخضع العصاة في ألبانيا والبوسنة فكسب
بذلك رضا السلطان الذي علق على تعيينه للقيادة أهمية عظيمة . وفي ٢١
نوفمبر سنة ١٨٣٢ دارت رحى القتال عند « قونية » وهزم الجيش العثماني
شر هزيمة وأسر القائد العام ، وقد كانت خطته في أول الأمر أن يتحصن
في نقطة منيعة ليحول دون وصول ابراهيم باشا قرب القسطينية وعند
هذه النقطة ينتظر المهاجم ، ولكن السلطان أرسل إليه أوامره بالتحرك
لمقابلة المصريين وكان عدد الجيش العثماني ضعف عدد الجيش المصري
فكانت النتيجة وبالا على الجيش والسلطان إذ أصبح الباب العالي لا حول
له ولا قوة أمام محمد علي

المسألة الشرقية والدول

كان أثر انتصارات إبراهيم باشا السريعة المتوالية أن زادت مخاوف السلاطان محمود ، ولما لم يكن هناك ولاية يرجى منهم المساعدة ضد محمد علي اجتهد السلاطان بمساعي وزيره خسرو باشا أن يكسب دول أوروبا إلى جانبه وذلك بأن يشوه سمعة محمد علي لدى الدول التي لم تنس حماسة المصريين وهم يحاربون في المورة . أما « بالمرستون » وزير خارجية إنجلترا فإنه لم ينس قط أن المصريين أخذوا معهم إلى مصر ٣٠٠٠ من الرقيق اليوناني بصفة أسرى

غير أن الدول مع شدة رغبتها في حفظ كيان الدولة العلية ومساعدة السلاطان لم تكن وقتئذ متفرغة للنظر في مشا كل الدولة ، فكانت مسألة ثورة الأراضى المنخفضة و ثورة بولنده وحروب أسبانيا الداخلية والاصلاحات النيابية في إنجلترا تشغل بال سياسة أوروبا .

و كان الباب العالي قد طلب الى سفير إنجلترا السير « استراتفورد كاننج Stratford Canning » عقد محالفة بين تركيا وبريطانيا العظمى الغرض المباشر منها اخضاع محمد علي ، ووعد الباب العالي أن يمنح إنجلترا أى امتيازات معقولة مقابل ذلك ^(١) و اردف الباب العالي ذلك بأن أرسل سفيره في النمسا ليفاوض إنجلترا خاصة في ارسال مدد بحرى تقوم تركيا بنفقاته ، ولو كانت إنجلترا أجابت الطلب لحال المدد البحرى دون استيلاء إبراهيم باشا على « عكا » بسهولة ولعرقل مساعى محمد علي بالسام ، غير أن الوزارة البريطانية قررت رفض ارسال المدد

طلب المساعدة
من إنجلترا أولا

(١) سجلات وزارة الخارجية : تركيا (سري وخاص) من السير استراتفورد كاننج في ٩ اغسطس

مخالفة في ذلك رغبة الوزير « بالمرستون » واضطرت الوزارة ان تعلن فيما بعد في مجلس العموم أنه لم يكن من المستطاع في حين اشتغال القوات الانجليزية في هولندا والبرتغال ارسال قوه بحرية تناسب مركز بريطانيا البحرية (١) ورد الوكيل السياسى لدولة بريطانيا أمام الاستانة قائلاً « ان المسألة أصعب مما يتصوره الباب العالى وأن الحكومة البريطانية ستحتاج الى وقت نجيب فيه ، ولكنها في الوقت نفسه سترسل الى محمد على في أقرب فرصة معبرة عن الأسف الذى سببته خطته وعن أملها في أن يعقد الصلح مع السلطان مباشرة ، وأن الحكومة أرسلت معتمداً سياسياً « كولونيل كامبل Campbell » لأجل التشديد على محمد على بعقد الصلح وتفهمه بأن العيث بوحدة الدولة العثمانية لا يمكن أن يحدث بدون أن تتحرك إنجلترا (٢) »

طلب المساعدة
من روسيا

فقت في ساعد السلطان وزادياً ما علم بهديد إبراهيم للقسطنطينية واضطر أخيراً إلى أن يتنزل فيرسل في طلب الصلح من محمد على ، وبأليت الأمر وقف عند ذلك بل طلب المعونة من الروسيا بعد أن أخفقت مساعى الباب العالى لدى إنجلترا التى زودته بالقول دون العمل

أما الروسيا فوجدت في المحنة التى وقع فيها السلطان فرصة لتأييد نفوذها ووضع حمايتها الأديّة على البوغازات ، كذلك لم يكن من مصلحة الروسيا أن ينتصر محمد على ويتفوق على السلطان فتنشأ حينئذ حكومة قوية في القسطنطينية تحول دون بلوغ الروسيا الأمان بها فقد كتب « نسلرود » وزير الروسيا إلى سفيره في الاستانة يقول : « إذا انتصر محمد على فان النفوذ الفرنسى يزداد في القسطنطينية فتصبح هذه المدينة مأوى للذين

(١) « حياة بالمرستون » الجزء الثانى ص ٢٥٨

(٢) سجلات وزارة الخارجية : الى مندويل في ٥ ديسمبر سنة ١٨٢٢

يتآمرون ضد حكومة روسيا ، لذلك ترى روسيا في محمد علي جاراً قوياً ظافراً بدلاً من جار ضعيف مقهور^(١) »

حضور المندوب
الروسي

وعلى ذلك أوفدت إلى القسطنطينية في ٢٢ ديسمبر مندوباً خاصاً وهو القائد « مورايف Muravieff » فعرض على الباب العالي المساعدة الفعلية ضد محمد علي ، وفي ١١ يناير وصل المندوب إلى الاسكندرية ليهدد محمد علي باسم القيصر نيقولا بالويل والثبور وعظائم الأمور إذا لم يقبل شروط الصلح المقدمة له من لدن السلطان بوساطة المندوب خليل باشا الذي أوفده السلطان في ٧ يناير لمفاوضة الباشا ، فوجّل محمد علي من تدخل روسيا ويقول « سنت جون St. John » وهو شاهد عيان أن الباشا تأثر وجمع ٥٠٠٠٠ من المصريين لحضور صلاة جامعة أمام قصره داعين الله بنصر الباشا ورجوع جنوده ظافرين سالمين^(٢)

وقوف ابراهيم
عند كوناهايه

غير أن محمد علي كان على علم تام بمجرى السياسة في أوربا فلم يتزعزع أمام تهديد روسيا ، ولما عرض مندوب السلطان شروط الصلح رفضها باحترام وأدب ، ولكن لكي يرضى روسيا أرسل إلى ابراهيم يأمره بالوقوف وهو في طريقه إلى « بروسه » فوقف عند « كوناهايه » بعد أن رفض الوقوف بناء على أمر « دي فارن De Varennes » المعتمد السياسي لفرنسا بالقسطنطينية قائلاً أنه لا يقف ولا يتحرك إلا على حسب أوامر ورغبات أبيه ، وعندئذ كان السلطان قد طلب إلى روسيا إرسال المدد خوفاً على

(١) « السفور والدرنيل ، لغوياتوف ص ٢٠

(٢) « مصر ومحمد علي ، سنت جون الجزء الثاني ص ٥٢٤

عرشه أن يسقط من جراء الفتن الداخلية التي كان يوجب ناراها محمد علي باشا

فلبت الروسية طلبه ، وفي ٢٠ فبراير رست القوة البحرية الروسية في

« البسفور » أمام « ترايا » حيث دار السفار الانجليزية ، فاشتد قلق إنجلترا

نزول المدد

الروسي بالبسفور

وفرنسا من تدخل روسيا الفعلي وانفرادها بالعمل ، وسارع سفير فرنسا

الجديد أمير البحر البارون « روسين Roussin » إلى الاحتجاج أمام الباب

العالي ونصح لوزير الخارجية بأن يجيب طلبات محمد علي في الحال حتى لا يعرض

المملكة للخطر الذي لا بد أن ينجم من وجود الجنود الروسية بين الأهالي

وكانت الدول في هذه الآونة ترقب الأحوال وهي صامتة أثناء

خطة الدول

عراك محمد علي والسلطان فلم تتحرك قيد أعلة لا يقاف الحرب ، ولكن

لما كسب محمد علي الواقعة بدأت الدول تتعامل حتى إذا مظهرت روسيا

بفردتها في الميدان أوجس باقي الدول خيفة وبدأ الساسة يتكلمون . وانه

من السهل تلخيص سياسة الدول إزاء المسألة الشرقية

كانت الدول تعتبر المحافظة على كيان الدولة ضرورة سياسية لازمة

لتأييد السلم العام في أوربا ، ولما كان تهديد ابراهيم للقسطنطينية يعد عبثاً

بكيان الدولة وجب على الدول التدخل ، ولكن حال دون ذلك موانع

أولها اشتغالها بأحوالها الداخلية كما ذكرنا ، وثانيها انتصارات محمد علي

السريعة التي لم تكن في الحسبان ، وثالثها أن الدول كانت تميل إلى جعل

النزاع بين محمد علي والسلطان مسألة داخلية لا ينبغي أن تعقدها الدول بتدخلها

غير أن رسالة القائد « مواريف » وقبول السلطان لمساعدة روسيا

أثارا الشكوك في قلوب الدول الأخرى ، حتى « مترنخ » نفسه - على

الرغم من تقاوم القيصر معه — لم يوافق على وجود الأسطول الروسى بالسفور . أما إنجلترا وفرنسا اللتان كانتا فى حالة اتفاق ودى فانهما نظرتا إلى الحالة السياسية بعين الاهتمام العظيم وكانت سياسة إنجلترا التقليدية ترمى إلى التمسك بالمحافظة على الدولة العثمانية ، أما فرنسا فكانت لها سياسة مزدوجة ترمى إلى نصرة الدولة العثمانية من جهة وإلى تقوية حكومة مصر الناهضة من جهة أخرى . غير أنه بسبب تدخل روسيا بمفردها فى المسألة انضمت إنجلترا إلى جانب فرنسا نصيرة محمد على وأصبح لفرنسا الشأن الأول أمام « الرئيس افندى » وزير الخارجية العثمانية ولعب « دى فارن » وأمير البحر « البارون روسين » دوراً هاماً فى المخبرات التى جرت بين الباب العالى من جهة ومحمد على وابراهيم من جهة أخرى .

ارسال معتمدين
سياسيين لمحمد على

أما إنجلترا فانها سارت وفق فرنسا فى جميع أدوار هذه المسألة وزادت بأن أرسلت سفيراً ممتازاً أمام الباب العالى وهو اللورد « بنسبى » Ponsonby « ولما رأت ما وصل اليه اسم محمد على وحكومته من الصيت بادرت فأرسلت الى مصر معتمداً سياسياً فى شخص الكولونيل « كامبل » Campbell « ليؤكدها لى محمد على ما يشعر به جلالة الملك نحو سموه من الاحترام والاعتبار الشخصى ويساعد فى توثيق الروابط الودية التى تربط البلدين » . كذلك أرسل « مترنج » الكولونيل « بروكش فن استن » Prokesch Von Osten « ليعبر عن أعجاب الامبراطور بتفوق عقلية محمد على ويقوى العلاقات التجارية والودية بين البلدين ^(١) ويظهر أن الباب العالى يتسويده صحيفة أخلاق الباشا أمام الدول ومداومة الشكوى من نمو قوته قد قدم لمحمد على أجل خدمة ، إذ بذلك جذب عقول

(١) مصر ومحمد على ، لست جون ص ٢٢٠

الدول نحو محمد علي رمز القوة الناهضة الزاحفة ، والقوة في عرف الدول مستودع جميع الفضائل

و بينما كان محمد علي يستقبل الوفود ومعتمدى الدول ومنذو بيها الذين ساقهم حب الاستطلاع الى مصر حيث الرجل العصامى العبقري الذي كاد يقيم في الشرق مارسحه نابليون في مخيلته سنة ١٧٩٨ ، كانت المفاوضات تدور بنوع من القلق والشدة بين الباب العالى وسفراء الدول بشأن الشروط التى يجب التسليم بها حتى تزول أشد أزمة وقع فيها السلطان ، وكان « البارون روسين » المعين حديثاً سفيراً لفرنسا لدى الباب العالى قطب هذه المفاوضات من يوم نزوله بالسفارة

كان البارون روسين رجلاً مستقل الرأى صريحاً معجباً بنفسه ومقدرته ولكن لقلة تدريبه في أعمال السياسة كانت تعوزه الحنكة السياسية والنظر الصحيح، وكانت فكرته الأساسية في المسألة الشرقية محاربة مطامع روسيا في القسطنطينية في كل وقت ، ولذلك كان ظهور القوة الروسية أمام البسفور في نظر « روسين » بمثابة إعلان للحرب على فرنسا ، فكان من المحتم عليه مع موازنة انجلترا له ازالة كل مايمكن حدوثه من النتائج السيئة من جراء وجود الاسطول الروسى ، غير أنه في بدء عمله تسرع ولم يسدد خطاه فبدأ بأن تعهد لدى الحكومة العثمانية بأن يقبل محمد علي شروط الصلح التى قدمها الباب العالى بوساطة خليل باشا التى بمقتضاها نزل السلطان لمحمد علي عن أربعة أقسام في سوريا وهى صيدا وطرابلس وناپلس وبيت المقدس ، وفى مقابل هذا يتعهد الباب العالى برفض المساعدات الاجنبية^(١) وأتبع ذلك بأن كتب إلى محمد علي تبريراً لتعهده كتاباً جافاً هو بمثابة تهديد بالحرب قال فيه :

البارون روسين
سفير فرنسا

« إن إضرارك على طلباتك وادعاءاتك التى أعلنتها ستجر على رأسك عواقب وخيمة أرجو أن يردعك الخوف منها . إن فرنسا ستتمسك بالتعهدات التى أبرمتها وأن لها القوة وأنا ضمين صدق إرادتها . وأنى لأرجو أنك لاتضطرننا

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) من مندقيل ٢١ فبراير سنة ١٨٢٢

إلى الالتجاء إلى الضرورة القاسية باستعمال القوة ضد مملكة نحن من مشيديها وضد
عظمة وانتصار نحن من أخلص المعجيين بهما . وزيادة على ذلك فقد كلف
« ياوره » الحامل لكتابه أن يهدد محمد على شفاهياً بأنه إذا رفض الشروط فإن
انجلترا وفرنسا تشتركان في ضرب الاسكندرية . وقد أرسل كتاباً بهذا المعنى إلى
ابراهيم باشا غير أن الحكومة المصرية قابلت الرسالتين بما يستحقانه من السخرية،
فان محمد على قد صمم على أن يعد نفوذه إلى سوريا جميعها وإلى « اطنه » في آسيا
الصغرى . وكان محمد على عالماً بأن له من القوة ما يمكنه من تنفيذ أغراضه في أقاليم
تحتلها جنوده ، زد على ذلك أنه كان يعلم علم اليقين بأن اقترابه من القسطنطينية
لا بد أن يحدث حرباً أوربية عامة . من أجل ذلك تذرع محمد على بالثبات وتمسك
بمطالبه الى النهاية ، أما عن رسالة « البارون روسين » فان قنصل فرنسا باسكندرية
ومسيو « بولمكت » المندوب الخاص من قبل فرنسا قد خفقا من وطأتها (١)
وكتب محمد على إلى البارون يرفض شروط السلطان رفضاً جميلاً بقوله « اسمح لى
ياسيدي السفير أن أسألك بأى حق تدعوننى لأن أضحي نفسى ، إن الشعب معى
وما على إلا أن أرفع أصبعى فأثير الثورات فى « الروملى » و « الأناضول » ومادام
الشعب معى ففى مقدورى أن أعمل كل شىء ، وأن دعوتك لى بأن أتخلى عن
الأقاليم التى احتلها هى بمثابة الحكم على بالاعدام السياسى ، غير أنى واثق أن
فرنسا وانجلترا لا يبخلان بالانصاف » وختم محمد على خطابه بعزمه على التمسك بمطالبه (٢)
ولأجل أن يتبع القول بالعمل أرسل محمد على فصائل من الجند إلى
سوريا وأمر ابراهيم بالزحف على القسطنطينية إذا لم يقبل الباب العالى
شروطه بعد مرور خمسة أيام من وصول خليل باشا الحامل لشروط
محمد على . وأمره بمواصلة الزحف حتى تجاب طلباته (٣)

مسمى الصلح

(١) راجع مذكرات الميسو جيزوت الجزء الرابع ص ٤٦

(٢) « مذكرات جيزو » : الجزء الرابع ص ٤٦

(٣) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) رسالة نمرة ٦٠ فى ٢٧ مارس سنة ١٨٢٢

فلما وصلت الاخبار إلى القسطنطينية زاد رعب السلطان ، وكتب الباب العالي يطلب إلى سفير روسيا الاسراع باحضار القسم الثانى من المدد الروسى ، فوقم الخبر على « روسين » وقعاً ألياً أعاد اليه رشده السياسى فعرف حقيقة الحالة وأنه لا يمكن أن يغادر الروس البسفور بمجرد انسحابه من القسطنطينية أو بضرب سواحل الاسكندرية ، وعرف أنه إذا ما تم الصلح بين السلطان والباشا فان روسيا لا يمكنها أن تبرر وجودها على سواحل البسفور وتضطر حينئذ الى الجلاء ، لذلك عمد « روسين » ومعتمدو الدول السياسيون إلى نصح الباب العالي باجابة طلبات محمد على و بعد مفاوضات دارت بشأن استئناف القتال ، وجد الباب العالي أن لا فائدة البتة من حرب قد تجر معها الانهزام وخسارة كل شىء ، فقرروا أن يذهب الميوس « دى فارن » وكيل فرنسا السياسى الى « كوتاهيه » قاعدة ابراهيم الحربية ويعرض عليه شروط السلطان القاضية بمنحه جميع سوريا ، ويفهمه بأن رفضه لهذه الشروط مما يفضب فرنسا كثيراً (١)

فسافر « دى فارن » فى ٢٠ مارس ولما عرضت الشروط على ابراهيم باشا طلب اضافة « ديار بكر » « وارفا » وميناء واحدة على الاقل فى أقليم « اطنه » فرجع « دى فارن » فى ١٥ ابريل سنة ١٨٣٣ وقال أن ابراهيم لا يسعه الا الأذعان لنصيحة انجلترا وفرنسا وأنه متأكد من أن الباب العالي لا يرضن عليه باقليم « اطنه » وأنه قد أصدر أوامره بالجلاء من وراء جبال الطوروس على الرغم من أوامر والده الصريحة بعدم الجلاء ما لم تجب مطالبه (٢)

ولكنه لما علم بأن الباب العالي لم ينزل عن « اطنه » بعد أن وافق على ذلك مبدئياً أوقف حركة الجلاء وانتظر سير الحوادث . وأخيراً عجل السلطان بتسوية المسألة على الرغم من حضور قسم ثالث من المدد

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من « متدليل » ٢١ مارس سنة ١٨٣٣

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) رسالة نمرة ٧٠

الروسي وذلك لأن الأحوال الداخلية في الدولة كانت في حالة مزعجة :
فان ابراهيم باشا كان يحتل جزءاً كبيراً من « الأناضول » فأصبحت
القسطنطينية مهددة بالجماعة في أي وقت ، وقد زاد في ارتباك الحالة الاقتصادية
وجود المدد الروسي الذي أصبح عدده أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ ، زد على ذلك
الاضطراب السياسي الكامن الذي سببه استعانة السلطان بـ « الأتراك
القديم » ، إلى هذا ضغط سفراء فرنسا وانجلترا قد جعل السلطان يجيب
ابراهيم باشا إلى مطالبه وذلك بأن عينه محصلاً لأقليم « أطنه » وكانت
قد نشرت الجريدة الرسمية الأقسام الأخرى التي عين عليها محمد علي والياً
فتم الصلح بذلك بين محمد علي والسلطان ، ويعرف هذا الصلح باتفاق
« كوتاهيه » وفي ١٦ مايو ١٨٣٣ دوت مدافع حصون الاسكندرية مائة
طلقة إعلاناً بعقد الصلح بين الباشا والسلطان

* *

غير أنه ما كاد يتم هذا الصلح حتى أوقد شرارة كادت تضم نار
حرب دولية . وذلك أن السلطان محمود تعلم من تجاربه الحديثة درساً
جديداً وهو أنه لما اشتدت الأزمة وانهزمت جيوشه ولى وجهه نحو
أصدقائه يطلب المساعدة الفعلية فلم يسعفه أولئك الذين طالما أعلنوا
إخلاصهم له إلا بالكلام والقول الجميل ، أما الروس فلم يفلحوا وجه إليها الطلب
أجابته على الفور بالجيوش والأساطيل ، من ذلك عرف السلطان الناحية
التي يجب أن يولى وجهه شطرها إذا ما اضطر لطلب المساعدة
وفي يوم ٦ مايو عقب تسوية صلح كوتاهية أرسل القيصر سفيراً

خرج مركز
السلطان

صلح كوتاهيه

نتيجة الصلح
وتفوق روسيا

فوق العادة وقائداً عاماً للقوات الروسية في الدولة العلية هو الكونت « أرلوف Orloff »، ليحفظ التوازن أمام نفوذ أمير البحر « روسين »، الذي جلب على نفسه سخط القيصر نيحولا بسبب سلوكه في الأزيمة الأخيرة. وكان الكونت « أرلوف » من أكثر المقربين للقيصر إخلاصاً، ومهمته الظاهرية مراقبة إخلاء الجنود المصرية لآسيا الصغرى والاطمئنان على سلامة العاصمة، ولما كان إبراهيم قد بدأ في الجلاء، فعلا عهد الكونت إلى الاشتغال بالجزء الهام من مهمته فأخذ يقنع وزراء السلطان بأن لاسلامة للباب العالي إلا بقدر الممونة التي يمكن الروسية أن تمد بها تركيا، وأخذ يواصل الاجتماع بالوزراء كل يوم حتى كاد يغطي على نفوذ « روسين » و « بنسبني » وأخيراً في ١٠ يولييه انسحبت القوات الروسية بعد أن غادرت الجنود المصرية الأراضي العثمانية غير أنه قبل انسحاب القوات يومين كان قد تم التوقيع على معاهدة « هنكارسكلى » وهي مخالفة هجومية دفاعية خاصة بين السلطان والقيصر، وقد حفظ الباب العالي أمر هذه المعاهدة سراً فلم يبع « الرئيس افندى » بشيء عنها لسفيرى انجلترا وفرنسا، فأقلق هذا الأمر بالهاتين الدولتين وجعلهما ينظران إلى هذه المعاهدة المستريب بعد أن علما بعقد المعاهدة بطريق غير رسمي، وأهم ما في هذه المعاهدة شرط سرى فخواهانه في مقابل المساعدة الحربية التي يتعهد القيصر بتقديمها للسلطان لا يريد القيصر أن يطالب السلطان بمساعدة فعلية، ويكتفى منه باغلاق « البوغازات » عند الحاجة في وجه السفن الحربية لأية دولة، وليس في هذا الشرط شيء.

عقد معاهدة
هنكارسكلى

يغاير السياسة القديمة التي يتبعها الباب العالي منذ زمن بعيد وهي إغلاق البوغازات وقت الحرب ، غير ان اللفز هو في جملة « عند الحاجة »^(١) وبدون هذه الجملة لأهمية للمعاهدة أبداً ، فبفضل هذه الجملة تتمكن روسيا من الدخول إلى البحر الأسود والخروج منه متى شاءت ويمكنها إذا ما أعلنت الحرب على أية دولة أن تقفل أمامها البوغازات وتصبح بآمن من أى هجوم بحرى ، وينتج من ذلك أن تصبح تركيا تحت أمر روسيا وحارسة للبوغازات حفظاً لمصالح روسيا . وقبول الباب العالي للمعاهدة مثل هذه برهان على حالة الضعف والاستكانة والخوف الشديد التي وصلت اليها الدولة العثمانية ، فلا يستغرب إذن قول محمود الثانى في حالة ثورانه الفكرى « ماذا يهمنى من أمر الدولة جميعها ، ما أهمية القسطنطينية لى ؟ إني أضحى الاثنتين معاً للرجل الذى يحمل إلى رأس محمد على »^(٢) أما إنجلترا وفرنسا فلم يدهشا لعقد مثل هذه المحالفة بين روسيا وتركيا لأن دلائل الأحوال فى الأزمة الأخيرة كانت تشير إلى احتمال وقوع شىء مثل هذا ، وكانت نتيجة ظهور هذه المعاهدة أن زادت عرى الوفاق بين الحكومتين توثقاً فقاما احتجاجاتهما فى القسطنطينية وسنت بطرسبورج وذكرنا فى الاحتجاج المقدم للكونت « نسلرود » كبير وزراء روسيا « إن المعاهدة غيرت علاقات تركيا وروسيا وصبغتها صبغة جديدة لا يسع الحكومتين أزاءها إلا أن تضرب عنها صفحاً وتعمل كما لو كانت هذه المعاهدة غير موجودة »

احتجاج إنجلترا
وفرنسا

فقال الكونت « نسلرود » فى جوابه أن المعاهدة دفاعية محضة ولا يقصد منها إلا المحافظة على كيان تركيا . أما من جهة تغيير العلاقات بين تركيا وروسيا فان

(١) Au besoin

(٢) « مذكرات جيزو ، الجزء الرابع ص ٥٠ »

المعاهدة قد استبدلت علاقات مبنية على العداء والريبة بعلاقات غيرها سداها ولحمها الاخلاص والمودة ، وأن القيصر موطد العزم على التمسك بتعهداته للدولة على حسب المعاهدة فيعمل كما لو لم تعلن تصريحات الحكومتين ^(١)

أماموقف النمسا فكان في جانب الاعتدال أثناء هذه الأزمة ، إلا أن « مترنخ » كان لا يميل إلى اتفاق المبادئ الحرة بين إنجلترا وفرنسا ولذا اتجه نحو « نيقولا » قيصر روسيا الذي باح له بما في قلبه نحو الدولة العثمانية وحفظ الحالة السياسية الحاضرة فتشجع « مترنخ » بتفاهمه مع القيصر وانحى باللائمة على إنجلترا وفرنسا وأعلن أنه لو كان موقع النمسا موافقا لما تردد في تقديم المساعدة للسلطان بنفسه ، غير أن هذا لم يمنع « مترنخ » من أن يلوم القيصر على عقده معاهدة ظاهرها يزيد على نفعها الحقيقي ، وانتظر « مترنخ » فرصة يذسخ فيها المعاهدة بغيرها فجاءت هذه الفرصة عند اجتماعه بالقيصر في « مذنجراتز » حيث عقدا اتفاقا سريا لحفظ كيان الدولة وفخوى الاتفاق أن روسيا والنمسا تتعهدان بمنع محمد علي من نقوده إلى الولايات الأوربية وإذا ما حصل انقلاب في النظام الحكومي في القسطنطينية فإن روسيا والنمسا تتفقان سويا على كل نقطة من حيث النظام الجديد ^(٢) وليس في هذا الاتفاق شيء يخالف أفكار إنجلترا وفرنسا ، ولكن كره القيصر نقولا للمبادئ الحرة السائدة في حكومتى الغرب الدستوريتين جعله يعضد هذا الاتفاق مع النمسا سرا من غير أن يعلم به إنجلترا وفرنسا فأصبحتا بعد ذلك تسيئان الظن بسياسة القيصر نيقولا وأغراضه ويعدانه أعدى أعدائهما إلى أن اشتم الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا فانضم نيقولا إلى جانب « بالمرستون »

اتفاق النمسا
وروسيا

ومع ذلك فلم يدر في خلد نيقولا أن يعمل على إسقاط الدولة وقتئذ أو أن يغير في مركزها السياسى ، بل أن غاية ما كان يريد هو أن تبقى الدولة حافظة لمركزها

امانى القيصر
نيقولا

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) ٢ نوفمبر سنة ١٨٢٣

(١) سجلات وزارة الخارجية النمسا « سري » في ١٤ يولييه سنة ١٨٢٤



بالمرستون وزير خارجية إنجلترا

واقفة ساكنة لا تتقدم ، وعلى القيصر أن يحميها من الحركات الخارجية أو الداخلية التي ربما تثير الدولة من رقادها . وبهذه السياسة الحكيمة الخفية كانت حكومة القيصر تؤمل أن تصبح الدولة العاية تحت سيطرة روسيا من غير أن تضطر إلى فتح أو إعلان حرب ، وعلى الرغم من أن اتفاق « منشجراتز » قد نسخ معاهدة « هنكاراسكسي » كانت الدول قد بدأت تتخوف من أن تجد روسيا مسوغا للدخول إذا فتحت المسألة الشرقية من جديد .



الفصل الحادي عشر

اتفاق الدول ضد محمد علي

خطب وليم الرابع ملك إنجلترا خطبة العرش في فبراير سنة ١٨٣٤ فقال : « أنه منذ أن عقد الصلح بين السلطان و محمد علي لم يطرأ شيء يعكر صفو السلام ، وأنه يعتقد أن لا يحصل شيء من ذلك » ، ثم قال : « وستكون مهمة حكومتى منع حدوث أى تغيير فى علاقات الدولة العثمانية بدول أخرى يكون من شأنه التأثير فى سلامتها واستقلالها » . أعلنت الحكومة ذلك ليطمئن الذين يخشون على سلامة الدولة العثمانية من تدخل روسيا ، غير أن الأحوال فى الشرق كانت تنذر بغير ذلك إذ كان السلم مهدداً فى كل ساعة وذلك لأن محمود الثانى أجبر على الإذعان لمطالب محمد علي ، فكان يضر فى نفسه الانتقام منه وعلى ذلك لم يكن صلح « كوتاھيه » فى الحقيقة إلا هدنة مسلحة .

وليس بعجيب أن تكون الحالة كذلك لأن شروط الصلح لم تكن حاسمة للنزاع القائم بين محمد علي والسلطان ، فالشروط مبهمه لا يمكن أن يطمئن لها بال أحد ، ولو كانت الدول أعلنت سيادة السلطان على جميع ولاياته وقصرت محمد علي على أن يكون حاكماً وراثياً على مصر وحاكماً مؤقتاً على ولايات آسيا مثلاً لما تزعزع السلام مرة أخرى ولما اضطرت الدول إلى الوقوع فى أزمة سياسية خطيرة فى سنة ١٨٤٠ ، ولكن الدول

راعت في ذلك الوقت تلافى الخطر الدائم من جراء تدخل روسيا فضمنت بذلك السلام في أوروبا وتركت الشرق مهدداً.

مما كسبه انجلترا
لروسيا

نعم كانت فرنسا تود أن تكون العلاقات بين محمد علي والسلطان قائمة على أساس متين دائم ، ولكن انجلترا لم تنظر إلى أبعد من البسفور فقصرت كل جهودها على فصل تركيا من روسيا ولم بعدم « بالمرستون » وسيلة لاستفزاز روسيا ، فمن ذلك أنه أرسل السير « استراتفورد كاننج » سفيراً أمام حكومة « سنت بطرسبورج » على الرغم من عدم ميل القيصر إلى هذا التعيين ، ومن ذلك أيضاً أنه أمر سفيره بالقسطنطينية بأن يدعو الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض داخل الدردنيل إذا طلب السلطان المساعدة ^(١) وعلى العموم أصبحت العلاقات متوترة بين انجلترا والروسيا إلى درجة توقع الناس معها الحرب

قيام سوريا
وتحرك الباب
العالي

وفي ذلك الوقت قامت ثورة في سوريا على أثر إدخال ابراهيم باشا نظام القرعة العسكرية وجمع السلاح من الأهالي ، فشغل محمد علي وكان السلطان يترقب الفرصة للانتقام منه فلما قامت الثورة في مايو سنة ١٨٣٤ فكر السلطان في إرسال أسطوله لمعاينة محمد علي ، واستطلع رأي انجلترا وفرنسا في ذلك فكان جوابهما ان عرش الخلافة يصبح في خطر إذا جازف السلطان بحرب ضد محمد علي. ولما أبى محمد علي دفع الجزية في سنة ١٨٣٤ فاتح الباب العالي سفير روسيا بقصد تطبيق معاهدة « هنكارسكس » فتقدم روسيا المساعدة اللازمة للسلطان ضد الوالي الثائر ، فكان جواب روسيا « أن

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) « بالمرستون » إلى البحرية ٣٠ يناير سنة ١٨٣٤

الروسيا لا تستطيع ذلك لأن المعاهدة دفاعية محضة ولا يمكن الروسيا
تقديم المساعدة مادام الباب العالي هو البادىء بالعدوان وعلى ذلك نصحت
له الروسيا بالعدول^(١)

الروسيا وإنجلترا
لا بضدان تركيا

ثم جاء تصريح « بالمرستون » بأنه إذا بدأ السلطان العداء وهزم في
الحرب فإن إنجلترا وفرنسا لا يمكنهما حمايته من محمد على كما فعلتا سابقاً^(٢)
وكتب « بالمرستون » إلى البحرية الإنجليزية ينهبها إلى أن يستعمل القائد
العام لأسطول البحر الأبيض حكمته ونفوذه في إيقاف الحرب بين
الأسطولين العثماني والمصري ، وإذا لم ينجح في ذلك فليذكر أن إنجلترا
في حالة صلح مع الجانبين ويلتزم الحيطة التامة فلا يشترك بأى حال من
الأحوال في الحرب . ولكن ما كادت تصل هذه الرسالة إلى المسؤولين
حتى وصلت الأخبار بأن الثورة هدأت في الشام وأن محمد على بفضل
مساعدة الأمير بشير وغيره من زعماء الجبل أصبح قابضاً على ناصية الحالة
فهدأت مخاوف أوروبا وزال كل أمل للسلطان في الانتفاع بمشاغل محمد على
فلما استتب الحال في سوريا رجع محمد على ورأى أن يخلص
نفسه من سيادة السلطان عليه لما رآه من سوء النية ودس السائس في
سوريا فأراد أن يسبر سياسة أوروبا بشأن إعلان الاستقلال ، فكتب
سفراء إنجلترا وفرنسا والنمسا إلى حكوماتهم بذلك فجاء الرد بالرفض
ونصحته إنجلترا بالعدول عن تنفيذ مشروعه لأن حالة أوروبا السياسية

اتحاد الثورة

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) ٢٢ أغسطس سنة ١٨٣٤

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) من « بالمرستون » في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٣٤

لا يمكن أن تسمح له بتحقيق أمنيته^(١) فأرجأ محمد علي موضوع الاستقلال
لفرصة أخرى ، وسعت فرنسا في سنة ١٨٣٦ في توطيد دعائم الصلح بين
الباشا والسلطان بحل مرضى ولكن حبط مسعاها وذلك لأن الباب العالي
كان قد فقد كل ثقة في فرنسا على أثر إحتلالها للجزائر وحمايتها لسواحل
أفريقية الشمالية وخاصة في مدة وجود « ثيير Thiers » على رأس الوزارة ؛
فكانت هذه السياسة من جانب فرنسا مدعاة للنفور بين إنجلترا
وفرنسا ، ولدخول تركيا في أحضان إنجلترا

وكانت إنجلترا تظهر شدة التمسك بمصالح الدولة العلية ولذلك صار
لـسفيرها في القسطنطينية اللورد « بنسبني » الكلمة النافذة لدى الديوان
العالي . وكان اللورد « بنسبني » شديد الكره لروسيا ولكن كرهه لمحمد علي
كان أشد وأنكى ، إذ كان محمد علي في نظره بثرة في جسم الدولة تمتص ماء
حياتها وعونالروسيافي تنفيذ أغراضها من الدولة ، وكان كلما أعلن « بنسبني »
عدم ارتياح حكومته من تسوية « كوتاھيه » - وهذا بعكس الروسياتي
كانت تشدد دائما في بقاء الحالة كما هي - زاد اعتماد تركيا على الحكومة
الانجليزية التي ما فتئت تنصح لها بتنظيم جيشها وأسطولها ، فعين الباب
العالي الضابط البروسي « فون مللكة Moltke » لاصلاح الجيش وعين
ضباطا من الانجليز لاصلاح الاسطول ، وأخذ « بنسبني » يبت أعوانه
في سوريا للتجسس على قوة محمد علي ولتحريك الرأي العام ضده

كذلك عين السلطان حافظ باشا وهو من المقرين الحريين حاكما

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) من « بالرستون » في ١ نوفمبر سنة ١٨٣٤

اعتماد تركيا على
انجلترا

بوادر
الاستعداد
للحرب

على ما بين النهرين، والغرض من ذلك تكوين جيش وتدريبه بالأراضي المجاورة ودس الدسائس ضد الحكومة المصرية وعلى العموم لم يترك « بنسبني » ولا الوزير « بالمرستون » فرصة تمر من غير إيذاء محمد علي. مثال ذلك أنه في سنة ١٨٣٨ أرادت إنجلترا أن تضرب محمد علي في نقطة حيوية من موارد ثروته وذلك بعقد معاهدة تجارية بينها وبين الباب العالي بمقتضاها زادت ضريبة الواردات إلى ٨٪ وحرمت بمقتضاها احتكار التجارة بجميع أصنافها، وكان يظن أن هذا الشرط يشل حركة محمد علي المالية، ولكن الباشا لم يتوان قط في قبول المعاهدة من غير اهتمام، وصرح « لكامبل » معتمد إنجلترا السياسي بمصر بأن المعاهدة ستكون سبباً في زيادة ثروته زيادة تفوق ما كانت تجلبه له محتكراته^(١)

قبل محمد علي المعاهدة التجارية كسباً لرضاء إنجلترا لأنه كان شاعراً بعدم صداقتها له، ولقد اجتهد بكل الطرق الممكنة في إرضاء حكومة إنجلترا لتقلل من حدتها ضده، فأرسل البعثات إلى معاملها ودور صناعتها البحرية، وساعد مساعداً لا تقدر في نجاح طريق التجارة بين البحر الأحمر والأبيض، كذلك اضطر أن يطأطي رأسه أمام رغبة إنجلترا في احتلال « عدن » سنة ١٨٣٩ وما كان محمد علي يسمح لأي دولة باحتلال هذه الميناء التجارية الحصينة. كل هذا أثر في سياسة « بالمرستون » بعض التأثير خفف من غلوائه وأرسل مندوباً برلمانياً هو الدكتور « بورنج Bowring » ليكتب تقريراً ضافياً عن حالة مصر وإصلاحات محمد علي، ورفض الدخول

محمد علي يحاول
كسب رضاء إنجلترا

في معاهدة هجومية مع الترك ضد محمد علي ، وفوق ذلك أعلن إستعداده لبقاء شروط « كوتاھيه » بأن كاف سفيره « بنسبنى » أن يشدد على السلطان في تفهيمه « إنه وإن كانت إنجلترا ترى من المحتم عليها مساعدة الباب العالي ضد أى هجوم من جانب محمد علي فإن المسألة تتغير إذا بدأ السلطان بالمهاجمة » (١)

ولكن بينما كانت علاقات محمد علي آخذة في التحسين كانت علاقاته بالسلطان لا تبعث على الرضا وحسن التفاهم ، فقد وضع السلطان الانتقام نصب عينيه بمد إهانة « كوتاھيه » ولما لم ينجح في سنة ١٨٣٤ أجل اليوم لتاريخ آخر ، وقصر همه على ابتزاز الأموال من محمد علي بقدر ما يمكن فبلغت الأموال التى سحبها السلطان في سنة ١٨٣٧ أكثر من نصف مليون ريال (٢)

كل هذا زاد في إرتباك محمد علي المالى وكلف الخزينة المصرية فوق طاقتها ، ولو كان هناك فائدة من دوام الصرف لأجاب محمد علي طلبات السلطان من غير تامل ، ولكن الدلائل كانت تنبئ بوقوع الحرب لا محالة وكانت عيون محمد علي تعلمه بكل ما يدور في الحكومة العثمانية في حينه . من ذلك أصبح مركز محمد علي مهدداً من كل جهة فالجيش العثماني فيما وراء النهرين يهدد سوريا وحدود مصر نفسها وأصبح من المحتم إعداد جيش وأسطول ليكونا على إستعداد لمقابلة الطوارىء ، فزادت بذلك

ارتباك محمد علي
المالى بسبب
مركزه السياسى

(١) اوراق برلمانية من « بالمرستون » في سنة ١٨٢٩

(٢) راجع رسالة « توماس واچيورن » في سنة ١٨٢٧

نققات محمد على زيادة عظمى امتصت ثروة مصر وأثارت سخط الناس
وغيرت حالة مصر من رغد وهناء إلى خوف وانهماك في إنتاج ثروة
ضائعة في سبيل إيقاف تعدى الأتراك على مصر.

لذلك عزم محمد على في سنة ١٨٣٨ على أن يضع حداً لمر كزه وكان
قد انتهى في ذلك الوقت من إخضاع نجد ودانت له شبه جزيرة العرب
سياسياً وتجاريًا فأعلن معتمدى الدول رسمياً في اجتماع خاص بعزمه الثابت
على إعلان إستقلاله قائلاً « لا يمكننى أن أَرْضى بترك ماشيدته من المنافع
والمرافق الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كفى أموالاً طائلة كدور
الصناعة البحرية والأسطول والبواخر والمصانع وعددها وعمالها والمدارس
المتعددة والبعثات والمعاهد العلمية التى أنشأتها على النمط الأوربى والمناجم
التي فتحتها في سوريا لاستخراج الفحم والحديد والقنوات والطرق التي
رسمتها بمصر وسوريا - لا يمكننى ترك كل هذا للفناء في يد الباب العالي
بعد موتى . وإن قلبى لينفطر كلما ذكرت أن ثمرة أتعابى ضائعة ومصيرها
للفناء ، وأن أولادى وأسرتى ستترك بعد موتى تحت رحمة الباب العالي »^(١)

محمد على يطلب
استقلال مصر

جاءه جواب الحكومة الانجليزية « بأن الحكومة ترى من
المستحيلات تنفيذ مشروع محمد على وترى من نتائج المحقة الدمار للبasha »
وأجابت فرنسا « بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد على على
إعلان إستقلاله . وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقبات ضد
تنفيذ هذا المشروع »^(٢) أما « مترنخ » فقال « إن صفو السلام في أوربا

جواب الدول

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) كابل إلى بالمرستون ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) بالمرستون إلى كابل ٧ يولييه سنة ١٨٣٨

لا ينبغي أن يعكر « وعثا حاول الباشا بعد ذلك أن يطلب من الحكومة الإنجليزية اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم في الشرق . وقال بلا جدوى إن مالية مصر لا يمكن أن تتحمل نفقات التسليح باستمرار واحتمال الضرائب الزائدة التي اضطر إلى وضعها . ولما لم تجبه الحكومات إلى طلبه ترك مسئولية ما يقع من الحوادث على عاتق الدول وسافر إلى السودان مع أنه قد كان بلغ السبعين من عمره ليفتش على مناجم الذهب التي كان ينفق عليها وأخبر « كامبل » أنه إذا رجع ومعه كثير من الذهب فإنه يستغنى عن الجيوش وعن الأصحاب في معاملة الباب العالي ^(١)

رغبة السلطان
في الحرب

غير أن السلطان لم ينتظر وصول ذهب محمد علي وانتهز فرصة تغيبه بالسودان وأخذ يحشد قواته على حدود سوريا ، وذلك لأن موقفه إزاء الوالى كان موقفاً مهيناً للغاية ، فأى ملك أو سلطان يرضى بأن يبرم صلحاً مع تابع له بشروط خاصة تحط من قدره ؟ وإذا كانت الظروف قد اضطرت السلطان إلى أن ينزل عن هذه الأقاليم ألا يكون من أول واجباته التخلص من هذه الرتبة غير الشرعية متى سنحت له فرصة ؟ على أن السلطان كان آخذاً في الشيخوخة ، وكان كلما كبر نما حبه للانتقام من ذلك الذى غطى اسمه على اسم السلطان ، وامتدت ممتلكاته من جبال طوروس شمالاً إلى النيل الأبيض جنوباً ومن خليج العجم شرقاً إلى جزيرة كريد غرباً ، وهذا يشمل مصر والسودان ، والشام وأطنه وكريد

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) إلى بالمرستون ١٢ يولييه سنة ١٨٢٨

وبلاد العرب بما فيها المدن المقدسة . كل هذه البلاد كانت تحت حكمه ، وكان العالم الاسلامى فى جميع الأنحاء ينظر إلى بطل الاسلام وفاتح المدن المقدسة بعين الاحترام والولاء ، بل كان هناك رجال فى قلب الدولة يعملون على إزاله السلطان الموالى للروس عن عرش الخلافة وإعلان محمد على نائبا للخلافة

ولقد كان السلطان شاعرا بكل هذا ولذلك اجتهد فى تخلص نفسه من هذا المركز الذليل ، فاستعد للحرب على الرغم من نصيحة كل أصدقائه ، ودهشت حكومات أوروبا لما علمت بأن السلطان سيكون البادى بالعدوان بعد أن كانت الفكرة سائدة بأن محمد على هو الذى سيضرب الضربة الأولى لأنه الجانب الأقوى ، ولقد عرف محمد على ذلك فأكد لمعتمدى الدول عزمه على أن لا يبدأ بالعدوان . وأخيراً بدأت الحرب وذلك بعد أن عبر الجنود الأتراك نهر الفرات وهو الحد الفاصل بين الجانبين . أما فى القسطنطينية فإن سفراء الدول حذروا الباب العالى من الحرب ، وأعلن سفير روسيا أن حكومته لن تساعد السلطان فى حربه ضد محمد على ، وصرح باقى السفراء بمثل هذا إلا سفير إنجلترا فإنه سلك سبيلا آخر

كان اللورد « بنسبى » سفير إنجلترا سياسيا بارعا وله خبرة وقدرة غريبة فى تكييف التعليمات التى ترد اليه من حكومته بحيث يجعلها توافق أغراضه وآرائه ^(١) ومن سوء الحظ إن كانت أفكار بالمرستون وبنسبى متفقة فى النهاية ، غير أن

مقدرة السفير
بنسبى

بنسبى كان يزيد على بالمرستون يميله إلى استخدام الطرق السرية للنجاح في مشروعاته . فعلى الرغم من الأوامر الصريحة التى وصلت اليه أخيراً تؤكد عليه بأن يبدى النصيح للسلطان لتجنب الحرب ، كتب بنسبى الى حكومته يقول « انه نصيح للسلطان بأن يؤخر كل شىء ان لم يكن فى الامكان ترك كل شىء نهائياً ^(١) » وصرح للحكومة العثمانية بأن الاسطول الانجليزى لن يعترض سير القوات العثمانية وقال انه يرجو أن يكون الباب العالى قد أخذ الضمانات الكافية للنجاح . فتشجع الباب العالى بهذه الارشادات الخفية وصدق ما كان يكتبه حافظ باشا من التقارير المكذوبة عن حالة الجيش العثمانى ، ورأى السلطان أنه فى كلتا الحالتين لا يخسر شيئاً لأنه اذا انتصر فى الحرب فيها واذا هزم فان انجلترا وروسيا لا يمكنهما أن يسمحا لمحمد على بالقضاء على الدولة

الحرب الشامية
الثانية

وقف الجيشان وجهاً لوجه وكان الجيش المصرى بقيادة ابراهيم باشا على أرض مصرية عند « عينتاب » والجيش التركى عند قرية « نصيبين » وكانت القوات تكاد تتكافأ ، ٦٠٠٠٠ مصرى و ٨٠٠٠٠ تركى ، إلا أن المدفعية التركية كانت تفوق المصرية فوقاناً ظاهراً . وكانت أوامر ابراهيم صريحة فى عدم البدء بالعدوان وعلى الرغم من تحرش القوات التركية فانه تحمل كثيراً حرصاً على تنفيذ أوامر والده ^(٢) حقاً لقد كان محمد على يتوق إلى محاربة السلطان ولكنه كان مصمماً على أن يبدأ السلطان الهجوم أولاً وذلك كسباً لرضا الدول ، ولكى يبرهن على شعوره السلمى أخبر معتمدى الدول بأنه مستعد لسحب جنوده إلى جنوب دمشق إذا عبر الأتراك نهر الفرات ثانية ، وإذا ضمنت

(١) اوراق برلمانية من بنسبى إلى بالمرستون ٥ ابريل سنة ١٨٢٩

(٢) اوراق برلمانية : ابراهيم باشا إلى حافظ باشا ٨ يونيه سنة ١٨٢٩

الدول المحافظة على السلام فانه يسحب جنوده من سوريا جميعها ويقبل شروط الصلح^(١)

ولكن السلطان كان مصمماً على الحرب فبدأ حافظ باشا بالعدوان وذلك باثارة الفتن بين قبائل سوريا وتوزيع الأسلحة عليهم وأخيراً بمهاجمة بعض فرق الجيش المصرى فى أرض داخل حدود سوريا^(٢) فلما كتب ابراهيم لوالده بما حصل كتب اليه محمد على بأن يرد هجوم الأتراك وأن يعبر الحدود إذا اقتضى الحال ذلك وقال فى رسالته « كلما صبرنا وكظمنا شعورنا مراعاة لرغائب الدول تقدم العدو ، وإذا صبرنا أكثر من ذلك عجزنا عن صده » فبدأت الحرب وأصبح مستقبل الخلافة العثمانية معلقاً

أخفق ممثلو الدول فى التشديد على السلطان بضرورة مراعاة اتفاق « كوتاھيه » وكذلك أهملوا الاجابة عن مطالب محمد على المعقولة فتج من ذلك أن أصبحت الدول أمام خطر طالما عملوا على تجنبه منذ معاهدة « هنكار سكاسى » . ذلك الخطر هو اثاره المسألة الشرقية وفتحها من جديد واحتمال وجود الأسطول الروسى فى البسفور . ولم يكن بين الدول من يحسن الظن بنيات روسيا غير النمسا ، أما باقى الدول فقد كان جل همهم عدم ايجاد ظروف تنتحل منها روسيا عذراً لتقديم المساعدة على

اتفاق انجلترا
وفرنسا ضد
روسيا

(١) اوراق برلانية : . كشليه . إلى . سولت . ٧ يونيه سنة ١٨٢٨

(٢) » : . كاميل . إلى . بنسنى . ٦ يونيه سنة ١٨٢٨

حسب شروط المعاهدة . وكانت حكومتا إنجلترا وفرنسا متفقتين على منع روسيا من التدخل بمفردها . فمن أجل ذلك أصدرتا التعليمات اللازمة لأسطوليهما بأن يبحرا إلى الشرق الأدنى ويسعيا جهدهما في إيقاف الحرب بين السلطان ومحمد علي ، ثم كتبنا إلى سفيريهما بالقسطنطينية تعلمانهما بأنه إذا دخل الأسطول الروسي البسفور لأي سبب كان وجب أن يسمح للأسطولين الفرنسي والبريطاني بالدخول أيضاً ^(١) وبلغ الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا درجة عظيمة حتى صرح « بالمرستون » لسفير فرنسا بإنجلترا « بأن أعمال الحكومتين أصبحت أشبه بمعاملة عضوين في وزارة واحدة »

كان هذا الاتفاق نتيجة خوف إنجلترا الشديد من انفراد روسيا ^{اقتراحات الدول بشأن الحالة} بالعمل . وكانت أعمال روسيا في وسط آسيا وتحريضها للأفغان والعجم ضد إنجلترا مما ملأ قلوب البريطانيين خوفاً على ممتلكاتهم في الشرق وحنقا على روسيا التي أصبحت منذ عقد معاهدة « هنكار سكلسي » الحامية الوحيدة للسلطان ، فاعتقد « بالمرستون » أن الفرصة قد سنحت أخيراً للقضاء على هذه المعاهدة ليحل محلها مؤتمر دولي ينظر في المسألة الشرقية بجزئياتها ^(٢)

أما فرنسا فإنها كانت تريد عزلة روسيا التي كانت تعارض في عرض المسألة الشرقية على مسامع مؤتمر مكون من أعدائها . وعارضت النمسا

(١) أوراق برلمانية بالمرستون إلى بنسني ١٨ يولييه سنة ١٨٢٩

(٢) « مذكرات جيزو » الجزء الرابع . من بوركني إلى سولت ٢٥ مايو سنة ١٨٢٩

في تنفيذ مشروع يضر بمصلحة حليفتها روسيا واقترحت أن يصرف النظر عن مؤتمر لا بد أن ينضم اليه مندوب عثمانى ، واقترح « مترنخ » أن يعقد سفراء الدول في « فينا » اجتماعات يتذاكرون فيها الحالة ، فوافقت الدول على هذا الاقتراح وكتبت إلى سفرائها بالقسطنطينية بقبول التعليمات التي يرسلها سفراء حكوماتهم في فينا^(١)

مساعي فرنسا
لوقف الحرب

ولكن رأت فرنسا أن عقد اجتماعات السفراء في فينا لا يفيد السلم العام شيئاً وإن الدماء ستراق في الشرق إذا لم تتخذ تدابير فعالة فأرسل المارشال « سولت Soulé » رئيس الحكومة الفرنسية ملحقين عسكريين أحدهما إلى القسطنطينية والثاني إلى اسكندرية لأخذ الأمر اللازم إلى قواد الجيوش المتحاربة بإيقاف الحرب أينما وصلتهم الرسالة ، وفعلنا نجح الضابط « كالير » المرسل إلى محمد علي فأخذ الأمر وأمر إلى إبراهيم بالوقوف ، ولكن قبل أن يصل إلى معسكر إبراهيم كانت الجيوش قد اشتبكت في واقعة « نصيبين » في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ حيث دحر الجيش العثماني عن آخره في ساعات قليلة بالمدفعية والركبان فقط ولم تشترك المشاة في الواقعة قط^(٢) وقال سفير المانيا في القسطنطينية إن سبب الهزيمة هو أن حافظ باشا خالف نصائح الضباط البروسيين وفضل حرب العراء على حرب الخنادق . ولم تصل أخبار الهزيمة إلى آذان صاحبها السلطان محمود الثاني الذي قضى نحبه في الثلاثين من شهر يونيو وبفضل مساعي الوزير

(١) أوراق برلمانية : رسالة نمرة ٨٢ في ٢٩ يونيو سنة ١٨٣٩

(٢) أوراق برلمانية : من هملتن إلي بالمرستون ٢٤ يولييه سنة ١٨٣٩

خسرو كتبت الأخبار حتى نصب السلطان عبد المجيد بن محمود ولم يبلغ سنه
إذ ذاك السادسة عشرة من عمره فم ذلك بلا سفك دماء أو قيام ثورات
كالعتاد

نكبات الباب
العالى

غير أن الكوارث ما فتئت تتوالى على الدولة الواحدة تلوا الأخرى
ففى اليوم الذى وصلت فيه أخبار هزيمة « نصيبين » الى القسطنطينية قام
أمير الأسطول العثمانى « احمد باشا فوزى » وخاف، فنبه حكم خسرو باشا و خليل
باشا فأدار دفة الاسطول نحو الاسكندرية ولم يطلع فوزى أحداً على
عزمه الا بعض الضباط المقربين ، وترك باقى البحارة ومن بينهم الضابط
الانجيزى « واكر Walker » على جهل تام بما ينوى عمله

انضمام الاسطول
العثمانى لمصر

وقد اتضح فيما بعد أن الاسطول الفرنسى بقيادة أمير البحر
« لالاند » قاطع الاسطول العثمانى فى الطريق وعرف قصد أمير البحر
احمد فوزى فاستحسن الفكرة وطلب اليهم أن يحترسوا من مقابلة
السفينة الانجليزية « فانبجارد » ، ولما اقترب الاسطول من الاسكندرية
استعد البحارة للحرب ، ولكن بدل دوى المدافع سمعوا طلقات السلام
والترحيب من طوابى الاسكندرية ومن الاسطول المصرى ، ووضع احمد
فوزى الاسطول العثمانى طوعاً بين يدى محمد على وهو فى نظره القوة
الوحيدة التى يمكنها المحافظة عليه ، فأصبحت الدولة فى مدة أسبوعين
فاقة جيشها وسلطانها وأسطولها ولم يبق لها من أساليب الحماية الا
رعاية الدول وحكمة محمد على

وقد أبدى خسرو باشا حكمة سياسية فى أول الأمر بأن أرسل

رسولا إلى محمد على مهمته الظاهرة اعلان تولية السلطان الجديد ولكنه
في الحقيقة كان يحمل شروط الصلح مع محمد على وفخواها أن تجعل
حكومة مصر وراثية في أسرة محمد على ، غير أن محمد على اعتمد على
انتصاراته وطلب حكومة سوريا زيادة على مصر ورجع عا كف باشا
المنسوب العثماني محملا بالهدايا



عداء بالمرستون
لمحمد على

ولما وصلت أخبار الكوارث التي أصابت الدولة العثمانية إلى مسامع
الحكومات الأوروبية استولى عليها القلق وأبدت الاهتمام بالأمر وحنق
« بالمرستون » حنقا شديدا على محمد على لظفره في الحرب وساءه أن تقع
تركيا بين برائن محمد على وفي قبضة روسيا . فأضمر لمحمد على منذ ذلك
الوقت العداء والمعارضة الشديدة . من ذلك أنه صرح في البرلمان
بلا تردد بأنه لما كانت بلدة « نصيبين » واقعة خارج أقاليم محمد على فانه
لا يمكنه أن يفهم كيف يكون السلطان هو المهاجم ^(١) .
وكتب « بالمرستون » إلى سفيره في فيينا يقول « إن انتصار محمد على
في واقعة ٢٤ يونيه لا يمكن أن يخول له أي اعتبار خاص من جانب الدول
الخمس بل قد يؤدي انتصاره إلى عكس ما يتصوره لأن الواقعة قامت
على الرغم من نصائح وتصريحات الدول ^(٢) »
وقد كان أكثر ما ساء « بالمرستون » خضوع الاسطول العثماني
لمحمد على ، ففتح في الحال الحكومة الفرنسية بشأن الاشتراك لنزع

(١) . مجموعة هنسارد . ٢٠ اغسطس سنة ١٨٢٩ و ٢٠ مارس سنة ١٨٤٠

(٢) « حياة بالمرستون » جزء اول . من بالمرستون إلى بوفيل ٢٦ يولييه سنة ١٨٢٩

الأسطول التركي من أيدي محمد علي . وفعلًا كتب « بالمرستون »
للبحرية الإنجليزية عن الخطة اللازمة لأجل ذلك حتى جاءه جواب
الحكومة الفرنسية يذكره « بأن أي عمل عدائي ضد محمد علي من شأنه
أن لا يسهل المشروع الذي تسير فيه إنجلترا وفرنسا معا » فامسك
بالمرستون عن العمل^(١)

خطة فرنسا
أما فرنسا فإن سياستها كانت في مصلحة محمد علي منذ انتصاره ،
وأصبح من واجبها الأدبي تسوية الحالة بأحسن الشروط له . غير أن
علاقة تركيا بأوروبا كانت تتطلب من فرنسا اهتماما خاصا ، وكان جل
أمانى السياسة الفرنسية أن تجمع دول أوروبا وتجعلها ضد سياسة القيصر
في المسألة الشرقية

خطة روسيا
أما موقف روسيا فكان موقفاً محاطاً بالاحتراس والحكمة فلم
تتحرك لمساعدة السلطان في حربه مع محمد علي لأنه كان المهاجم ، وما
كان يتيسر لها الانتفاع بمحن السلطان لأن القيصر يقول لا كان قد صرف
نفسه عن الأمل في حل المسألة الشرقية على المنهج الذي يريده ، هذا الى
أن روسيا كانت تعلم أن محمد علي قوة لا يستهان بها ، وأنه يمكنه
الوقوف أمام روسيا اذا اشتبكت بمفردها في حرب ضده ، ولا يبعد
أن تنحاز إنجلترا وفرنسا حينئذ الى جانبه

والحقيقة أن محمد علي أخطأ في ارساله الأوامر لابراهيم بالوقوف

(١) « مذكرات جيزو ، الجزء الرابع : من سولت إلى بوركى ٦ اغسطس سنة ١٨٢٩ »

عقب موقعة « نصيبين » رغبة في ارضاء « المرشال سولت » رئيس حكومة فرنسا ، ولو أن ابراهيم زحف على القسطنطينية ونزل الأسطول الروسى الى البسفور لما كان هناك شك فى النتيجة ، ولكن من حسن حظ أوروبا أنه لم تقع هذه الأزمة وأسرعت روسيا بإعلان رغبتها فى عدم تطبيق شروط معاهدة «هنكارسكسى» وكان من رأى روسيا حينئذ أنه مادام محمد على لم يهدد وجود تركيا بأوروبا وما دامت المفاوضات بشأن الصلح جارية بين الجانبين ، يحسن بالدول أن تراقب الحالة من غير تدخل ، ما لم يرفض محمد على شروط الصلح مع السلطان رفضاً نهائياً^(١)

اقتراح فرنسا

وكانت فرنسا ترقب من بعد مجرى الحوادث فرأى « سولت » أن فى تصريح روسيا سبباً يتذرع به لعزلتها سياسياً فأرسلت الحكومة الفرنسية البلاغ الآتى للحكومات لتبليغه لتركيا وهو : « أن الدول توافق تمام الموافقة على أفكار الباب العالى السلمية ولكنها تشدد فى أن لا يتم صلح مع محمد على ما لم يوافق عليه الحلفاء الذين بتدخلهم يمكنهم أن يحصلوا للسلطان على شروط مضمونة وأكثر موافقة لمصلحته »^(٢) فقابلت إنجلترا والنمسا هذه الدعوة من فرنسا بالترحاب ورأت هذه الدول أن الوقت قد حان للشروع فى عمل ليس لمنع روسيا من التدخل بمفردها فحسب بل لايقاف مطامع محمد على الذى كان يستخدم نفوذه فى القصر السلطانى لأجل الحصول على شروط حسنة ، فقد

(١) اوراق برلانيه : من نسلرود فى ٢ يونيه سنة ١٨٣٩

(٢) اوراق برلانية : من الدوق دلسيا إلى بوركى فى ٢٦ يولييه سنة ١٨٣٩

اجتمع كبار رؤساء الحكومة وقرر المجلس ارسال مندوب آخر لمحمد على يؤكده أن مهمة المندوب الأول كانت لاعلان تولية السلطان الجديد فقط وأن الشروط التي قدمها لم تكن نهائية ، وكان يظن أن الشروط التي يحملها المندوب الثاني أحسن كثيراً من الشروط الأولى إذ كانت تتضمن زيادة على جعل حكومة مصر وراثية جزءاً من الشام ان لم تكن سوريا بأكملها^(١)

فلما علم « مترنخ » بذلك رأى أن التصريح الذي أرسلته الحكومة الفرنسية إذا أعلنته الدول متحدة للباب العالي فإن المفاوضات بين السلطان ومحمد على لا بد أن توقف مراعاة لرغبة الدول . وفعلًا أسرع فأرسل مذكرة ٢٧ يولييه سنة ١٨٣٩ الشهيرة لسفيره بالقسطنطينية لتسليمها للباب العالي ، وكتب ممثلو الدول الى سفرائهم بالقسطنطينية ليشاركوا مع سفير النمسا في تقديم المذكرة للحكومة العثمانية

وفي يوم ٢٨ يولييه سنة ١٨٣٩ إلى سفر المندوب العثماني الى الاسكندرية قدم سفراء الدول « المذكرة المشتركة » وفيها يذكر أن الباب العالي بأن الدول الخمسة متفقة فيما يختص بالمسألة الشرقية ، ويطلبون من حكومة السلطان أن لا يبرم أي اتفاق مع محمد على مالم توافق عليه الدول^(٢)

فتقبل الباب العالي هذه المذكرة بالشكر ، ولكن يظهر من الخطاب

(١) اوراق برلمانية : خسرو إلى محمد على يولييه سنة ١٨٣٩

(٢) اوراق برلمانية : رسالة نمرة ٢٣٦

الذى أرسله خسرو إلى محمد على أن كبار الدولة كانوا يفضلون تسوية المسألة مباشرة مع محمد على ، وأنهم ينظرون إلى تدخل الدول في مسألة بين السلطان والوالي من غير ارتياح . إلا أنه لم يسع الحكومة العثمانية أمام مطلب الدول إلا موافقتها

وأعلن معتمدو الدول المذكورة إلى محمد على في ٦ أغسطس سنة ١٨٣٩

اثر تقديم المذكرة

فاشتد غيظه من خسرو وهو المسؤول في نظره عن قبول مثل هذه المذكرة التي سلبت السلطان استقلاله ووضعت تحت حماية الدول في أوروبا ، وعلى ذلك أرسل لوكيله بالقسطنطينية أن يستمر في مفاوضة الباب العالي كأن لم تقدم هذه المذكرة

إلا أن تقديم المذكرة للباب العالي من الدول الخمس لم تكن لتوقعه فرنسا التي كانت تحسب أن حكومة روسيا لا يمكن أن تشترك مع باقي الدول في اتخاذ هذه الخطوة . وكانت نتيجة اشتراك روسيا إحداث تغير عظيم في مجرى الحوادث السياسية الآتية فقد كتب سفير فرنسا بلندن إلى حكومته يقول « أن اتفاق روسيا الفجائي مع باقي الدول لم يكن منتظراً قط وأن الوقت قد حان لتغيير سياسة الريب والتهديد أزاء روسيا »^(١)

(١) أوراق برلمانية : « بوركني » إلى « سولت » ١٨ أغسطس سنة ١٨٣٩

الفصل الثاني عشر

عند مفترق الطرق

ظهور وتفوق
بالمستون

بتقديم المذكور المشتركة انتهى الفصل الأول من المسألة الشرقية ولكن انضمام روسيا الفجائي إلى جانب الدول كان بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحار في سياستها ، وأصبح « بالمستون » بعدها ذا اليد الطولى في إدارة الأمور بمهارة ومقدرة فائقة . تقلد « بالمستون » وزارة الخارجية الإنجليزية في ١٨٣٢ وسار على منهج أستاذه « كاتنج » في اتباع خطة هجومية لا يتقيد بتقاليد حزبية أو بمعاهدات ، بل كان رائده في سياسته المصلحة وبعد الصيت . وكان في ذلك الوقت في السابعة والاربعين من عمره نحيفاً وجريئاً لا تزغزعه الحوادث ولا يابه بمن يخالفه في رأيه ، وكان مستقلاً في إدارة شؤون وزارة الخارجية لا يتدخل في أعماله لا ملك ولا وزارة . وكان إذا نوقش في « البرلمان » في خطته السياسية تجنب الموضوع الأساسي للمسألة وأفاض في الكلام على نقط الموضوع الفرعية وختم الكلام ختاماً مقبولاً من الجميع . وبالفعل كان « بالمستون » ككل سياسي لا يبالي بما يقوله أو بما يسلكه من السبل مادام ذلك كله في سبيل تنفيذ أغراضه ، فلا غرابة إذن أن يصبح « بالمستون » قطب السياسة الأوروبية في زمن كان يعيش فيه « مترنخ » و « لوى فيليب » « ونيقولا »

وقد قرأى « بالمستون » في سياسته أزاء مسألة الشرق من أول ما بدأ النزاع بين الباشا والسلطان فقد كتب إلى سفيره بباريس « اللورد جرانفيل » يقول : أنه قد استقر رأيه في الموضوع منذ زمن طويل وهو وجوب مساعدة السلطان بكل قوة وإخلاص سواء اشتركت فرنسا أو لم تشترك ^(١)

(١) « حياة بالمستون » جزء أول من بالمستون إلي جرانفيل « يونيه سنة ١٨٣٨

ولما نشبت الحرب بين السلطان ومحمد علي صمم « بالمرستون » على شيئين : الأول عدم مساعدة محمد علي بأي حال من الأحوال ، والثاني عدم السماح للروسيا بالانفراد في العمل . ولما كانت ثقته في روسيا والنمسا قليلة وصل أوامر الاتحاد بينه وبين فرنسا خوفاً من اتحاد فرنسا مع روسيا . ولكن زالت مخاوف « بالمرستون » منذ أن وقع « بوتنف » سفير روسيا بالقسطنطينية مذكرة الدول ، وعدة « بالمرستون » هذا العمل من قبل روسيا نزولاً عن المركز الاستثنائي التي حصلت عليه بمقتضى معاهدة « هنكار سكلسي » . عند ذلك وجه « بالمرستون » كل مساعيه ليضعف من النفوذ الفرنسي في الشرق وذلك بقهر محمد علي وتحديد مطالبه . حقاً أن « بالمرستون » قد أرضى محمد علي لما رفض الدخول في معاهدة هجومية مع السلطان ، وحين شدد على الباب العالي أن يتجنب محاربة محمد علي . ولكنه فعل كل هذا رغبة في خدمة السلطان لا حباً في محمد علي . والآن وقد نشبت الحرب وعرفت تديجتها وتدخلت الدول وقدمت المذكرة المشتركة عزم « بالمرستون » على تسوية المسألة الشرقية تسوية نهائية

بالمرستون ومحمد علي

لم يكن محمد علي في نظر « بالمرستون » إلا عنصراً ناخراً في جسم الدولة لا بد من بتره حتى تتمكن الدولة من الحياة والوقوف أمام روسيا ، فلم يكن شأنه شأن الدول وخاصة فرنسا التي كانت تعتقد أن « الرجل المريض » صائر إلى الموت وأنه يحسن بالدول توزيع التركة على وراثيه . بل كان من فكره « أن الدول التي عاشت طويلاً يكون سقوطها بطيئاً وأن الدولة العثمانية على أي حال ستبقى إذا ما قوينا بنياتها بدلاً من هدمه » (١)

وعلى ذلك كان « بالمرستون » يعتقد أن الواجب يقضى بطرد حكومة محمد علي من سوريا ومن مصر إذا أمكن ، وعزز كلامه في البرلمان رداً على انتقادات المستر « هيوم » نائب « كلكني » بقوله « إن مركز محمد علي بمصر يشبه مركز نائب الملك في إيرلندا إذا أراد تكوين حكومة وراثية لأسرته في إيرلنده واسكتلنده .

ولست أرى كيف أن حسن إدارة الحكومة في مصر يمكن أن يؤثر في مسألة سياسية عظمى تمس مصالح بريطانيا ، وهي مسألة بقاء الدولة العثمانية أو تجزئتها^(١) ولما طالبه المستر « هيوم » بتعريف وحدة الدولة العثمانية وتفسير إحتلال بريطانيا لعدن واغتصاب روسيا وفرنسا لكثير من أملاكها لم يجر « بالمرستون » جواباً وغفل عن الرد . وعلى ذلك لم ير بالمرستون في ١٨٤٠ مبرراً لتعصيد حكومة محمد علي وهو الذي قال عنه في في سنة ١٨٣٨ في رسالة « للقنصل » ، « إنه ما رفع اسم محمد علي في نظر حكومات أوربا إلا جهوده العظيمة التي قام بها في سبيل تأييد السلام في بلاده ومساعدته الناجحة في إقامة دعائم العدل بين رعاياه »^(٢) . وغريب أن تعترف حكومة إنجلترا من تلقاء نفسها باستقلال المستعمرات الاسبانية في أمريكا وتؤيد الحركات النيابية في إسبانيا والبرتغال وتسعى جهدها في سبيل استقلال اليونان والبلجيك وتضمن مع ذلك على محمد علي منشاء السلام والعمران في مصر بكلمة واحدة في سبيل تأييده .

ارتباط فرنسا
بمحمد علي

ويظهر أن سبب العداء الذي كان يظهره بالمرستون لمحمد علي هو اتحاد مصر الوثيق بفرنسا و نابليون ، فقد أصبح محمد علي في نظر الفرنسيين نابليوناً آخر يبذر بذور المدنية الفرنسية أينما قامت حكومته . زد على ذلك شكر الفرنسيين لمحمد علي لاستخدامه كثيراً من أنصار الامبراطورية الفرنسية الأولى في حكومته . وكان الفرنسيون ينظرون إلى أعمال محمد علي بعين الإعجاب والفخر لأنه أنشأ حكومة ودولة أقوى كثيراً من الحكومة التي أقامتها جيوش أوربا وعواطف شعوبها على أطلال اليونان القديمة^(٣)

(١) مجموعة « هنسرد » ٢٧ مارس سنة ١٨٤٠

(٢) أوراق برلانية : بالمرستون إلى كبل يوليه سنة ١٨٣٨

(٣) راجع « مذكرات السير شارلس مري » عن محمد علي

من أجل ذلك أصبح محمد علي محل إعجابهم ووجدت الحكومة الفرنسية فيه حليفا تعتمد عليه في نشر نفوذها على سواحل البحر الأبيض المتوسط ضد نفوذ إنجلترا . وفوق ذلك كانت فرنسا ترى في تعاضدها لمحمد علي تعاضداً وإنهاضاً لتركيا نفسها . ومع أنه لم يكن من رأيها استقلال محمد علي استقلالاً تاماً عن الترك كانت ترى أن يبقى محمد علي وممتلكاته جزءاً من نظام الدولة العلية التي ضمنت الدول استقلالها ووحدتها .

غلطة فرنسا
السياسية

غير أن سياسة فرنسا في الحقيقة لم تكن بمثل هذه الصراحة فلم تعلن فرنسا آراءها للدول على الرغم من ظهورها دائماً بمظهر المعضد لمحمد علي وفضلت أن تخفي الحقيقة وتظهر للدول أنها كغيرها صديقة للسلطان . وفوق ذلك كانت تعمل دائماً سرّاً وعلانية ضد سياسة روسيا . وكانت نتيجة هذه الآراء المتضاربة أن ضلت سياسة فرنسا طريق الصواب وأدى ذلك إلى وضع المذكرة المشتركة وتقديمها إلى الباب العالي . وهنا غلطة فرنسا الكبرى فانه لم يكن من مصلحتها الاشتراك في تقديم مثل هذه المذكرة في حين أنها تعلم أن آراءها في مستقبل محمد علي لم تكن لتوافق عليها باقي الدول

خطة روسيا

أما روسيا فقد وقعت على المذكرة لعلها بأن اكتساب ثقة الدول وخاصة ثقة إنجلترا أنفع لها كثيراً من مركزها الوهمي على البسفور . وأما النمسا فانه رضيت بفكرة اجتماع مؤتمر الدول للبحث في المسألة الشرقية وماذا كان يهم « مترنخ » أو « نيقولا » من جهة محمد علي أو بشأن ما يمنحه السلطان من الأقاليم بجانب الأزمة السياسية بأوروبا

وما يمكن أن تنتجة من المنازعات ؟

ولما تم تقديم المذكرة المشتركة بدأت فرنسا تصلح خطأها الأول وذلك بأيضاح شروط الصلح مع محمد علي . وقد أرجأت الحكومتان الانجليزية والفرنسية المناقشة في تحديد الأقاليم التي تمنح لمحمد علي لتظهر الاتحاد التام أمام روسيا في أول الأمر .

ظهور الخلاف
بين إنجلترا
وفرنسا

وأول ما بدأ الخلاف كان بشأن الأسطول العثماني الذي وضع في أيدي محمد علي ، فقد كان من فكر الحكومة الانجليزية إخراج الأسطول بالقوة من المياه المصرية ولكن فرنسا اعترضت على استعمال القوة ضد محمد علي . وفي المرة الثانية نشأ خلاف بين الحكومتين بسبب وجود اللورد « بنسبني » السفير الانجليزي بالقسطنطينية الذي كان يعمل ضد أغراض الحكومة الفرنسية .

أما الخلاف الحقيقي بين الحكومتين فانه نشأ بسبب مسألة الأقاليم التي تمنح لمحمد علي لا بد أن يشعر بتحسين مركزه عقب انتصاره على السلطان الذي هاجمه من غير حق ، وله على ذلك أن يطمع في أكثر مما كان يستحقه ، وإذا أغفلنا ذلك نكون قد أنكرنا الحقائق المؤكدة ^(١) . ثم استطلع « بالمرستون » أغراض حكومة فرنسا فلم أنها تريد إعطاء محمد علي حق الوراثة في حكم الولايات التي يحكمها ما عدا « أطنه » و « كريد » وبلاد العرب ^(٢) .

(١) أوراق برلمانية : سولت إلى بوركيني ٢٦ يولييه سنة ١٨٣٩

(٢) « مذكرات جيزو » جزء رابع ص ٣٤٣

غير أن « بالمرستون » كان يظن أنه إذا بقيت سوريا تحت حكم محمد علي فانه لا يمكن أن يتم سلام بينه وبين السلطان ، وفوق ذلك فان استحواذ محمد علي على سوريا يجعله سيد الطريقين إلى « الهند » طريق « السويس » وطريق « الفرات » ، وسيادة محمد علي تنطوي على امتداد النفوذ الفرنسي في الشرق وهذا ما كان يريد « بالمرستون » إيقافه ، وعلى ذلك أعلن « بالمرستون » الحكومة الفرنسية باعتقاده أن الصحراء يجب أن تفصل بين ممتلكات محمد علي والسلطان وأن الواجب يقضى بأن ينكمش محمد علي في مهده الأول « مصر »^(١)

فلما عارضت حكومة فرنسا زاد إرتياب « بالمرستون » في نية الحكومة الفرنسية واستبعد اتفاقها معه في سياسته فتحول إلى نقطة أخرى يختبر منها حقيقة شعور الحكومة الفرنسية نحو محمد علي ، فطلب منها إبداء رأيها بشأن الوسائل القهرية التي ترى أنه يجب أن تستخدم ضد محمد علي في حالة إصراره على مواصلة الحرب ضد السلطان أوفي حالة رفضه للشروط التي ستقدم إليه وامتناعه عن تسليم الأسطول العثماني ، وكانت هذه المسألة من أدق النقاط في نظر الحكومة الفرنسية ولا تستطيع أن توضح رأيها فيها فلم ير « سولت » مندوحة عن أن يقول انه يجب الاتفاق على الشروط قبل كل شيء . غير أن « بالمرستون » علم الحقيقة من سفيره « بلور » وهي أن فرنسا لا يمكنها أن توافق أبداً على استخدام وسائل قهرية ضد محمد علي^(٢) فزالت ثقة

(١) « تاريخ حياة بالمرستون » من بالمرستون إلى بلور اول سبتمبر سنة ١٨٢٩

(٢) من « بلور » إلى « بالمرستون » ٢٦ اغسطس سنة ١٨٢٩

« بالمرستون » بفرنسا وأخذ يتهمها بأعراض ومطامع شخصية تعمل لها وتحشى التصريح بها وأنها لا تعير مصالح السلطان جانباً من الأهتمام هذا إلى عدم احترام عهودها وتصريحاتها .^(١)



الروسيا تنتهز
فرصة الخلاف

أسرع سفير الروسيا بباريس وأخبر حكومته برفض فرنسا استخدام الوسائل القهرية ضد محمد علي وأشار إلى الخلاف الواقع بين فرنسا وإنجلترا في هذه المسألة . وكانت خطة الروسيا في ذلك الوقت تدعو إلى الإعجاب فقد كتب وزير الروسيا الكونت « نسلرود » إلى الدول ليو جهوا مساعيهم نحو الاسكندرية بدل توجيهها إلى القسطنطينية حيث لا يتوقع فيها خطر مطلقاً ، وأن الروسيا وإن أظهرت في هذه المذكرة غيرتها على القسطنطينية فقد كانت تجبذ مع هذا فكرة المفاوضة مباشرة مع محمد علي . غير أن مترنيخ و « بالمرستون » لم يرغبوا في الاعتراف بمركز محمد علي المستقل فيفاوضاه مع أن الدول كانت على علم باتفاق محمد علي مع السلطان عند « كوتاهيه » وأن السلطان قد أرسل مندوبين من قبله للمفاوضة مع محمد علي ، وعلى ذلك تغافلت الدول عن حقيقة الأحوال وولت وجهها نحو فرنسا تستفسر عن رغبات محمد علي .

ولما وصلت رسالة السفير إلى روسيا تنبه القيصر وأراد أن ينتهز فرصة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا فيصلح علاقات الروسيا بإنجلترا ، وكان كره القيصر لاتحاد حكومتى الغرب النياتيتين كرها لا يفوقه إلا كرهه الشخصى

« للوى فيليب » ملك فرنسا ، فقطن « نسلرود » لرغائب « بالمرستون »
وبادر بارسال مندوب خاص إلى حكومة إنجلترا خوفاً من أن تتحسن
العلاقات ثانياً بين إنجلترا وفرنسا وكتب سفير إنجلترا في بطرسبورج
إلى بالمرستون يقول « إنه ما دعا القيصر لارسال المندوب الخاص إلا
علمه بأن حكومة إنجلترا قد حسنت ظنّها بروسيا وأخذت تنظر إلى
سياسة القيصر ورغائبه بعين العدل والموافقة ^(١) »

وفي ١٥ سبتمبر سنة ١٨٣٩ وصل البارون « برنوف Brunnow »
إلى لندرة وكان سياسياً قادراً وملمّاً بسياسة روسيا الخارجية وبآراء القيصر
قفاح الحكومة الانجليزية في مهمته وأخبر بالمرستون أن روسيا ترى
أن يمنح محمد علي حكومة مصر فقط وتجعل وراثية في أسرته وأن تخلّي
الأقاليم الأخرى ، وأن روسيا مستعدة للاتفاق مع باقي الدول في
استخدام أي وسائل قهرية تراها الدول ، وعلى روسيا أن تحمي
القسطنطينية وآسيا الصغرى بصفة كونها متدبة عن الدول لا بحق
معاهدة « هنكارسكس » وقد أدهش البارون « برنوف » بالمرستون
بإعلانه استعداد حكومة روسيا للنزول نهائياً عن هذه المعاهدة وأن
يحل محلها معاهدة دولية أخرى تحتم احترام المبدأ القاضي بإغلاق البسفور
والدردينيل أمام جميع السفن الحربية . وزاد برنوف على ذلك أن أسر
القول لبالمرستون بأن رفض فرنسا الدخول في المعاهدة مما يزيد القيصر
سروراً ^(٢) بعد ذلك أعلم بالمرستون فرنسا وباقي زملائه بفحوى الرسالة

رسالة برنوف
إلى إنجلترا

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) إلى بالمرستون في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٣٩
(٢) سجلات وزارة الخارجية من بالمرستون إلى سفير روسيا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٣٩

الروسية وجاء الرد من «سولت» ينحى على بالمرستون باللائمة ويقول
أن غرض روسيا ظاهر وهو فصل فرنسا من إنجلترا وتدخلها في
القسطنطينية بمفردها ، وقال في الختام لسفيره أن فرنسا لا يمكن أن
تسمح أبداً بدخول أسطول أجنبي أمام القسطنطينية ما لم يظهر أسطول
فرنسا أيضاً^(١)

فاعتمدت الوزارة الانجليزية على اعتراض حكومة فرنسا واعتذرت
عن قبول مقترحات «برنوف» ولكن على الرغم من عدم موافقة
الوزارة أبدى بالمرستون ارتياحه الخاص لأراء روسيا ورحب بمقترحات
برنوف وأفهمه أنه يريد العمل مع روسيا وترك فرنسا إذا رفضت
الاشتراك في المشروع المعروض

ولكن انفصال فرنسا عن إنجلترا كان عملاً لا ترضاه الوزارة
الانجليزية ولا الملك ، ولم يكن بالمرستون نفسه يريد الانفصال نهائياً
لعلمه بأن فرنسا وحدها هي التي يمكنها التأثير في محمد علي ، وعلى ذلك
اضطر إلى إرضاء الوزارة فعدل شروطه الأولى ورضى أن يحيد عن
مبدئه تفادياً من الانفصال عن فرنسا ، فعرض على «سبستيانى» السفير
الفرنسى بلنדרه أن يمنح محمد علي ولاية عكا زيادة على مصر ويكونان
وراثتين ولكن بشرط أن تشترك فرنسا في قهر محمد علي إذا رفض^(٢)
فأبلغ السفير اقتراح بالمرستون إلى حكومته وذكر أن هذه الشروط

(١) من سولت إلى بوركى في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٣٩

(٢) من سبستيانى إلى سولت في ٢ أكتوبر سنة ١٨٣٩

وإن كانت لا تفي باغراض فرنسا فانه يخاف أن تكون آخر ما يمكن الحصول عليه ، ثم ماعثم أن جاء جواب الحكومة الفرنسية فكان مثيراً لغضب المرستون فانها لم تقتصر على الاحتجاج على استعمال الدول الوسائل القهرية ضد محمد علي بل وضعت الشروط المقدمة قائلة « أن محمد علي لا يخضع لشروط كهذه يرى فيها سقوطه وأنه يفضل أن يثير الحرب ثانية فتكون أقل ضرراً به وأشد وبالاً على أوروبا . إن فرنسا ترفض أن تسوق محمد علي إلى نتيجة كهذه مع علمها تماماً بأن هذا الرفض سيقرب ما بين إنجلترا والروسيا ^(١) »

رفض تير
لشروط المقدمة

لم يسيء إلى قضية محمد علي شيء أساءه رد فرنسا عنه فان الشروط المقدمة كانت أقصى ما كان ينتظر أن توافق عليه بقية الدول . لذلك استقبل المرستون جواب الحكومة بسكوت تام ولما انتهى السفير من كلامه سحب باسم الوزارة الاقتراح المقدم . وكانت نتيجة ذلك أن توترت العلاقات بين الحكومتين وكانت الجرائد من الجانبين تضرع نار البغضاء وتثير شعور العامة وخاصة في باريس حيث كان محمد علي في المنزلة الأولى من قلوب الشعب الذي كان يعد أي اشتراك من جانب الحكومة في حل صار في النهاية بمحمد علي عملاً ضد كرامة الوطن . وقد شارك الشعب في هذا الشعور وزراء فرنسا والملك نفسه فاستدعت الحكومة سفيرها بالقسطنطينية أمير البحر « روسين » الذي اشتهر بعدائه لمحمد علي ، وردت الحكومة الانجليزية على ذلك باستعداد الكولونيل كامبل معتمداً

(١) سولت إلى سبستيان في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣٩

السياسى بمصر الذى اشتهر بالدفاع عن محمد على .

ولم تكن الأحوال فى الشرق هادئة أثناء ذلك فلم يكف محمد على عن السعى لدى ديوان السلطان والسلطانة الوالدة للموافقة على طلباته وإتمام الصلح معه مباشرة بدلاً من إنتظار الدول لتصلح ما بينهما ، ولم يكن الباب العالى بأقل رغبة فى عقد الصلح مع محمد على مباشرة وخاصة بعد أن أصطلح محمد على والوزير خسرو باشا . مما دعا السفير « بنسبى » إلى أن يكتب لحكومته يقول أن للباب العالى رغبة شديدة فى الاتفاق مع محمد على ^(١) . ولم يؤخر عقد هذا الاتفاق إلا الحاف بنسبى وتذكيره حكومة الباب العالى بأن مسألة الاتفاق ترجع إلى الدول العظمى وتمسها فى أقرب مصالحها . فتأجل الاتفاق وطال عذاب حكومة تركيا أمام قوتين قوة محمد على ذات التأثير السحرى فى الديوان والقسطنطينية وباقى الولايات ، وقوة الحلفاء الذين أكدوا لها الاتفاق والانجاز فى أول الأمر ثم ما لبثوا أن اختلفوا اختلافاً لا أمل فى تلافيه بسهولة

عودة بنوف
واشتراك روسيا

وكان بالمرستون شاعراً بضرورة الإسراع فى إنجاز الصلح ولذلك رحب بعودة الكونت « بنوف » إلى لندرة مزوداً برضاء القيصر عن تعديل الاقتراح الأول على حسب رغبة الحكومة الانجليزية وهو أن الروسيا توافق على دخول أسطول من دول الحلفاء إلى البسفور مع الأسطول الروسى فى آن واحد . فزال بذلك كل اعتراض فى سبيل اتفاق الدول واطلع بالمرستون السفير الفرنسى سبستيانى على تصريح

الروسيا الجديد وأخبره بأن النمسا وبروسيا سيرسلان مندوبين إلى لندرة للاتفاق على ما يجب، فأسرع سبستيانى إلى أخبار حكومته بهذا النبأ فأحدث الخبر إضطراباً إذ لم يكن منتظراً أن الروسية تتخلى عن مركزها الممتاز فى الآستانة، وبذلك فقدت فرنسا أهم حجة تدافع بها عن خطتها أمام بالمرستون. ومع ذلك أبدى المارشال سولت ارتياحه العظيم من موافقة الروسية غير المنتظرة ولكنه فى الوقت نفسه أبدى ارتياحه بشأن الأسباب التى دعت الحكومة الروسية إلى تغيير أو تخطيط سياستها القديمة^(١) فسم بالمرستون من هذه الخطة التى أتبعها فرنسا وصمم على العمل سواء انضمت فرنسا أو لم تنضم

أما فى فرنسا فثار الرأى العام ضد تحالف الروسية وانجلترا وقام « تيير Thiers » فى مجلس النواب ينادى بأن واجب فرنسا يقضى عليها بمساعدة مصر بكل جهدها صوتاً لمصالحها ولشرفها^(٢) وكانت نتيجة هذه الحركة أن انقلبت الحكومة وأصبح « تيير » رئيساً لها وعين « جيزو Guizot » سفيراً لفرنسا أمام قصر « سنت جيمس » وكان « تيير » من أشد أنصار محمد على وما كان ينتظر منه أن يوافق على اجتماع مؤتمر دولى يقضى على صاحبه. أما خطته السياسية فهى التمسك طبعاً بمبدأ مذكرة ٢٧ يوليه، ولكن كان من رأيه أنه إذا اتفق السلطان ومحمد على مباشرة فلا ينبغى أن تتدخل الدول وتلغى هذا الاتفاق. ومع أن هذا كان مخالفاً

خطة اليسو
تيير

(١) أوراق برلمانية : سولت إلى سبستيانى فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٢٩

(٢) تاريخ أوروبا السياسى « ديدور » جزء أول من ٢٧٤



لوی فابیہ

ملاک فرنا ۱۸۳۰ — ۱۸۴۸

للمذكرة كانت هذه الطريقة في نظره هي التي بها يتمكن الباشا من كسب شروط في مصلحته من غير اشتباك مع الدول . ولأجل أن يساعد في إتمام هذا الحل أرسل « تير » رسلا من لدنه إلى القسطنطينية والاسكندرية لتسهيل سبيل الاتفاق بين الطرفين ، وكتب إلى سفيره في لندره يحذره من الاشتراك في مؤتمرات أو في جلسات قد تعقد في لندره حتى يتسنى لفرنسا الاحتجاج على ما يقرره ولا يكون انفصال فرنسا ظاهراً . وأكد عليه أن يماطل قليلا ويكسب الوقت ^(١)

وصول مندوبي
الدول

وبعد ذلك سارت المسألة يبطئ إذ طلب الحلفاء مندوباً عن تركيا ليشترك في المؤتمر وكان قد حضر إلى لندره أثناء ذلك « نيومن » عن النمسا و « ييلوف » عن بروسيا ووصلتهما الأوامر من حكومتيهما أن يبذلا جهدهما في تفهيم « جيزو » ضرورة الاتفاق وتحذيره من نتائج الانفصال واستعملت النمسا نفوذها لدى بالمرستون ورغبت إليه أن يتساهل مع فرنسا مرة أخرى . وكان من رأى مترنخ ألا يتم عمل من غير اشتراك فرنسا لأن أسطول إنجلترا وحده لا يمكنه مساعدة الأتراك على طرد محمد علي من الشام ولا بد من استعمال الجيوش البرية ، ولم تكن النمسا مستعدة لأرسال جنودها إلى الشام لأن روسيا وإنجلترا كانتا مشغولتين بحروبهما ، الأولى في القوقاز والأخرى في الأفغان والصين وكندا . لذلك اقترح مترنخ أن يعطى محمد علي النصف الجنوبي من بلاد الشام زيادة على مصر « ولكن إذا رفض الباشا هذه الشروط فإن النمسا

محاولة استرضاء
فرنسا

(١) « مذكرات جيزو » جزء خامس ص ٢٧

لا تردد في اتخاذ الوسائل القهرية ضد محمد علي ووضع أسطولها تحت تصرف بريطانيا وروسيا ،^(١)

فلم يمانع بالمرستون وأبلغ الخبر إلى «جيزو» وهذا أبلغه إلى حكومته في ٧ مايو سنة ١٨٤٠ ولكن جواب «تيير» لم يكن أسعد حظاً من

جوابه السابق . قال «تيير» أنه متأكد أن محمد علي سيرفض الشروط رفضها الشروط
المستعمل على

ولا يقبل أبداً تقسيم سوريا ، وماذا تكون النتيجة لو طلب محمد علي «أطنه» وهدد الدول بعبور جبال طوروس وشبت نار الحرب ؟^(٢)

فضاعت بذلك فرصة ثانية لحل المشكل بطريقة السلم . ولو كانت هذه الشروط عرضت على محمد علي نفسه مباشرة ومن غير تأثير فرنسا لقبها حتماً . وقد نشأ عن هذا الرفض حدوث أزمة سياسية شديدة بين الدول ، وما سبب ذلك إلا الفكرة المعكوسة التي كانت تشغل أفكار الفرنسيين من كبيرهم إلى صغيرهم من جهة قوة مقاومة محمد علي في بلاد الشام ، وكان «تيير» يعتقد تماماً أن غالبية الوزارة الانجليزية لا توافق على مشروع بالمرستون ، كذلك كان من فكره أن النمسا وبروسيا ستضطران إلى التقهقر عاجلاً أو آجلاً . وعلى العموم كان «تيير» يعتقد أن الدول تتكلم ولا يمكنها أن تتفق على العمل سريعاً ، وفي أثناء ذلك التردد يكون محمد علي قد سوى شروط الصلح بينه وبين السلطان

وفي غضون ذلك كانت الأحوال تجري في الشرق وفق رغبة

بين محمد علي
ونركيا

«تيير» فقد سقطت حكومة خسرو باشا في القسطنطينية ، وأصبح

(١) . مذكرات جيزو ، جزء خامس ص ٨٠ — ٨٦

(٢) . أوراق برلانية : نيرد إلى جيزو في ١١ مايو سنة ١٨٤٠

الصلح بين الجانبين قاب قوسين إذ أرسل محمد علي في ٢١ يونيو سامي بك مندوباً خاصاً لتهنئة السلطان بميلاد ابنه ومعه هدية قدرها ٢٠٠٠ كيس ورسالة إلى السلطان يريد بها الاتفاق نهائياً إذ أن العقبة في سبيل الاتفاق قد زالت بسقوط خسرو باشا . وقد ذكر سامي بك أن محمد علي مستعد لتقديم الأسطول العثماني ولأخلاء بلاد العرب وكريد إذا رغب السلطان وفي مقابل ذلك يلتمس محمد علي منحه حكومتى سوريا ومصر وجعلهما وراثتين في نسله^(١)

وكان « تيير » قد أرسل رسلاً من قبله لتسهيل طريق الاتفاق بين الطرفين فعلم بالمرستون بمساعي « تيير » وخشى أنه إذا لم يتم بعمل حاسم فإن المسألة تفلت من يده وتدخل في حيز العمل الواقع

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) من هودجس الى بالمرستون ١٦ يونيو سنة ١٨٤٠

الفصل الثالث عشر

الازمة السياسية في سنة ١٨٤٠

كانت نتيجة موقف الجلود الذي وقفه « تيير » أمام الدول أن دخلت المسألة المصرية في دورها المملوء بالحوادث العنيفة . ففي هذا الدور وصلت الدول ، بعد بحث وتبادل آراء دام سنة ، إلى أنه لأجل استتباب السلم في أنحاء الدولة العلية يجب الاستعداد لخوض غمار الحرب وفي هذا الدور انفرط عقد الحلفاء وتهدم ما أيده الدول مراراً من اتفاقها وفيه أيضاً ظهرت قوة محمد علي بمظهر لا يتفق مع ما عرف عنه في أوروبا وقد امتلأ هذا الدور بالمتناقضات الغريبة من تقرير وتغيير وعزل وإعادة مما زاد في خيال الدول

اسراع بالمرستون
في عقد للماهدة

تراكمت الحوادث التي اضطرت بالمرستون إلى العمل فقد جاء نوري بك مندوب تركيا وقدم للحلفاء مذكرة في ١٨ مايو يشكو المحن التي حلت بتركيا من جراء تأخير الصلح في الشرق ، ثم قدم شكيب المفوض العثماني أمام مؤتمر الدول وقدم مذكرة للسفراء بلهجة شديدة قال فيها : « أنه مهما بلغ الأيلام من جراء الاتفاق مع محمد علي مباشرة فإن إيلام تركيا من جراء عدم تنفيذ الأمانى الحسنة المدونة في المذكرة المشتركة أكثر وأشد »^(١)

(١) أوراق برلمانية ، شكيب ، إلى « بالمرستون » في ٣١ مايو سنة ١٨٤٠

كذلك تدمرت حكومة روسيا من تأخير وتردد بالمرستون وأرسل
سفير سنت بطرسبورغ يذكر بالمرستون بأن روسيا تنتظر بنافذ الصبر
عزم حكومة جلالة الملك بشأن الخطة التي ستبناها من غير إشراك
فرنسا^(١)

على أن بالمرستون لم يكن في حاجة لمثل هذا التذكير فانه لم يتأخر
عن العمل الا مراعاة لرأى الوزارة الانجليزية ولخواطر النمسا وبروسيا
اللتين لم تريدا السير بدون فرنسا ، ولقد اجتهد مندوباهما في إشراك
فرنسا في الساعة الأخيرة فقدما مشروعا يعطى به محمد على مصر
وراثية والشام طول حياته ، ولكن « تير » رفض مرة أخرى وأصر
على الوقوف منفرداً^(٢)

عند ذلك لم يبق أمام بالمرستون إلا طريقان : إما أن ترجع الدول
عن وعدها الأول وتركيا وتترك المسألة تحل بنفسها وحينئذ تكون
الدول قد أضرت بمصالحها ولم تبر بوعدها ، وإما أن تتقدم الدول لمساعدة
السلطان من غير إشراك فرنسا مؤقتاً . واختار بالمرستون ومندوبو
الدول الطريقة الأخيرة . ذلك لأن الظروف جاءت وفق أغراضهم فقد
أنفق سامى بك مندوب محمد على في مهمته وأصبح رشيد باشا وزيراً
وكان هذا الوزير تركيا صعيماً تربى تربية غربية صحيحة فكان يعتقد
أن الدواة يجب أن تبقى واحدة لا تتجزأ ولا ينبغي أن ينشئ محمد على
أسرة مالكة في قلب الدولة ، وأخذ بنسبني يعضده ويرشده الى السياسة

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) الى بالمرستون ١٤ فبراير سنة ١٨٤٠

(٢) « مذكرات جيزو » الجزء الخامس ص ٢٠١

اللازمة فكتب يطلب من الدول تنفيذ مذكرة يولييه سنة ١٣٨٩ ،
ولما مال السلطان الى الاتفاق مع محمد علي بمساعي سامي بك هدد
رشيد بالاستقالة

انهاز فرصة
الثورة في الشام

ولكن أهم من هذا كله أنه حدثت حوادث لم تشجع على قطع
تيار المفاوضة مع محمد علي فحسب بل شجعت الجميع على ضرب محمد علي
ضربة مؤلمة ، ذلك هو قيام ثورة في سوريا ضد الحكومة المصرية التي
كانت تريد أن تنهض بالبلاد حرياً وزراعياً وتجارياً فأدخلت نظام
الجندية والاحتكار ، وأدخلت نظام المحاكم الحديثة التي يتساوى أمامها
الجميع مهما اختلفت نحلهم ، كل هذا نظرا ليه سكان الجبل نظر المستريب
غير أن الثورة لم تقم فعلاً إلا بعاملين الأول التشجيع من قبل حكومة
تركيا والسفارة الانجليزية بالقسطنطينية ، والثاني قيام ابراهيم باشا بنزع
السلاح من سكان لبنان ، واستفعل أمر الثورة فشغل ابراهيم باشا
بقمعها واهتم محمد علي فأرسل لابنه نجدة قوية على رأسها حفيده عباس
باشا فلم يعض إلا قليل حتى أدخلت البلاد إلى السكون وكتب المعتمد
الانجليزي في دمشق إلى حكومته يقول أن الثورة قد انتهت^(١)

المعارضون
بالمرستون

ولكن قبل وصول الخبر إلى أوروبا كان بالمرستون قد استخدم حادث
الثورة في إقناع زملائه في الوزارة بضرورة العمل ضد محمد علي وكانت الآراء
في الوزارة الانجليزية منقسمة اقساماً بيناً ، فكان رئيس الوزارة اللورد
« ملبورن Melbourne » يخشى حدوث أزمة وزارية تقضي باستقالة الوزارة
أو باستقالة بعض أعضائها فكان يعمل على التوفيق بين أعضاء الوزارة ، وكان

بالمرستون مصراً على اتخاذ الخطوة النهائية وهي عقد المعاهدة من غير اشتراك فرنسا ، غير أن الشعور العام في قصر الملكة وبين الأحرار المتطرفين كان لا يميل إلى التدخل ضد محمد على خوفاً من انفصال فرنسا عن إنجلترا . ولا يزال للآن عدد من الرسائل المقدمة لأعضاء البرلمان بطلب العطف على قضية مصر وعدم إهمال مصالحها وتضحية الأنظمة الراقية التي أدخلها محمد على فيها لإرضاء لسياسة المحافظة على كيان الدولة ^(١) وقد ظهر في البرلمان نفسه عدد من الأعضاء يدافعون عن قضية محمد على

تهديد بالمرستون
الوزارة بالاستقالة

ولما رأى بالمرستون أن حزب المعارضين له قد قوى هدد الوزارة بالاستقالة إذا لم يعقد الاتفاق ، فقال في جوابه لرئيس الوزارة « أراني أزاء الاختلاف في الرأي بيني وبين أعضاء الوزارة بشأن موضوع المسألة الشرقية الهام مضطراً لترك منصبى تحت تصرف رئيس الوزارة ، وإن رأيى في هذا الموضوع رأى صريح لا يقبل التحويل وهو أننا إذا تقهقروا واحجمنا عن عقد الاتفاق مع روسيا والنمسا وبروسيا لأن فرنسا لا تريد الاشتراك معنا فإنا نضع حكومتنا في مركز مهين غير لائق وتصبح إنجلترا كأنها آلة تحركها فرنسا . أما من جهتي فإني ما اقتنعت بشيء في حياتي اقتناعي بصحة رأيى هذا ، وإني إذا كنت غير محق في هذه المسألة فإني لا أرى لإي قيمة في أى مسألة أخرى ^(٢)

ثورة الأفكار
في فرنسا

فكانت النتيجة أن خشيت الوزارة السقوط واضطرت إلى موافقة بالمرستون ، فلم يبق أمامه إلا إقناع النمسا وبروسيا بعدم انتظار فرنسا ولم يجد صعوبة ما في التأثير فيهما لما كان جارياً في فرنسا من الثورة في الأفكار والمظاهرات والمقالات الحماسية وذكرى الحروب والانتصارات النابليونية وذلك بسبب انتظار رفات نابليون من جزيرة « سنت هيلانة » ، وعلى ذلك تم

(١) رسالتا توماس واجهورن ، سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٣٨

(٢) « تاريخ حياة بالمرستون » الجزء الثانى : بالمرستون إلى بلور ، يولييه سنة ١٨٤٠

عقد الاتفاق في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ . وفي يوم ١٧ يولييه طلب « جيزو » إلى وزارة الخارجية وهناك قرأ له بالمرستون مذكرة تنبئ بمقدار اتفاق بين الدول الأربعة من جهة وتركيا من جهة أخرى لهدنة الحالة في الشرق . وأبدى بالمرستون أسفه لأن تفصال الدول المؤقت عن فرنسا ورجا أن لا يدوم الانفصال طويلا وأن تستعمل فرنسا نفوذها في الاسكندرية لدى الباشا لقبول شروط الاتفاق ^(١) أما جيزو فأنصت طول الوقت ولم ينبس ببنت شفة ثم غادر مقر الوزارة وبلغ الخبر إلى حكومته

تعهدت الدول بمقتضى الاتفاق بمساعدة السلطان فعلا في اخضاع محمد علي ، وينبوا في لأئحة خاصة أن يعرض السلطان على محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود معينة تربطها بالدولة مثل دفع الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح القاب الشرف وضرب النقود الخ ، وأن يمنح محمد علي فضلا عن مصر ولاية عكا مدة حياته فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل فالسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحهم الخاصة ونصائح حلفائه . وفي وثيقة ثالثة وافقت الدول على أن الحالة في سوريا والحالة السياسية الخطرة في أوروبا تحتم عليها الاسراع في اتخاذ الوسائل الفعلية بلا تأخير ولا

عقد معاهدة
للدرة يولييه سنة
١٨٤٠

انتظار موافقة الحكومات على المعاهدة^(١).

ويرى الباحث في شروط المعاهدة غمطاً ظاهراً لحقوق محمد علي وهو المنتصر في ميدان الحرب الواقفة جنوده في جميع البقاع التي يطلب بقاءها في يده، وهو وحده الذي كان يمكنه لو شاء إثارة حرب أوربية عامة بأن يأمر جنوده بالزحف على القسطنطينية. على أن المعاهدة لم تكن مبنية على قاعدة منطقية إذ لا بد أن يكون محمد علي أحد رجليين، إما رجلاً يستحق شيئاً أولاً يستحق، فإذا كانت الحالة الأولى فلا شيء سبب عزلت فرنسا ووضعت شروط صبيانية لا يمكن أن ترغب محمد علي أو تؤثر في رجل مثله، وسواء أعطى محمد علي مصر وحدها أو هي والشام فإن العيب بكيان الدولة حاصل على كل حال، وإذا كان محمد علي لا يستحق شيئاً فلم تشهر عليه الدول الحرب صراحة وتطرد حيوشه من الشام ومصر أيضاً؟ لذلك لم يكن للاتفاق أثر حاسم إلا سوء العلاقات بين إنجلترا وفرنسا التي أصبحت منذ إعلان شروط الاتفاق من ملكها «لوي فيليب» ووزرائها إلى أصغر رجل في حالة هياج شديد ضد اجماع الدول على فرنسا التي تثار ثائرها من أجل تأليب دول أوروبا عليها كما فعلت في سنة ١٨١٥ واتفاقها على عزلها خارج هيئة الدول والاتفاق على مسألة حيوية أو أوربية من غير استطلاع رأي فرنسا بل وعلى غير رغبتها. وقد عد الفرنسيون اتفاق ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ إهانة لحقت الشرف الفرنسي وضربة قاضية لا بد من الانتقام بسببها، فقام «لوي فيليب» وهدد الدول بأنه سيتولى رئاسة

(١) راجع ملحق المعاهدة في آخر الكتاب

الشعب الثائر ويطلق « غول » الثورة من عقاله بعد أن عمل على كبح جماحه عشر سنوات ^(١) وكتب صديق إلى « جيزو » يصف له الحالة في فرنسا فقال « إن الشعور الحربى بالغ أشده وكل يريد الحرب ، حتى الروس المعتدلة قد سرى فيها التيار وأصبحت تتوق للحرب وما من نائب كلمته إلا وصرح بضرورة إظهار قوة فرنسا » ^(٢)

أما « تيير » فنزل عليه الخبر كالصاعقة لأنه لم تصله من « جيزو » معلومات ييز تيير وجيزو محدودة عن توقع عقد الاتفاق ، وكل الذى وصله عبارة عن الخلاف بين أعضاء الوزارة واحتمال استقالة بالمرستون ، لذلك اتهم جيزو بقلّة النشاط وقصر النظر ، ولكن الحقيقة هي أن جيزو قام بالواجب ولم يقصر فى شيء فكتب الى رئيسه فى ١١ يولييه يقول « أن بالمرستون قد أوضح للوزارة آراءه بشدة واصرار و بين خطة العمل لعقد اتفاق مع الدول الاربع ^(٣)

أما الخلاف بين أعضاء الوزارة فقد صدق فيه حدس جيزو وانفرد لورد « هولند » ولورد « كلارندون » وهما عضوان من الوزارة وقدا اعترضا للملكة ونصه : « تنصح الوزارة لجلالتك بالدخول فى اتفاق الغرض منه اخراج محمد على من سوريا ، ويرى اللورد هولند واللورد كلارندون أن مثل هذا التدخل ليس من حسن السياسة ولا هو ضرورى لصيانة شرف تاج جلالتك ولا مفيد لمصالح رعايا جلالتك » ^(٤)

فإذا كان قد قصر « جيزو » فى إنذار حكومته باحتمال ابرام الاتفاق فانما السبب فى ذلك يرجع إلى حذر بالمرستون وكتمان كل شيء حتى يتم الاتفاق ولا يخشى من اذاعة الخبر ، فالغلطة نهائياً هي غلطة تيير وغلطة فرنسا التى رفضت مراراً

(١) . تاريخ اوربا السياسى ، لبيدور جزء اول : ص ٢٨١

(٢) . مذكرات جيزو ، الجزء الخامس : ص ٢٥٠

(٣) . مذكرات جيزو ، الجزء الخامس ص ٢١٣ و ٢٥٠

(٤) . تاريخ حياة كلارندون ، لمكسويل الجزء الثانى ص ١٩٦

كل المفاوضات التي عرضت على أعضاء الحكومة ولم يفكروا يوماً فيما عسى أن يكون مركز فرنسا لو اتفقت الدول ضدها ، لذلك لما فوجئت الحكومة الفرنسية بالاتفاق خفي عليهم طريق العمل وتخطيطوا في سياستهم وخاصة أن فرنسا كانت مضطرة إلى التمسك بمذكرة ١٨٣٩ التي وقعت عليها ، فما كان يمكنها الوقوف في جانب محمد علي ومساعدته ضد الدول ، إذ لا بد أن يجر ذلك إلى حرب أوربية عامة لم تكن الحكومة في حالة تمكنها من الدخول فيها إلا بعد سنة على الأقل .

خطة الحكومة
الفرنسية بعد
المعاملة

من أجل ذلك دعا الملك « لوى فيليب » أكبر رجال حكومته إلى قصره للبحث في الحالة وقر رأيهم على إرسال رسل إلى محمد علي ليشجعوه ويتعهدوا حصونه واستعدادهم الحربي وليخففوا من حدته ، وفي أثناء ذلك يجب أن تستعد فرنسا للحرب ، وكتب « تيير » إلى سفراء حكومته يشير عليهم بملازمة التحفظ وإبداء التأثير في معاملاتهم مع سفراء الدول . أما رد « تيير » على « بالمرستون » فكان رداً قوياً الحجة . فقد كتب يقول « أن فرنسا ترى أنه ليس من مصلحة السلطان في شيء أن تترك له أقاليم يعجز عن صيانتها وحكمها ، كذاك لا ترى أي فائدة للسلطان من أضعاف الباشا الذي قد يكون قوة منيعة للدولة ، وأن فرنسا تعتقد أنه ليس من الحكمة ولا من الاحتراس في شيء أن تقر الدول على وسائل تعجز عن تنفيذها ، أو إذا نفذتها فبطرق ناقصة عظيمة الضرر » ^(١) وكتب إلى جيزو يأمره بمعاملة بالمرستون كما عامله فيتلو عليه المذكرة ويوجه إليه الأسئلة بشجاعة مستفهماً منه عما إذا كان لديه وسائل لمساعدة الثوار في سوريا ؟ وماذا يكون شأن الدول لو رفض

(١) أوراق برلانية : مذكرة جيزو إلى الحكومة الإنجليزية في ٢٤ يولييه سنة ١٨٤٠

محمد على الشروط التي يقدمها له السلطان رفضاً باتاً؟^(١)

وكان « تيير » مصمماً في الحقيقة على الدخول في حرب أوربية إذا لم تحل العصابة الأوربية ، ولم يكن غرضه تعضيد محمد على فقط بل تمزيق معاهدات سنة ١٨١٥ ، وأعداء عماداً مالياً عظيماً للاستعداد للحرب ، وزيد الجيش والأسطول وأخذ في تحصين القلاع وانبعثت الحماسة في داخل فرنسا وأخذ الناس يترنمون بالأناشيد الوطنية في مجتمعاتهم .

وثوق بالمرستون
في التجاح

غير أن هذه المظاهر لم تؤثر في بالمرستون الذي كان واثقاً أن الملك لوى فيليب لا يمكنه الدخول في حرب تجر معها ثورة قد تودي بعرشه فكتب إلى « هودجس » المعتمد البريطاني بمصر يقول له أن فرنسا لا يمكنها أن تدخل في حرب ضد باقي دول أوربا من أجل محمد على ، وليس لدى فرنسا من القوة ما يمكنها من ذلك^(٢)

وكانت فكرة بالمرستون تقضى باخضاع محمد على عاجلاً حتى إذا هزم رأى الفرنسيون أن لا ضرورة لدخول الحرب فتنهى الأزمة بسلام . لذلك رأى ضرورة السرعة والانجاز في العمل فبينما كانت المفاوضات دائرة بين معتمدى الدول ومحمد على أرسل للأسطول البريطاني في مياه البحر الأبيض المتوسط أن يقطع المواصلات بين سوريا ومصر وكلف ممثلو الدول في سوريا إذاعة نصوص الاتفاق للعموم ، وأخذ « بنسبني » ينظم حركة الثورة في سوريا وشرع أعوانه يرسلون

(١) « مذكرات جيزو » جزء خامس : ص ٢٢٠ - ٢٢٥

(٢) أوراق برلمانية : بالمرستون إلى هودجس ١٨ يولي سنة ١٨٤٠

السلح والذخيرة خفية إلى الثوار^(١)

قيام الثورة في
سوريا

نعم ان الثورة كانت قد خمدت في يوليه ولكن كان هناك وميض
تذمر لو تعهده خدام السوء بالمال والسلح لشبت نار الثورة وشغلت
ابراهيم عن الزحف على القسطنطينية وعرقلت مساعيه الحرية والحلفاء
يحاصرونه من البحر ، فكان مما لا بد منه لنجاح خطة الحلفاء إضرام نار
الثورة في الداخل . وفعلنا نجح الحلفاء في ذلك فكانت ثورة سوريا بسبب
إخفاق ابراهيم ومحمد على أمام الحلفاء : إلا انه لم يكن من الشهامة في
شيء أن تتولى سفارة بريطانيا في القسطنطينية تحريض قوم عرفوا بتمردهم
ضد أى حكومة نظامية . وخاصة بعد اعتراف ممثلى انجلترا نفسها بكفاءة
ومقدرة الحكومة المصرية^(٢) . ولقد كان حقاً على « تير » أن يستفهم
من الحكومة الانجليزية : « هل كان التحريض على الثورة من الأعمال
التي تفيد الدولة العلية التي هي في حاجة إلى الراحة والطمأنينة ؟ وهل
الثورة في الشام تواد حب الطاعة والنظام في قلوب رعايا السلطان ؟
وهل ينجح السلطان في حكم هؤلاء القوم بعد أن أثارهم الباب العالي في
وجهه الباشا ؟ »^(٣)

(١) بالمرستون إلى بنسنى في ١٧ يوليه سنة ١٨٤٠

(٢) وما يؤيد اشتراك سفارة القسطنطينية في اثاره للشعور ضد محمد على رسالة . بالمرستون ، إلى
بنسنى ، عقب انتهاء الحوادث وهذا نصها : « إنى انتهز هذه الفرصة لا ذكر لك انه لما كان اهالى سوريا
لم يشهروا السلح في وجه محمد على إلا بتحريض للوظفين الانجليز اصبح من واجب الحكومة ان
لا تدخر وسعا في نصح السلطان بعمل كل ما يضمن تخليص السوريين من الظلم (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠)
وقد بلغت نفقات الذخائر الحرية للموزعة في بلاد الشام بواسطة السفارة البريطانية ٢٨٩٤١ خنيا
و ١٣ شلنا وقد طلبت الحكومة الانجليزية تسديدها من الحكومة العثمانية (فبراير سنة ١٨٤٠)

(٣) اوراق برلمانية : مذكرة حيزو ٢٤ يوليه سنة ١٨٤٠

حين وصلت إلى مسامع محمد علي أخبار اتفاق ١٥ يولييه أخذ يستعد في مصر لدفاع عظيم خليق بهمة المعهودة فكون فرقاً من الحرس الوطني من جميع الصنائع والفيلة وأخذ يدرّبهم على الحركات العسكرية ، وأقام القلاع على الشاطئ من رشيد إلى الاسكندرية وأمر بعودة جيش بلاد العرب ووحد الأسطولين العثماني والمصري تحت أمره ضابط مصري . وأرسل إلى سوريا لتقوية حصن عكا ثم أرسل ينذر الباب العالي بعاقبة تدخل الدول قائلاً أنها لا تكلف نفسها مؤونة حرب لا تجنى من ورائها مصلحة ذاتية وأخذ محمد علي يعامل معتمدى الدول بحفاء و صلف ولقد شكّا « الكولونيل هودجس » المعتمد الانجليزي الجديد مما كان يلقاه من المعاملة الجافة . وكانت مهمة هودجس مخوفة بالشكوك إذ أرسله بالمرستون ليحل محل « الكولونيل كامبل » نصير محمد علي وليدل الحكومة الانجليزية على بعض الأرشادات الحرية فيما إذا اقتضت الحال إرسال حملة ضد محمد علي^(١) . وفي ١١ أغسطس حضر المندوب العثماني رفعت بك حاملاً شروط الاتفاق لعرضها رسمياً على محمد علي فلما قدمت له بحضور معتمدى الدول قابلها بثبات تام وخاطبهم قائلاً : « ان هذه الشروط لا يمكن قبولها وانتم أعلم بأخلاق محمد علي فهو لا يقضى على نفسه بالموت وهو على قيد الحياة وأنى لأستطيع قبول شروط مذلة لى^(٢) »

(١) كتب هودجس إلى حكومته يقول : « ما كنت أظن أن هذه البلاد حتى حوطني الباشا بالجوايس ليراقبوا حركاتي ولذلك أصبح من الواجب استعمال الاحتراش الشديد لتجنب كل ما من شأنه إثارة شكوك الباشا وكل ما يشير إلى الغرض الحقيقي الذي يرمي إليه . » سجلات وزارة الخارجية : من هودجس إلى بالمرستون ١٦ يناير سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية : من هودجس إلى بالمرستون ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠

فكتب إليه المعتمدون يذكرونه بالعهادات الدولية من القداسة رد محمد على
وأنها لا تقبل التغيير والتبديل ، فلم يؤثر هذا في عزيمة محمد على واعتمد
على تعضيد حكومة فرنسا وما كان عليه الشعور العام فيها إذ أكد له
المسيو « كوشليه » معتمد فرنسا في مصر إن الحرب الأوربية لا محالة واقعة ،
وقامت الجاليات الأجنبية واحتجت لدى حكوماتها على اتفاق الدول
ضد محمد على . « وكانت الجالية الانجليزية أشد الجاليات احتجاجاً
وأكثرها سخطاً على سياسة حكومتها وممثليها »^(١)

فقوى هذا الشعور عزيمة محمد على ، وفي ٢٤ أغسطس حضر اليه
المعتمدون والمندوب العثماني فلم يزد عما قاله في الجلسة السابقة وأخبرهم بأن
لا فائدة من الحضور ثانية بعد عشرة أيام لأنه ليس لديه إجابات واحد
ثم صارحهم القول فأخبرهم بأن يعدوا العدة للسفر لأنه إذا نشبت الحرب
لا يمكن أن يثق فيهم ، « فالرحيل خير وأشرف لكم وآمن لي »^(٢)
غير أن رفعت بك والمعتمدين مثلوا أمام الباشا في ٥ سبتمبر على
حسب التعليمات الرسمية ليسمعوا كلمته الأخيرة عن القبول أو الرفض
فقابلهم محمد على بمفاجأة غريبة ذلك أنه قبل الشرط الثاني من شروط
الاتفاق وهو حكومة مصر الوراثية ، وأما عن سوريا فقال أنه مستعد
أن يطلبها « صدقة » من السلطان ، وكان هذا الرأي نتيجة ما وصل إليه
مجلس الحكومة الأعلى الذي اجتمع لهذا الغرض . فلم يكن من المعتمدين

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) هودجس الى بالمرستون ٢٣ أغسطس سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) مقابلة محمد على في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٤٠

إلا أن وضعوا المقبات وظنوا أن هذه حيلة يكسب بها محمد على الوقت فرفضوا الطلب وأعلموه باتخاذ الوسائل القهرية من غير إبطاء ، فأجابهم محمد على بقوله : « ليكن ذلك ولكن أرسلوا طلباتي إلى لندرة أو إلى القسطنطينية » فطلب المعتمدون ضماناً لحسن نيته رد الأسطول العثماني فأنهال عليهم الباشا بصراخه وغضبه وانقض المجاس^(١) ولم يغادر المعتمدون الاسكندرية إلا في ١٣ أكتوبر

والحقيقة أنه لا يقل محمد على إلا الحديد فقامت الحرب وتحملت
 أنجلترا الجزء الأعظم منها ، إذ اقتضت المساعي إرسال قطعتين حرييتين ^{قيل الحرب بين محمد على والنول}
 من أسطولها . ثم ما لبثت الثورة إن قامت مرة ثانية في سوريا بفضل مساعي « وود Wood » الموظف البريطاني الذي كتب إلى بنسبني يقول . « انه لم يدخر وسعاً في تنظيم حركة الثورة ، وأنه تكبد مشاق عظيمة ؛ وعرض نفسه لأخطار جسيمة من أجل قيامه بالواجب »^(٢) ثم فكر بنسبني في مشروع يسهل على « وود » نشر الثورة فنصح للباب العالي تحت مسئوليته في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠ بأصدار الأمر بعزل محمد على قائلاً أنه من العبث أن يترك محمد على ممتعاً بنفوذ السلطان مع أنه يستخدم نفس هذا النفوذ ضد وجود السلطان

عند ذلك كانت الحرب قد دارت رحاها بين إبراهيم باشا في سوريا والحلفاء الذين وقفوا بأسطولهم أمام السواحل بقيادة أمير البحر « استيفورد Stopford » ثم نزل الضابط البحري « نايبير Napier » وأصدر منشوراً للأهالي يحرضهم

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) مقابلة محمد على في ٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) من وود الى بنسبني ٣ أغسطس سنة ١٨٤٠

فيه على القيام في وجه الحكومة، واشتباك الطرفان في منتصف شهر سبتمبر ولم يمض قليل حتى كان النصر في جانب الحلفاء بمساعدة أساطيلهم فاقتل الحلفاء بيروت ثم نزلت قوة إلى البر مؤلفة من ٥٠٠ تركي و ١٥٠٠ بحار انجليزى و ١٠٠٠ نمسوى فسقطت حيفا وصيدا وفي ١٣ نوفمبر سقط حصن عكا المنيع عقب انفجار هائل من الداخل لم يعرف سببه. ولولا هذا الانفجار ما سقط الحصن في هذا الوقت ولدامت المقاومة طويلا^(١)

وبسقوط عكا انحطت قوى محمد على المعنوية، غير أن جيوشه التي تبلغ ٦٠٠٠٠ بقيادة ابراهيم باشا كانت لا تزال متفوقة في داخلية البلاد وكانت دمشق وحلب والقدس وغزه لا تزال في أيديهم فلم يكن في إمكان الحلفاء محاربة ابراهيم في الداخل واقتصروا على مناوشة الجبلين لجيوشه، واكتفوا هم بتضييق الحصر البحرى على الموانئ المصرية وقطع الصلات بين سوريا ومصر. ولم يدم تمضيد الجبلين لهم طويلا بدليل ما كتبه « نايير » إلى بنسبني يقول أنه إذا استمرت الحرب مدة فلا بد من أن يقوى حزب ابراهيم في سوريا^(٢)

وفي هذه الأثناء كانت الحوادث في أوروبا تبنى، بوقوع أزمة سياسية قد تؤدي إلى حرب عامة في أى وقت، فقد توترت العلاقات بين فرنسا والباب العالي وبلغ ذلك درجة أزعجت الدول، وكانت الحكومتان

تقدم الحلفاء على السواحل

الازمة السياسية في أوروبا

(١) . الحرب في الشام . الجزء الاول ص ١٩٦ - ٢٢٥

(١) الحرب في الشام . الجزء الاول ص ٢٥٣

الانجليزية والفرنسية تبدلان جهدهما لمنع ما يمكن أن يزيد الحالة تعقيداً بينهما والفضل في ذلك لوساطة الملك « ليوبولد » ملك بلجيكا وصهر لوى فيليب وخال الملكة فيكتوريا . ثم بدأ النزاع في الوزارة الانجليزية من جديد وكاد الأمر يفضى إلى الاستقالة لولا تدخل الملكة فيكتوريا نفسها ونصيحتها للوزارة بضرورة الظهور أمام العالم مظهرًا يوافق سمعة إنجلترا ومركزها لتدراً بذلك ما يمكن أن ينجم من النتائج السيئة

ثم جاء خبر عزل السلطان محمد على فقامت فرنسا قومة واحدة ، وفطن بالمرستون لما يمكن أن يؤدي إليه مثل هذا الحادث فيادر بأبلاغ الحكومة الفرنسية أن هذا العزل عمل مؤقت لجأ إليه الباب العالي ليرغم محمد على على قبول الاتفاق ^(١)

تخضع فرنسا
لمحمد على

ولكن الشعب الفرنسي لم يسكت وأراد انتهاز الفرصة فيتقدم لمساعدة حليفه محمد على ، وبلغت الحاسة حدًا جعل « اللورد جراتيل » سفير إنجلترا في باريس يكتب إلى حكومته يقول « إن حالة البلاد بالغة الغاية في الارتباك بسبب ثورة الأفكار التي يخشى أن تهدد السلام في أوروبا وليس هناك حكومة يمكنها أن تمتنع عن مقاومة من يحاول قهر محمد على أو طرده من مصر » ^(٢) وكتب « تيير » إلى « جيزو » يخبره « بأن حكومة فرنسا تعد وجود محمد على كقوة سياسية في العالم أمراً ضرورياً ولا بد منه حتى يكمل التوازن بين حكومات العالم وذلك بسبب سعة الأقاليم التي يحكمها والبحار التي يمتد عليها سلطانه » ^(٣)

ولم يكن في رسالة تيير شيء يشير إلى العنف أو استعمال القوة فاطمأنت الوزارة البريطانية وهذا روعها وكتب بالمرستون إلى سفيره بالقسطنطينية يفبه

(١) سجلات وزارة الخارجية ، فرنسا ، بالمرستون إلى جراتيل ٢ أكتوبر سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية ، فرنسا ، جراتيل إلى بالمرستون في ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٠

(٣) سجلات وزارة الخارجية ، فرنسا ، من تيير في ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٠

إلى « أنه بمقتضى شروط الاتفاق يجب أن يعمل الباب العالي كل ما يوافق مصالحه بشرط أن لا يجحد عن نصح حلفائه له . فاللدول توصى السلطان بإعادة محمد على رسمياً إلى حكومة مصر وجعلها وراثية إذا ما أعاد الأسطول وأخلى جميع الأقاليم عدا مصر وملحقاتها في أفريقية » ^(١) ولكن مترنخ اقترح أن يطلب محمد على العفو من السلطان ، وهنا ترك بنسبني يضع العراقيل في سبيل الصلح مع محمد على على الرغم من أمر حكومته الصريح ليسهل عقد الصلح ما استطاع ولنعد إلى فرنسا حيث الانظار متجهة من كل أنحاء أوروبا لمشاهدة ما تقوم به الحكومة من المفاجآت الغريبة

فأنه ما كاد العالم يستفيق من هول النظر إلى حركات الجيوش والأساطيل حتى فتح عينه فإذا هو يرى منظراً مضحكاً مبكياً وهو سقوط وزارة « تيير » التي كانت تريد الحرب وقيام وزارة معتدلة برياسة « جيزو » ذلك لأن الملك لوى فيليب لم يفكر في الحرب بطريقة جدية بل كان يريد السلم بأي الوسائل ، نعم سبق أنه تكلم عن الحرب ، ولكن كما أوضح لسفير إنجلترا « الكلام عن الحرب شيء والدخول فيها شيء آخر » ^(٢) وما أضعف لوى فيليب خوفه من قيام الثورة ، فقد تعدى عليه فوضوى يريد قتله في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٤٠ . وفي نفس هذا الشهر أيضاً حاول « لوى نابليون » الهرب من معتقله وتحريك الثورة ، زد على ذلك ما ظهر من ضعف محمد على في سوريا وما كان يرسله بالمرستون من الكلمات المزرية ، فمن ذلك ما كتبه لسفيره « قل للملك أن فرنسا إذا تحدثنا فإن إنجلترا لا ترد في منازلتها وأنها إذا بدأت الحرب فانه من المؤكد أن تفقد أسطولها ومستعمراتها وتبجارتها وأما محمد على فانا لا تفعل معه أكثر من قذفه في النيل ! » ^(٣)

فشل الحركة في
فرنسا

(١) سجلات وزارة الخارجية ، تركيا ، بالمرستون إلى بنسبني ١٥ أكتوبر سنة ١٨٤٠

(٢) « تاريخ حياة بالمرستون » الجزء الثاني ص ٢٠٢

(٣) . . . من بالمرستون في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٤٠

كل هذا أثر في نفس لوى فيليب الذى فضل أن يعارض « تيير » على أن يعارض أوربا ، وأخيرا جاء وقت افتتاح مجلس النواب فوضع تيير على لسان الملك خطبة عدائية حربية لم يقبلها الملك فسقطت الوزارة . وتولاها من بعده « المرشال سولت Soult » وجيزو في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٤٠

نيات تيير

ولقد أوضح تيير خطته في مجلس النواب عقب انتهاء الأزمة فصرح بأنه كان « يرمى إلى زيادة جيش فرنسا إلى ٦٣٩.٠٠٠ وتكوين حرس وطنى يتألف من ٣٠٠.٠٠٠ ، ومتى تم له ذلك يوقف كل المفاوضات مع الدول المتحالفة بشأن المسألة الشرقية حتى يستعد وينصح محمد على بتجنب كل ما من شأنه أن يسبب تدخل فرنسا قبل الأوان ، وبعد أن تتم المعدات تلح حكومة فرنسا فى طلب إلغاء معاهدة ١٥ يوليه وتطلب أيضا إعادة النظر فى معاهدات ١٨١٥ فتعدل بطريقة توافق مصالح فرنسا ومكانتها » (٢)

مهمة شارلس ناير

وكان سقوط وزارة تيير بمثابة عهد للناس بأن فرنسا لا تتحرك فى حرب من أجل محمد على ، وعلى ذلك قسا الباب العالى والورد بنسبى فى معاملتها لمحمد على ، لولا ما بعثته العناية الالهية فى قلب رجل حر شجاع هو « شارلس ناير » من أكبر ضباط الأسطول الانجليزى . رأى هذا الضابط بعينى بصيرته أنه من الصعب إخضاع محمد على بقوة الأسطول منفردة ، ورأى قوة ابراهيم فى الداخل ، وفساد الحكم التركى الجديد الذى يريد الحلفاء تثبيته بدلا من حكومة مصر — رأى حقائق الحال وكان مزابطا أمام الاسكندرية ومعه خمس قطع حربية ففتح

باب المفاوضات مع حكومة الباشا مباشرة

وكان « نايير » من حزب الأحرار المتطرفين وكانت تصله الأخبار من أصدقائه بلندره ، فعرف فحوى الخطاب الذي أرسله بالمرستون لبنسبني في أكتوبر ، وبني من تلقاء نفسه على ما جاء فيه أساس اتفاق عقد بينه وبين بوغوص باشا وزير محمد علي بمقتضاه وعد محمد علي بتسليم الأسطول العثماني وباخلاء ابراهيم باشا لسوريا ، وفي مقابل ذلك تعهد « نايير » بأن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية ، وبأن لا تمس سواحل مصر بسوء ، وأن تعود العلاقات بين مصر وسوريا ، فرحب محمد علي بالاتفاق على الرغم من نصيحة فرنسا له بضد ذلك لانه كان قد سئم من جهود فرنسا نحوه ، ووقع على الاتفاق في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٤٠ . وكتب « نايير » إلى حكومته يقول « إنه أخذ على عاتقه هذا العمل متحملا وحده تبعته ، وأنه عمل ما رآه صوابا راجيا موافقة الحكومة . نعم إن التبعة خطيرة ولكن يجب أن لا يحجم الضابط عن العمل من غير أمر متى كان العمل في صالح الوطن ^(١) »

غير أنه من دواعي الأسف أن السلطان لم يعترف بنص هذا الاتفاق إذ أنكره أمير البحر « استيفورد » واللورد بنسبني والحكومة العثمانية ماعدا بالمرستون فانه وافق عليه . وأرسل إلى « استيفورد » يكلفه بعمل ما قام به نايير ، ويكون بذلك قد اضطر بالمرستون في نهاية الأمر إلى مفاوضة محمد علي رأسا ، ولو فعل ذلك من أول الأمر

(١) « الحرب في الشام ، الجزء الاول : نايير إلى بالمرستون في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٤٠ »

لكانت المشكلة قد انتهت من زمن من غير إراقة دماء، وهناك أسباب دعت بالمرستون لان يخفف من غلوائه ضد محمد علي . فقد كتبت اليه الملكة مرة بتاريخ ١٧ أكتوبر وأخرى في ١١ نوفمبر تطلب اليه بشدة أن يخفف من حدته ^(١) . ومن هذه الأسباب أيضاً وجود وزارة معتدلة في فرنسا فقد اضطرت الحكومة مجاراة للرأى العام أن تستمر في معدات الحرب ، ولكن أصبح من الواجب على الحلفاء مساعدة «جيزو» ومصالحة فرنسا التى بدأت تهدأ ثأثرها عقب سقوط « عكا » وتدهور قوات محمد علي :

موافقة
بالمرستون على
مشروع الاتفاق

(١) • مذكرات • جرفل • الجزء الرابع ص ٢٥٠ و « خطابات الملكة فكتوريا » جزء اول ص ١٤٨

الفصل الرابع عشر

خاتمة المرحلة الأولى

في صباح ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠ نزل إلى الاسكندرية الضابط « فانشو » مندوبا من أمير البحر « استيفورد » قائد قوات الحلفاء ليبلغ محمد علي رغبات الدول ، فقبل محمد علي كل ما أشار به الضابط وكتب خطاباً يستعطف به السلطان وأرسله إلى الصدر الأعظم ، ولكن لعبت الأيدي المستترة في القسطنطينية فشك الباب العالي في إخلاص محمد علي وأرسل بنسبني إلى قواده في سوريا بأن يؤذوا جيش إبراهيم أثناء إخلائه سوريا بناء على أمر الباشا . وعلى العموم لم يدخر بنسبني وسعاً في الإضرار بمحمد علي حتى أن « نابيير » كتب يقول « لو كان لبنسبني القوة لما تردد في تضحية الأسطول البريطاني جباً في إهلاك محمد علي »^(١)

وآخر ضربة من بنسبني أنه أغرى الباب العالي بأن يمنح محمد علي حكومة مصر ويهمل ذكر حق الوراثة ، وكان الباب العالي قد تشجع بانكسار محمد علي وأخذ يتبجح بطلباته إذ كتب رشيد باشا إلى المندوب العثماني بلندرة يقول : « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية »^(٢)

ولكن لم تكن لهذه الألعاب السياسية نتيجة سوى إيفار صدر النمسا

(١) « الحرب في الشام » لتاثير الجزء الثاني ص ١٦٥

(٢) اوراق برلانية : من رشيد باشا إلى شكيب باشا في ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠

مفاوضة الدول
رأساً مع محمد علي

معاً كسب بنسبني
لمحمد علي

لرسال الفرمان وبروسيا وروسيا فاحتج السفراء لدى الباب العالي وكانت النتيجة أن أرسل السلطان فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . ولكن هذا الفرمان اشتمل على كثير من الشروط غير المعقولة لحق السلطان في اختيار والى مصر من أسرة محمد علي ، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر ، وتضييقات أخرى تتعلق بمنح الألقاب العسكرية وغيرها مما أثار غضب محمد علي فرفض قبول الفرمان ما لم يعدل على حسب طلباته وكتب بهذه الطلبات مذكرة وأرسل للسلطان يقول « إن الله سبحانه وتعالى لم يثقل كاهل العبد بشروط ليست في وسعه فكيف يطلب السلطان خليفة الله في أرضه أن يضيف إلى منته شروطاً لا يمكن تنفيذها ^(١) »

محمد علي يطلب
تفديله والدول
تؤيده

وكتبت حكومة النمسا للسلطان وإلى الحكومة الانجليزية تهديد بالانسحاب من المحالفة إذا لم يعدل الفرمان على حسب طلبات محمد علي وفعلت أمرت قائدها بأن لا يعمل ضد إبراهيم أو ضد مصر ^(٢) وأرسلت حكومتا بروسيا والروسيا كتاباً بهذا المعنى ، فلم يكن من المرستون إلا أن أرسل خطاباً إلى سفيره بالقسطنطينية يلح عليه إلحاحاً شديداً أن يبذل كل جهد لدى الديوان لأرسال الفرمان بالتعديل المطلوب في أقرب فرصة ، فتم الفرمان الجديد ، وكان الوزير رشيد باشا قد استقال وخلفه في وزارة الخارجية « رفعت بك » فعذل الفرمان في أهم شروطه . وهي أولاً - أن تكون الوراثة لأ كبر أفراد الأسرة على حسب القانون العثماني ثانياً - أن تحدد الجزية بمقدار ٨٠٠٠٠ كيس (٤٠٠٠٠٠ جنيه)

(١) أوراق برلمانية : من محمد علي إلى الصدر الأعظم في مارس سنة ١٨٤١

(٢) . . . من يوفيل إلى المرستون في ١ إبريل سنة ١٨٤١

ثالثاً - أن يكون للبasha حق منح الرتب العسكرية لغاية رتبة « قائمقام » ، وفي ٢٢ مايو وافق السفراء على نص فرمان الجديد ^(١) . وفي ١٠ يونيه قرىء فرمان الجديد رسمياً في قصر محمد علي باحتفال لائق ^(٢) وعلى ذلك يكون محمد علي قد نجح في تثبيت عرشه على أرض مصر بحسب الشروط التي أملاها

بعد ذلك اهتمت الدول بمصالحة فرنسا فقبل جيزو ذلك بشرط أن تحل المحالفة وذلك بكتابة كلمة تنبيء بانتهاء الأزمة الشرقية ، فتم ذلك ووقع الدول الأربع على قرار الانتهاء . واشتركت الدول الخمس في التوقيع على « معاهدة المضايق » وهي إعلان من الدول بقبول المبدأ القديم القاضي باقفال البوغازات أمام جميع السفن الحربية وفتحها للسفن التجارية .



وعلى ذلك انتهى المشكل الدولي الذي شغل بال الحكومات مدة سنتين أصبحت الحرب الأوربية في أثنائها قاب قوسين ، ولو تركت الدول المسألة من غير تدخل ما بلغت الأزمة أشدها ولا تفق السلطان

(١) راجع الملحق في آخر الكتاب

(٢) وهنا نص اعتماد سفراء الدول في القسطنطينية على فرمان النهائى : نحن الموقعين ادناه بمثل الدول الاربع العظمى حاقاء الباب العالى نعلن حسب طلب الباب العالى بأنه قد وصلنا فرمان الجديد المراد ارساله إلى محمد علي باشا حاكم مصر ولم نر فيه شيئاً ايا كان يدعو إلى معارضتنا . وعلى ذلك لم يبق علينا إلا ان نطلب من الباب العالى إرسال فرمان إلى صاحبه بأسرع ما يمكن . ٢٢ مايو سنة ١٨٤١

أستق : النمسا كونيجزمارك : بروسيا
بنسبنى : انجلترا بوتف : روسيا

و محمد علي على حل كما اتفقا في سنة ١٨٣٣ برأى من الدول ، ولكن خشيت الدول تدخل روسيا بمفردها وهذا الخوف جرم إلى التدخل في شؤون الحكومة العثمانية تدخلا لم يسبق له نظير . ولما زالت الهواجس من جهة روسيا بتوقيعها على المذكرة المشتركة في يولييه سنة ١٨٣٩ منحت الفرصة لبارستون ليعمل على حل المشكل حسب مصالح السلطان التي كانت تتفق وقتئذ مع مصالح إنجلترا .

ولأجل تنفيذ هذه الخطة وجد بالمرستون أن لا بد من الانفصال عن محالفة فرنسا التي كانت مصالحها تتفق مع مصالح محمد علي . فزاد الخلاف بين الحكومتين وأصبح الانشقاق مؤكداً ، فاجتهد بالمرستون في كسب الدول الأوربية إلى جانبه ، وتم له ذلك لخوف هذه الدول وغيرها من فرنسا . بعد ذلك ظهر لبارستون أن محمد علي قد يعارض الدول ويقاومها بالقوة وإذا أريد قهره فلا بد من الحرب ، ولم يكن بالمرستون ولا حلفاؤه على استعداد تام للحرب وحينئذ عن له أن يكسب اتفاق فرنسا بنزوله لها عن بعض شروط لمحمد علي . ولكن فرنسا عاندت ورفضت مراراً واستعملت دعاوى عريضة أوغرت صدر بالمرستون

وحداً بفرنسا على سلوك هذه السياسة انكالمها على استحالة اتفاق الدول من غير اشتراكها ، واعتمادها على قوة محمد علي العظيمة . ولكن خاب ظنها من الوجهتين فإن مصالح إنجلترا في المسألة كانت حيوية ولذا قر بالمرستون على عقد الاتفاق وضرب فرنسا ضربة أديية أعادت إليها رشدها ، نعم كان من المظنون أن تدخل فرنسا الحرب من أجل

هذه الاهانة لولا مساعي ملكها لوى فيليب الذى كان يفهمه بالمرستون
حق الفهم .

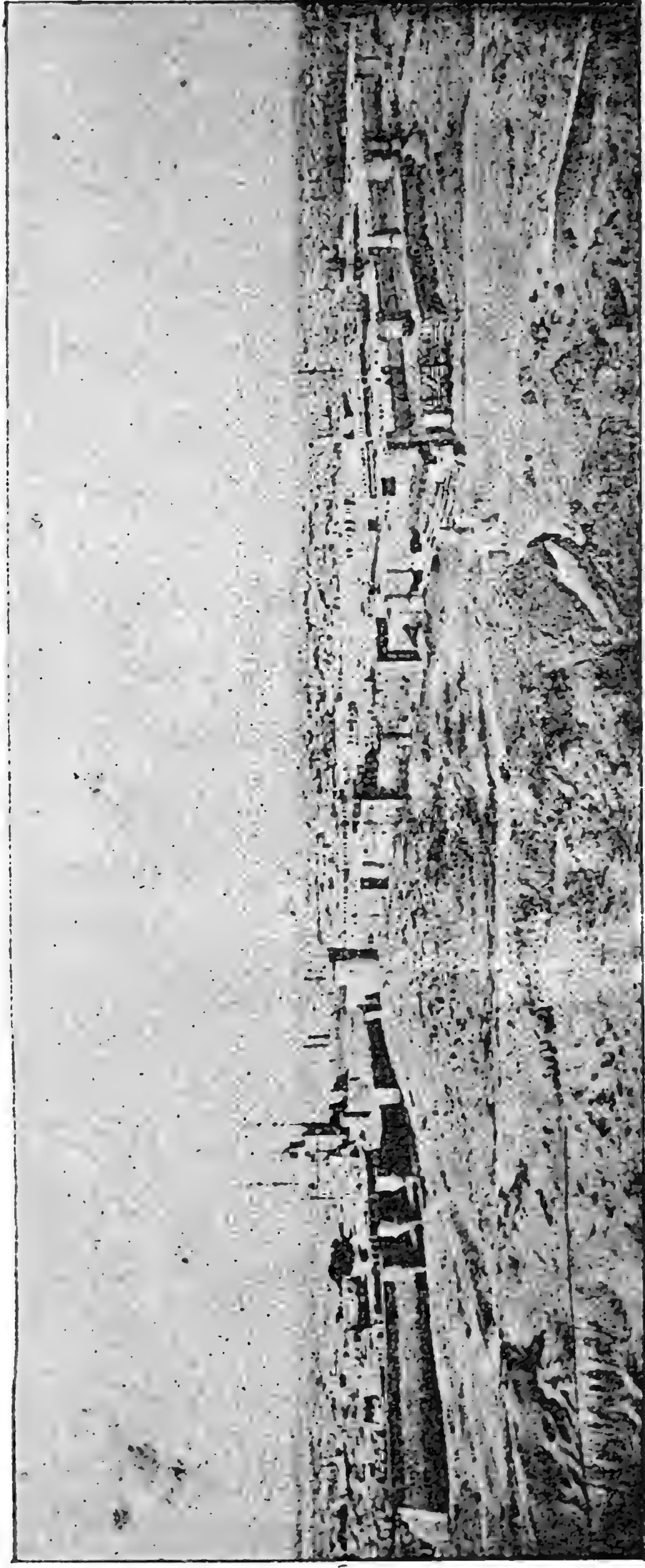
ثم ما لبثت قوى محمد على فى سوريا أن تداعت تداعيا سريعا
ونجحت بذلك سياسة بالمرستون نجاحا كاملا . وأراد الباب العالى أن
ينتفع بالفرصة فيقص من جناحى محمد على . ولكن بالمرستون وحلفاءه
فطنوا إلى سوء هذه السياسة فأوقفوا الباب العالى عند حده وفتحوا
باب المفاوضة مع محمد على مباشرة وانتهى المشكل بانضمام فرنسا إلى الدول
وخرج محمد على من الأزمة مغلوبا فى الحرب لأنه اعتمد على تعضيد
فرنسالة ، وحكومة فرنسا لم تزوده إلا بالأقوال والدعوى حتى إذا
جاءت الساعة العصيبة أحجمت ، لأن الملك رأى غير ما كان يراه الشعب
غير أن محمد على نال أقصى أمانيه ومطامعه إذ ثبت عرش أسرته فى
أرض مصر بموافقة الدول وسوى العلاقات بين حكومته وبين الباب
العالى بحسب الشروط التى اختارها لنفسه ، وبتسوية المسألة انتهت
المرحلة الأولى من مسألة مصر



وبوصول فرمان يونيه سنه ١٨٤١ انتهت حياة محمد على السياسية
فانصرف إلى تحسين داخلية البلاد بقدر ما سمحت به شيخوخته ، وصارت
علاقاته مع دول أوربا على أحسن ما تكون ، فلما سافر ابنه ابراهيم فى
عام ١٨٤٥ إلى أوربا للاستشفاء استقبلته فرنسا وانجلترا استقبالا فخما
عظيما دل على عظم منزلة ابراهيم الحرية ومكانة والده فى نظر أوربا .

خاتمة محمد على

ولكى يرهن محمد على أمام الدول على حسن نياته نحو الباب العالي سافر في يولييه سنة ١٨٤٦ إلى الأستانة وقدم فروض الاخلاص للسلطان الذي رحب به أيما ترحيب ، ثم عرج على لدته « قوله » وترك فيها عدة أعمال خيرية ثم عاد إلى الاسكندرية وكانت صحته قد تضعفت كثيراً فترك مقاليد الأمور لحفيده عباس بن طوسون ، إذ استمر ابراهيم يشكو من مرضه فسافر إلى أوروبا ثانية سنة ١٨٤٧ وفي أثناء هذه الزيارة قام محمد على برحلة بحرية إلى نابلي وهناك سمع بثورة سنة ١٨٤٨ وخلع لوى فليب فتأثر محمد على كثيراً للصدافة التي كانت بينهما فعاد إلى مصر وحالته العقلية والجثمانية قد ضعفت ضعفاً ظاهراً . وعاد ابراهيم فتقلد الولاية بدلا من والده في يولييه سنة ١٨٤٨ ولكن المنية عاجلته في نوفمبر ١٨٤٨ فجاء عباس باشا من مكة واستلم زمام الاحكام ، وكان محمد علي إذ ذاك في الاسكندرية في قصره المحبوب برأس التين ومن حوله الأطباء والمرضى وهو يعاني أشد الآلام لاسيما بعد وفاة ابنه الأكبر ، وأخيراً في ١٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ مات الرجل العظيم فنقلت جثته إلى القاهرة ودفن بمسجده الذي شيده ليشراف على القاهرة من أعلى المقطم



(القلعة من ناحية جبل المقطم)

ملحق (١)

مفتوح بونابرت الى المصريين

التي طبعه في الاسكندرية ووزعه في جميع أنحاء البلاد عقب نزول الفرنسيين في الاسكندرية ٢ يولييه سنة ١٧٩٨ الموافق ١٨ محرم سنة ١٢١٣

« بسم الله الرحمن الرحيم . لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الجمهور الفرنسي المبنى على أساس الحرية والتسوية السر عسكر الكبير بونابرت أمير الجيوش الفرنسية يعرف أهل مصر جميعهم أنه من زمن مديد السناجق الذين يتولون مصر يعاملون الملة الفرنسية بالاحتقار والاعتداء وقد حضرت الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا من مدة طويلة هؤلاء المالك المجاوبين من بلاد الأباظة والجركس يفسدون في الأقليم الحسن الاحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها ولكن رب العالمين القادر على كل شيء ، فانه قد حكم بإقضاء دولتهم . فيا أيها المصريون قد قيل لكم أنني ما نزلت هذه الجهة إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح لا تصدقوه وقولوا للمفتريين أنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وأنني أ أكثر من المالك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم أيضاً أن جميع الناس متساوون عند الله وأن الذي يميز بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم . وأي شيء في المالك يميز عن غيرهم ويستوجب أن يملكوا مصر وحدهم فحيثما تكون أرض مخصصة فهي للمالك ومثل ذلك أحسن الجوارى وأكرم الخيل وأجمل المساكن . فان كانت الأرض المصرية إلزاماً للمالك فليظهروا لنا الحجة التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحكيم ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لا يئأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية فالعقلاء والفضلاء والعلماء منهم

سيدبرون الأمور وبذلك تصلح حال الأمة كلها وسابقاً كان في الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا طمع الممالك وظلمهم . فيا أيها القضاة والمشايع والأئمة ويا أيها الشريفة أعيان البلاد قولوا لأمتكم أن فرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون . واثبات ذلك أنهم نزلوا في رومية الكبرى وأخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة المسلمين ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردها منها الكفالية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم محاربة المسلمين . ومع ذلك فإن الفرنسيين في كل وقت صاروا محبين مخلصين لحضرة سلطان العثمانيين وأعداء أعدائه أيد الله ملكه مع ذلك أن الممالك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممثلين لأوامره فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم فطوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وترفع مراتبهم وطوبى للذين يبعدون في أما كنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب . لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع الممالك ويساعدونهم في الحرب علينا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً للخلاص ولا يبق لهم أثر

« المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة على مسافة ثلاث ساعات من المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية يجب أن ترسل للسرا عسكر وكلاء من عندها كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا العلم فرنساوى الذى هو أبيض وكحلى وأحمر

« المادة الثانية : كل قرية تقوم على العساكر فرنساوية تحرق بالنار

« المادة الثالثة : كل قرية تطيع العساكر فرنساوية يجب أن تنصب أيضاً

سناجق السلطان العثمانى محبنا دام بقاءه

« المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختصمون حالا جميع الارزاق والبيوت

والأملاك التي تتبع الممالك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها

المادة الخامسة : يجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أن يلازموا وظائفهم وعلى كل واحد من أهل البلد أن يبقى في مسكنه مطمئناً كذلك تكون الصلاة في الجوامع على العادة . وعلى المصريين جميعاً أن يشكروا فضل الله سبحانه وتعالى لا تقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عال . أدام الله اجلال السلطان العثماني أدام الله اجلال العسكر الفرنسي . لعن الله المماليك . وأصلح حال الأمة المصرية »
(تحريراً في معسكر الاسكندرية في ٢ يولييه سنة ١٧٩٨ الموافق ١٨ محرم سنة ١٢١٣)



ماحقق ب

محمد علي والخلافة^(١)

سأتناول اليوم نقطة سياسية في تاريخ محمد علي جديرة بالبحث والأيضاح في هذه الأيام التي كثر فيها الكلام بشأن الخلافة . ولا أريد التعرض في مقالتي لموضوع الخلافة نفسه . إنما جل رغبتى اصلاح خطأ منتشر في شأن نيات محمد علي نحو مركز الخلافة العثمانية فأقول :

اتخذ سلاطين بني عثمان لقب الخلافة في القرن السادس عشر بعد الميلاد وأقرتهم أكثرية العالم الاسلامي على ذلك بسبب ما أحرزوه الأتراك من الانتصارات الباهرة في ميادين القتال شرقاً وغرباً وما فتحوه من الأقاليم الغنية الواسعة بما في ذلك الأراضي المقدسة وما أحيوه من روح اسلامية حربية كانت قد ضعفت منذ إنتهاء الحروب الصليبية . ولكن ما جاء النصف الأخير من القرن الثامن عشر حتى بدأت الدولة تتدهور لاضطراب داخليتها من جهة ، ولظهور جارات لها طامعات في ملكها من جهة أخرى . فما لبثت الدولة الحربية أن انهزمت في ميادين القتال أمام أعدائها فضعف نفوذها الأدبي ولم تقو على كبح جماح التأثيرين من رعاياها وما جاء عام ١٨٣٢ حتى فقدت معظم بلاد البلقان وكريد والجزائر ومصر وسوريا وبلاد العرب . فلا غرابة إذن أن يحفظ التاريخ في سجلات سنة ١٨٣٣ مشروعات غريبة تنبئ بقرب زوال الخلافة العثمانية وانتقال أمرها إلى يد من هو أقوى سلطاناً وأشد بطشاً - وهو محمد علي

والحقيقة أنه لو أراد محمد علي قلب حكومة الخلافة إذ ذاك لما تعذر عليه ذلك . ألم يكن له من سعة السلطان والقوة ما يرشحه لمنصب الخلافة فضلاً عن مواهبه

(١) هذه المقالة نشرها المؤلف في مجلة « المقطف » عدد نوفمبر سنة ١٩٢٢

ومحبة الشعب له ؟ ألم يكن هو الذي خلّص المدن المقدسة من أيدي الوهابيين وفتح طريق الحج إلى بيت الله حتى لهجت بذكره السنة المؤمنين في أنحاء العالم الإسلامي ؟ أوم يكن هو الحاكم المتصرف في دولة عربية واسعة النطاق تمتد من كريد إلى الخليج الفارسي ومن جبال الطوروس إلى أعلى النيل الأبيض ؟ ألم يكن صاحب الجيوش والأساطيل المنظمة الطاقرة ؟ أوم تقع جيوشه ثورة الأتراك ثم استولت على سوريا وهزمت جيوش السلطان في أكثر من موقعة ؟ ثم زحفت كتابه داخل الأناضول حتى وقفت عند « كوتاهية » ومنها هددت القسطنطينية مقر الخلافة نفسها

ولكننا على الرغم من كل هذا نخطئ كثيراً ونركب متن الشطط في تصوير سياسة محمد علي إذا عزونا إليه إرادة انتزاع الخلافة من العثمانيين . فمثل هذا الأمل لم يدخل في حدود منهجه السياسي العملي . لقد كان لمحمد علي من النظر السياسي الصائب ما جعله يحافظ على علاقاته الرسمية بالدولة العثمانية ضماناً لصيانة أملاكه الواسعة التي فتحها والتي لم تكن في الحقيقة إلا جزءاً من الدولة العثمانية التي ما فتئت الدول تعان لزوم حفظ كيائها واستقلالها . لقد انتفع محمد علي أيما انتفاع من مركزه داخل الدولة إذ أخذ يواصل سياسة الفتح والاستعمار لمصلحته الخاصة تحت ستار من الاخلاص والولاء للسلطان

إن محمد علي لم يفس قط منشأه وما هو مدين به للسلطان الذي منه استمد حثوقه وقوته . ولم يجهل قط مبلغ تمسك الأتراك بأسرة آل عثمان على عرش الخلافة إذ مهما يكن من شأن الأتراك في منازعاتهم وخلع سلاطينهم وتنصيبهم فمن المحقق أنهم لم يحاولوا يوماً تغيير الأسرة الحاكمة

كل هذه الاعتبارات جعلت محمد علي يضع حداً لمقاصده وتصميماته فلم يقذف بنفسه في مشروع عالمي كالخلافة تحكمه التقاليد التاريخية قبل كل شيء . ولم يكن نصيبه من الارث التاريخي حينذاك شيئاً مذكوراً . وإنا إذا تتبعنا خطواته

واسترشدنا بخطته التي سار على منهاجها تبين لنا أن الغرض الذي كان يعمل له هو تثبيت أقدامه وأسرته من بعده في حكم مصر وما يتبعها من الأراضي على أساس معاهدة دولية صريحة . وأنه كان كبير الأمل متى بلغ هذه الأمنية أن تجد الدولة العثمانية من قوته ونفوذه واستنارته خير نصير لها وللأمم الشرقية الإسلامية بصفة عامة

إن البحث الدقيق فيما كتب عن محمد علي من مصادر أصلية لم يدلنا على أنه طمح يوماً إلى إنشاء خلافة جديدة . ولقد أرادت الحكومة الإنجليزية أن تستوثق من نياته نحو الخلافة فطلبت إلى معتمدها في مصر الكولونيل كامبل (١٨٣٢ - ١٨٣٩) أن ينقب في سجلات القنصلية رجاء العثور على ما يثبت أدانة محمد علي فبحث ولكن على غير جدوى وكتب ينفي الخبر نفيًا باتاً (سجلات وزارة الخارجية الإنجليزية من كامبل إلى بالمرستون أكتوبر سنة ١٨٣٨ « سرى »)

وكل ما في الأمر أنه في أثناء أزمة ١٨٣٢ - ١٨٣٣ لما نشبت الحرب الشامية الأولى بين محمد علي والسلطان محمود الثاني تبادل الطرفان قرارات تدل على شدة التعامل والتسرع ولا يمكن أن يؤبه لها لأنها صدرت في أحوال إستثنائية مؤقتة . من ذلك أن السلطان أصدر قراراً بعزل محمد علي وإبنيه إبراهيم وطردهما خارج القانون وهدر دمهما فأجاب محمد علي على ذلك بأن أمر شريف مكة بإصدار فتوى دينية ضد الخليفة الأعظم على نسق ما كان يجري في أوروبا في العصور الوسطى بين الملوك والبابوات . ولقد بدا لمحمد علي حينذاك أن يظهر في مصر بمظهر المستقل وبلغ به السخط على الباب العالي أن صرح لبعض ممثلي الدول أنه يود خلع السلطان وإجلاس ابنه الصغير (ابن السلطان) على عرش الخلافة فيكون هو صاحب الوصاية والقوة المحركة للخليفة القاصر . وهذا منتهى ما وصل إليه تطرف محمد علي الفكري أثناء الأزمة العصبية التي هزت عرش الخلافة هزاً

ولو كان محمد علي يطمح حقاً في الخلافة لانهز فرصة انتصاراته الحاسمة ولأمر جيوشه بالزحف على القسطنطينية من غير تردد ، وما كان أصلحها فرصة له فإن

إنجلترا وفرنسا كانتا تساعدانه بلا شك ضد أية حركة عدائية من جانب روسيا أو النمسا أو ههامعا

ونكن محمد على لم يتحرك ضد القسطنطينية بل أرسل أوامره إلى ابنه إبراهيم بالوقوف عند « كوتاهية » حتى تجاب مطالبه التي قصرها على حكم سوريا واطنه عدا الاقاليم التي كانت في يده قبل الحرب . وإن كل ما بدا من محمد على أثناء هذه الازمة من الحذر وضبط النفس والاعتدال لبرهانا قويا على سلامة نياته نحو الخلافة العثمانية

وهناك عامل آخر لا بد من حسبانته عند البحث في هذا الموضوع وهو رأى دول أوربا فيما لو تمكن محمد على من انتزاع الخلافة من يد العثمانيين . وليس هذا من الفروض التاريخية التي لا يجوز البحث فيها ، فليس ثمة شك أن هذه المسألة طرحت فعلا على بساط البحث والمناقشة بين الدول عقب أزمة ١٨٣٣ . وكان الرأى الذى اتفقت عليه الدول إذ ذاك أنه يجب المحافظة على كيان الدولة العثمانية وخاصة في أوربا ضمانا للسلام والصفاء بين الدول

غير أنه كان لكل دولة تبع أهوائها ومراميها تفسير خاص لهذا المبدأ . فالروسيا مثلا كانت تريد أن تبقى الدولة كما كانت ضعيفة تحت رحمة القيصر ورهن إرادته . وما كانت روسيا لتعتمد عنصراً ناهضاً كمحمد على إلا إذا كانت مجهوداته مسلطة ضد الدولة خارج بحر مرمرة . فقد كتب الكونت « نسلرود » رئيس حكومة روسيا في ذلك الوقت إلى المندوب الروسى فى القسطنطينية يقول « يجب أن لا يصل محمد على إلى القسطنطينية ويقلب نظام الحكم فيها . فمثل هذا العمل لا يتفق مع مصالح حكومة القيصر وأغراضها . فان محمد على إذا وطد ملكه فى الاستانة كان منه حصن منيع وقوة لا يستهان بها أمام روسيا بدلا من جار ضعيف منهزم » (البسفور والدردينيل : لغريانوف ص ٢٩)

أما فرنسا فكانت سياستها ذات وجهين فبينما نراها منجذبة نحو محمد علي عاملة على رفع شأنه إذ هي من جهة أخرى تؤكد للباب العالي صدق ولائها القديم وتصميمها على الوقوف في وجه روسيا ومنعها من تنفيذ أغراضها في الدولة أما إنجلترا فأنها لم تكن تود أن ترى محمد علي عقبة في طريقها إلى الهند أعني طريق السويس وطريق القرات . ولكنها إذا خيرت بينه وبين روسيا فضلت محمد علي فبعض الشرايون من بعض . ولهذا السبب تضامنت مع فرنسا في حمل السلطان على إجابة مطالب محمد علي سنة ١٨٣٣ . ولهذا السبب أيضاً أدلى بالمرستون وزير خارجية إنجلترا لسفيره في القسطنطينية بتصريح مهم قال فيه : « إذا اضطرونا يوماً أن نختار أحد أمرين إما استيلاء محمد علي على القسطنطينية أو جعلها تحت نفوذ روسيا فلا يكون في وسعنا إلا أن نختار الأمر الأول (سجلات وزارة الخارجية من بالمرستون إلى بنسبنى ٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣) هذا تصريح نزل نزول الصاعقة على روسيا والنمسا — تصريح لم يفه الوزير الإنجليزي بمثله في جانب محمد علي . وبلغ من خوف مترنخ الوزير النمساوي أنه كتب على أثر ذلك يرجو بالمرستون أن يحفظ تصريحه في طي الكتمان مخافة أن يصل إلى علم الباشا فيشجعه على تجديد العداء للسلطان . وأراد الوزير الإنجليزي أن يوضح الأمر جلياً لروسيا فكتب إلى سفيره ببيطرسبورج يقول « ولو أنه لا يوافق الحكومة الروسية ن ترى محمد علي على رأس الدولة العلية لأنها تخشى همتها ونشاطه فإن إنجلترا ترى أنه خير لأوروبا ومصالحها أن يحكم الدولة حاكم قوى مستقل من أن يكون السلطان آلة في يد روسيا تحركها كيف شاءت » (من بالمرستون ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤)

ولما نشبت الحرب الشامية الثانية بين محمد علي والسلطان سنة ١٨٣٩ صرح بالمرستون لسفير فرنسا في إنجلترا « بأنه كان يروم من صميم قواده أن يرى محمد علي حتى في منصب الخلافة لو أن له من الخصال والتقاليد ما يضمن بقاء الدولة وتماسكها في المستقبل » (مذكرات جيزو الجزء الرابع)

أما النمسافاتها ارتبطت في سياستها مع روسيا واتفقتا على العمل معاً ضد امتداد محمد علي في أوربا

هذه خلاصة آراء الدولة العظمى بشأن محمد علي والخلافة — وكلها تؤيد ما ذهبنا إليه وهو في حين أنه كان من المستطاع أن يقلب محمد علي حكومة الخلافة العثمانية ويبقى في سبيل ذلك تعضيد بعض الدول فانه كأمر مسلم عثمانى صميم طائفاً رأسه أمام سرير الخلافة العظمى فلم يمسسها بسوء وظل إلى النهاية يقدس مقام الخلافة ويعمل فقط على تثبيت حكمه وأسرته في مصر وما يتبعها من الأقاليم حتى تحقق جل أمانيه بمعاهدة لندرة سنة ١٨٤٠ وهي أساس استقلالنا اليوم أمام الدول

ملحق (ح)

مشروع الجمعية للأمم في سنة ١٨٤٠^(١)

كانت دول أوروبا العظمى قد قررت سنة ١٨١٥ في مدينة فينا أن يجتمع مندوبون من قبلها في مؤتمر غايته الاتفاق على الطرق التي تكفل بقاء السلم العام في أوروبا ، وقد عقد المؤتمر ولكنه لم يأت بالغرض المرجو منه لأن الدول اقتصرت على تطبيق المبدأ من جهة واحدة ، ذلك أنها اهتمت في المؤتمر الأوربي الأول الذي عقده بشؤون غيرها من الأمم وغفلت عن نفسها واغلاطها فتركبتها من غير قيد ولا شرع زاعمة أن الثورات الداخلية وحدها هي التي ينجش منها على بقاء السلم ونسيت أو تناست أن المطامع الفردية إذا تسلطت على إحدى الدول العظمى كانت مدعاة إلى نشوب الحرب لا محالة

وهناك أمران ساعدا على فشل المؤتمر الأوربي الأول قيام إنجلترا ضد دول أوروبا المستبدة ناصرة للممالك الصغيرة وقائلة بعدم التصدي لها في شؤونها الداخلية والثاني سعى كل من الدول العظمى في أغراضها الخاصة بها من غير اكتراث لقانون الحقوق الشرعية ولا مراعاة لتخوم الممالك التي قررها مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ فقد حدث أن تعرضت روسيا لشؤون الدولة العثمانية بين ١٨٢٨ - ١٨٣٣ وكانت تقضي على استقلال تركيا في أوروبا ، وتعرضت النمسا لشؤون إيطاليا وتعرضت فرنسا وإنجلترا لشؤون هولندا حتى باتت الحرب في كل حادثة من الحوادث المذكورة على قاب قوسين و باتت فكرة السلام العام أملاً مضيقاً ونسياً منسياً

كان من جراء هذه الحوادث وأمثالها أن علم سواس أوروبا الذين كانوا يتوقون إلى السلم أن الضمان الحقيقي للسلام العام إنما هو وضع حد لمطامع أية دولة من

(١) نشرها المؤلف في مجلة « المقطف » في عدد إبريل سنة ١٩١٩

الدول العظمى نفسها تظهر ميلا إلى التعدي وذلك باتفاق باقى زملائها عليها —
لا فى مراقبة الدول الصغيرة وحراستها — ولو وجد مؤتمر على هذه القاعدة
لعمر طويلا فى أوربا . وليس فى التاريخ ذكر لجمعية الأمم هذه وإنما توجد
مستندات تاريخية تؤيد محاولة بعض الساسة تأليف جمعية للأمم فى أوربا سنة ١٨٤٠ .
فقد تولدت هذه الفكرة فى فينا والفضل فى إبرازها يرجع إلى رجلين الأول «اللورد
بوفيل » (السير فردريك لام) سفير بريطانيا العظمى فى فينا والثانى البرنس مترنخ
رئيس حكومة النمسا وصاحب المبادئ الرجعية المعروفة . وكان ذلك فى أغسطس
سنة ١٨٤٠ أيام أن عكزت المسألة المصرية صفو أوربا وكادت فرنسا تشعل الحرب
من أجل محمد على باشا

ويغلب على الظن أن الأوراق التاريخية التى نحن بصددها لم يسبق نشرها فان
المستر « أليسن فيلبس » لم يشر فى كتابه الشهير « إتحاد أوربا » بكلمة ما إلى
هذه الخطوة الهامة فى سبيل تكوين جمعية الأمم . والأوراق المشار إليها تنبئ
عن مشروع تكوين عصبة أوربية دفاعية من الأربع أو الخمس الدول العظمى
التي أخذت على عاتقها إصلاح ذات البين بين الدول والوقوف أمام أية دولة سواء
كانت من أعضاء الجمعية أو خارجة عنها تهدد السلم العام إما بالمظاهرات أو بالحرب
الفعلية . ومما يؤيد الجمعية لهذه الدولة المعتدية إما أن تكون بواسطة الاحتجاج أو
باستعمال القوة لو قضت الضرورة بذلك

وتمتاز هذه الجمعية عن الجمعيات التى ألفت قبلها لتأييد السلم العام بثلاث
نقط أولها وأهمها أن المشروع يقضى صراحة بوجوب العمل ضد أية دولة من
الدول العظمى تسعى فى تهديد السلم العام . ثانياً : إن المشروع لا يقضى بتكوين
جمعية دائمة لمندوبى الدول ، إنما يجتمع النواب بناء على دعوة ترسلها إحدى الدول
أو فى حالة ما إذا أصبح السلم فى أوربا مهدداً فى نظر الجميع . ثالثاً : إن الدول فى هذه
المرّة كانت مدفوعة بعامل الإخلاص لأجل المحافظة على السلم العام لا سعياً وراء
مصلحة الملوك بل وراء مصلحة الشعوب أيضاً ودوام سعادتها

ويلاحظ أن عدد الممالك التي تتألف الجمعية منها لم يحدد في المشروع وذلك لعدم وثوق الدول بإمكان انضمام فرنسا اليهن . على أن المادة الثالثة من المشروع تقضى بقبول أية دولة أوروبية في الجمعية بشرط أن تحفظ الدول العظمى لنفسها حق دعوة من تريد أن تشاركها من الحكومات في جلساتها . كذلك يلاحظ مطابقة روح المشروع لأفكار أكبر القائلين بتأييد السلام العام . فقد قال المسيو « نوبل » صاحب الجائزة المعروفة « إذا عاهدت الدول نفسها بأن تتحد ضد أول معتد من الأمم استحال وقوع الحرب وتعذر على أشد الحكومات عناداً سلوك أى طريق سوى السكوت أو التحكيم » . وذكر السير فردريك بلوك « إن المنازعات على التفوق في العالم لا يفصل فيها بالبراهين والحجج المنطقية ، وليس هناك إلا علاج واحد مفيد وهو وجود عصبة تعمل على تنفيذ مبدأ السلام العام »
وهاك نص المشروع الذي وضعه سفير بريطانيا في فيينا بالاتفاق مع البرنس مترنخ وهو^(١)

المادة الأولى

تتعهد الدول الأربع . . . كل على حدة وبالتضامن بأن لا تعتمد إلى استعمال القوة ضد أية حكومة أوروبية من غير أخذ رأى الدول الأخرى الموقعة على هذه المعاهدة أولاً حتى يمكن أن تنظر الدول في رفع ظلامتها وإنصافها بالطرق السلمية .

ملاحظة : «وافق البرنس مترنخ على هذه المادة معتبراً أنها أساس المشروع كله»

المادة الثانية

إذا قدم طلب مثل هذا تتعهد الدول بالاجتماع في المدينة التي تعينها الدولة التي طلبت الاجتماع للاتفاق معاً على الطرق التي تكفل منع الحرب ومتى درست

(١) من سجلات وزارة الخارجية (النمسا) . شئون خارجية من اللورد بوفيل الى اللورد بالمرستون وزير خارجية إنجلترا في ٢٩ اغسطس سنة ١٨٤٠ . سرى .

الدول حقائق الموضوع سارعت إلى إزالة بواعث الحرب باستخدام نفوذها الأدبي لحماية الدول المهددة أو لتعيين التعويضات اللازمة حسب ظروف القضية

« ملاحظة : هنا اقترح البرنس مترنخ أن تعين المدينة التي يجتمع فيها ، فكان جواب اللورد بوفيل أنه قد تمضى سنة في مفاوضات عديدة الجدوى بشأن ذلك وان اللازم أن تعين المكان الدولة الطالبة للاجتماع فهي أعرف بالمكان الذى يوافقها ، وأخيراً اقترح البرنس مترنخ أن يكون الاجتماع فى عاصمة الحكومة التى طلبته . ومع ذلك فيترك للمؤتمر حرية الانتقال إلى المكان الذى يعتبره أكثر موافقة »

المادة الثالثة

إذا أصرت دولة مهاجمة على العدوان بالرغم من مساعى الدول الأخرى وفضلت استعمال القوة فللدول حينئذ وفى هذه الحالة فقط دون غيرها أن تأخذ التدابير اللازمة للدفاع المشترك وفى هذه الحالة يعتبر الهجوم ضد أى دولة كأنه هجوم ضد الجميع .

(ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة)

المادة الرابعة

لكى لا يكون هناك أدنى ريب فى نيات الدول الحقيقية أزاء مشروع السلام العام تعلن الدول أنه إذا هددت السلام إحدى الدول الموقعة على هذا فان الدول الأخرى تقوم بما فرض عليها كما هو مبين بالمواد السابقة وتعمل كما لو كانت هذه الدولة لا علاقة لها بالدول الأخرى ولا بهذه المعاهدة .

« ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة »

المادة الخامسة

إذا لم يقدم للدول أى طلب ولكن اشتهر لدى الجميع أن السلام العام فى خطر

فالدول الموقعة على هذا تحفظ لنفسها حق الاجتماع في عاصمة أى حكومة من بينها
لاتخاذ التدابير والطرق اللازمة للمحافظة على السلام العام .

« ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة »

المادة السادسة

لما كانت رغبة الدول العظمى الأربع أن تتمتع أوربا بمثل هذه الضمانات
التي أخذتها الدول على نفسها فقد اتفق الدول على إرسال هذه المعاهدة إلى الحكومات
الآخري داعية إياها إلى الانضمام إليها بشرط أن يبقى حق المذاكرة والفصل حسب
نص هذه المعاهدة في أيدي الدول الواضعة للمعاهدة .

« ملاحظة : صادق البرنس على هذه المادة ولكنه ذكر أنه يفضل الإشارة
إلى « معاهدة اكس لاشابل » التي تقضى بأن يشترك في المذاكرة الحكومات
صاحبات المصالح في المسألة المعروضة ، ولكن من رأى اللورد بوفيل أن الاوفق
عدم السماح بذلك لانه لا بد أن تكون هناك دولة من الدول العظمى لها مصالح
في كل مسألة معروضة فهل يسمح لها بأن تكون حكما في قضية تخصها . هذه مسألة
معضلة ، وهناك معضلة أخرى وهي كيف يوفق بين فكرة دعوة حكومات أوربا
للاضمام إلى هذه المعاهدة وفي الوقت نفسه لا يسمح لها بالاشتراك فيما يقرره المؤتمر
بشأن مصالحها الخاصة . ومع ذلك فالمشروع يكون عديم الفائدة من غير إعطاء هذا
الحق للحكومات



لم يقبل اللورد بالمرستون وزير خارجية إنجلترا وقتئذ المداولة بشأن هذا
المشروع لان الازمة السياسية التي هددت السلم العام في أوربا كانت قد زالت بسقوط
حكومة تيير في فرنسا في أكتوبر سنة ١٨٤٠

ملحق (د)

فرمانه من الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيد أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولصلحة بابنا العالي . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً بأنكم قدرون بما تبدونه من الفيرة والحكمة في إدارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة من تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فقدرتون في الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجهدون بيث هذه المزايا التي امتزمت بها في أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرتنا الأعظم ومنعناكم فضلاً عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية بيانها :

« متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالأرث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالي شخصاً آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريتكم حقاً أياً كان في الوراثة

على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهاموني الصادر في « كلخانة » وجميع المهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين الباب العالي والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً . وكما هو مفروض على المصريين من

الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكي . ولكي لا يكون أهالي مصر وهم من رعيا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها في سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانة السلطنة المبلغ الذي سيقدر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما تناسب إيرادات البلاد^(١) هذا فضلا عن إرسال الغلال والخضر المعتاد ارسالها إلى المدن المقدسة

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك النقود لما في ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادتي السنية أن أصرح بسك النقود في مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة في الاستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها » ويكفي أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة في داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأي سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالي كسائر قوات المملكة العثمانية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقاً في ذلك الحين . على أنه تحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يتخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة . فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً في مصر بشرط أن تستعمل في ذلك جميع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الاستانة سنوياً أربعائة جندي . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات امتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن

(١) تقرر ان يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠ كيس اي ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه

تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائمقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لأرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بأذنا الخصوصى ، وحيث أن الامتياز المعطى بوراثه ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لأبطال هذا الامتياز والغائه . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدرُوا أنتم وأولادكم وذريتكم قدر منحتنا الشاهانية فتعتنوا كل الاعتناء بآتمام الشروط المقررة فيه وتحموا أهالى مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيته وسعادتهم مع إخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها إليكم » اهـ .

فرمانه وولاية على السوراه

ثم صدر فرمان آخر يثبت ولايته على النوبة ودارفور وكردوفان وسنار هذا نصه :

« أن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط وحدود معينة ، وقد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكوردفان وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر

فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزمت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلىن وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها الخ

ملحق (هـ)

معاهدة لندن

١٥ يوليه سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى
وامبراطور النمسا وملك بروسيا وقيصر روسيا تقديم المساعدة له في المحنة التي وقع
فيها على أثر سلوك محمد علي العدائي نحوه تلك المحنة التي عرضت سلامة الدولة
العثمانية وعرش الخلافة للخطر رأى أصحاب الجلالة مراعاة للود الذي يربط بينهم
وبين السلطان ورغبة في السلم وفي صيانة الدولة واتباعاً لنص المذكرة المشتركة التي
قدمت للباب العالي في ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ ومنعاً لاهراق الدماء التي تسيل في
سوريا بين موظفي الباشا ورعية السلطان

اتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :

١ - أن تعمل الدولة المتفقة بالتضامن على إرغام محمد علي على قبول الشروط

التي اتفق عليها

٢ - إذا رفض محمد علي قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى

الدول بالاتفاق مع السلطان أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق
بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن
الحربية من البلدين . وتنفيذاً لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا والأمر
اللازمة لأساطيلهما بالبحر الأبيض المتوسط لمساعدة رعايا السلطان الذين يظهرون
ولاءهم وطاعتهم

٣ - إذا حاول محمد علي بعد إصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال

قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية
تعمل بناء على طلب السلطان كل ما يصون البوغازات والاستانة وتعود القوات

التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عند ما يأمر السلطان

٤ - يجب أن لا تعتبر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة باغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة القديمة بالمرستوه . نيوماره . بولوف . برنوف . شكيب

قانون خاص

ملحق بمعاهدة لندره ١٥ يولية سنة ١٨١٥

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية : —

١ — يعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعد حكومة مصر . وزيادة على ذلك يعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد مع إعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها في مدى عشرة أيام بعد إعلانها اليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط إصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد واقليم أطنه

٢ — إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على إبقاء منحة الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدة عشرة أيام آخر بالشروط المذكورة فى المادة السابقة

٣ — تعيين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها

٤ — وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون أن يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بتصر

٥ — جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة

٦ - القوات البرية والبحرية التي تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزءاً من
قوات الدولة

٧ - يعتبر هذا القانون كأنه متم للمعاهدة وداخل فيها حرفاً بحرف
بالمرستون . نيومانه . بولوف . برنوف . شكيب

قرار خاص

تابع للمعاهدة

إنجازاً للمهمة التي أخذ مندوبو الدل على عاتقهم القيام بها ونظراً لبعد
المسافات التي تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل
قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعجيل بالموافقة نظراً
للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة للأزمة الواقعة في السياسة الأوربية
ويرون أيضاً ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون انتظار للمصادقة
النهائية فيقدم الباب العالي نص الشروط لمحمد علي من غير تأخير ويشترك قناصل
الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط واستخدام كل نفوذهم في
حض محمد علي على قبول الشروط وسترسل التعليمات، للاساطيل الواقعة في البحر
الأبيض للاتصال مع القناصل

بالمرستون . نيومانه . بولوف . برنوف . شكيب

ملحق (و)

مصادر الكتاب

﴿ مصادر أصلية ﴾

- ١ — سجلات وزارة الخارجية بلنדרه
- ٢ — مكتبة المتحف البريطاني (المخطوطات)
- ٣ — الأوراق البرلمانية
- ٤ — « عجائب الآثار » في أجزاء تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
- ٥ — « سوريا ومصر » تأليف حنا باركر معتمد إنجلترا في مصر سنة ١٨٢٦
١٨٣٢ (انجليزية)
- ٦ — « نظرة عامة في أحوال مصر » في جزئين لكلوت بك (فرنسي)
- ٧ — « تاريخ محمد علي » تأليف مورييه في ٤ أجزاء (فرنسي)
- ٨ — « مصر ومحمد علي » تأليف « سنت جون » في جزئين (انجليزية)
- ٩ — « مذكرات نابليون » تأليف « الكونت لا كاس » (فرنسي)
- ١٠ — « مصر في سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٣٨ » تأليف « توماس واجهرون »
(انجليزية)
- ١١ — « مذكرات جيزو » تأليف « جيزو » وزير (فرنسي)
- ١٢ — « تاريخ حياة مترنخ » بنفسه (انجليزي)
- ١٣ — « الحرب في الشام » تأليف « شارلس نايبير » في جزئين (انجليزي)
- ١٤ — « تاريخ حياة بالمرستون » تأليف « هنري بلور » في ثلاثة أجزاء
(انجليزية)
- ١٥ — « مجموعة هانسارد » للخطابات البرلمانية (انجليزية)

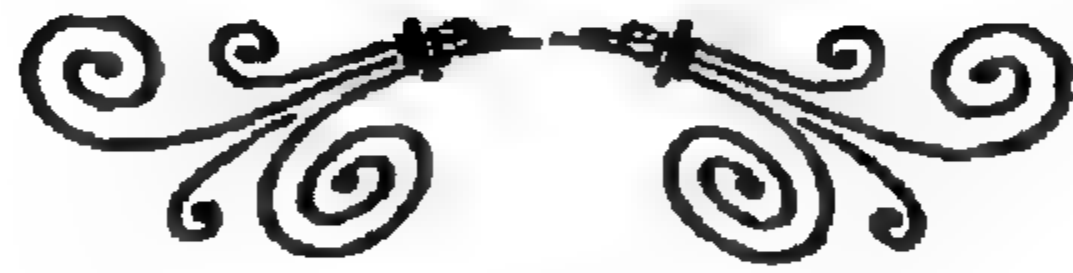
- ١٦ — « مذكرات جرقل » تأليف « هنرى جرقل » (انجليزى)
 ١٧ — « خطابات الملكة فكتوريا » سنة ١٨٣٧ — ١٨٦١ (انجليزى)
 ١٨ — « الثورة الفرنسية » تأليف « تيير » (فرنسى)
 ١٩ — « نابليون بوناپرت فى مصر » تأليف « لاكروا » (فرنسى)

﴿ مصادرة ثانوية ﴾

- ٢٠ — « تاريخ أوروبا السياسى » تأليف « ديدور » جزئين (فرنسى)
 ٢١ — « المسألة الشرقية » تأليف « دربولت » (فرنسى)
 ٢٢ — « مسألة مصر » تأليف « ده فرسنيه » (فرنسى)
 ٢٣ — « البسفور والدردنيل » تأليف « غريانوف » (فرنسى)
 ٢٤ — « حقائق الأخبار عن دول البحار » تأليف « اسماعيل باشا سرهنك »
 ٢٥ — « الكافى » تأليف « شاوريم بك »
 ٢٦ — « تاريخ مصر الحديث » لخورحى زيدان
 ٢٧ — « المالىك » للسيروليم ميور
 ٢٨ — « تاريخ أوروبا منذ سنة ١٨١٥ » تأليف هازن (انجليزى)
 ٢٩ — « انجاترا وأسرة الأورليان » تأليف « هول » (انجليزى)
 ٣٠ — « التاريخ العام » تأليف « لافيس » (فرنسى)
 ٣١ — « جورج كاننج » تأليف « تمپرلى » (انجليزى)
 ٣٢ — « مذكرات عن محمد على » تأليف السير شارلس مرى (انجليزى)
 ٣٣ — « مجموعة القوانين » تأليف « جلاد » (فرنسى)
 ٣٤ — « تاريخ حياة اللورد كلارندون » تأليف « السير هر بارت مكسويل »
 (انجليزى)

- ٣٥ — « أوروبا فى القرن التاسع عشر » تأليف « أليسن فيلبس »

- ٣٦ - « تقدم دول أوروبا » تأليف (أليسن فيلبس)
٣٧ - « تاريخ مصر في حكم محمد علي » تأليف منجن (فرنسي)
٣٨ - « مصر من ١٧٩٨ - ١٩٠٠ » تأليف لويس برهيه (فرنسي)
٣٩ - « إنجلترا والحمة الفرنسية على مصر » في مجلدين تأليف (شارل رو)
٤٠ - « فتح مصر الحديث أو بونايرت في مصر » لأحمد بك حافظ عوض
ملاحظة : هذه أهم ما نذكره من مراجع الكتاب



ملحق (ز)

أسماء أهم الأعلام الأوربية الواردة في الكتاب

﴿ الفرنسيون ﴾

بليارد	Belliard	« بليارد » أحد قواد الحملة الفرنسية بمصر
بوالكميت	Bois-le-Comte	مندوب فرنسي بالقاهرة سنة ١٨٣٢
بروي	Brueys	قائد أسطول الحملة الفرنسية
كلوت بك	Clot Bey	دكتور في خدمة محمد علي ومنشئ مدرسة الطب
كشليه	Cochlet	معتمد فرنسا بالقاهرة
سريزي	Cerisy	من منشئ الأسطول المصري في عهد محمد علي
ديزيه	Desaix	أحد قواد الحملة
جيزو	Gnizot	سفير فرنسا بلندره (مارس سنة ١٨٤٠) ثم وزير خارجية فرنسا اكتوبر سنة ١٨٤٠
كايبر	Kléber	القائد العام للحملة بعد عودة نابليون
لالند	Lalande	قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط سنة ١٨٣٩
ليبنز	Leibnitz	فيلسوف ألماني
لوي فيليب	Louis philippe	ملك فرنسا سنة ١٨٣٠ - ١٨٤٨
مجالون	Magallon	ممثل الحكومة الفرنسية باسكندرية قبل الحملة
ميزون	Maison	قائد الحملة الفرنسية بالمورد سنة ١٨٢٨
مينو	Menou	القائد العام للحملة بعد موت كليبر
منج	Monge	رئيس البعثة الفرنسية العلمية
دني	Rigny	أمير البحر في واقعة نوارين

روسين	Roussin	سفير فرنسا بالقسطنطينية
سبسياني	Sebastiani	سفير لندره لغاية فبراير سنة ١٨٤٠
سليمان باشا	Séves	قائد بالجيش المصرى ومنشىء الجيش المصرى فى عهد محمد على
سولت	Soult	رئيس وزراء فرنسا لغاية فبراير سنة ١٨٤٠
تاليرند	Talleyrand	أحد أعضاء حكومة الادارة بفرنسا
تيير	Thiers	رئيس الوزارة من فبراير سنة ١٨٤٠ إلى اكتوبر سنة ١٨٤٠
فانن	Varennes	معتد بالقسطنطينية

﴿ البريطانيون ﴾

بوفيل	Beauvau	سفير بفينا
بورنج	Bowring	عضو فى البرلمان ومندوب لمصر سنة ١٧٣٧
بلور	Bulwer	سكرتير السفارة بالقسطنطينية ثم فى باريس
كاننج	Canning	وزير الخارجية ورئيس الوزارة سنة ١٨٢٧
كامبل	Campbell	معتد بالقاهرة
كدرنجتن	Codrington	أمير البحر فى موقعة نوارين
فانشو	Fanshaw	مندوب ليفاوض محمد على سنة ١٨٤٠
فريزر	Fraser	قائد الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧
جرانفيل	Granville	سفير بباريس
هولند	Holland	أحد أعضاء الوزراء
هدجس	Hodges	معتد انجلترا بالقاهرة بعد كامبل
كيث	Keith	قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط سنة ١٨٠١

مندفيل	Mandeville	معتد بالقسطنطينية
ملبورن	Melbourne	رئيس الوزارة
نافير	Napier	ضابط في الأسطول
بالمرستون	Palmerston	وزير الخارجية
بنسبى	Ponsonby	سفير بالقسطنطينية من سنة ١٨٣٣
استيفورد	Stopford	القائد العام لحملة الحلفاء سنة ١٨٤٠
سدنى سميث	Sidney Smith	قائد بحرى أمام عكا سنة ١٨٩٩
واجهورن	Waghorn	مندوب شركة الهند الشرقية الانجليزية
واكر	Walker	ضابط بالاسطول العثمانى
وود	Wood	موظف بريطانى

(الروسيون)

بوتنف	Boutenieff	سفير بالقسطنطينية
برنوف	Brunnow	مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
ديبتش	Diebitch	القائد في الحرب الروسية التركية سنة ١٨٢٩
هيدن	Heyden	أمير البحر في واقعة نوارين
مدم	Medem	ممثل الحكومة بالقاهرة
مورايف	MuraviEFF	مندوب خاص لتركيا ومصر سنة ١٨٣٢
نسلرود	Nesselrode	رئيس الحكومة
ارلوف	Orloff	مفوض بالقسطنطينية سنة ١٨٣٣

(النمسيون)

لورين	Laurin	ممثل الحكومة النمسية بمصر
نيومن	Nieumann	مفوض بلندره سنة ١٨٤٠

مترنخ	Metternich	رئيس الحكومة
بروكش	Prokesch	مندوب بمصر سنة ١٨٣٣
استورمر	Stürmer	سفير بالقسطنطينية

(البروسيون)

بيلوف	Bülów	مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
كورنخزمر ك	Kœnigsmark	سفير بالقسطنطينية
ملتكه	Moltke	قائد بالجيش العثماني

(اليونانيون)

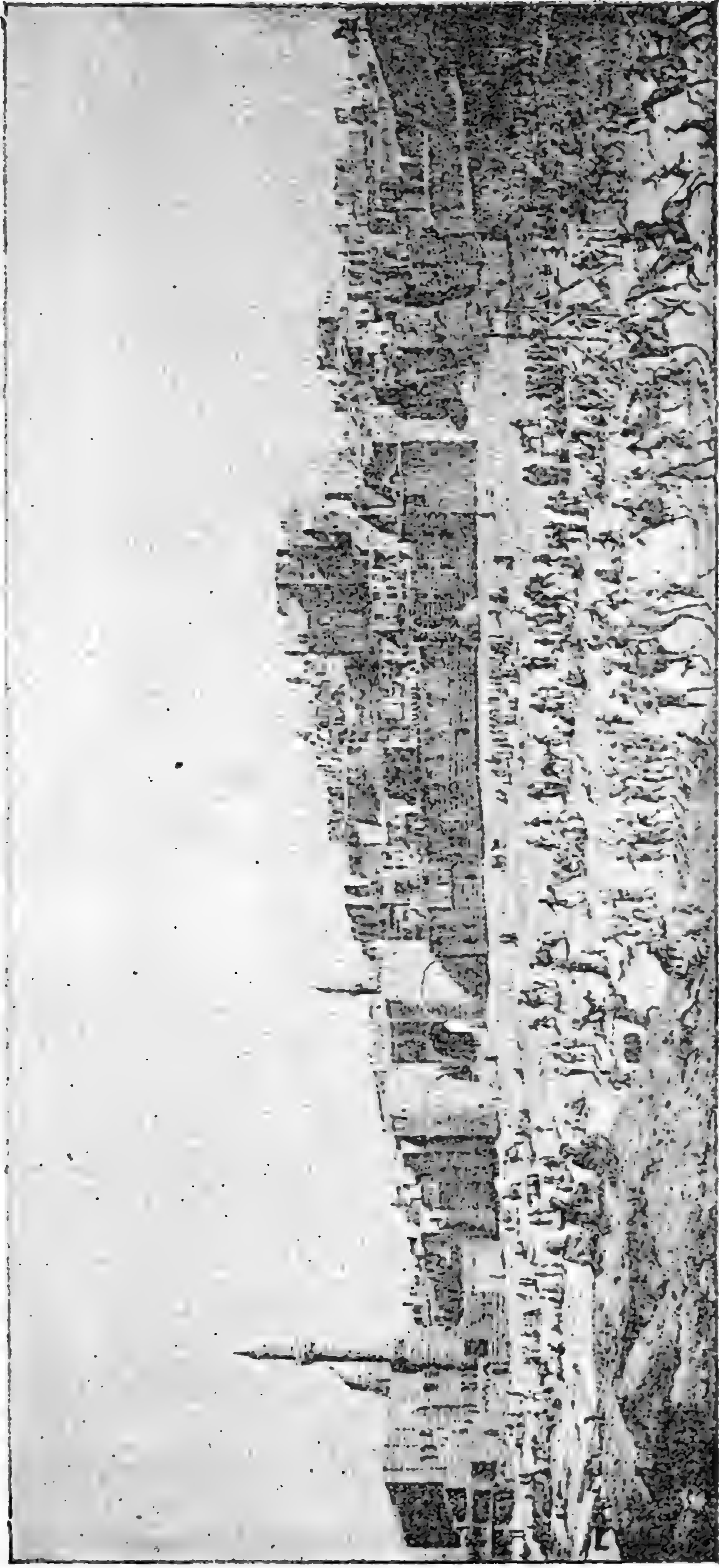
Capo d'Istrias وزير خارجية قصر روسيا ورئيس حكومة
اليونان سنة ١٨٣٠

Hetairia Philike جمعية الإخوان الاغريقية

زعماء الثورة { Ipsilanti
maurocordatos
Colcotronis

قواد في البحر { Canaris
Miaoulis

Klephtes عصابات الجبلين



القلعة عند دخول الحملة الفرنسية

ناصح مصر للتاريخ

في الأزمنة الحديثة تعليقات بعض الجرائد على الكتاب

جاء في جريدة الأفيار بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢١
« بين أيدينا كتب ألقت في التاريخ المصري وهذه الكتب على
تعددتها تكاد تكون كتاباً واحداً كثير الطبعات ...
وأنا اليوم للمرة الأولى في عهد هذه النهضة نرى من كتاب
تاريخ مصر السياسي الذي أخرجه المؤرخ المصري الفاضل محمد رفعت ..
أرقى أنموذج عمل ممكن للتأليف . هذه المادة فإن هذا المؤلف في
التاريخ لم يكن في شيء من أول . المقلدين الذين حذا بعضهم حذو
بعض حتى تشابهوا وحتى كان آخرهم صورة لأولهم . بل هو قبل أن
يؤلف كتابه هذا ألف طريقة مثلى لوضعه بحيث يكون في نفسه مادة
علمية صافية من كل شائبة ويكون كذلك حجة قاطعة لكل ليس أو
إبهام يحيط بأي مسألة من مسائل التاريخ
ونحن نشكر لحضرة كل الشكر هذه الخدمة العلمية التي لا ينقضي
برها ولا ينقطع شكرها ، نشكر له تلك اليد البيضاء ونرجوا أن
يوفق إلى إتمام ما بدأ فيه بمثل تلك العناية الجميلة »

وجاء في جريدة « الأهرام » بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ :

تاريخ مصر السياسى

« بين أيدينا الآن كتاب « تاريخ مصر السياسى » لمؤلفه الاستاذ محمد رفعت وقد بذل المؤلف عناية كبرى فى البحث والاستقصاء فرجع إلى مصادر تاريخية عديدة ومحررات رسمية كثيرة للألمام بموضوعه من جميع أطرافه لأنه لم يقتصر على إيراد الوقائع على سبيل الرواية بل تخطى الرواية إلى بحث العلل والمعلولات وما ترتب على ذلك من النتائج السياسية... الخ.

وجاء فى مجلة « المقتطف » عدد يونيو سنة ١٩٢١ :

تاريخ مصر السياسى

« تأليف الأستاذ محمد رفعت وقد قال فى مقدمته أنه اعتمد فى جمعه وتأليفه على المصادر الموثوق بها... وأنه توخى أسلوباً سهلاً وطريقة علمية غايتها الوحدة التاريخية وربط الأسباب بالمسببات وإغفال التفاصيل المملة وإبداء النقد على حسب الحقائق المقررة لا على حسب ما عليه العواطف

لا يكاد القارىء يتصفح أربع صفحات من الفصل الأول من هذا الكتاب حتى تبدو له الأدلة على ما قاله المؤلف... الخ الخ ،

فانج مصر القديمة

في الأزمنة الحديثة

تأليف

محمد فقيص

مساعد المراقب بتعليم البنات

(والحائز لدرجة استاذ في الآداب ودرجة انشرف من الطبقة الاولى
في التاريخ الحديث وعلى منحة البحث العلمى من جامعة ليفربول)

الطبعة الاولى

سنة ١٨٤٩ - ١٨٨٢ م

(الطبعة الاولى)

ديسمبر ١٩٣٢

جميع حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة للمؤلف

الثنى : ١٥

المطبعة الرحمانية بمصر
شارع الخزانة رقم ٢٥ تليفون ٥١٥٢٢



الحزبي اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أعاننى على إظهار هذا الجزء بعد أن ترددت طويلاً فى إصداره لسببين أولهما ارتباط حوادث هذا الجزء برجال العصر الذى نعيش فيه ، وثانيهما عدم تمكنى من الوصول إلى جميع المصادر الأصلية التى يمكن الرجوع إليها فى تكوين تاريخ ذلك العهد . وقد كنت اعترمت أن أحتفظ بما وصلت إليه من البحوث حتى يزول أثر الاعتراضين ، غير أن أموراً حدثت جعلتني أراجع نفسي وأمضى فى سبيل إتمام بحوثي ونشرها وفى مقدمة هذه الأمور ما خبرته بنفسى من حاجة المشتغلين بدراسة التاريخ إلى كتاب يمكن الوثوق به فى تاريخ ذلك العهد وقد تاق الجمهور أخيراً إلى دراسة حوادثه وسير أبطاله . وليس من شك فى أن نشر هذه البحوث وعرضها لانظار الجمهور طبعه بعد أخرى سيحفز المؤلف إلى إصلاح نقصها واستكمالها كلما توافرت لديه المصادر وانفتحت أبواب الخزان الحاوية لمختلف الوثائق والأسرار الخاصة بتاريخ هذا العصر

أما عن ارتباط حوادث هذا الجزء بأهل العصر الذى نعيش فيه فاني أعتقد أن تاريخ الرجل السياسى العام ليس وقفاً على أهله أو أسرته إنما هو فى الحقيقة ملك للأمة ووظيفة المؤرخ بعد استيعاب الحقائق

ونقدتها واستقراء الحوادث وتقديرها أن يذكر أثر الرجل وماله وما عليه
دون محابة ووفقاً لدلائل الاقتناع

هذا وقد سرت في كتابة هذا الجزء على نسق الخطة التي رسمتها
منذ اثني عشر عاماً عندما أخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب
فأهملت التفاصيل المملة - وكان في استطاعتي ملء مجلدات منها - وقصدت
إلى الوحدة التاريخية للموضوع واتجاه السياسة العامة وتصوير مناخ
الحياة المختلفة مع ربط الأسباب بالمسببات وابداء النقد بحسب استقرائي
للحقائق التي وصلت إليها دون أن يكون للعاطفة شأن ما

هذا ومن دواعي الشرف والفخر أن أذكر هنا نجاح الجزء الخاص
بتاريخ الخديوي اسماعيل في المسابقة التي عملت في سنة ١٩٢٢ وحصول
المؤلف على إحدى الجوائز التي تفضل بتقديمها حضرة صاحب الجلالة
ملكنا المعظم فؤاد الأول حفظه الله وأبقاه ذخراً للعلم ونبراساً لطلابه
والله أسأل أن يعينني على إخراج الجزء الثالث المكمل لهذه الحلقة
التاريخية وأن يلهمنا جميعاً الهداية والتوفيق آمين

محمد رفعت

مصر الجديدة غرة رمضان سنة ١٣٥١ ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢

فهرس

صفحة	٩	تمهيد	صفحة
١٢	١٢٧	فأتم اسماعيل	١٢٧
٢٠	١٣٤	عهد الخديوى توفيق	١٣٤
٥٣	١٣٦	تمهيد	١٣٦
٧١	١٥٢	الفصل الاول	١٥٢
٨٥	١٦٨	فيل الثورة العراقية	١٦٨
١٠١	١٨٦	الفصل الثانى	١٨٦
	٢٠٣	الثورة العراقية	٢٠٣
		الفصل الثالث	
		بداية عهد جديد	
		الفصل الرابع	
		وزارة الثورة	
		الفصل الخامس	
		تدخل انجلترا وحرب الاحتلال	

ملاحق الكتاب

صفحة	٢٣١	ملحق ١	صفحة
		خطاب جرمي بقتام	
٢٣٥	ملحق ٢		
		مقارنة بين عهدين	
٢٣٦	ملحق ٣		
		القروض التي عقدها الخديوي اسماعيل	
صفحة	٢٣٧	ملحق ٤	صفحة
		فرمان سنة ١٨٧٢	
٢٤٢	ملحق ٥		
		لائحة مجلس النواب عام ١٨٨٢	

صور الكتاب

الخديوى اسماعيل	احمد عرابى
فردينند دلسبس	محمد شريف باشا
حفلة افتتاح القناة بالاسماعيلية	مصطفى رياض باشا
نوبار باشا	محمود سامى البارودى
الخديوى توفيق	منظر شارع شريف بعد الحريق

الخرائط

- (١) الميدان الشرقى
- (٢) مصر وملحقاتها فى عهد الخديوى اسماعيل

تمهيد

إن الملوك إذا سقطوا عن عروشهم كافأهم الجمهور في الغالب بالثلب ونكران الجميل ، إذ بنزولهم عن مراكز قوتهم وجبروتهم يرفع عنهم حجاب الملك المقدس الذي طالما احتجبوا وراءه ، فتعظم سوء آتهم وتنكش حسناتهم وتصغر جلائل أعمالهم ويمحق الباطل القليل الخير الكثير وتتغلب السياسة على التاريخ فتختنق الحقيقة ويتشجع العاملون على قلب الحقائق فيملو الباطل ويصبح ذا ثمن . وتظل الحقيقة على هذه الحالة ليس لها من ولى ولا نصير حتى يمد التاريخ يده لنجدتها حيث تكون يد الزمن قد عاجلت نقط الخلاف الأولى فسوتها أو قضت عليها وعند ذلك تظهر الحقيقة جلية واضحة للناظرين . وما شأن الخديوى اسماعيل بشاذ عن هذه القاعدة فقد ظل في آخر أيامه عرضة للمثالب والنقد الباطل إلى درجة لم يصب بها إلا قليل من الملوك قبله أو بعده . على أنه قد مر زمن كان فيه الخديوى عزيز قومه في بلاده والصديق المفضل على غيره في أوربا ، وكان النائلون منه أشد المعجبين به والمقرين منه ، وتغنى القوم بمحاسن اسماعيل وعبقريته وما حصلوا عليه في عصره الذهبي . فهل من سبب لهذه المتناقضات التى تواجه الباحث في تاريخ اسماعيل ؟ لماذا يواجه الباحث شخصين لاسماعيل يتباينان خلقاً ومنزلة والمسافة بينهما كالتى بين القطبين ؟

لا يلبث الباحث أن يهتدى إلى السبب . فنقطة الاقتراق عبارة هامة ألقاها « دزرائيلي Disraeli » رئيس وزارة إنجلترا في البرلمان في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ ردا على سؤال وجه إليه في هذا اليوم إذ أعلن « أن الحكومة كانت تود أن تنشر التقرير الذي قدمه المستر « كيف Cave » عن المالية المصرية لولا معارضة الخديوى في نشر هذا التقرير لسوء الحالة المالية في مصر . فوقع هذا التصريح كالصاعقة وكان بمثابة إنذار للناس وللدائنين خاصة بأن الخديوى قد أفلس ، وكانوا إلى تلك اللحظة يظنون أنه سيظل يقترض بلا خوف ولا نهاية وأن لمصر ثروة لا تقنى ودخلا لا ينضب له معين . أما الآن فقد ظهر عجز إسماعيل وأصبح لا يمكنه أن يملأ بطون الذين منوا أنفسهم بأن يثروا على حسابه ولذلك حقت عليه الكلمة ١ يظهر من ذلك أنه مادام الخديوى يقترض ويولم الولاثم ويقوم بدفع الحساب كله كان الناس يولونه عطفهم ويكثرون من مديحه ، فلما ضيق عليه ولم تعد له قدرة على الاقتراض ولا على دفع الحساب كله أو بعضه انفضوا من حوله وانهاوا عليه باللوم والتقريع . هذا تعليل المتناقضات والتباين بين إسماعيل لغاية سنة ١٨٧٥ وإسماعيل بعد ذلك التاريخ وهذا أيضا هو السبب الوحيد الذى من أجله قلبت له أوروبا ظهر المجن . إذن فالعوامل التى كانت سببا في إثارة مدح إسماعيل أو هجومه هى عوامل شخصية أساسها الماديات وهى لا تصلح أن تدل الباحث على مكان الحقيقة . فمن واجب الباحث إذن أن يفحص عن حسنات إسماعيل وسيئاته كما كانت لا كما صورها

البعض مع مراعاة ما كانت تتطلبه ظروفه واعتبار ما كان مستترا خلف الظاهر من البواعث الحقيقية التي كانت تحركه والتي حركت غيره ضده . وأنه ليجدر بنا بادىء بدء أن نذكر أن الخديوى إسماعيل كان أميراً عظيماً وكانت آماله ومطامعه وأعماله عظيمة أيضاً سواء أكان ذلك بالنسبة لنفسه وأسرته أم بالنسبة لمصر ، فلقد قام بمشروعات كبيرة لا تزال للآن عنوان فخر كل مصرى وموضع إعجابه . وأما سوء خاتمة عهده فسببه ما اتخذ من الوسائل للوصول إلى أغراضه فانه أراد في سنين قليلة أن ينفذ أعمالاً كان حسن إنجازها يتطلب سنين كثيرة ونفقات طائلة لا تقوى على تحملها إلا حكومات أكثر من مصر ثروة وأغزر مالا .

أما سبب الكارثة المالية التي أودت بالخديوى فلم يكن مجرد تبذيره كما يدور في الأذهان ويعتقده الكثيرون ، بل أن سببها كما جاء في تقرير المستر « كيف » ، ^(١) سنة ١٨٧٦ « يمكن قصره على الشروط الفادحة للاموال التي اقترضها الخديوى لحاجات ضرورية ولأسباب لم يكن للخديوى في أحوال كثيرة سلطان عليها إلا القليل » . وإني لأريد بهذا مدح الخديوى ولا ذمه ، انما مهمتى وواجبى يقضيان على بتوخى الحقيقة ما استطعت وإثبات ما يدل عليها وإخراج صورة حقيقية مختصرة للحالة في عهد الخديوى إسماعيل .

(١) « استيفن كيف » عضو البرلمان الانجليزى ارسلته الحكومة الانجليزية في سنة ١٨٧٦ لتقديم تقرير واف عن حالة المالية المصرية بناء على طلب الخديوى .

الفصل الأول

مصر كما وجدها اسماعيل

مما قاله « بالمرستون » الوزير الانجليزي أثناء الجدل السياسي الذي خلفه محمد علي قام بين انجلترا وفرنسا بشأن محمد علي في أزمة سنة ١٨٣٨ — ١٨٤٠ « إنه إذا سننا نظاماً سياسياً جديداً في الشرق بسبب المركز الاستثنائي الذي وصل إليه رجل بلغ من السن سبعين سنة نكون كمن أسس بناء على الرمل ولا يعلم أحد ماذا يكون الحال بعد موت محمد علي ، ^(١)

في هذا التصريح إشارة خفية تمس سمعة أولاد وأحفاد محمد علي الذين ورثوه في الملك . ولو تحقق شيء من المخاوف التي أبدأها بالمرستون لقضى على نهضة مصر الحديثة ولعادت الحالة فيها إلى ما كانت عليه من ظلام العصور الوسطى . غير أن محمد علي قد خلف بعده رجالاً حقيقيين بشرف الانتساب إليه ، رجالاً وإن لم تظهر فيهم صفات العبقرية مثله فقد ورثوا منه وطناً جديداً ومقدرة إدارية وحباً للنظام والإصلاح يبلغ درجة غير معهودة في الشرق كله . ولم يعزب عن بال محمد علي قط أن كثيراً من الإصلاحات التي أدخلها في مصر يتوقف نفاؤها وصيانتها على صفات خلفائه على عرش مصر ، لذلك لم يفتر لحظة واحدة عن تعليم وتدريب أبنائه وأحفاده تدريباً لاثقاً يؤهلهم للقيام بأعباء الحكم في المستقبل

(١) انظر كتاب بلور « تاريخ حياة بالمرستون » من بالمرستون إلى بلور ١٢ سبتمبر سنة ١٨٣٨

وليس هناك أدل على شدة عناية محمد على بأمر تربية خلفائه من وثيقة مكتوبة بخط اليد محفوظة في دار الآثار البريطانية كتبها الفيلسوف السياسى الشهير « جرمى بنتام Bentham » إجابة لطلب محمد على وفيها بين القواعد التى يجب اتباعها فى تربية حفيده عباس ولى العهد بعد إبراهيم حتى ينشأ أميراً دستورياً . وفى هذه الوثيقة يقول بنتام : « فن غير دستور « بسيط » قوى الدعائم يستحيل أن تضمن بقاء اصلاحاتك التى قت بها . ومن غير الاستقلال لا يمكن أن يولد الدستور . ومن غير ولى عهد لك يخلفك على العرش ويحترم الدستور ويحرص على التمسك به أيا كان نوعه يستهدف الدستور وكل ماقت به من الأعمال للزوال^(١) » .

ابراهيم باشا وكان ولى عهد محمد على إذ ذاك ابنه الأكبر إبراهيم باشا الذى عاجلته المنية قبل أياه فخرت مصر بفقده حاكماً قديراً وجندياً شهماً خلد اسمه فى تاريخ القرن التاسع عشر بجانب « نابليون » و « ولنجتون » و « ملتكه » . ولد إبراهيم فى سنة ١٧٨٩ ودربه أبوه منذ حداثة سنه على قيادة الجنود وحكم البلاد فقاد جيشاً سنة ١٨٠٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره فظهرت مواهبه ومقدرته العسكرية لأول مرة ، ثم عينه والده حاكماً على الصعيد وفى سنة ١٨١٣ منحه الباب العالى لقب باشا واختاره والده قائداً لجمته ضد الوهابيين بعد موت « طوسون » سنة ١٨١٥ . ومنذ ذلك التاريخ ذاعت سمعة إبراهيم الحرية وتوالت انتصاراته

(١) انظر ملحق حرف د ، فى آخر الكتاب

واستوقف أنظار أوروبا في حرب المورة وحروب الشام الشهيرة ،
وبهر العالم بانتصاراته الحاسمة أمام «مستولنجي» سنة ١٨٢٦ ضد الثوار
الإغريق ، وفي واقعتي «قونية» في ديسمبر سنة ١٨٣٢ «ونصيبين»
٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ ضد الباب العالي

كفاية ابراهيم
وبرهن إبراهيم على كفاءة إدارية نادرة أثناء حكمه سوريا من
سنة ١٨٣٢ الى ١٨٤٠ حيث عينه والده حاكماً عاماً فوحد حكم البلاد
وأنشأ حكومة مركزية عادلة مستنيرة ساوى فيها بين معتق الأديان
المختلفة ، وأوجد روح الإيمن والنظام وكشف موارد البلاد الطبيعية
والصناعية ، وشغل أهلها في إنعائها وقضى على امتيازات بعض القبائل
وحظر حمل الأسلحة التي كانت من أهم أسباب الثورات والإخلال
بالنظام ، وبالأجمال نجح إبراهيم في إقامة خير حكومة رأتها سوريا في
تاريخها الحديث . ولا يزال ذكر إبراهيم والمصريين مقروناً في تلك
البلاد بالإعجاب والاحترام على الرغم من الثورات العنيفة التي قامت ضده
بسبب شدته المتناهية في جمع الأسلحة وبسبب إدخال الأنظمة التي لم
يتعودها سكان الحبل

صفاته
وقد اعتاد المؤرخون لاسيما الأجانب أن يبالغوا في قسوة إبراهيم
فيصفونه بالغلظة والوحشية ، والحقيقة أنه كان بطبيعته جندياً مجبلاً
على حب النظام وإطاعة الأوامر ، شديد الوطأة على العاثرين والمخالفين .
أما الأجانب فكانوا مدفوعين ضده بعوامل قومية دينية لقضائه على
ثورة الإغريق قضاء مبرماً ، مع أنه لم يظهر في هجومه شيئاً يخالف

التقاليد الحربية في ذلك الوقت حتى وفي وقتنا هذا . ومن أهم صفات إبراهيم غرامه وقت السلم بالزراعة وغرس الحدائق والبساتين وبالشؤون الاقتصادية عامة ، وتلك خلة ورثها عنه أبناؤه فيما بعد فأصبحت من مميزات كثير من أمراء الأسرة العلوية .

ومن صفاته التي حبيته إلى الجند ميله إلى الكفاف ورقيق العيش واشتراكه معهم في السراء والضراء فكان يتدرب معهم في أول أمره على النظام الجديد بإرشاد سليمان باشا الفرنساوى ، وكان يعيش معهم أثناء الحرب كجندى صغير . وقد أدى هذا في النهاية إلى مرضه فسافر إلى أوروبا مرتين في سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٤٨ للاستشفاء وصحبه سليمان باشا ومسيو « بنفور Bonfort » كترجمان خاص له وزار إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وكان القوم يستقبلونه أينما مر بالحفاوة والتكريم اللائق بمركزه كولى عهد الحكومة المصرية وكقائد من أكبر قواد القرن التاسع عشر . وكانوا في فرنسا ينصبون له أقواس النصر ويكتبون عليها أسماء وقائمه الشهيرة بحروف بارزة . وتحسنت صحته قليلا وعاد إلى مصر في سنة ١٨٤٨ لكنه وجد أن والده لم يعد يقوى على مزاولة شؤون الحكومة فجمع مجلسا خاصا قرر أن يقوم إبراهيم بالحكم بدل والده ، وأرسل الباب العالى فرمانا بتولية إبراهيم وبدأ يهتم بتحصين السواحل المصرية وتقوية قلاعها وحامياتها بمساعدة « غاليس بك Galice » ولكن المرض عاد فتغلب عليه ومات في نوفمبر سنة ١٨٤٨ بعد أن تولى الحكم سبعة شهور قبل موت والده الذي تدهورت حالته الجثمانية والعقلية وخاصة بعد

موت ابنه ققضى في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ .

عباس الاول

وتولى الحكم بعد إبراهيم عباس الأول بن طوسون بن محمد على المولود بجده في سنة ١٨١٦ ولم يكن في مقدور عباس أن ينهج المنهج الذي رسمه « بنتام » لجده لأنه نشأ على نظم التربية القديمة فتدرب على الأعمال الحربية والادارية في الشام تحت امره عمه إبراهيم، وفي مصر حيث عينه جده حاكما على القاهرة، ولكنه على الرغم من ذلك كله بقي للنهائية حاكما مستبدا متباعدا عن شعبه محافظا على القديم كارهها للإصلاحات الأجنبية وللأجانب على العموم وظل مترقبا سنوح فرصة ينتقم فيها من كل شيء أجنبي حتى جاءت الفرصة بارتقائه العرش، وإنه لمن المؤلم جد الألمن اعتاد البحث والكتابة في أعمال محمد على المجيدة أن يضطر الآن الى تدوين عكس هذه الأعمال . ففي عصر عباس باشا أقفلت المدارس والمعاهد وأهملت المصانع والآلات وهدمت السفن الحربية وعرضت هي واسلحتها للبيع واعتزل كثيرون من كبار الموظفين العمل وفضلوا الاتحاق بخدمة الحكومة العثمانية . وأمر عباس فاستغنى عن الموظفين الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم وكان ذلك سببا في انفار صدر حكومة فرنسا عليه، وكذلك اشتد في معاملة أمراء الأسرة الحاكمة فاجتمعوا ضده وكونوا حزبا للمعارضة برياسة سعيد وإسماعيل وقدموا الشكاوى تترى للباب العالي ^(١) . غير أن عهد عباس على ما فيه من جمود وأنانية وتمصّب وتحكيم للشهوات لم يكن خلوا من الحسنات . فقد سعد الفلاح في عهده ببعض السعادة وأصبح في حقله آمنة من تصرفات رجال

حال الفلاح

(١) سجلات وزارة الخارجية بلندرا : من الكولبل مري فبراير سنة ١٨٤٩

الجنديّة وأعمال السخرة وذلك لقلة عدد الجيش ولعدم وجود اشغال عمومية كحفر القنوات وإقامة القناطر . ولما قلت المصروفات بسبب هذه الخطة تحتم تخفيف الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار فعم الرخاء واعتبط الفلاح بثمرة كدّه وعمله . من ذلك يظهر أن عهد عباس لم يكن من الرداة والجمود كما يصوره عادة كتاب الا فرنج الذين لم يكن بينهم وبين عباس عظيم مودة . واتقضى عهد عباس من غير أثر يذكر من الوجهة السياسية سوى أنه كان امثل الحكومة الانجليزية من النفوذ والتفوق في مجالسه ماجعل الباشا يوافق على مد السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٥٢ ويعنى باصلاح الطريق بين السويس والقاهرة لتسهيل المواصلات بين الشرق وأوربا

أما خلفه عمه سعيد باشا فقد ولد في سنة ١٨٢٢ واكتسب من الصفات ما أعده لأن يكون حاكماً محبوباً لدى رعيته فقد رباه والده تربية غربية وعهد به إلى مرب ألماني الاصل قدير يدعى « كونيغ » فحبب إليه الأخلاق الغربية وطرق المدنية الحديثة . ولما كبر عينه والده قائداً للأسطول ، وعلى ذلك نشأ سعيد على العكس من سلفه مصلحاً مستنيراً محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر . غير أنه على الرغم من فطنته وحسن نياته وأمله في مواصلة المشروعات العظيمة التي قام بها محمد علي كانت طبيعة أخلاقه تحول دون مثابرته واستمراره في سبيل الاصلاح ، فقد كان سعيد رجلاً ضعيف الخلق كثير المزاج سهل الانقياد تعوزه قوة العزيمة والارادة فتراه يسر وينغضب في دقيقة واحدة ولرب كلمة ظريفة أثرت في نفسه أثراً كبيراً

ولقد جر تساهله مع الأجانب عددا ليس بالقليل ممن لامبادهء

تساهله مع الأجانب

ولا خلاق لهم فتدخلوا مع الباشا واتخذوا من الامتيازات حصنا يلجأون إليه متى أعوزتهم الحيلة فجزوا على البلاد شرا مستطيرا وويلات كانت سببا مبدئيا في الخراب المالي في المستقبل . وكان اتصال سعيد بعظيم منهم وهو « فردينند دلسبس » سببا في إخراج مشروع كبير كانت له نتائج هامة على مصر والعالم بأجمعه — ألا وهو مشروع « قناة السويس » وكان العقد الذي تم بين الحكومة المصرية ودلسبس عقدا كلف الحكومة والأمة نفقات طائلة اضطرت معها الحكومة أن تزيد الضرائب وتفرض أخرى جديدة على الأتبان العشورية ، وكان على الحكومة بمقتضى العقد أن ترسل آلاف الفلاحين للعمل في حفر القناة حيث كانوا يقضون نحبهم بسبب الجوع والأوبئة والاهمال

وزيادة على ذلك كان سعيد شديد الشغف بالجيش فكان له بمثابة

اهتمامه بالجيش

لعبة ثمينة يلهو بها وصار يقضى وقته مع الجيش يدربه ويقوده ويلبسه الخبز والحرير وأنخر أنواع الزينة وأحسن الأسلحة . ومن أجل الجيش أوصد سعيد جميع المعاهد التي لا علاقة لها بتخريج الضباط ، وبني قلعة القناطر الخيرية على رأس الدلتا وجعل لها حصونا واستحكامات وأبراجا وثكنات ونقل إليها مدرسة الهندسة وبلغ اهتمامه بها درجة تفوق الوصف ، ومع ذلك لم يكن للجيش في عهده عمل حربي مذكور سوى إخضاعه لأعراب المنيا والفيوم ، ومواصلته الاشتراك مع جيوش تركيا وحلفائها في حرب القرم التي بدأت في عهد عباس الأول وانتهت في سنة ١٨٥٦

وفي عهد سعيد أخذت مصر تسير سيرا حثيثا وتخطو نحو التقدم
والرقى بعض خطوات حقيقية فزادت في عهده الخطوط الحديدية، واهتم
سعيد بحالة الري في البلاد فطلب إلى اللجنة الدولية التي تألفت للبحث
في مشروع قناة السويس أن تفحص عن قيمة القناطر الخيرية وتقرح
ما يلزم بشأن تحسين حالة الري في البلاد، واهتم كذلك بالسودان بعد
أن كان في عهد عباس منفي للمجرمين والمنضوب عليهم فزاره سعيد
سنة ١٨٥٧ مع صديقه « دلسبس » وأصلح في إدارته وحكومته

وفي سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد لأئحته الشهيرة الخاصة بالأراضي وبها
أصبح الفلاح لأول مرة المالك القانوني للأطيان التي اعتاد أن يفلحها، وأبطل
كثيرا من المغارم والمظالم في البلاد، وانتشرت في عهده زراعة القطن
لكثرة أرباح محصوله فتنافس القوم في زراعته ومهدت الطريق إلى
الثورة الاقتصادية العظيمة التي قلبت مصر وغيّرت حالها من وجوه
كثيرة، ولا ننسى تسلل الأجانب في زمن سعيد إلى داخلية البلاد
حتى القرى فنجم عن ذلك اختلاط المصريين بهم وعرفوا لأول مرة
ما للأجانب من حقوق وامتيازات

بذلك انتهى عهدا عباس وسعيد، ومصر فيها ساكنة خاملة ليس
لها بين الدول شأن يذكر كما كان لها في عهد محمد علي حين لفت رقيها
السريع وتقدمها الواسع الخطى نظر العالم المتمددين بأجمعه. وقد قضى سعيد
آخر أيامه كئيبا كاسف البال معذبا بالمرض تاركاً لابن أخيه مهمة تجديد
عصر النهضة والإصلاح

الفصل الثاني

مصر التي أوجدها اسماعيل

١

النهضة الاقتصادية

في مايو سنة ١٨٥٨ كان سعيد باشا بالاسكندرية يستقبل وفود المهتئين بعيد الفطر وكان قد حضر من امراء الاسرة العلوية الامير أحمد ابن ابراهيم باشا ولي العهد، وشقيقه الأمير اسماعيل والأمير عبد الحليم أصغر أبناء محمد علي الكبير وغيرهم . ولما تمت التشريفات أعد قطار خاص للأمراء وأتباعهم وتخلف اسماعيل فلما وصل القطار بهم الى كفر الزيات ولم يكن قد تم بناء القنطرة الشهيرة كان المتبع أن تسير عربات القطار على عوامة كبيرة، ولكن حدث في ذلك اليوم خطب لم يكن في الحسبان فقد أهمل تقييد العربات بالسلاسل كالمعتاد فاندفعت العجلات في الماء وغرق الأمير أحمد وكان بدينا ونجا الأمير عبد الحليم لخفته بعد أن عجز عن انقاذ ابن أخيه فتقدم بذلك خطوة نحو العرش^(١)، أما اسماعيل فأصبح بعد هذه الكارثة ولي عهد الحكومة المصرية وكان عمره إذ ذاك ثمانيا وعشرين سنة

(١) اختلفت الروايات في تفسير هذه الحادثة فمن قائل ان اسماعيل لم ينادر القاهرة وبشير من طرف خفي الى اشتراكه في تدبير الحادثة . والحقيقة المتداولة هي التي اثبتناها . انظر كتاب الكافي ، الجزء الرابع لشارويم بك ص : ١٣٦

ولد اسماعيل بالقاهرة في سنة ١٨٣٠ وبدأ تربيته الاولى في مصر ثم
في فرنسا حيث أرسله جده مع باقي الامراء وتم علومه بكلية «سنت سير
St cyr» الحربية وعاد في سنة ١٨٤٩ بعد أن نال من التربية قسطا عاما
كافيا على الرغم من تهمة بعض المعاصرين له بأنه لم يعرف الكتابة بالفرنسية
الصحيحة^(١). وليس أدل على سمو درجته من المعرفة وعلو كعبه في الفنون
من محادثاته وتصريحاته لزاريه من مختلف طبقات الناس ومن مشروعاته
الفخمة العظيمة التي فكر فيها وأخرجها الى حيز التنفيذ . ولما عاد
اسماعيل الى مصر مالت اليه النفوس وأحبته فما لبث أن تقم عليه عباس باشا
فأضمر له الشر وقامت بينهما منازعات استمرت الى أن قتل عباس سنة ١٨٥٤ .
وجاء عمه سعيد فأتخذه معينا له ووزيرا ، وكان اسماعيل سيدا مقتصدا نشيطا
لا يهتم بشيء سوى أراضيه ومحصولاته ، وكان محترسا قليل الظهور في
الدوائر الاجتماعية خوفا من إثارة غيرة عمه سعيد منه ، ومع ذلك كانت
العلاقات بينهما من المبدأ ودية للغاية فعهد اليه عمه في القيام ببعثة سياسية
خاصة في سنة ١٨٥٥ أمام نابليون الثالث قبيل انعقاد مؤتمر صلح باريس
ولزيارة البابا بيو التاسع ، وقام مقام مهم في الحكومة أثناء سياحة سعيد باشا
للتداوي في أوروبا وأثناء قيامه بفريضة الحج سنة ١٨٦١ . وكان اسماعيل
يقوم بما عهد إليه خير قيام ذلك لأنه جمع في نفسه خبرة الرجل الزراعي
الحريص وميلا فطريا للنظام والاصلاح . وظل كذلك يعاون عمه إلى
أن مات سعيد في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وأصبح الحكم بيد اسماعيل

(١) جا في كتاب « محادثات ديوميات » ناسو سنيوران الخديوي لم يتعلم الكتابة بالفرنسية ، الصحيحة
قط واستقى المؤلف هذا الخبر من حوذي الخديوي نفسه !

قال «مورلى بل» مراسل جريدة التيمس فى مصر فى ذلك العهد «انه لم يرفى حياته شخصاً أياً كان لم تؤثر فيه أخلاق اسماعيل وجاذيته فسواء أكان محادث الخديوى سياسياً أم مهندساً أم عسكرياً أم طبيباً أم ظريفاً فإنه لا بد واجد من اسماعيل كفتاً له ونظيراً . . . وزبادة على ما منحه الله من شخصية جذابة وذهن متوقد حاضر قد وضع أمامه سياسة ومطامع عالية لم تدر فى خلد أحد غير جده إلا كبر محمد على . فكان اسماعيل مثله يرمى إلى تكبير مصر وإسعادها من طريق إسعاد نفسه وأسرته . ولم تكن مصر فى نظره إلا ضيعة عظيمة يجب عليه انماؤها والاتناع بشمرها، فإذا رأى ان الفلاحين قوم كسالى محافظين على القديم لا علم لهم بطرق الزراعة والاقتصاد الحديثة فليس هذا بضائره فى شيء وما عليه إلا أن يضع يده على أقصى ما يمكن الاستحواذ عليه من الأراضى فيباشره بنفسه . وفعلاً سرعان ما أصبح اسماعيل مالكا لما يقرب من خمس الأراضى المزروعة فى مصر

سياسة اسماعيل
الاقتصادية

غير أن أرباح الأراضى الزراعية محدودة كما انها مؤكدة فلا تريد أرباحها دوماً بنسبة الأموال التى تصرف لتحسينها . ولقد عرف اسماعيل هذا القانون الاقتصادى فبذل جهده فى كسب أقصى ما يمكن كسبه من الزراعة ، فأدخل الآلات الزراعية الحديثة وأدخل المحصولات الجديدة وسخر الفلاحين فى فلاحه أراضيه . ولكى يزيد فى أرباحه المحدودة فكر الأمير التاجر فى مشروع يدل على مهارة وذكاء عظيمين

ويناسب أغراضه ومطامعه السياسية . هذا المشروع يقضى باجتذاب رؤس الأموال الأجنبية إلى مصر وذلك بدفع أرباح زائدة لأصحاب الأموال حتى إذا اجتمعت رؤس الأموال استخدمها الباشا في إنجاز مشروعاته ومبانيه . والحقيقة أنه لم يشجع اسماعيل على طرق هذا الباب إلا أحوال أوروبا في ذلك الوقت وهو عهد الاقبال على الاكتاب في شركات السكك الحديدية والشركات التجارية والمصارف والنقابات، حين كان القوم يتهافون تهافتاً غير حكيم على شراء الأسهم والأوراق المالية الأجنبية . وكانت مصر في ذلك الوقت تعتبر من أضمن الأسواق المالية في العالم فكان طبعاً أن يجود القوم برؤس أموالهم وأن يرحب الباشا بها أيما ترحيب

ولا غرابة فقد كانت مصر وقتئذ تبغى ربحاً طائلاً بسبب اختفاء القطن الأمريكي من الأسواق لقيام الحرب الأهلية في أمريكا (سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٥) أولاً وبسبب إلغاء الرقيق ثانياً . فانهز اسماعيل هذه الفرصة وعمل على إعلاء شأن زراعة القطن في الدلتا وهي أحسن البقاع الصالحة لزراعته لما خصتها به الطبيعة من خصب ولما أدخل فيها من مشروعات الري الحديثة . وكانت قد أدخلت زراعة القطن في مصر في عهد محمد علي وانتشر تدريجاً حتى أصبحت مصر في أواخر أيام سعيد تصدر سنوياً إلى الخارج ٥٧٠٠٠٠ باقة في كل باقة خمسة قناطير ونصف . غير أنه إلى اسماعيل يرجع الفضل في توسيع زراعة القطن حتى صار أهم محاصيل مصر . فهو الذي بدأ بزراعته وعنى به عناية عظيمة في مزارعه

أثر الحرب الأهلية
بأمريكا

الغاية بزراعة القطن الخاصة^(١) ولما رأى الأعيان الأرباح العظيمة التي يمكن أن تعود من زراعته

تشبهوا بأميرهم وزرعوا أراضيهم، ثم تحول صغار الزارعين والفلاحين فانكبوا على زراعته بعد أن كانوا في شك منه ونبذوا ما اعتادوا زراعته وهجروا طرقهم الأولى . وكان من نتيجة هذا الانقلاب الزراعي أن فاضت البلاد بالثروة والرخاء إلى درجة لم تعهدها مصر من زمن بعيد فقد كثرت طلبات القطن من الخارج للأسباب التي ذكرناها وزاد الطلب عن المعروض فارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلاً ، وبلغ سعر القطن إثنى عشر جنيهاً بعد أن كان لا يزيد على جنيه واحد فزادت بذلك كمية الذهب الواردة من لنكشير وأقاليم أوروبا الصناعية وفاض الذهب في داخل البلاد بسبب الأموال التي دخلت مصر من طريق الأسواق المالية

فنشأ عن هذه الثروة الفجائية الاستثنائية في بلد زراعي أن عم زيادة الثروة واترها الاسراف وبسطت الأيدي كل البسط وانتشرت المضاربة . وكان اسماعيل أول من اغتر بهذه الثروة الطائلة فأخذ ينفق من غير حكمة وظهرت في أخلاقه صفة كانت إلى ذلك الحين مخفية وهي صفة التبذير على الطريقة الشرقية . فشيّد القصور الشاهقة والمباني الضخمة بسرعة مدهشة . وتشبه كبار الأعياء والموظفين بسيدهم فأزاحوا عنهم حجب العصور الوسطى وظهروا رافلين في حلل المدنية الغربية فخلعوا ملابسهم الشرقية استبدلوا بها البذلة الاستمبولية وسكنوا قصوراً صغيرة على الطراز الحديث جلبوا فيها أثاثاً غريباً واشتروا من الرقيق الأبيض شيئاً

(١) بلغت مساحة الأراضي المزروعة قطناً في سنة ١٨٧٥ ٨٤٧ ر ٨٧١ فدان انتجت ٥٤١ ر ٦١٥ ر قطناً من القطن . وبلغ سعر القطن من ٢٠٠ قرشاً إلى ٢٥٠ قرشاً .

كثيراً وطافوا بشوارع المدينة والمنزهات تحملهم العربات والجياد المطهمة بعد أن كانوا يمتطون حميراً كالغزلان يكسوها الخز والفضة ! ثم أنهم لم يقفوا عندها الحد بل تشبهوا بمليكهم واقترضوا الأموال من الأجانب بما شاء أصحابها من الفوائد

أما أعيان الأقاليم والمحدثون من الأثرياء فكانت لهم آراء خاصة في الحالة الاجتماعية الاستمتاع والانتفاع بثروتهم الجديدة. فمنهم من راعى قوانين الأجداد القديمة نجبوا تحت الأرض جزءاً عظيماً من ثروتهم واشتروا بالباقي طرائف الزينة والحلى لنسائهم . وآخرون رأوا من الواجب عليهم أن يحسنوا مراكمهم فزادوا ممتلكاتهم ووسعوا رقعة أطيانهم وآخرون قنعوا بما أوتوه من ثروة فتقاعدوا عن العمل ولزموا حياة خمول واتكال . ولكن أكثرهم سار وفق روح العصر الجديد فولوا وجوههم نحو القاهرة يستمتعون بطرائف الحياة وكثير منهم عاد إلى قريته يحمل جارية ييضاء اشتراها من القاهرة

ولقد كان دخول الجارية القرية بمثابة عهد جديد تغيرت على أثره الحياة المنزلية العتيقة، إذ ما لبثت الجارية أن رثت لحال سيدها وعطفت عليه فأشارت بأطراف البنان مفصحة عما يكنه ضميرها لأنها جركسية لا تعرف من العريية إلا كلمات معدودة وأعلمته بما يحببه إليها وبما تبتغيه من مسكن وخدم ومأكل ومشرب مما اعتادت التمتع بمثله في قصر فلان باشا بالقاهرة، فهم الفلاح المثرى مرادها وبني مسكنه في الريف

على طراز جديد متسع النوافذ على السقوف رحب الحجرات، وبنى لاستقبال الرجال جناحاً خاصاً، وأعد لها من الخدم ما يضمن نظافة المنزل وحسن تنسيقه وترتيبه . ولما استقر بها النوى أكسبت ما حولها بهاء ورواقاً، وتعلم القوم من عاداتها النظافة والتألق في الملبس والمأكل وجرى الجمال والشجاعة في عروق أبنائها وأحفادها إلى اليوم .

* *

ولكن سرعان ما انقضى هذا العصر الذهبي فقد انتهت الحرب الأهلية في أمريكا وعم السلام في البلاد فعاد القطن الأمريكي إلى الظهور في الأسواق وهبطت أسعار القطن المصري هبوطاً سريعاً . ولم تجن البلاد من عصر الرخاء إلا زيادة الضرائب وكثرة الديون وإنهاك الأراضى الزراعية . وكان الواجب على الحكومة في تلك الحال أن تدبر وتنقذ البلاد من ورطة مالية وخيمة العواقب وذلك بأن تخفض الضرائب وتقصد في المصروفات وتمتنع عن اقتراض المال حتى يعود التوازن المالى . ولكن الحكومة تغافلت عن الحقيقة وخافت أن تظهر أمام العالم بمظهر غير لائق بسمعتها الأولى ، فاستمرت تجمي الضرائب الفادحة من الأهالى الذين زادت مطالبهم وكثرت مصروفات معاشهم ، فقصدوا المرايين ليدفعوا ما عليهم من فوائد الديون وضرائب الحكومة . وكانوا يقرضون المال من المرابى برباح ثقيلة فاضطروا إلى بيع أراضيهم بثمان بخس ، وكثير منهم هجر أراضيهم كلية ليهرب من فداحة الضرائب التى عليها . فاخفت بذلك الوقت طبقة صغار الملاك ولم يعد لها أثر يذكر .

بداية رد الفعل

ولما علم المرابون من يونان ويهود وغيرهم بما هو حاصل هرعوا إلى

انتشار المرايين

داخل البلاد ليقضوا على الفلاح قضاء مبرما وليبتزوا ما بقى من ثروته حتى الثمالة . وكان هؤلاء المرابون في أول الأمر تجاراً متنقلين في البلاد يحملون معهم مختلف السلع من حرائر وعطر وملابس ومشروبات لبيعوها لملوك القطن في السنوات السمان ، فلما ثقل حمل الضرائب على الفلاحين وطاف المديرون في القرى يصحبهم الصراف «والفلقه» لابتزاز أموال الناس ، رأى المرابون أنه يحسن بهم أن يتبعوا المديرين في رحلاتهم ومعهم جماب أموالهم يسعفون الفلاح بما ينقذ جلده فيخدمون بذلك أنفسهم والانسانية المعذبة ! وبهذه الطريقة أخذت أراضي الأهالى تنتقل إلى أيدي الأجانب وبدأ عهد اضطهاد الفلاحين المعروف في تاريخ اسماعيل

اسماعيل
وزراعة القصب

ولكن إذا كان الفلاحون قد أخذوا على غرة بسبب جهلهم ولم يعدوا عدتهم لاستقبال الأزمة الاقتصادية، فإن اسماعيل عرف حقيقة الحال وأمكنه أن يخلص نفسه من الورطة من غير أن تظهر عليه علامات الضعف المالى الذى استولى عليه كما استولى على غيره . والفضل فى خلاصه يرجع إلى توقد ذهنه وقوة خياله فانه لما رأى ضياع دولة القطن أقام بجانبها دولة السكر . وكانت قد جربت زراعة قصب السكر ونجحت فى مزارع الأمير مصطفى فاضل فى الوجه القبلى حيث الجو يوافق زراعته ، فعمل اسماعيل على ضم هذه المزارع واتحل من الأسباب ما أبعد أخاه ووارث الملك بعده إلى القسطنطينية . ولما كانت زراعة القصب كزراعة القطن تتطلب مورداً للرى سهل التناول اقتضى

الحال تغير طرق الري في مصر الوسطى من نظام الأحواض إلى نظام الري بالترع ، فحفر ترعة موازية للنيل من أسيوط إلى يبا يبلغ طولها ١٨٠ ميلا وأطلق عليها اسم ترعة الابراهيمية نسبة إلى أبيه قيام صناعة السكر ابراهيم باشا الكبير . وبعد ذلك ضمت معظم الأراضي التي على جانبي الترعة إلى دائرة الخديوى سواء أكان ذلك بالشراء العرفى أم الجبرى ، ولأجل زيادة العمران في هذه الجهات وتسهيل المواصلات بدأ بوضع السكك الحديدية بين أسيوط وبولاق الدكرور . وما لبث أن ظهر أكبر مشروع قام به الخديوى وهو بناء تسعة عشر مصنعا للسكر في نقط مختلفة ^(١) ، ومن الغريب أن بناء هذه المصانع كان بقرب المزارع لا بقرب محطات السكة الحديدية كما كان ينتظر وهذه غلظة غير هينة كانت سببا في كثرة نفقات المشروع . وأتى بعد هذه المصانع من أوروبا وعين لكل مصنع مهندسا فرنسيا أو انجليزيا وناظرا مصريا ثم تدرج واستخدم كثيرا من المصريين في إدارة وهندسة هذه المصانع . وأصبحت مصر في عهده تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس في محصولها السكر الأجنبي حتى في أسواق أوروبا . وبلغ ما تصدره كل سنة مليون قنطار من السكر قيمتها ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، أما قبل اسماعيل فلم يزد محصول السكر عن ٥٥.٠٠٠ قنطار في السنة ولم تكن ثمة إلا أربعة مصانع للسكر . فإلى اسماعيل يرجع الفضل الأعظم في إحياء صناعة السكر في مصر وهي التي قال «ماك كون» عنها

(١) أهم هذه المصانع في الفشن ومغاغة ومطاي والتيا وارنت والمطاغة الخ

في كتابه « إن نمو هذا المشروع كان عظيماً سريعاً يندر أن يكون له نظير في تاريخ التجارة »^(١) غير أن نصيب المشروع من النجاح لم يكن أكثر من نصيب مشروع القطن وذلك لأسباب مختلفة منها سوء الإدارة ، والاختلاس وإتلاف العدد والتبذير وأخطار المضاربة والمنافسة في الأسواق . ولقد شيد اسماعيل عدا مصانع السكر ومصانع لعمل الورق والمنسوجات والطرايش والبارود والأسلحة على اختلاف أنواعها مما سد مطالب الجيش وبعض حاجات البلاد وأغناها عن الأسواق الأجنبية ولو إلى حين .

ولما رأت الحكومة أن أرباح المشروعات لم تكف لتحسين مركز الخديوى المالى شددت في جباية الضرائب المقررة : ضريبة الأتيطان بنوعها الخراجية والعشورية . وضريبة الخراج كانت تفرض في الأصل على الأراضى التابعة لأهالى البلاد التى فتحت عنوة ومقدار هذه الضريبة خمس المحصول . وكانت أرض مصر كلها خراجية إلى عهد محمد على ، ففي أيامه منحت الحكومة كبار الموظفين إقطاعات من الأرض تبقى ملكاً خاصاً لهم ولذريتهم . ولما كانت هذه الاقطاعات عادة منعزلة أطلق عليها « الأبعاديات » ولم تفرض عليها ضريبة لأن أراضيتها كانت تتطلب اصلاحات ومصروفات كثيرة حتى يمكن أن تنتج ربحاً لصاحبها . غير أنه في زمن سعيد في سنة ١٨٦١ رأت الحكومة أن الأبعاديات أنتجت أرباحاً وفيرة لأصحابها فقرضت عليها أول ضريبة أطلق عليها « العشور »

(١) انظر كتاب « مصر كما هي » لملك كون ص ١٦٧ .

لان قيمتها عشر محصول الأرض . ويلاحظ أن الأراضي العشورية كانت تمتاز بكونها ملكا يتصرف فيها صاحبها، أما الأراضي الخراجية فكانت نظرياً ملك السلطان أو نائبه ولا يمكن أن تتناقلها الأيدي إلا بعد دفع عوائد تشبه العوائد التي كانت تجبي في أوروبا أيام عهد الاقطاع وبلغت الضريبة في عهد اسماعيل علي الفدان الخراجي من ٤٥ قرشا إلى ١٥٥ قرشاً تختلف تبعاً للجودة وتبعاً للمديرية ، وضريبة الفدان العشوري من ١٤ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً . وفي سنة ١٨٦٨ زادت الضريبتان بمقدار السدس . وفي سنة ١٨٧٠ زادت بمقدار ١٠ ٪ . ثم في سنة ١٨٧١ بدأت سلفة المقابلة إختيارياً . وفي سنة ١٨٧٤ أصبحت سلفة المقابلة جبرية . ويقضى قانون المقابلة بدفع ستة أمثال الضريبة مرة واحدة مقابل تخفيض الضريبة إلى النصف تخفيضاً مستمراً وسنعود إلى قانون المقابلة بعد^(١) وكان إلى جانب ضريبة الأتيطان ضريبة النخيل وضريبة الأملاك وضريبة الرأس على كل ذكر بلغ عشر سنوات فأكثر، ثم ضريبة فردة الرؤوس على الرخص وضريبة الخدامين والفعلة والصناع والتجار . وغير هذه الضرائب كانت هناك عوائد المكس والوراثة والبيع والدمغة والتسجيل والملح والأسماك والعوائد الداخلية وعوائد الملاحة ورسوم المحاكم والجسور والعربات والنوافذ الخ^(٢)

(١) انظر كتاب « ملكية الاراضي في مصر » لعقوب ارنين باشا

(٢) بلغ عدد الافدنة المزروعة في ذلك الوقت ٣.٤٨٧.٠٠٠ فداناً من الاراضي الخراجية و ١.٣٤٣.٠٠٠

فداناً من الاراضي العشورية . أما عدد السكان فكان يبلغ خمسة ملايين ونصف مليون

ومع أن دخل هذه الضرائب بلغ ٢٨٧ر٩٦٠ر١١ جنيها في العام فانه لم يكف لسد المطلوب من الخديوى ومن الحكومة للدائنين من الأجانب واضطرت الحكومة أن ترهق الفلاح بكافة طرق التعذيب لتخرج آخر قرش يملكه كي تدفع أقساط الدين الثقيلة للمصارف التى لا تؤخر ولا ترحم

٢

المونة والحجارة

ولكن مع العسر المالى الذى وقع فيه الخديوى رأى أنه يحسن به أن يواصل الظهور بمظهر المسرف كما يخدع دائنيه بأوربا . وعندى أن اسماعيل « المبذر » ماهو إلا فصل تمثيلى قام به الخديوى جادا في أول الأمر ثم متورطا لتحسين سمعته لدى الرأى العام الأوربى السريع التصديق . أما التبذير المفرط فلم يكن من خلق اسماعيل فى الأصل وليس أدل على ذلك من دقته وشدة المتناهية فى مراقبة حساباته وثروته الخاصة . حقا عاش الخديوى عيشة الملوك وشيد القصور وأقام الولائم والأفراح واحتفى بملوك أوربا وأمرائها ونبلائها احتفاء لم يعرف له نظير فى العصور الحديثة، ولكن لم يتعد تبذيره ماذ كرنا، وأن الطبيعة البشرية لتفضى على المدين بأن يظهر أمام دائنيه ظهور القادر الواثق من مركزه المالى . على أن هناك قائمة ضافية الذيول تنبئ عن الأعمال المجيدة التى قام بها اسماعيل فى مقابلة ديونه العظيمة .

قال اسماعيل « إن لكل إنسان غراماً أو جنوناً بشيء خاص
وغرامى وجنونى بالمونة والحجارة »^(١). ولا مرأى فى أن اسماعيل قد أنجز
فى ست عشرة سنة من الأعمال العمومية ما لم تصل اليه همه أى ملك
آخر فى الأزمان الحديثة. وأن ما أقامه لويس الرابع عشر فى باريس
ليتضاء أمام ما أحدثه اسماعيل فى القاهرة والاسكندرية. سر أينما
شدت فى القاهرة فلا بد أن يقع نظرك على قصر أو حديقة أو ميدان
أو منتزه أو مدرسة أو تمثال أو شارع أو حى أو ضاحية بأكلها أنشأها
اسماعيل الفخم. وإن فيما جد على القاهرة من التغيرات لشاهداً عدلاً
على ما كان للتخديوى من الذوق السليم والهمة القعساء. فقد شملت عنايته
واصلاحاته جميع أحياء القاهرة ما عدا العريقة فى القدم

وكان من رأى اسماعيل أن ينجز كل الإصلاح والتحسين بأسرع
ما يمكن فسابق اسماعيل الوقت. كل ذلك ليظهر أمام الملوك والأمراء
المظام الذين دعاهم لحضور فتح قناة السويس بمظهر الملك العظيم،
واتضارع القاهرة باريس فى جمالها وتنسيقها فتكون عاصمة البلاد مقراً
مناسباً لعظمة ملكها وعلى ذلك بدى العمل بهمة زائدة، وتعذر السير
فى الطرق لكثرة معدات البناء كما ذكر بعض السياح فى ذلك الوقت،
وفى سنين قليلة تغيرت معالم القاهرة وأصبح القادم إلى محطة مصر لا يكاد
يصدق نظره لفرط دهشه مما يراه من التغير كأنما هو أمام مبان شيدها
مصباح علاء الدين فى حكاية ألف ليلة. فبدل المروج الخضراء التى كانت

منشآت اسماعيل

تكتنف المحطة من كل جهة يرى القادم الجديد مباني ضخمة وقصوراً ذات حدائق غناء تفصلها طرق موشاة الجوانب بالأشجار ذات الظلال الوارفة . أما الأزبكية المعروفة في عهد محمد علي بقهواتها الوطنية ونوافذ بيوتها ذوات الشرفات الدقيقة الصنع المطلّة على البحيرة والتي كانت منتزهاً عاماً لسكان القاهرة فقد أنشئ على آثارها الآن مبان وحانات على النسق الفرنسي ، ولم يبق منها إلا فوارتان وحديقة أنشئت على نظام حدائق أوروبا وحديقة فرسايل خاصة . وخلف الفوارتين أنشئت دار الأوبرا الجميلة ، وخلفها أقام اسماعيل تمثالا لوالده العظيم ابراهيم باشا وهو على جواده . وإذا سار القادم جنوباً رأى قصر عابدين الذي أبدع الخديوى في تنسيقه واتخذ مقرّاً رسمياً . وفي الشمال منه والغرب أنشأ اسماعيل حياً جميلاً سمى بعد ذلك بالاسماعيلية ، وقد سهل على الناس شروط الدفع والبناء في هذا الحى فسكنه كثير من الأجانب وشيدوا قصوراً جميلة جعلته من أجمل الأحياء في القاهرة

قصر الجزيرة

ثم اذا تابع السير غرباً رأى السائح قنطرة قصر النيل العظيمة التي أتمت بناءها شركة فرنسية في سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاتها ١٠٨٠٠٠ رجبنيهاً ، وإذا عبر القادم القنطرة واتجه الى الجنوب رأى طريق الجزيرة والاهرام الشهير ، فاذا اتجه يميناً اقترب من قصر الجزيرة الشهير حيث أقام ضيوف الخديوى من أصحاب الرؤوس المتوجة كالأمبراطورة يوجيني وامبراطور النمسا وولى عهد إنجلترا أثناء زيارتهم لمصر . والحقيقة أن قصر الجزيرة

كان أشبه بمعرض منه بقصر فكانت تجرى خلاله البحيرات وتشرف
من جوانبه المقصورات « يرى الناظر في فناءه الذئاب في القباب والتمور
في الخدور تعوى وترأر فتملأ القلوب خشوعاً ورهبة . ويسير بين
الرياض فيملك سمعیه تغريد الطيور ويعطر أنفاسه وهيج الزهر وأريج
العطر ، يتفيا في ظلال الأشجار المتمايلة والأغصان الميالة حيث الثريات معلقة
في كل دوح فتضىء مختلف الأثمار من نخيل وجوز ومنجة وصفصاف
وشجر البان وأشجار عطرية من شجيرات المنطقة الحارة ذات العرف
الذكي واللون الجميل يرنحها الهواء العليل وتبلى قطرات الماء والفوارات »
ولم يقف غرام اسماعيل وجنونه بالحجارة والمونة عند حد القاهرة
بل تعداها الى الصحراء نفسها حيث كشف قرية صغيرة بالقرب من
القاهرة اسمها « حلوان » كانت فيما مضى مقاماً صحياً لأمرء مصر ، رأى
في جفاف جوها ومياهها المعدنية ما يجعلها مقاما صحيا ، فاهتم الخديوى
بالأمرو بنى بها الحمامات وشيد منزلاً فخماً عين له مديراً كفئاً ، ثم وصلها
بالقاهرة بخط حديدى يبدأ من محطة بالقرب من القلعة ثم نشر الاعلانات
عن « حمامات حلوان » الجديدة . ولما رأى القوم أن الخديوى نفسه هو
صاحب المشروع تهافت الأجانب والوطنيون على حلوان للاستحمام ،
وبدأوا يشيدون المساكن والقصور على طول الخط من القاهرة الى
حلوان ، وأصبحت بذلك في سنوات قليلة من أصبح وأثرى ضواحي
القاهرة

ضاحية
حلوان الحمامات

واتماماً لهذه المنشآت الجديدة أدخلت الإنارة بغاز الاستصباح

وكان قد أنشأ « لبون وشركاه Lebon » شركة في الاسكندرية سنة ١٨٦٤ وأسس فرعاً بالقاهرة في سنة ١٨٦٨ فأضيفت شوارع القاهرة بهذا الضوء الساطع . وأما توزيع المياه بالأنايب فقد عم أيضاً في سنة ١٨٦٥ حين أنشئت شركة مياه القاهرة

الاعمال العامة

هذا وانا لو شئنا أن نذكر بالتفصيل كل ما أقامه الخديوى اسماعيل من المنافع والأشغال العامة لاستنفدنا كراستنا فحسبنا هنا إذن أن نعدد ما ليقتنع الذى يخامر الريب

وأول ما نذكره أنه أقام ١١٠٠ ميل من السكك الحديدية وأتمها تكميل السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى أسبوط . وأما الخط الحديدى من الاسكندرية إلى القاهرة فوضع فى عهد عباس وهو من تصميم « ربرت استيفنسن Stephenson » المهندس الانجليزى . وفى عهد اسماعيل بنى جسر كفر الزيات على النيل وبلغت نفقاته ٤٠٠٠ ر. ٤٠٠ جنيه وهو من تصميم المهندس الانجليزى استيفنسن أيضاً . وفى سنة ١٨٦٥ فكر اسماعيل فى مشروع استعماري عظيم يقضى بربط مصر والسودان بطريق السكة الحديدية وفعلا كلف « فولر Fowler » المهندس الانجليزى تنفيذ المشروع ولكن جاءت الأزمة المالية فقضت على المشروع . . . أمام القنوات والترع فحفر ٨٤٠٠ ميل ، وأصلحت القناطر الخيرية .

الاهتمام
بمينا الاسكندرية

وأن أهم ما أتمجز فى عهد اسماعيل عدا قناة السويس هو توسيع ميناء الاسكندرية وبناء الأحواض بها . وكان الخديوى قد رأى أنه إذا لم يعتن بأمر ميناء الاسكندرية فانها لا تلبث أن تضعحل أمام منافسة

قناة السويس لها، فعقد اسماعيل مع شركة « جرينفيلد » الانجليزية عقداً لتوسيع ميناء الاسكندرية وبناء الأرصفة وإقامة سد هائل يبلغ طوله ميلين في عرض مدخل الميناء فتحجز بذلك مساحة هائلة من الماء الساكن كافية لاستقبال أضخم السفن . وفي ربيع سنة ١٨٧١ وضع الخديوى نفسه أساس العمل وأنفق على المشروع مال طائل بلغ مليونى جنيه ونصف مليون مع أن العمل لا يستحق أكثر من مليون ونصف . ونشأ عن ذلك عدة مشا كل مع الشركة لم تنته إلا بعد سنين . أما ميناء السويس فاصلحت في سنة ١٨٦٤ وأصبحت على استعداد تام للقيام بمهمتها الجديدة على باب القناة . وزيادة على ذلك شيد الخديوى على السواحل منارات بلغ صيتها شأواً بعيداً حتى قال « ماك كون » « إنه قل أن يوجد في العالم نظام للمنارات أحسن مما على سواحل مصر الشمالية والشرقية ^(١) » وكان على ساحل البحر الأبيض ثمانى منارات ، قوية وعلى ساحل البحر الأحمر سبع ، والفضل فى حسن نظام هذه الإدارة يرجع إلى همة رئيسها ومنشئها « ماك كيلوب باشا » . أما الأسلاك البرقية فقد مد الخديوى منها ٥٠٠ ميل وصلت إلى أطراف السودان ولم يكن قد مد منها فى عهد سعيد إلا ٣٥٠ ميلاً . وفى سنة ١٨٦٥ اشترت للحكومة إدارة البريد من « شينى اخوان » الايطالى وأصبحت مصلحة أميرية يديرها « موتزى بك » مديرها السابق ، وبذلك انتهى عهد مكاتب البريد الأجنبية ما عدا المكتب الفرنسى فى الاسكندرية وقد ألقى حديثاً . ومن ذلك العهد

الناتج

إدارة البريد

تقدمت المصلحة تقدماً عظيماً فدخلت مصر في اتحاد البريد العام في مؤتمر
برن سنة ١٨٧٤

وكانت نتيجة هذه الإصلاحات التي شملت التجارة وطرق النقل الملاحية البحرية
أن نشأ أسطول تجاري عظيم الفائدة ، فبدأ الخديوى في أول عهده
بتكوين شركة بحرية سماها « بالشركة العزيزية » عرض أسهمها للبيع
للجمهور ، وكان لها في أول الأمر سبع بواخر تسافر بين السواحل
القريبة لآسيا وأوروبا وأفريقية ، وأخذت إدارة هذه الشركة تتقدم تدريجاً
حتى نافست الشركات الأجنبية وبلغ نجاحها درجة جعلت الخديوى
يشترى أسهمها التي كانت بأيدي الجمهور فأصبحت بذلك ملك
الحكومة في سنة ١٨٧٣ وأطلق عليها شركة « البوستة الخديوية » وصار لها
في ذلك الوقت ست عشرة باخرة للسفر بين موانئ البحر الأبيض المتوسط
وتسع للبحر الأحمر ، وبذلك عظمت أهمية الأسطول الذي عاون الجيش
وقام بخدمات جليلة في كريد والسودان والحبشة

٣

تقدم التعليم

لما شرع محمد علي بمساعدة مستشاريه الفرنسيين في تنظيم التعليم
الوطني في البلاد كان في نيته تخريج جنود وضباط أكفاء لجيشه ، ولم
تعرض له مسألة التعليم العام في البلاد ، ذلك لأن تكوين وإصلاح الجيش
كان شغل محمد علي الشاغل وكل إصلاح يلي ذلك لم يكن إلا في المرتبة

خطة محمد علي
في التعليم

الثانية . على أن الشعب لم يكن حينذاك مهياً لتقدير ذلك الاصلاح المنشود وخاصة لما رآه القوم من الصلة المتينة بين المدرسة والجيش الذى كانوا يفضونه أشد البغض . لذلك فتح محمد على مدارس وأحضر إليها التلاميذ قسراً كما كان يفعل مع أفراد جيشه ثم قدم للطلبة الطعام والملابس والرواتب إغراء للآباء وأبنائهم المدعورين وترغيباً لهم ، ولم تمض سنون قليلة حتى وضع محمد على أساس حركة التربية الحديثة في مصر وعمادها المدارس الخصوصية التي أنشئت لتسد حاجات الجيش ، وأكثر طلبتها من أبناء الممالك ومن الأزهر المعهد العلمى الوحيد الذى بقى يخدم الوطن واللغة والدين طول العصور الوسطى

وقد أنشئت المدارس الجديدة على النمط الفرنسى لأن محمد على كان يحب فرنسا ويعرف الفرنسيين أكثر من غيرهم . ورأى محمد على أن ليس ثمة تعليم وطنى مفيد إذا لم يكن بلغة البلاد فلم يكتف باستخدام الأساتذة الأجانب الذين استحضروهم من فرنسا وإيطاليا والنمسا وإنجلترا وقرر إرسال الوطنيين إلى مدارس أوروبا نفسها حتى إذا ما عادوا لقنوا علوم أوروبا بلغة البلاد . وبدأ بإرسال البعثات العلمية فى سنة ١٨٢٦ ثم لما عاد أعضاؤها كون مجلس المعارف الأعلى برئاسة مختار بك مدير المدارس فى سنة ١٨٣٦ . وأول مدرسة أنشأها محمد على مدرسة الهندسة بالقلعة ثم المدارس الحربية ومدرسة الطب والمدارس الخصوصية فى مختلف الفنون . ثم اقتضت الحال انشاء مدارس للتعليم العام ففتح مدرسة ثانوية بأبى زعبل ومدرستين ابتدائيتين بالخانقا والاسكندرية

وعدة مكاتب أولية في الأرياف . ولما جاءت أزمة سنة ١٨٤٠ وعقدت معاهدة لندن وحددت الدول جيش محمد علي نهائياً زال السبب القوي الذي من أجله وجدت المدارس فضعف شأنها تدريجياً وأغلق منها عدد غير قليل أما عباس باشا فكان يشك كثيراً في فائدة التعليم والأصلح الاوربي بوجه عام . ففكر في طريقة سهلة يتخلص بها من طائفة التلاميذ الذين لم تعجبه أحوالهم ولا النفقات اللازمة لهم فعقد لهم ولأساتذتهم امتحاناً عاماً تحت اشرافه في أبي زعبل ، ولما لم تكن النتيجة مشرفة للطلبة ولا للمدرسين أمر باغلاق جميع المدارس الملكية ما عدا واحدة في أبي زعبل بقيت مفتوحة لمن وقع عليهم الاختيار من جميع المدارس ولذا سميت « بالمفروزة » وأبقى كذلك المدارس الخاصة بالجيش أما سعيد باشا فلم يكن على تنوره وشدة تعلقه بالأجانب بأكثر من عباس اهتماماً بالمدارس والتعليم ، وكل ما عمله أن نقل مدرسة المفروزة إلى القلعة ، ثم فتح مدرسة للهندسة في القناطر الخيرية ، ولما كانت نشأته بحرية أحيا مدرسة البحرية بالاسكندرية ، وشجع كذلك الجاليات الأجنبية على فتح مدارسها لأول مرة في مصر

ثم جاء اسماعيل فأوجد نهضة علمية حقيقية في البلاد لأنه كمحمد علي كان يعتبر التعليم الأساس الصحيح للرقى الوطنى الحقيقى . غير أن محمد علي بسبب أغراضه السياسية المتغلبة اهتم بالتعليم من حيث أنه أداة لازمة لتحسين الجيش أولاً . أما اسماعيل فعنى بأمر التعليم لذاته ، ولم يكن له دافع على النهوض به سوى حب الرقى العام في البلاد . وقد ساعد

الخديوى على تحقيق أمانيه علماء نظاميون فنيون ذوو مقدرة وإرادة أمثال « دور بك Dor » و « روجرس بك Rogers » وشريف باشا وعلى باشا مبارك ، وكان « دور بك » رجلا سويسريا له خبرة طويلة بشؤون التعليم ومن أقدر الموظفين في الحكومة المصرية . أما « روجرس » فكان انجليزيا اختاره الخديوى وكيلًا عنه في لندن ثم عينه مفتشا للتعليم وأول ما عمله إسماعيل أن أعاد تنظيم مجلس المعارف الأعلى برئاسة أدم باشا وأمره بتنظيم المدارس الجديدة وأكثرها يرجع إنشاؤه إلى عهد محمد على . واختار أدم جهة العباسية مقرًا لأكثر مدارسه وخصص جزءًا من الدخل لإنشاء المدراس في الأقاليم . وفي سنة ١٨٦٧ أضاف الخديوى لميزانية المعارف منحة ملكية قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه كل سنة وهى مقدار ريع أراضي الوادى التى استردها الخديوى من شركة قناة السويس ووقفها على التعليم . ولقد بلغت ميزانية التعليم فى عهده ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه وهو مقدار عظيم فى ذلك الوقت يدل على شدة عناية الخديوى بأمر التعليم . على أنه يجب ألا يفوتنا أن جزءًا كبيرًا من ميزانية المدارس كان يصرف على الطلبة إذ كان المبدأ السائد فى التعليم هو المجانى الداخلى

وأكثر المدارس العليا نجاحا فى عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الادارة والحقوق . أما المدارس الحرية فقد اهتم بها إسماعيل إهتماما خاصا وعين لها مديرين من الفرنسيين . وفتح من المدارس الخصوصية مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبة والتجارة

ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصرى القديم والتصوير والطب
البيطرى والموسيقى، وانشئت مدرسة ثانوية بالاسكندرية . وفى سنة
١٨٦٨ نقلت أكثر مدارس القاهرة من العباسية إلى وسط المدينة
حيث أخذت مقرها فى قصر الأمير مصطفى فاضل ذلك البناء الواسع
الذى أوت إليه معاهد التعليم فى مصر زمننا ليس باليسير .

القانون الاساسى
للتعليم

وفى هذه السنة أيضاً رأى على مبارك باشا ناظر المعارف إذ ذاك
أنه يستحيل استمرار التعليم العالى والخصوصى من غير أن يوجد تعليم
ابتدائى منظم، فعين الخديوى لجنة وضعت القانون الأساسى للتعليم العام
سنة ١٨٦٨ . والغرض منه توحيد نظام التعليم فى أنحاء القطر فقسمت
المدارس الى ابتدائية . وثانوية . وعالية . وانشئت المدارس الابتدائية
فى البنادر الهامة فى أسيوط وطنطا ورشيد وبها وبني سويف والمنيا
وعدة مدارس فى القاهرة . وبلغ عدد المدارس الراقية التى فتحت فى عهد
إسماعيل ٤٣ مدرسة . وفى هذا العهد أيضاً أعيد إرسال البعثات إلى
أوربا وبلغ عدد أعضائها ١٧٢ طالباً^(١) وزاد اهتمام الأهالى بتربية أبنائهم
فقبلوا دفع المصرى وقات بعد أن كانوا يساقون إلى التعليم قسراً فى عهد محمد على
ومما ساعد على نشر هذه الحركة العلمية اشتراك ديوان الأوقاف
بهمة على مبارك باشا فى تأسيس المدارس والاتفاق عليها من دخل الوقف
وكان على مبارك من المصريين العصاميين الذين أرسلوا فى عهد محمد
على إلى فرنسا فتعلم فيها الهندسة الحربية وأظهر فيها نبوغاً عظيماً ، ولما

(١) انظر كتاب « التعليم فى مصر » لامين باشا سامى .

عاد إلى مصر في عهد عباس الأول تنقل في عدة وظائف مالية منها النظر في ترتيب المدارس وإتمام القناطر الخيرية . وكان رئيساً لديوان الأشغال في العهد الذي كان فيه الخديوى مهتماً باصلاح وتجميل القاهرة . ولما عين ناظراً للأوقاف والمعارف اتخذ « دور بك Dor » مفتشاً عاماً للمدارس لإدخال الإصلاحات اللازمة في مدارس الحكومة حتى تضارع مدارس الجاليات الأجنبية التي كثرت في ذلك الوقت ، ففصلت المدارس عن إشراف وزارة الحرية واختصت هذه بمدارسها ، وأصبح للمعارف ديوان خاص مستقل بشؤون التعليم

ورأى مبارك باشا ودور بك أن الحاجة ماسة إلى مدرسة توفق بين وجهتي النظر المختلفتين في التعليم ، الحديثة والعتيقة فتجيب التعليم الحديث إلى الشيوخ المحافظين من جهة وتخرج مدرسين أكفاء من جهة أخرى . فقر الرأي في سنة ١٨٧٣ على تحويل غرفة المحاضرات المعروفة « بدار العلوم » في قصر درب الجماميز إلى مدرسة منظمة يقبل فيها طلبة الأزهر النابغون ، وفيها يلقنون اللغة العربية والعلوم الدينية وشيئاً كثيراً من مبادئ العلوم الطبيعية الحديثة ، فنجحت التجربة نجاحاً عظيماً وأخرجت مدرسة دار العلوم أساتذة جهابذة وأوجدت في قلوب المحافظين رغبة حقيقية في الرقي العلمي .

دار العلوم

وفي سنة ١٨٧٣ أيضاً خطا التعليم خطوة جديدة بفتح مدرسة للبنات في حي السيوفية بإشراف ومماضدة زوجة الخديوى الثالثة وهذه أول مدرسة من نوعها للبنات في الشرق وهي نواة المدرسة التي صارت تعرف الآن « بالمدرسة السنية »

المدرسة السنية

المكتبة الملكية

وكانت نتيجة هذا التقدم العلمى أن انتشرت الكتب بين أيدي الناس ونشط التأليف والتعريب وظهرت الصحف والمجلات واهتمت الحكومة بطبع ثلاث صحف، إحداهما الصحيفة الرسمية والثانية حرية والثالثة علمية وعينت لها أمر الكتاب. ووضع الخديوى أساس المكتبة الملكية الحاضرة بأن جمع في سنة ١٨٧١ الكتب المبعثرة في المساجد والمكاتب القديمة ووضعها جميعها في إحدى غرف قصر مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز وأضاف إليها مجموعة أوربية . ولأجل توسيع مجال العمل اهتم الخديوى بالمطبعة الأميرية ببولاق فأصلحها وأدخل فيها الآلات الحديثة وأسس معملًا للورق بالقرب منها ، وبالأجمال لم ترمصر في جميع أطوارها الحديثة نصيراً للعلم والتعليم والعلماء كالخديوى اسماعيل . وفي عهده واصل « مارييت Mariette » البعثة الفرنسية أعمال التنقيب والبحث عن الآثار المصرية القديمة. وكان مارييت قد حضر إلى مصر في عهد عباس الأول في سنة ١٨٥٠ من قبل الحكومة الفرنسية وأخذ يدرس ويبحث حتى كشف « السرايوم » بين آثار سقارة سنة ١٨٥١ ، وظل يواصل البحث والسعى حتى أولاه سعيد باشا عطفه وتشجيعه فعينه في الحكومة لجمع الآثار وحفظها . ثم لما جاء اسماعيل عهد إليه في مهمة تنظيم المتحف المصرى في بولاق أولاً ، ثم عينه الخديوى لإقامة المعرض المصرى في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ فافتن « مارييت » وأبدع ولفت أنظار العالم إلى الآثار المصرية الرائعة فعاد اهتمام الاوربيين بدرس الآثار المصرية بعد أن أخذ يقل منذ موت « شمبليون » في ١٨٣٢ ، وأصبحت دراسة الآثار

المتحف المصرى

المصرية القديمة وتاريخها فرعاً خاصاً من العلوم يدرس في الجامعات ويطلق عليه اسم «الأجبتولوجى Egyptology». وبقى ماريت مدير الآثار المصرية محافظاً عليها إلى أن مات سنة ١٨٨١ ، ولا يزال ناووسه في مدخل المتحف المصرى الجديد بقصر النيل . ونبغ وظهر في عهد اسماعيل كثير من أبطال النهضة العلمية الحديثة في مصر مثل الفلكى باشا المهندس والفلكى الشهير ومحمد باشا على الطبيب الجراح ورفاعة بك الأديب والمعرب وكثيرون من أمثالهم . وبلغ من حبه الشخصى للتعليم أنه كان يرأس الاحتفالات المدرسية ويقدم الجوائز يده للناجحين . وبلغ عدد المدارس جميعها ٨١٧ مدرسة وعدد التلاميذ ١٠٠.٠٠٠ تلميذ من ٢.٥٠٠.٠٠٠ ذكوراً أى بنسبة ٤ ٪ .
وهى نسبة أرقى مما كانت عليه في بعض ممالك أوروبا في ذلك الوقت

ظهور الروح
الجديدة

وشملت رعايته مدارس الجاليات الأجنبية فأفاض عليهم هباته من منح وأراض وامتيازات ، وأدت هذه المدارس خدمات جليلة للأجانب وللمصريين على السواء . وما لبثت أن ظهرت الحياة العامة بمظهر جديد نشأ عن مواصلة الاحتكاك بمدينة الغرب بوساطة الأجانب الذين عينهم الخديوى في وظائف الحكومة ، أو الذين شجعهم على المكث بالبلاد أو بوساطة بعوث الشبان العائدين من أوروبا وقد اشربت نفوسهم جديد النزعات وحديث الآراء ، وجماعات خريجي المدارس المصرية وقد سرت إليهم عدوى الفكر المصرى بما لقنوا من الدروس الأوربية ومن الصحف التى أنشأها جماعة من نابغى السوريين الذين لجئوا إلى مصر وخدموا الأدب العربى على النمط الافرنكى ، ومن الحركة الازهرية المستنيرة التى

نفت فيها جمال الدين الأفغانى الذى وفد إلى مصر سنة ١٨٧١ روح حماسته وفلسفته فانتجت أمثال محمد عبده وباقي زملائه الذين أضاءوا صفحة مصر الحديثه بنور قدسى من الوطنية والعلم الصحيح



التقدم السياسى

كانت غاية اسماعيل من هذه الاصلاحات الشاملة كفاية جده الأكبر أن يرقى بمصر سياسياً حتى يستكمل استقلال البلاد، غير أنه لم يكن فى مركز يمكنه من محاولة الوصول الى غرضه بمجد السيف، لا لعجزه عن مقابلة جيوش السلطان بمثلها، بل لأنه كان يعلم حق العلم دروس الماضى. فلم يغيب عن ذهنه كيف أن تدخل الدول سنة ١٨٤٠ حرم جده محمد على ثمرة انتصاراته الحاسمة. ولم ينس تحالف الدول ضد روسيا فى حرب القريم سنة ١٨٥٤ لأنها أرادت تجزئة الدولة وفتح باب المسألة الشرقية

خطة اسماعيل
السياسية

لذلك أعد اسماعيل السياسى أسلحة جديدة ليس من شأنها إثارة الشكوك ولا العدوان، وعمل على نيل ما ربه بالسلم لا بالسيف، فبدلاً من التهديد والوعيد الذى كان يكرره محمد على ضد الباب العالى كان اسماعيل يكيل المدح والثناء ويملاً العالم اعترافاً بولائه وخضوعه للسلطان، ولم يكتف بزيارة الاستانة مرة، بل كرر زيارته عدة مرات، واشترى قصرًا فخماً على البسفور. وبدلاً من ارسال الجند والحديد الى ساحة

القتال ، كان اسماعيل يرسل الذهب والفضة للباب العالي ووزرائه ، فلا تلبث المشكلات أن تحل بسهولة عجيبة . وليس من شك أنه نجح نجاحاً عظيماً في كسب امتيازات هامة زيادة على الاستقلال الذي قرره الدول في سنة ١٨٤٠ . ولولا الجهود التي بذلها اسماعيل في هذا السبيل لتعذر على من أتى بعده الاحتفاظ باستقلال مصر كما هو ولا ستردت تركيا شيئاً من نفوذها القديم في البلاد .

زيارة السلطان
مصر

وأول حادث سياسي رفع من شأن مصر وأميرها هو زيارة السلطان عبد العزيز لمصر في إبريل سنة ١٨٦٣ وهو العام الأول من حكم الخديوي اسماعيل ، فكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد بين السلطان والخديوي أكدت بينهما الصداقة والود والاحترام . فلما وصل السلطان الى الاسكندرية سار الخديوي وأتباعه مشياً على الأقدام حذاء المركبة المقلّة للسلطان ، ثم أقيمت تشريرة خاصة وخطب السلطان ممثلي الدول قائلاً : « اني قد قدمت الى مصر لأقدم للوالي برهاناً جديداً على ما في نفسي من كرم وحسن إرادة نحوه ، ولأشاهد بعيني ما عليه هذا الجزء العظيم من دولتي من الرقي ، إذ كل جهودي موقوفة على سعادة جميع الطبقات في أطراف الدولة »^(١) ثم زار السلطان القاهرة والقلعة وضريح محمد علي وغادر الاسكندرية في ١٦ إبريل على سفينة « فيض جهاد » وهي

(١) انظر كتاب « تاريخ الكافي » لشارويم بك الجزء الرابع ص : ١٢٩ . قال المؤلف « ان العامة كانوا اذا رأوا السلطان صاحوا « الفاتحة لمولانا السلطان » فينظر اليهم كأنه يحبسهم فيكثر صياحهم ونشدهم جليتهم ، وهي حاة لم يرها السلطان في بلاده فانه اذا مر بالناس يوم خروجه للصلاة متلاطرقوا ببصارهم الى الارض وتخشموا ولم يرتفع لاحد منهم صوت .

انظر « مجلة الجزائر » الفرنسية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٦٢

سفينة حربية مصرية قدمها الخديوى هدية للسلطان تذكراً لزيارته بمصر
بعد ذلك عمل اسماعيل على تغيير قاعدة الوراثة في حكم مصر، وكان ^{تغيير قاعدة الوراثة}
الباب العالى لشدة حذره وغيرته قد قرر في فرمان فبراير سنة ١٨٤١ أن
يعين السلطان من أسرة محمد على من يختاره، فرفض محمد على هذه المادة
بدعوى إنها من شأنها أن تثير الفتن بين أفراد الأسرة وتحدث الاضطراب
في البلاد، وطلب أن تكون الوراثة على حسب القانون العثماني
لأرشد الأسرة، فاقنعت الدول برأى محمد على وأجبرت الباب العالى على
الاذعان لرأيه ^(١)، ولكن اسماعيل كان يكره أخاه وورثته في الملك
الأمير مصطفى فاضل، وكذلك كان يخشى بأس الأمير عبد الحلیم وهو
الثاني في الوراثة، فعمل على جعل الوراثة لأكبر الأبناء كما هي الحال
في الحكومات الأوربية. وكان الخديوى يريد أحداث هذا التغيير مهما
كافه ذلك من الثمن، ولم يظهر السلطان معارضة في الطلب رغبة منه
في أحداث نفس هذا التغيير في قانون الوراثة للعرش العثماني إذا
أمكن، وعلى ذلك كلف اسماعيل وزير خارجيته نوبار باشا زيارة الدول
وكسب رضاها ومعاضدتها أو على الأقل كسب حيادها. فبادر اللورد
كلارندون Clarendon « وزير خارجية إنجلترا بإعلان رأيه بأن قال
« يجب على الدول أن تكون على حذر لأنه لا يمكن التنبؤ بما يحتمل
أن يحدثه مثل هذا التغيير في القواعد الأساسية لنظام البلاد في عقول
المسلمين » غير أنه كتب الى سفيره بالقسطنطينية يقول « إنه مع أن

الحكومة الانجليزية ليست لها أية مصلحة خاصة في المسألة فانه يسرها اتفاق السلطان والخديوى على شىء يرضى الأخير ويعتمده السلطان^(١)، فلم يسع الباب العالى إلا موافقة الخديوى على طلبه . ثم مالت الخديوى أن كسب امتيازاً جديداً أثناء المفاوضات التى دارت بشأن ما يدفعه من النقود ، فوافق السلطان على تسليم الخديوى حكومتى « مصوع » « وسواكن » فى مقابل ١٠ر٠٠٠ كيس (٥٠ر٠٠٠ جنيه مجدى) وكان لهذا الامتياز أثر كبير فى تحريك هممة الخديوى نحو مشروعات الاستثمار فى أفريقية . وفى مقابل ذلك كله زيدت الجزية من ٨٠ر٠٠٠ كيس إلى ١٥٠ر٠٠٠ كيس^(٢) . وقد قال « ماك كون » بصدد تغيير نظام الوراثة : « إن قانون تغيير الوراثة قضى على النزاع والحروب التى تنشأ عن المطالبة بالعرش وعلى الأعمال والمنافع الشخصية المحضة التى يقوم بها الوالى مدة ولايته ، وأوجد التغيير اهتماماً أمرياً بمصلحة البلاد ، وهذا الاهتمام هو ضمان حسن الحكومة فى المستقبل^(٣) » وكان هذا التغيير أول نجاح صادفه الخديوى فتواردت عليه التهاني من جميع الحكومات وكانت انجلترا أول المهتئين^(٤) ومما قاله اسماعيل عقب هذا النجاح « الآن قد آتمت وشيدت عمل جدى » . غير أن اسماعيل لم يقتنع باحراز نجاح واحد لأن ذلك لم يكن فى نظره إلا مقدمة لحقوق أخرى يريد كسبها

(١) اوراق برلمانية من اللورد كلارندون الى سفير القسطنطينية ٧ مايو سنة ١٨٦٦

(٢) اوراق برلمانية من اللورد كلارندون الى سفير القسطنطينية ٢٢ مايو سنة ١٨٦٦

(٣) مصر كما هي ص : ١٢٠

(٤) اوراق برلمانية : اللورد كلارندون الى الخديوى ١٨ يونيه سنة ١٨٦٦

من الباب العالى ، وقد شجع اسماعيل على ذلك سياسة الحكومة البريطانية التى كانت تميل إلى عدم معارضته فى أغراضه بفضل مساعى «الكولونيل استانتون Stanton» القنصل العام والوكيل السياسى لانبجلترا والصدىق الحمى لاسماعيل ، فقدم الخديوى فى فبراير سنة ١٨٦٧ طلباً للباب العالى يريد أن يمنحه السلطان من الحقوق ما منحه لولايات الدانوب ، (رومانيا) وأرسل وزيره نوبار للمفاوضة بشأن منحه حق زيادة الجيش والأسطول على حسب الارادة ، وحق منح جميع الرتب والوظائف ، وعقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية مباشرة ، وحق تمثيل مصر فى الخارج وأخيراً منحه لقب «عزيز مصر» فرفض الباب العالى هذه المطالب فى أول الأمر ، ولكن اسماعيل هدد بسحب القوات المصرية التى كانت تشترك فى إخضاع الثورة فى كريد إذا لم تجب مطالبه ^(١) وكتب وزير خارجية انجلترا اللورد استانلى إلى سفيره بالقسطنطينية إذ ذاك يقول «أن الحكومة الانجليزية لا تريد أن تعارض أى نزول عن شىء من قبل السلطان للبasha ، وأنه يحسن بالباب العالى أن يجيب رغبات اسماعيل ^(٢)» وأرسل الوزير إلى معتمده فى مصر يؤكد للبasha «حسن نية الحكومة الانجليزية وأنها لن تعرقل إجابة السلطان لمطالب سموه ^(٣)»

وفى يونيه من تلك السنة تمكن نوبار بقوة منطقته وبلاغة أسلوبه ،

(١) اوراق برلمانية : الكولنيل استانتون الى استانلى ٨ فبراير سنة ١٨٦٧

(٢) اوراق برلمانية : من ستانلى الى السفير ليوتنز ٢١ فبراير سنة ١٨٦٧

(٣) اوراق برلمانية : من ستانلى الى ستانتون ١٥ ايريل سنة ١٨٦٧

وبفضل ما كان يرسله إسماعيل من الهدايا من التأثير في الباب العالي
فمنح اسماعيل لقب « الخديوى » ومنحه حق عقد المعاهدات الادارية
والتجارية، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية في البلاد من غير قيد
فكان هذا نجاحا كبيرا صادفه اسماعيل وكان إذ ذاك يتزاور هو وملوك
أوروبا في باريس حيث كان المعرض العام، وكانوا يقابلونه مقابلة الملوك أينما
حلّ حتى بزت سمعته سمعة السلطان

استياء الباب العالي

وفي السنة التالية زار الخديوى ملوك أوروبا لدعوتهم إلى حضور
احتفال فتح قناة السويس ، فاستاء الباب العالي من تصرفات الخديوى
وخاصة في هذه المسألة لأنه دعا ملوك أوروبا مباشرة من غير وساطة
الحكومة العثمانية كما تقضى به الرسميات ، وزيادة على ذلك رأى الباب
العالي أن الخديوى انتفع بفرمان سنة ١٨٦٨ انتفاعا غير مشروع فعقد
قروضا مالية كثيرة وزادت قوات جيوشه وأسطوله بدرجة لا يمكن
تبريرها. فكانت نتيجة استياء الباب العالي أن دبر الصدر الأعظم على باشا
ضربة شديدة صوبها نحو اسماعيل عقب الاحتفال بافتتاح القناة بشهر
واحد، وذلك بأن أرسل الباب العالي فرمانا مهيناً حرم على الخديوى
فيه عقد قروض جديدة من غير موافقة الباب العالي ، وحتم عليه عرض
الميزانية العامة والدخل والمصروفات على الباب العالي ، وحظر عليه بناء
السفن الحربية من غير استئذان السلطان . وكان في نية الصدر الأعظم
اهانة الخديوى بأكثر من ذلك ولكن خشى تدخل الحكومات في الأمر
إذ كتب اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا يقول : « ان أية محاولة

من جانب الباب العالى لعزل أو تنزيل الخديوى من مركزه ستحدث تأثيراً لا نرضاه ويكون مضرًا للغاية^(١) ، وذكروا فى رسالة أخرى « أن حكومة الملك ، تنصح للسلطان بالألا يفكر فى إلغاء فرمان سنة ١٨٦٨ لأنه إذا حصل ذلك جر السلطان على نفسه غضب الدول وعداءها^(٢) ، ونصحت الحكومات للخديوى بقبول فرمان سنة ١٨٦٩ بدون أن يبدى معارضة فقبل فرمان وقرى رسمياً كالمعتاد ، ولكن الخديوى أضر الانتقام فسعى أولاً لدى خاصة السلطان ، ثم خدمته الظروف بموت الصدر الأعظم على باشا وبعدها سافر إلى القسطنطينية ، وأقنع السلطان والصدر الأعظم الجديد بكل الطرق الممكنة بإلغاء فرمان سنة ١٨٦٩ ، ولما كان الاقتناع بطريق الذهب خاصة لم يتوان الباب العالى فى إصدار فرمان سنة ١٨٧٢ لتأييد القرارات السابقة لسنة ١٨٦٩ ، وبإلغاء فرمان هذه السنة ضمناً ، وأرسل السلطان للخديوى إرادة سلطانية تخوله حق عقد القروض المالية ، وقدر ما دفعه الخديوى للصدر الأعظم فرمان سنة ١٨٧٢ وحده بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيتها . وفى سنة ١٨٧٣ صدر فرمان جديد شامل لكل حقوق الخديوية المصرية وهو بمثابة اللائحة العظمى لاستقلال مصر الذاتى ، اذ منح الباب العالى الخديوى استقلالاً تاماً فى الشؤون الداخلية فأصبح له حق عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية رأساً بدون استشارة السلطان . وصار له أن يسن القوانين التى توافق حالة البلاد ، وأن

(١) أوراق برلمانية : من كلارندون ٢٨ اغسطس سنة ١٨٦٩

(٢) أوراق برلمانية : من كلارندون ٥ نوفمبر سنة ١٨٦٩

يزيد عدد الجيش والأسطول على حسب الحاجة. وزادت الجزية في مقابل هذه الحقوق الى ٦٦٥٩٠٠٠ جنيه وقد أتفق الخديوى فى الحصول على هذا الفرمان ما يقرب من مليون جنيه وعلى ذلك يكون الخديوى اسماعيل قد كسب لمصر حقوقها وحريتها بطريق الحكمة والسياسة والممارسة ، ولو أنه سلك طريق الحرب لخسرت مصر حقوقها . أما الثمن الذى اشترى به اسماعيل هذه الحقوق فانه وإن كان قليلا بالنسبة لما أحرزته مصر من الحرية فقد كان فى الحقيقة فوق طاقة حكومة كمصر مثقلة بالديون ، ولكن لا مشاحة فى أن استقلال مصر الذى كسبه محمد على فى ميدان الحرب قد ثبته اسماعيل وزاد عليه وأقامه على قواعد ثابتة .



الفصل الثالث

قناة السويس

ترك سعيد باشا بعد موته وصيتين لاسماعيل هما من الأهمية بالنسبة لمستقبل مصر بمكان عظيم . فقد عقد سعيد أول قرض أجنبي وتعاقد هو و« دلسبس de Lesseps » بشأن حفر قناة السويس تعاقدًا مضرًا بمصلحة مصر أيما إضرار . ولا نريد الآن أن نأتى على تاريخ مفصل لقناة السويس غير أنه يكفي أن نقول أن الفكرة ليست بالمستحدثة بل هى قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة القدماء والبطالسة والرومان والعرب . وأول من فكر فى تنفيذ المشروع فى الأزمنة الحديثة هو « نابليون بونابرت »
تاريخ الفكرة
فقد اهتم بالمشروع وبحث فيه بحثاً دقيقاً وسار بنفسه مجتازاً البرزخ مع لجنة علمية على رأسها « لير Lepère » أحد علماء الحملة الفرنسية وكبير مهندسيها الذى أنجز تقريراً مفصلاً أثار به الطريق لمن فحص المشروع من بعده مع أنه ذهب إلى وجود فرق بين سطحى البحر الأحمر والأبيض يبلغ بضعة أمتار . وقد نشر تقريره ضمن المباحث الهامة التى قام بها العلماء الفرنسيون أثناء وجودهم بمصر ونشرتها حكومة فرنسا بعد ذلك فى مجلدات تحت عنوان « وصف مصر » . وعرضت الفكرة مرة بعد

أخرى أمام محمد علي بوساطة جماعة «السان سيمونيين»^(١) «St. Simoniens» الذين لهم فضل تصحيح الخطأ الذي وقع فيه «ليير» والذين ما فتئوا يعملون برياسة لمهندس «انفتين Enfantin» على درس المشروع وإقناع أولى الأمر بالموافقة . ولكن محمد علي أبى أن يوافقهم لأسباب منها خوفه من تدخل الدول، ومنها رغبته في مصلحة إنجلترا التي كانت تقول بضرر المشروع وعدم إمكان تنفيذه . ومن هذه الأسباب أيضاً أنه كان يخشى من تأثير فتح القناة في تجارة الاسكندرية وهي أحب البلاد إليه . ورأى أن الثروة الطائلة التي كانت تمر داخل الدلتا من السويس والقاهرة إلى الاسكندرية لا بد أن تزول بعد فتح القناة فتمر التجارة داخل القناة وسط الصحراء، ومصر ناظرة مغلولة اليد لا تنفع منها بشيء . ولذلك فضل محمد علي أن يفضب فرنسا، وسعى سعياً حثيثاً في تحسين طريق البر بين البحر الأحمر والاسكندرية، واهتم بذلك اهتماماً عظيماً بفضل معاونة «توماس واجهورن» الضابط الذي اتدبته حكومة شركة الهند للبحث في الطريق البري بين السويس والاسكندرية تمهيداً لاستعماله . وفي سنة ١٨٤٢ عقد محمد علي مع إنجلترا معاهدة تجارية تقضى بأن تقوم مصر بنقل البريد البريطاني الذي يمر بطريق البر بشروط خاصة وفعلاً تألفت في مصر مصلحة أميرية لهذا الغرض عين على رأسها مديرون أكفاء وبذلك قضى على فكرة القناة مؤقتاً . وفي عهد عباس باشا الأول كان

محمد علي والقناة

(١) جماعة «السان سيمونيين» تألفت بفرنسا بزعامة الكونت سان سيمون . ومن أغراضها الاشتراك والتعاون الدولي بين العالم . وقد انتفع دلبس من كتاباتهم وبحثهم ومع ذلك لم يشرك معه أحداً منهم في اخذ امتياز حفر القناة .

تقود الحكومة الانجليزية عظميا ومتفوقا فسعت لدى الباشا حتى وضع السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية ، وهذه أول خطوة عملية للقضاء على فكرة إنشاء القناة ، وتلاها الخط بين السويس والقاهرة في عهد سعيد

ولكن حين أعتلى سعيد العرش تجدد مشروع القناة ، وازداد الأمل سعيد باشا والقناة في تنفيذه ، وذلك لأن المسيو « دلسبس de Lesseps » المهندس الفرنسى والسياسى الشهير وصاحب فكرة تنفيذ المشروع كان صديقا حميما للوالى منذ الصغر أيام كان والده قنصلا بمصر فلم يجد صعوبة تذكر فى التأثير فى الباشا لمنحه امتياز فتح القناة ، وكان سعيد سهل الاقياذ يعوزه الحزم وراسخ العزم فتردد كثيرا فى القبول ، ولا سيما أنه كان يخشى غضب الحكومة الانجليزية ، ولكن دلسبس أخذ يدلى أمامه بالبراهين والآراء ويكرر عليه القول ويلج عليه بشأن القناة ويسهل الصعب ويخفف التبعة وما زال به حتى رضى الباشا أخيرا ، معتقدا أنه سيعمل عملا يذكركم معه اسمه بالاجلال وهو مع ذلك عمل هين لن يكلفه إلا التوقيع على العقد ، لأن الشركة كما أفهمه دلسبس ستكون دولية وستقوم بكل النفقات

وأول امتياز أحرزه دلسبس كان فى سنة ١٨٥٤ ، وفى سنة ١٨٥٦ شروط الامتياز نال امتيازاً ثانياً مفصلاً ووافق الباشا على قانون الشركة ، وأهم ما فيه تصريح الباشا عن نفسه وعن خلفائه بأن القناة بين السويس وبلوز (الفرما) على البحر الأبيض تكون حرة لجميع سفن العالم التجارية بدون

تميز أو تحفظ مهما كان جنس السفينة بشرط دفع الضرائب المطلوبة واتباع القوانين، ومن هذه المواد أنه لا يجوز للشركة أن تمنح أى فرد أو أية شركة امتيازات لا يتمتع بها الجميع، وأن الشركة لها حق التمتع مدة ٩٩ سنة ابتداء من افتتاحها وبعد انتهاء المدة (أى فى سنة ١٩٦٩) تصير القناة ملكا للحكومة المصرية، وقد تعهد سعيد باشا بأن يكون أربعة أخماس الفعلة الذين يعملون فى حفر القناة من الفلاحين المصريين، وأن يكون للشركة حق حفر ترعة عذبة من النيل إلى القناة وحق امتلاك الأراضى اللازمة على ضفتى القناة، وحق استيراد جميع الأدوات من الخارج بدون تحصيل مكوس عليها. وحددت رسوم المرور فى القناة بمقدار عشرة فرنكات عن كل مسافر وعلى كل طن، وأن يخص الحكومة المصرية ١٥٪ من صافى الأرباح^(١)

الاستعداد لتأليف
الشركة

وقضى دلسبس زهاء أربع سنوات فى درس المشروع وتجهيزه واقناع الدول وخاصة إنجلترا وتركيا بفائدته. ولأجل ذلك قام « لينان باشا » و« موجل بك » المهندسان الفرنسيان اللذان كانا فى خدمة الحكومة المصرية بتقديم تقرير فى أثبتا فيه إمكان تنفيذ ونجاح المشروع. وأراد دلسبس أن يجذب الرأى العام نحو مشروعه ويزيل الشكوك من أذهان البعض، فدعا أعظم مهندسى العالم لزيارة مصر ودرس المشروع

(١) استمرت الشركة تحصل هذه الرسوم إلى سنة ١٨٧٢ حين ظهر عدم كفايتها للمساهمين فاقترح دلسبس زيادة الرسوم وعقدت لجنة دولية فى القسطنطينية سنة ١٨٧٤ قررت زيادة أربعة فرنكات على كل طن ووافق الباب العالي على ذلك. ولما احتج دلسبس وهدد باغلاق القناة أُنذره الخديوى بأنه فى هذه الحالة يحتل مركز الشركة بالقوة ويدير حركة القناة بنفسه. وعلى ذلك أذعن دلسبس



فردیناند دلسبوس

وأندرت اسماعيل فلم يسعه إلا الوقوف، وبعد ذلك انهار تدريجاً ذلك البناء الضخم الذي أقامته مصر بجهودها ودماء أبنائها. حقاً أن تاريخ المصريين في السودان لمن أنخر ما يتحدث به وانه لتاريخ يوجب الأسى والحزن !

بدأت حركة الكشف في افريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ لفت أنظار العلماء وجود بقاع مظلمة في وسط خريطة افريقية فأنبرى لكشفها رجال كبار النفوس أقوياء العزائم بميدو الهمم، ولا غرض لهم إلا خدمة العلم والانسانية. وأول هؤلاء الرجال «برتون» «واسبيك» و«جرات» الذين كشفوا بحيرة فكتوريا سنة ١٨٦٢ وبعدهم جاء «بيكر» «ولفنجستون» «واستانلي» «وشوينفورت» وفي ذلك الوقت الذي أصبح فيه اسم افريقية كالهند في القرن السادس عشر يرحل اليها الكاشفون والمستعمرون من جميع أنحاء العالم المتمدين، اعتلى اسماعيل عرش مصر فلعب المصريون دوراً في فتح افريقية هو أنخر وأعظم ما قامت به مملكة في سبيل الكشف الجغرافي الحديث. وكان إسماعيل قد خدم الحكومة الانجليزية خدمة مذكورة أثناء حملتها على بلاد الحبشة سنة ١٨٦٧ فكسب بذلك عطفها ومودتها. إذ أرسل خطاباً إلى النجاشي ينذره بالحرب أولاً^(١) ثم قدم جزءاً من أسطول له وجيشه لآنجلترا فشكرته قاعة

(١) وما جاء في هذا الخطاب بقلم عبد الله باشا فكرى : . . . أرى لما يفتنا من حقوق الجوار ولصوق الدار بالدار ان من الواجبات العينية واللازمات المرعية ابداء النصيحة كلما اقتضى الحال . . . فلا ينبغي على فطنتكم وحسن خبرتكم ان دولة الانكليز من قديم الزمان مشهورة بالشجاعة والدة والبأس والسطوة وما كان سكوتها إلى هذا الوقت كل هذه المدة المديدة والاعوام المديدة، إلا تباعداً عن الشر ورغبة في بقاء الصلح والخير . واملأ في افلات المسجونين بغير قتال والافراج عنهم لحسن الحال فاقا لم تحصل

بإستهالها ميناء « زيلع » التابعة للحكومة المصرية قاعدة حرية ضد الحبشة^(١) وقد حدث أن زار مصر ولي عهد إنجلترا سنة ١٨٦٩ فأشار على الخديوى بان مصر تنال شرفا كبيرا وصيتا عظيما إذا أخذ الخديوى على عاتقه مهمة كشف وتمدين قلب افريقية وقمع تجارة الرقيق فيها ، فانهز الخديوى الفرصة وبدأ يعمل لتحقيق مطامعه ، ولكنه رأى أن مصر يعوزها الأكفاء من الضباط الحريين والاداريين والمهندسين ورأى أنه إذا استخدم ضباطا من الانجليز أو من الفرنسيين عرض نفسه لمنازعات ومشاكل لا حد لها فصمم على إراحة نفسه من عناء ذلك بتعيين ضباط محايدين لا انجليز ولا فرنسيين ، ووقع اختياره على الضباط الأمريكين خاصة . وكانوا وقتئذ حديثي العهد بالانفصال من الجيش الأمريكى عقب انتهاء الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) فعين منهم أولا الجنرال « ستون Stone » فى وظيفة رئيس أركان حرب وكلفه مهمة تأليف أركان حرب للجيش يكون لضباطه من المقدرة

على هذا المرغوب فلا بد لها من إشغال نار الحروب . . مما لا يخفى سوء عاقبه وشر نتيجه . ولا بد ان يكون قد حاط علمكم بما صنعته الدولة المذكورة فى بلاد الهند وبلاد الصين مع كثرة أهلها وسعة أراضيها وبعد نواحيها . ثم إن بينا وبين هذه الدولة مودة قديمة وعلائق محكمة وعجة قوية . وهذه العساكر والجنود عند دخولها إلى جهتكم يكون مرورها بالضرورة من أراضي الحكومة المصرية ولا سبيل لمنعها من المرور وصدها عن قصد المذكور إلا بالمبادرة من حضرتكم إلى طلاق المحبوسين المذكورين قبل اشتغال نار القتال واشتداد الأهوال وتلف الرجال وضياع النفوس والاموال . لذلك دعنى المحبة الوفيرة وحقوق الجيرة ان انصح لحضرتكم فى هذا الامر . فان اردتم الخير لكم وبلادكم والسلامة وحسن العاقبة فاقبلوا هذه النصيحة الودادية والاشارة الحية . . . اما إن خالفتم واخلفتم الظن واردم ابقاء المذكورين بعد هذا فى السجن فاعلموا ان لا بد للانكليز ان يدوروا ارضكم بهذه الجنود الحاضرة والقوة الوافرة . . وعند ذلك لا تنفع الندامة ولا تمكن السلامة . . ونضطر نحن ايضا لان يزول ما عندنا من المودة اليكم ونكون حينئذ معهم عليكم لمخالفتكم نصحنا . والمائل يختار خير الامور ولا يلحق نفسه فى الشرور ؟

جمادى الاخر سنة ١٢٨٤ من الانار الفكرية

(١) « مصر المسلمة والحبشة » لوليم داي ص : ١٢٢

ما يمكنهم من القيام بمشروعات الخديوى على أكمل وجه . ثم أخذ «استون باشا» يستعين بالضباط الأمريكين حتى عين منهم نحو أربعين ظهر منهم «لورنج» و «داى» و «لونج» . وفى قليل من الزمن تمكن «استون» وزملاؤه من تخرج فئه من الضباط المصريين لهم من الكفاية والتدريب على الأعمال ما ملأ صدر الخديوى والأمة فخراً وإعجاباً . ومن هؤلاء الضباط مختار وواصف وفوزى وغيرهم ممن أضاءوا صحيفة تاريخ مصر الحديث فى السودان . والآن نترك أركان حرب الجيش فى التكوين ونعود إلى ذكر أعمال اسماعيل :

كانولى عهداً بجلتراقداوصى الخديوى باستخدام السير «صمويل بيكر» Samuel Baker المستكشف الشهير الذى كشف بحيرة البرت نيانزا، فعينه الخديوى فى ابريل سنة ١٨٦٩ على رأس حملة هامة الغرض من إرسالها إخضاع الأراضى التى فى جنوب «غندكرو» للنفوذ الخديوى «حيث أن القوانين الانسانية تقضى بوجوب مطاردة تجار الرقيق من هذه الأصقاع»^(١)، فسار السير «صمويل بيكر» على رأس قوة مصرية مزوداً من الخديوى بالسلطة المطلقة على من معه، ولكن الحملة لم تصادف نجاحاً يبرر النفقات العظيمة التى صرفت وقدرها ٢٠ مليون فرنك . وإنما تمكن السير صمويل من تأسيس محطات حرية تجارية لمنع الرقيق على طول مجرى النيل الأعلى، ووصل إلى بحيرة «البرت ادوارد» ولكنه عجز عن إخضاع القبائل المجاورة . ولما غادر السير صمويل السودان فى سنة ١٨٧٤ كان

(١) انظر كتاب «الاسماعيلية» للسير صمويل بيكر

النفوذ المصرى قد امتد إلى جنوب غندكرو، ولكنه كان نفوذا اسميا فقط لأن المحطات التى بقيت بها الحاميات المصرية لم تكن كافية لردع القبائل بل ظلت الحاميات فى حقيقة الأمر مضيقاً عليها من الأهالى .

وفى سنة ١٨٧٤ دخل «شارلس غردون Gordon» فى خدمة الخديوى بناء على اقتراح ولى عهد إنجلترا أيضاً . وكان صيته قد ذاع بسبب بلائه فى حرب القريم وفى الصين، فعينه الخديوى حاكماً على الأقاليم الاستوائية جنوبى فاشوده ، وبدخول غردون دخلت فى حكومة السودان المهمة والنشاط والاستقامة من جهة والسياسة والتضامن من جهة أخرى، ففى أقل من ثلاث سنوات خفق العلم المصرى جنوبى خط الاستواء ، وأصبح إسم حكومة الخديوى اسماعيل عنوان العدل والنظام والمدنية فى البلاد إذ قوى غردون الحاميات وعين لها قواداً أكفاء وضرب على أيدي تجار الرقيق وهم أصل البلاء والخراب فى البلاد .

غردون
فى السودان

ومن أعمال غردون فى السودان أنه أعاد كشف النيل من منابعه ورسم خريطة وافية من الخرطوم إلى المنابع، ودخلت الجنود المصرية أوغنده وزنجبار ، وأعلن ملوك هذه البلاد ولائهم لخديوى مصر . وكان فى المقدور ضم هذه الأقاليم لدولة مصر لولا تدخل السياسة الانجليزية وما رآه غردون نفسه ^(١) إذ لا يحق أن يكون رجلاً طيب القلب ديناً يميل إلى معاضدة المبشرين من المسيحيين . وفى سنة ١٨٧٦ غادر غردون السودان وعاد فى سنة ١٨٧٧ حاكماً عاماً على جميع الأقاليم السودانية المصرية . وفى ذلك

(١) انظر كتاب « مصر المسلمة والحشة » تأليف داي

الوقت تم الاتفاق بين حكومة الخديوى وحكومة بريطانيا على إلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه ، فعقدت معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقدت معاهدة أخرى فى السنة التالية وتكبد الخديوى نفقات جمة فى سبيل تنفيذ شروط هاتين المعاهدتين . وقد كان ذلك سبباً فى رفع ذكره وتسجيل اسمه بين أولئك الذين كالخوفا فى القرن التاسع عشر لتحرير الإنسان من الرق . قال اللورد « ابردين » الوزير الانجليزى : « إن حاكم مصر قد بذل من الجهود فى سبيل منع تجارة الرقيق وتحسين حال شعبه أكثر مما بذل أى أمير آخر فى الشرق بل وفى الغرب »^(١) .

ولم يقتصر تقدم الجيوش المصرية فى السودان على الجهات الجنوبية فحسب ، بل كانت الفتوح مستمرة شرقاً وغرباً . وفى سنة ١٨٧٣ كان قد انحاز الزبير أحد كبار أقوياء تجار الرقيق فى إقليم بحر الغزال إلى جانب الحكومة المصرية ، فعينه الخديوى مديراً على إقليم دارفور ، وكان ملكها مستقلاً فسيرت الحكومة حملة لفتح دارفور وتم ذلك على يده سنة ١٨٧٤ فنحى الخديوى لقب باشا ، وذهب الزبير إلى مصر للمثول بين يدي الخديوى ولم يؤذن له بالعودة ، وكان قد خلفه ولده سليمان بن الزبير مديراً على بحر الغزال . وعاد غردون إلى السودان فاتفق مع سليمان أولاً ، ولكن قام النزاع بينهما وشبت نار الثورة فى بحر الغزال فارسل غردون حملة بقيادة « جسى Gessi » الطليانى لاختضاع سليمان وانتهى الأمر بقتله سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٧٩ عاد غردون إلى أوروبا بعد أن أعيتة الدسائس التى حوله

(١) انظر تاريخ مصر ، للبارون ده مالورثى ص : ١١٧

ويش من التوفيق بين سياسة أوروبا وقتئذ ومصالح الخديوى، ولكنه عاد ثانية إلى السودان بعد أربع سنوات لموت ميتة شريفة في بلاد طالما تعب في إصلاحها.

عودة غردون

وفي أثناء هذه الجهود التي قام بها غردون وزملاؤه كان ستون باشا يهيئ أركان حرب الجيش المصرى للمهمة التي خلق من أجلها . وكان الخديوى عالما بما يستدعيه هذا العمل من العناية والأموال فلم يتأخر عن البذل بسخاء لا سيما أن وزير الحرية وقتئذ كان رجلا مشهوراً يتوقد همه وذكا، فساعد كثيراً في إنجاح مشروع الخديوى، وهذا الوزير هو الأمير حسين كامل الذي تشبع بأفكار والده ومطامعه

أعمال أركان
حرب الجيش

اشتغل أكثر أعضاء أركان الحرب بالاستكشاف، ففهم من كان يعد الخرائط لتنظيم الضرائب وآخرون كانوا يشرفون على أعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الري وإحياء الأراضى الزراعية من الصحراء ومنهم من كان ينقب عن الملح وزيت البترول . ولكن أنشط الضباط كانوا يرسلون إلى قلب أفريقية لمدين هذه البتاع . وأول هذه الرحلات قد وجدت مجالا للعمل في مصر حيث مسحت أراضيها من جديد ورسمت الخرائط اللازمة ، وذهب الكولنل « وارد Ward » ليمسح جزيرة « طاشيوز » وكانت وقتئذ تابعة للخديوية المصرية . وفي سنة ١٨٧٤ ذهب « كاستون Coalston » و « بروت Prout » على رأس حملة لكشف الكردفان ، وفي نفس هذا الوقت ذهب « بردي Purdy » و « ماسون Mason » لكشف دارفور . فكانت كل حملة تعد التقارير العلمية الضافية

عن حقيقة هذه الأراضي وأهلها ومعادنها وتنشرها للعالم المتمددين .
ومن الضباط الذين اشتغلوا مع غردون ابراهيم فوزى المصرى
والدكتور شنتزر النمسوى (أمين باشا) الذى عينه حاكما على مديرية خط
الاستواء « وسلاطين Slatin » النمسوى أيضا الذى عينه حاكما على
دارفور « وشايه لونج » الأمريكى الذى اشتهر بما أحرزه من النجاح
فى الأقاليم الاستوائية حيث كشف بحيرة ابراهيم التى سميت بعد ذلك
« شوجا » ودخل بلاد أوغندا واستطاع عقد معاهدة مع ملكها « متيزا »
سنة ١٨٧٤ بمقتضاها قبل الملك أن يكون تحت حماية الخديوية المصرية .
وكان اسمه مهيبا محترما لدى الجميع وبلغ من إعجاب الخديوى به أن قال
مرة فى مجلسه الخاص « أن هناك جنديا صغيرا بمساعدة جنديين آخرين
قد أنجز لمصر فى أيام قلائل أكثر مما عمله السير صمويل باكر فى أربع
سنين^(١) » والحقيقة أن نجاح غردون ومساعديه من الضباط فى هذه البقاع
كان نجاحا كاملا .

ثم ظهر للخديوى أن سيادته على إقاليم أفريقية الاستوائية ومنابع
النيل غير كافية ، وأنه لابد من الاتصال بالمحيط الهندى وذلك بالاستيلاء
على نهر من الأنهار القريبة من بحيرة فيكتوريا التى تصب فى المحيط ،
لأن الطريق الطبيعى للتجارة فى إقليم البحيرات هو طريق المحيط
الهندى لا طريق النيل الذى تتعذر فيه الملاحة من بعد فاشوده . ولعلم
الخديوى بأن جزءا عظيما من تجارة العاج قد تحول فعلا صمم على كشف

رحلة ساحل
المحيط الهندى

جديد . فارسل « ماك كيلوب باشا » « وشاييه لونج » على رأس حملة للبحث عن ميناء موافق على ساحل المحيط الهندي فاختارت الحملة أولا مصب « نهر جوبا » ولما لم يكن صالحا لمرسى السفن سارت الحملة جنوبا حتى وصلت إلى « قساو » ، ودخلت في أملاك سلطان الزنجبار ورفع العلم المصرى على بعض الأقاليم . ولكن ما لبث الخبر أن بلغ الحكومة الانجليزية فاحتجت لدى الخديوى بقوة ، ورجعت الحملة بعد أن أخلت جميع الموانى عدا « زيلع » التى نزل السلطان عنها في سنة ١٨٧٥ للخديوى آزاء مقدار من المال^(١)

ضم بربره وهرر وقد أدى دخول الجنود المصرية في زيلع إلى احتلال الأقاليم المجاورة فضمت « بربرة » ثم أخذ المصريون يعدون العدة لفتح « هرر » فسارت حملة تحت قيادة رءوف باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٥ فتقدمت الحملة بسرعة مذهشة ، وما لبث العلم المصرى أن خفق فوق هرر وخضعت جميع القبائل ماعدا قبيلة الجالا فاتا المدد بقيادة عبد القادر باشا حلى واخضعت القبيلة ، وبدى بتنظيم هذا الاقليم الجديد بتوطيد الأمن وتأمين حرية الأفراد وبناء دار الحكومة والمستشفى وثكنات للعساكر ، وكان رءوف محبوبا لدى الأهالى وقد نزل من قلوبهم منزلة جعلتهم يلقبونه بالوالد كما قال الضابط البولندى « بولتشك »

وجاء بعد رءوف باشا « نادى بك » في سنة ١٨٧٨ ويعد من أقدر الحكام الذين حكموا في هذه البقاع ، فقد كون الشرطة ونشط الزراعة

(١) « مصر السليمة والحديثة » ص : ٨٢

والصناعة . وفي سنة ١٨٨٤ بسبب سوء الحالة السياسية في مصر جلت الجنود عن هذه البلاد بعد أن تركوا من الأعمال ما يشهد لهم بحسن السياسة والمقدرة ، فقد أدخلوا زراعة القطن والسكر والفواكه وتربية الأغنام وزراعة الحضر ، وقضوا فيها على تجارة الرقيق وأدخلوا استعمال النقود وكثر عدد السكان وزاد عدد القوافل . قال الجنرال « بولتشك » وهو شاهد عين « ان التأثير الذي تركته الجنود المصرية في هرر يمكن تلخيصه في كلمتين الاقدام وحفظ النظام » .^(١) وكتب الدكتور « شوينفورت » في تقرير له يقول : « إن القوة والنفوذ الذي كان لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ على أراضي النيل الأعلى الشاسعة لم تتمتع بمثلا أعظم الأمم استعمارا في التاريخ وهما الانجليز والبرتغال . وقد كان الأمن في تلك الربوع السحيقة مستتباً بدرجة لم تعرف من قبل ولا من بعد^(٢) » غير أن امتداد دولة مصر على سواحل البحر الأحمر كان من شأنه أن يجر المشاكل مع بلاد الحبشة ، وكان لمصر من الموانئ على هذا الساحل زيلع ومصوع وسواكن وكلها كانت للحبشة في الأصل وأخذتها تركيا ثم نقلتها تركيا إلى الخديوى . وبدخول هذه الموانئ في حوزة مصر قطعت على الحبشة طريق البحر وحرمتها تجارة العالم ، ثم إن الخديوى شجع الاتجار بين أملاكه والأقاليم التي تحت سيادة ملك الحبشة فخشي الأخير اقتراب المصريين وتدخلهم في بلاده ، وتوترت العلاقات وتوترا

حرب الحبشة

(١) « المجلة الجغرافية » سنة ١٨٨١ . هرر ، تأليف بولتشك . ص ٥٧٠

(٢) « مركز مصر الدولى » لكوشرى ص ٢٧٠

شديداً عند ما عين « متزنجير Mutzinger » السويسرى حاكماً لمصوع
وكان متزنجير هذا قنصلاً لفرنسا وانجلترا فى الحبشة فأخذ يفاوض
بعض رؤساء الحبش ويحرضهم على الثورة فخشى ملك الحبشة أن يكون
تعيينه مقدمة لهجوم المصريين واعدادهم العدة للزحف فأرسل الرسل إلى
انجلترا يستنجد بها ضد هجوم المسلمين ، غير أن انجلترا التى حاربت
الحبش منذ سنوات قليلة انحازت إلى جانب اسماعيل. أما فرنسا وكانت
حائقة على انجلترا والحدوى معاً بسبب بيع أسهم قناة السويس
فساعدت الحبشة جهاراً وأرسلت لهم المؤن الحربية والأسلحة

الحملة الأولى

وكان الحدوى يتوق إلى تحسين سمعته فى نظر أوربا فأسرع بإرسال
الحملة الأولى وعلى رأسها ضابط دنمركى اسمه « ارندرب Arendrup »
ومعه « درهلز » « ورشدى » « واراكيل » أخو نوبار باشا و ٢٥٠٠
جندى . وقد تحركت الحملة فى اكتوبر سنة ١٨٧٥ وانضم اليها متزنجير
الذى ما فتى يحرض الحدوى على إرسال الحملة ويؤكد له الفوز . ولما
وصل « ارندرب » إلى « اسمره » تفخ الملك يوحنا فى البوق فتجمع
٣٠٠٠ رجل وقامت معركة على الشاطئ الأيسر من نهر « مارب »

انهزم المصريين

عند « جوننت » انهزم فيها المصريون بسبب كثرة عدد العدو وأعمل
فيهم الأحباش الأسلحة والحرايب حتى تكسدت أجسام المصريين
بعضها فوق بعض ، والأحباش فى حالة جنون من شدة الفرح فذهبت
الحملة على بكرة أبيها ، ولم ينج إلا الضابط رشدى ومعه فرقة صغيرة
قادها إلى مصوع

إرسال حملة ثانية

فلما وصلت إلى الحديوى أخبار هذه الكارثة كتم أمرها حتى يتمكن من الانتقام، ولونشر الخبر لأضر بسمعته حرياً وسياسياً، لذلك صمم على إرسال حملة تأديبية أكبر من الأولى يبلغ عددها ١٦٠٠٠ . وقام الجنرال ستون باشا والوزير الأمير حسين يعملون على تجهيز الحملة وترتيبها بكل دقة وهمة ، فعين راتب باشا قائداً للحملة إرضاء للرأى المصرى بالجيش وعين الجنرال «لورنج» الأمريكى رئيساً لأركان الحرب . ولما مثل القواد أمام الحديوى للسفر خاطبهم قائلاً « إن الغرض الأول من إرسال الحملة هو استرجاع شهرة المصريين فى السودان وفى أوروبا بعد أن ضاعت هذه الشهرة فى الحملة الأخيرة . وعلى ذلك يجب أن تهزموا ملك الحبشة فى ميدان الحرب ، فسارت الحملة من السويس والتحق بها عند مصوع الأمير حسن الذى كان ضابطاً فى الجيش البروسى واشتبكت الحملة مع العدو عند «قرع» حيث نشبت معركة دامت ثلاثة أيام بلغت فيها خسائر المصريين ٤٠٠٠ غير أن خسائر العدو كانت أكبر من ذلك فاضطر الجيش الحبشى إلى التقهقر وعجزت الحملة عن مواصلة الحرب حتى يتم لها النصر . ويرجع سبب فشلها الى عدم توحيد القيادة إذ كان هناك خلاف بين راتب باشا ولورنج والأمير حسن بن الحديوى . ولم يكن لورنج ذا خبرة سابقة بحركات الجيوش والوقائع الحربية . أما راتب باشا فلم يهتم بشئ سوى صحة الأمير حسن وسلامته . وكانت تعوزه الجرأة اللازمة للقائد المهاجم وعلى ذلك أرسل الحديوى يأمر راتب بعقد صلح على أحسن شروط ممكنة . وبذلك انتهت حروب الحبشة وهى أول ضربة

أسباب فشل الحملة

صادفها الخديوى فى أفريقية . ولما كان سبب الهزيمة يرجع إلى الضباط
الأمريكيين الذين كانوا فى الحملة غضب الخديوى وأحال أغلبهم على
المعاش وفقا لقوانين الاقتصاد التى نصحت بها لجنة التحقيق التى تألفت
للنظر فى حالة مصر المالية بصفة عامة فى إبريل سنة ١٨٧٨

جهود الجيش
الأخرى

ولم يكن هذا كل أعمال الجيش المجيدة فى عهد اسماعيل فقد اشتركت
الجنود المصرية فى قمع ثورة كريد سنة ١٨٦٨، وفى الحرب التركية الروسية
فى سنة ١٨٧٧ إذ أرسل الخديوى حملة مؤلفة من ٣٠.٠٠٠ بقيادة الأمير
حسن باشا فأبلى بلاءاً حسناً . كذلك اشترك الجيش فى أول عهده فى
عمل إنسانى يستحق التنويه وهو الاحتفاظ بحملة المكسيك التى أرسلت
فى آخر عهد سعيد سنة ١٨٦٢ إجابة للنجدة التى طلبها « الارشيدوق
مكسمليان » من العالم المتمددين لما قام فى وجهه الثوار فى المكسيك ،
وتخلى عن نصرته نابليون الثالث خوفاً من الولايات المتحدة . كل هذه
أعمال جليلة مفيدة قام بها الجيش والأسطول فى عهد الخديوى اسماعيل ^(١)

(١) وقد بلغت قوة الجيش فى عهد اسماعيل ٢٦٦٨ ضابطاً و ٨٤٥٣٠ جندياً و ١٨٩٠ تلميذاً حربياً
أما الأسطول الحربى فبلغ عدد سفنه ١٨ سفينة بخارية منها ثلاث بواخر خصوصية أهمها : المحروسة ،
وحولتها ٢٥١٧ طناً وقوة آلاتها ٨٠٠ حصان وسرعتها ١٦ ميلاً فى الساعة . والباقي بواخر حربية وطرادات
وسفن لنقل . وقد عارضت حكومة الباب العالي فى إنشاء المدرعات الحربية الضخمة . ومع ذلك كان اهتمام
الخديوى بدار صناعة الاسكندرية وبالمدرسة البحرية بالاسكندرية وبكل ماله علانية بالبحرية عظيماً جداً

الفصل الخامس

عهد الوزراء العظام والاصلاح

قد قصرنا بحثنا فيما سبق على أعمال بطل هذا الكتاب، ويحيل إلى القارىء أن الخديوى اسماعيل لم يكن سوى أمير مستبد لم يشرك معه فى حكمته إلا رجالا لاشأن لهم ولا إرادة . والحقيقة أن اسماعيل كان مستبداً بالحكم، له من القوة والسطوة على الأمة وأفرادها ما لم يكن لقيصر روسيا فى ذلك الوقت ، وكان مبدأ حكمته يوافق تماماً ما قاله لويس الرابع عشر وهو « الحكومة أنا » ولقد ساعده على استبداده مقدرة النادرة على تفهم أعمال الحكومة والإلمام بكل تفاصيل الإدارة ودقائقها، غير أنه لم يكن فى مقدوره أن ينفرد بالحكم فى مملكة واسعة غنية كمصر فاحتاج بطبيعة الحال إلى مساعدة الوزراء والهيئات الشورية . ولم تكن مشاركة هؤلاء له فى عرفة من ضروريات دستور البلاد بل مما تتطلبه المصلحة العامة والمظاهر الرسمية فقط . لذلك لم يتردد حين اعتلائه العرش فى تجديد المجلسين اللذين كان يستأنس محمد على برأيهما وهما مجلس الدولة الأعلى المكون من كبار العلماء والأعيان والخبيرين، والمجلس الخديوى الخاص الذى يعتبر نواة مجلس الوزراء فى مصر إذ كان يضم رؤساء المصالح والمديرين . وفى نوفمبر سنة ١٨٦٤ أصدر اسماعيل قراراً بتكوين مجلس

شورى النواب افتتحه الخديوى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ . وبعد اجتماع مجلس شورى النواب رغم قصور قانون الانتخاب وصفته الاستشارية البحتة أول خطوة دستورية فى سبيل إشراك المصريين فى إدارة شؤون حكومة البلاد ومع ذلك فانه بسبب تدخل الخديوى الذى كانت سلطته فوق كل شىء يمكن القول أنه لم يكن لأية هيئة فى مصر حق معارضة أو تقض أعمال الخديوى الذى بقى مستأثراً بكل سلطة حتى أنشئت المحاكم المختلطة فوضعت حداً لسلطته التشريعية والقضائية .

على أنه قد ظهر فى عهد اسماعيل أعظم وزراء مصر فى العصور الحديثة ، فانه وإن قيل بحق أن اسماعيل لم يسعده الحظ فى رجال معيته فما لا ريب فيه أنه أوتى من النظر الصحيح والفراسة والعقل الثاقب ما مكنه من تمييز النابغين من الرجال متى رآهم . وأول هؤلاء الوزراء « اسماعيل باشا صديق » المعروف فى مصر بلقب « المفتش » فقد كان صديق مستشار السوء للخديوى وإليه تنسب الكارثة المالية التى قضت عليه . كان المفتش أخاً فى الرضاة ثم صديقاً للخديوى منذ صغره ، فأصبح مستودع أسرارهِ ووكيلاً لاشغاله حتى قبل أن يكون ثمة أمل فى ارتقاء اسماعيل عرش مصر . ولما اعتلى اسماعيل العرش عينه مفتشاً عاماً ، وفى سنة ١٨٦٩ عينه وزيراً للمالية وصار « المفتش » فى حقيقة الأمر ظل الخديوى فى أرض مصر والحاكم بأمره . وإذا كان « المفتش » فلاحاً فى الأصل عرف كيف يعامل الفلاحين فشدداً فيما تشديد فى محاسبتهم ومعاملتهم ونجح نجاحاً ليس بعده نجاح فى إرغامهم على دفع الضرائب لتسديد فوائد الديون

اسماعيل باشا
(المفتش)

المطلوبة من الخديوى . وليس من ريب فى أن « المفتش » كان وزيراً مقتدرًا نافعا للمالية ، غير أن ما تركه من الثروة الواسعة ينبى عن الطرق التى أتبعها . وليس من شك فى أنه مسؤول عن الفساد والاختلاس الذى ظهر فى فروع الادارة التى كانت تحت إشرافه . على أن « المفتش » ظل فى المالية يسىء إلى الفلاحين حتى بدأت الكارثة المالية فى سنة ١٨٧٦ وجاءت بعثة المسيو « جوبير Joubert » والمستر « جوشن Goschen » مندوبين عن أصحاب الدين للتحقيق ، فكان ذلك بمثابة محاكمة للمفتش إذ رفض المحققون أن يبحثوا معه لو توقعهم بأنه علة الفساد . وما بدأ التحقيق حتى ظهر للمحققين وللخديوى أغاليط واختلاسات وتزويرات ومتناقضات فى الحساب وسرقات فى الدخل لا يمكن انكارها ، فلما علم المفتش بما ظهر كتب إلى الخديوى ينصحه بعدم الأخذ بآراء المحققين الأجانب ، وسمى فى جمع كلمة الوطنيين ضد التدخل الأجنبى . وخشى الخديوى استفحال أمره وافتضاح الحقائق التى يعرفها « اسماعيل صديق » أكثر من أى رجل آخر فاضمر الانتقام ، ولا ننسى أن الخديوى كان سريع الحكم لا تؤثر فيه عاطفة الصداقة كثيرا متى قر رأيه على شىء . لذلك لم يتردد فى القضاء على « المفتش » والتخلص منه ، ولا يعلم حتى الآن تفسير موثوق به للطريقة التى قضى بها الخديوى عليه ، غير أنه ذكر فى الجريدة الرسمية أن المفتش قد اتهم بالخيانة والتآمر على الخديوى وقبض عليه وحوكم أمام المجلس الخاص ونفى إلى دنقلة وبعد أشهر أعلن خبر موته هناك ^(١)

خاتمة اسماعيل
المفتش

(١) اوراق برلمانية « مصر » : من فيفيان الى دارى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٦

بهذه الطريقة ذهب أكبر أعوان اسماعيل ، ومثله مثل الرئيس « ولزى » فى انجلترا مع الملك « هنرى الثامن » إذ حكم البلاد واستبد باهلها خدمة للملك وطاعة لأوامره ، فلما لم يعد وجوده ذا فائدة للملك خذله وأنزله إلى الحضيض ثم اتهمه بالخيانة وحكم عليه بالاعدام ، وكان جزاؤه جزاء من يعمل من الاتباع ويخلق فوق الرؤوس لدرجة يصبح بها وجوده خطرا على نفسه وعلى الجميع . وقد صودرت أملاك المفتش وقدرت قيمتها بثلاثة ملايين من الجنيهات ، ومنها ثلاثة قصور متقاربة بشارع الدواوين أصبحت مقر بعض الوزارات الحالية .

غير أنه إن كان اسماعيل المفتش كوكب نحس ظهر فى سماء مصر فقد ظهرت فى أيامه شمس ساطعة أضاءت مصر وبهرت أنظار العالم ونعنى بهم « نوبار » و « شريف » و « رياض » و « مبارك » . أما رياض ويقال أنه من أصل يهودى فقد دخل خدمة الحكومة المصرية صغيرا وتدرج فيها بحذقه ومقدرته إلى أن دخل فى معية عباس الأول وسعيد واسماعيل ، وعين مديرا للمدارس والأوقاف وتقلب فى عدة مصالح أخرى ، وقد مر به نوبار على العمل فاختره فى وزارته الأولى سنة ١٨٧٨ وعهد اليه بوزارة الداخلية ، وعين وكيلًا للجنة التحقيق الكبرى التى تألفت فى تلك السنة وأظهر فى هذا المركز من الصفات القوية ما حببه إلى الأجانب وأغضب الخديوى ^(١) وعلى ذلك غادر مصر إلى أوروبا عقب سقوط وزارة نوبار ، ولم يعد إلا بعد أن تولى توفيق الحكم

رياض باشا

(١) انظر « مصر الحديثة » تأليف لورد كرومر جزء اول ص : ٤٥ وجزء ثان ص ٢٤٢

واستدعاه لتأليف الوزارة عقب سقوط وزارة شريف . وفي عهده توفيق وعباس الثاني ظهرت مواهب رياض ومقدرته الادارية الوطنية ، وكان رياض سياسياً محافظاً كسياسي الأتراك القدماء حازماً موفور الشجاعة الأدبية محبا لبني البلاد دون غيرهم ، عصبي المزاج مقتصدًا في كل أموره ، ذكره اللورد كرومر في خطبة وداعه فقال عنه « انه الشخص الذي علق الجرس في عنق الهر » . يريد بذلك انه الرجل الذي أمكنه أن يتهم الخديوي اسماعيل من غير أن يخشى بأسه . ولا شك ان اسماعيل هو الذي عرف استعداد رياض فأولاه رعايته وعينه في الوزارات المختلفة

أما شريف باشا فقد أرسله محمد علي الكبير إلى فرنسا يتعلم ويتربى مع الأمراء ومن بينهم اسماعيل . وقد نبغ شريف في الجيش والهندسة الحربية ، ولما عاد في سنة ١٨٤٩ مع باقي الأمراء في أول عهد عباس عين ياوراً لسلطان باشا فرنساوي ، ثم عين وزير الداخلية في عهد الخديوي اسماعيل ثم رئيساً للوزارة . وكان شريف محبوباً لدى الجميع لأمانته وحرية وصدق أخلاقه ، فكان الفرنسيون يحبونه لأنه كان يعيش كرجل فرنسي ولأن زوجته كانت ابنة سلطان باشا فرنساوي ، وأحبه الانجليز لكرم أخلاقه ومهارته في الصيد . وأحبه المصريون لحرية وصراحته وإخلاصه في خدمة مصر وسعيه في تحقيق الآمال الوطنية وبهذا امتاز شريف عن غيره من الوزراء . وكان هو ونوبار يتناوبان

الوزارة في عهد اسماعيل وخاصة في وزارة الخارجية ، غير أن الخديوى كان يفضل شريف لصفاء نيته وعدم تصلبه أمام رغباته . وقد ظهر خلق شريف وحزمه وأمانته في حادثين تاريخيتين ، الأولى في سنة ١٨٧٨ حين أبى الظهور أمام لجنة التحقيق فلما شددت اللجنة في لزوم حضوره ترك كرسى الوزارة غير مكترث للجنة . وأما الحادثة الثانية فهي بعيدة عن نطاق هذا الجزء ، وهى انه في سنة ١٨٨٣ رفض إجابة السياسة الانكليزية إلى إخلاء السودان فلما اصرت الحكومة الانكليزية استقال وترك زميله « نوبار » يوافق الانكليز مرغما على سياستهم . ومما قاله في كتاب استقالته . . « ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ترغمننا على إخلاء السودان ولكننا لانملك حق الموافقة على طلب الاخلاء لأن هذه البلاد تابعة للباب العالى وقد عهد إلينا فى حراستها والمحافظة عليها ، وتقول حكومة جلالة الملكة أن واجب الحكومة المصرية اتباع نصائحها بدون مناقشة . وهذا افتيات على مرسوم الخديوى الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقول فيه انه يحكم البلاد بالاشتراك مع وزرائه وبوساطتهم وعلى ذلك نحن نستقيل لأننا منعنا من السير فى الحكم على حسب قوانين البلاد ودستورها^(١) »

نوبار باشا

أما « نوبار » فارمنى الأصل مثل قريبه بوغوص « وأرتين » وزراء محمد على ، وكان لنوبار من الحذق والدهاء ما أهله لممارسة السياسة الدولية على أحسن وجه . والحقيقة أنه يصعب نزع الصفة الدولية عن

(١) انظر « مركز مصر الدولى » لكوشري ص ٢٨٢

نوبار إذ كانت شهرته دولية ووجهة نظره دولية وأعماله ترمى إلى معاضدة المصالح الدولية ، وهو الذى بهمته أنشئت المحاكم الدولية ، المختلطة فى مصر ، وبالأجمال كان نوبار عنوان مصر الدولية بكل ما فى هذه الصفة من حسنات وسيئات . غير أنه يجدر بنا ألا ننسى أنه بفضل نوبار نالت مصر مكانها بجانب دول العالم المتمدنين ، وأن نوبار هو الوزير الذى تغلغل فى نفسية الخديوى اسماعيل فعرف ما ربه ومطامعه وعمل على تحقيق آماله فى الاستقلال وإقامة العدل فى البلاد .

ونوبار هو الذى كان يمثل مصر فى المؤتمرات فى الخارج ، وهو الذى كان يقوم بالمفاوضات الدولية الهامة فى عهد اسماعيل . وعلى ذلك لا نرى وجهاً لاتهم نوبار بأنه كان يخدم مصالح أية أمة أخرى غير مصر البلد الذى تبناه . وقد كان نوبار كاتباً مجيداً ومتكلماً جزل المنطق ناصع البيان يجتذب القلوب بفضل تعرفه أفكار الناس وتظاهره بالعمل على إرضائهم ، وكان يضمن حديثه كثيراً من الطرف الأدبية والبدائنه القولية والنكت المستظرفة . وكان ضليعاً فى كثير من اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية ، وقد اكتسبته تجاربه المختلفة فى الإدارة المصرية خبرة واسعة فى مختلف الشؤون . وكان يعاونه فى الموضوعات القانونية والقضائية التى اختص نوبار بوضعها وأصبحت أنفخ صفحة فى تاريخه أحد المحامين الفرنسيين فى القاهرة اسمه « مونورى » الذى اتخذ مسكراً تيراً له فى اللجان الدولية التى اجتمعت فى القاهرة ثم فى القسطنطينية للنظر فى إنشاء المحاكم المختلطة . ومع جهل نوبار عادة بتفاصيل المسائل

الفنية لم يكن له ند في وضع القواعد العامة وإيضاح ما يريد بلغة سهلة مرنة ، وهذه الصفات هي التي حبيته إلى الانكليز وجعلتهم يشقون به كل الثقة ^(١)

ولما كان نوبار من أصدق خدام البيت العلوى منذ دعاه خاله بوغوص يوسف إلى مصر وخصه في الترجمة ، إذ كان يقرأ تاريخ الثورة الفرنسية تأليف « المسيوتير » لمحمد علي الكبير ، وكان كاتب أسرار ابراهيم باشا ثم لعباس باشا ، ومديراً للسكة الحديدية في عهد سعيد ، فقد وثق به اسماعيل كل الثقة وعهد اليه في النظر في المسائل السياسية والمالية الهامة فعينه وزيراً في سنة ١٨٦٧ ، وبحذقه ومهارة نجحت المفاوضات التي انتهت بمنح اسماعيل حق الوراثة في أكبر أنجاله ولقب خديوى وباقي امتيازات الاستقلال الداخلي ^(٢)

هذه هي جهود نوبار في سبيل تثبيت مركز مصر بين الدول وتلك هي مساعيه التي خلدت له ذكراً في تاريخها . وأن اسم نوبار ليذكرنا بأعمال أخرى أعظم وأبعد شأواً إذ بدأت على يديه حركة إصلاح جديدة انتهت بتثبيت حكم القانون في البلاد فاستحق نوبار بذلك شكر مصر وأهلها . وأول ما يذكر بعظيم الفخر لنوبار نجاحه في إزاحة كابوس محاكم الامتيازات عن مصر . والامتيازات عبارة عن مجموعة تعهدات منحها سلاطين تركيا طوعاً للدول منذ عهد سليمان

نوبار والامتيازات
الاجبية

(١) راجع كتاب « خديويون وباشوات » لمويرلي بد وكتاب « نوبار امام التاريخ » لمولتسكي

(٢) ويجب ان تذكر هنا مشولة نوبار في النفقات الطائلة التي صرفت في ذلك الوقت وظن بعض الكتاب المعاصرين « قالسير » ولنفرد بلنت ، انه قد اصاب نوبار حظ كبير من هاتيك البالغ

القانونى وتجددت من حين إلى آخر ، وهى تقضى بضمان إعفائيات وتأمينات خاصة للأجانب الذين يعيشون فى أنحاء الدولة . وكان السبب الأساسى لهذه الامتيازات تأمين الأجانب من تصرفات الولاية فى الأقاليم حتى يتشجعوا على النزول بالبلاد والتجار فيها برؤس أموالهم . وعلى ذلك صار الأجانب فى الدولة تحت حماية قناصلهم رأساً ، فأعطى القناصل حق القضاء الجنائى والمدنى على مواطنيهم ، وحق حضور المحاكم الوطنية إذا كان أحد المتخاصمين أجنبياً .

غير أن القناصل وبعض الحكومات الأجنبية أساءوا تفسير هذه مساوى الامتيازات المعاهدات فأخذوا يحمون رعاياهم فى كل الحالات ، حتى فى حالة تلبسهم بالجريمة ، وصاروا إذا وصلت اليهم الشكاوى من مواطنيهم يطالبون الحكومة بالتعويض ويفرضون عليها الغرامات ؛ وبلغت الحال أن بعضهم كان يرحب بأى شخص يريد الحماية حتى من بين رعايا السلطان أو الخديوى وهذا عمل مخالف صراحة لمعاهدات الامتيازات^(١) وأصبحت حماية الرعايا المحليين من الأعمال التى عادت بالربح الوفير على قناصل الحكومات الأوربية الصغيرة . وقد قدر بعضهم مقدار ما أخذته محاكم القناصل من غرامات وتعويضات فى زمن سعيد باشا والخديوى اسماعيل بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنياً . وحكى عن سعيد باشا أنه دخل عليه مرة قنصل دولة صغيرة معروفة بالمشاكسة فما خلع القنصل قبضته حتى أخذ يعطس عطاساً خشى معه الباشا أن يصاب

(١) مصر وأوربا ، لقاض مختلط ص ١٢٢

القنصل بالبرد فقال الباشا باهجة تنطوى على الذعر والخوف : « اعمل معروفاً أيها السيد ضع قبعتك على رأسك وإلا أصابك البرد وطلبت منى حكومتك تعويضاً ثقيلاً »

سوء اتصال
الامتيازات بمصر

وإننا لنعجز عن تعداد المصائب التي حلت بالبلاد من جراء ظلم هذه المحاكم المتمتع باستقلال خارج استقلال البلاد . وإنما يكفي أن تقول أن هذه المحاكم القنصلية كانت أغرب الغرائب وأعظم الرزايا ، وخاصة في مصر حيث انتهز القناصل فرصة ضعف الولاة المصريين بعد موت محمد علي ولم يتركوا للحكومة المصرية ذرة من النفوذ على الأجانب في البلاد ، وبدلاً من معاهدات الامتيازات نشأنوع من الامتيازات والعادات تمسك بها القناصل ، وحالوا دون تدخل الحكومة من جهة ودون وصول العدالة إلى أهل البلاد . وأسوأ مظاهر هذا النظام القنصلي هو القضاء الجنائي . فانه قد جرت العادة في مصر ألا يحاكم المجرمون الأجانب أمام محاكم وطنية ، بل تقبض عليهم الحكومة وتسلمهم إلى قناصلهم ، في حين أن حكومة تركيا الأصلية في عقد الامتيازات قد اشترطت محاكمة المجرمين الأجانب أمام محاكمها . وبإلئت الأمر وقف عند ذلك بل ازدادت الحالة تعقداً بسبب تعدد هذه المحاكم القنصلية بنسبة عدد الحكومات المختلفة المثلة في مصر ، وبلغ عددها سبع عشرة قنصلية مختلفة فكنت ترى القناصل كل يطبق قانون بلاده على المتقاضين أمامه . وكانت القاعدة أن يلجأ المدعى إلى المحكمة التابع لها المدعى عليه ، وفي الغالب لم يكن لهذه المحاكم هم سوى تبرئة مواطنيهم . وإذا اقتضى الحال استئناف

القضية لم تكن ثمة مندوحة عن تقديمها خارج القطر إلى أقرب محكمة من بلاد المدعى عليه . ولا حاجة إلى بيان الصعوبات التي كانت تعترض إجراء العدل بهذه الطرق وخاصة في الأحوال الجنائية . وإذا ذكرنا أن كثيراً من الأجانب في مصر كانوا قومًا عاطلين ، من طبقات معدمة وضيفة سهل علينا أن نتصور مبلغ الفساد والاجرام الذي كان يقع ويفلت من أيدي الحكومة

إنشاء المحاكم
المختلطة

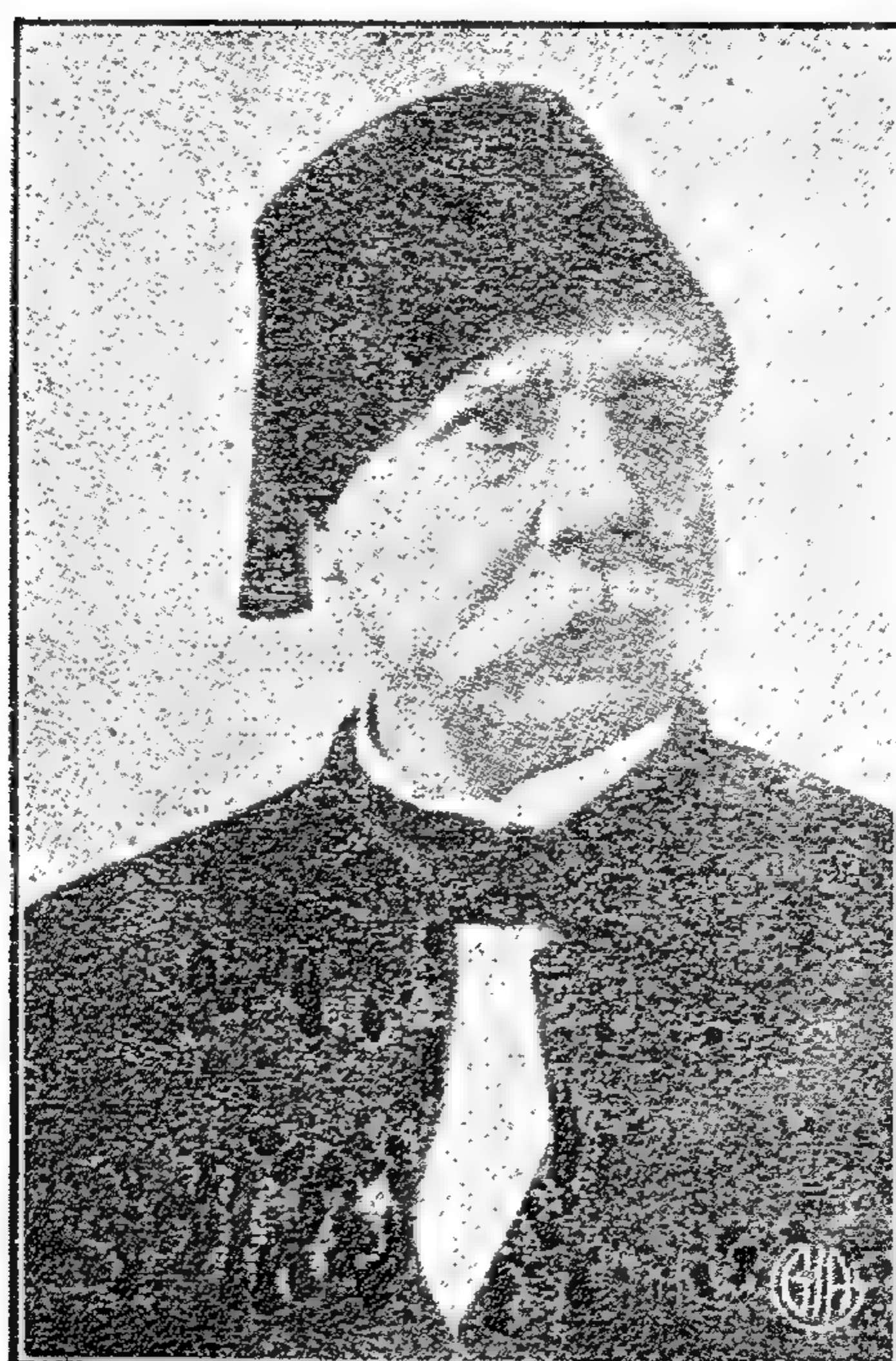
وإذا كان ثمة فضل لأحد فالفضل للخديوى أولاً ثم لنوبار فهما اللذان قلما أظافر القناصل وأخذوا يناصِلان سبع سنوات بكل ما أوتياه من قوة وسياسة في إنشاء المحاكم الدولية . وكان نوبار قطب المفاوضات بين الخديوى والدول رأساً والمعبّر عن أمانى الخديوى في رفع نير الامتيازات عن البلاد . وأول أعماله أنه قدم تقريراً ضافياً عن الحالة في سنة ١٨٦٨ ثم قدم مشروعاً لاصلاح الحالة وفيه قرر أن تكون الحكومة هي الواضعة للقوانين بشرط أن يكون القانون مستقلاً عن الحكومة وعن القناصل أيضاً ، وبين الضرر أو الحيف الواقع على الأجانب وأهل البلاد بسبب تعدد محاكم القناصل وقوانينها ، واقترح لاصلاح الحالة توحيد القانون في البلاد بإنشاء محاكم مختلطة يمثل فيها العنصر الأجنبي تمثيلاً ممتازاً حتى يضمن الأجانب سير العدالة بانصاف ، وبذلك تسقط الحاجة إلى محاكم القناصل من جهة وتتقيد سلطة الخديوى المطلقة في جهة أخرى . ثم عرض نوبار مشروعه على الحكومة الفرنسية التي كانت صاحبة النفوذ السياسي الأول في البلاد ، فكونت فرنسا لجنة لدرس المشروع

مشروع نوبار

من وجهة النظر الفرنسية البحتة . أما إنجلترا فرحبت بالمشروع وكتب اللورد « داربي » وزير الخارجية الانجليزية يعترف بالمساوى التي كانت تشكو منها الحكومة المصرية ويحبذ الاصلاح

تكوين لجنة
دولية بالقاهرة

وعلى أثر ذلك تكونت لجنة دولية في القاهرة في سنة ١٨٦٩ برئاسة نوبار نفسه يساعده مستشاره القانوني المسيو ونوري كسكر تير للجنة، ويمثل الدول القناصل والمندوبون القضائيون . ووالت اللجنة الانعقاد حتى وضعت تقريراً ابتدائياً لمشروع المحاكم المختلطة، وعرض نوبار قانونها على الدول وجله مستمد من القانون الفرنسي معدلاً ببعض الأحكام الاسلامية التي تتفق وروح القانون الفرنسي . وكانت فرنسا منذ الساعة الأولى تعمل بوساطة ممثلها في مصر المسيو « تريكو Tricou » على تهييط المشروع ، وكذلك كانت تركيا ترى في المشروع افتياتاً على حقوقها من حيث أن مصر تآبة لها ويجب أن تسير محاكمة الأجانب فيها على حسب قوانين الدولة ، أو على الأقل يجب أن تقوم تركيا بمفاوضة الدول رأساً دون مصر للاتفاق على مشروع الاصلاح القضائي . لذلك سافر نوبار إلى القسطنطينية مزوداً من الخديوى بالسلطة التامة لاتخاذ كل الاجراءات الممكنة لنجاح المشروع وصرف المال اللازم في سبيل ذلك ، ففاوض نوبار الباب العالي وأجاب وزراء السلطان إلى الاقتراحات التي أبدوها على المشروع ، وبحسن سياسته ومهارته تمكن من كسب موافقة حكومة الباب العالي ، ثم سافر بعد ذلك إلى أوروبا ليقنع فرنسا بالموافقة على مشروعه واكن قامت الحرب الفرنسية البروسية فجأة فوقفت المفاوضات .



نوبار پاشا

جهود نوبار
على الدول

انعقاد اللجنة
بالاستانة

وفي سنة ١٨٧٢ عادت المفاوضات ثانياً غير أن الباب العالي كان قد غير رأيه الأول وعارض « على باشا » الصدر الأعظم في الإصلاح فتدخلت الحكومتان الإنجليزية والروسية في الأمر ، فسحب الباب العالي اعتراضه وعقدت لجنة دولية في القسطنطينية للبحث في المشروع نهائياً وسمى نوبار سعيًا جديدًا في إقناع المندوبين بضرورة منح المحاكم سلطة القضاء الجنائي غير أن الدول لم تعاضده في ذلك ولم يجد إصرار الخديوى وتشديده على نوبار في هذه النقطة ^(١) . وأخيراً اكتفى الخديوى بالموافقة على قصر حق القضاء الجنائي أمام هذه المحاكم على الجنايات التي ترتكب ضد قضاتها وموظفيها أثناء تأدية أعمالهم . أما القضايا المدنية بين الأجانب المختلفين في التبعية أو بين الأجانب والوطنيين فكان للمحاكم الجديدة حق النظر فيها من غير تمييز لطبقات المتحاكين ^(٢) . ولم يكن للحكومة حق التدخل في أحكام هذه المحاكم ولو أنه كان من واجبها مساعدتها في توقيع الأحكام إذا طلب إليها ذلك . وقد وافق أكثر الدول على مشروع المحاكم في سنة ١٨٧٣ ، وفي نفس هذه السنة منحت تركيا الزمان المشهور الذي أعطى الخديوى حق وضع القوانين الداخلية وعقد المعاهدات التجارية بدون استئذان الباب العالي ، فكان ذلك بمثابة موافقة الدولة على مشروع الإصلاح . ثم وافقت باقي

موافقة الدول

(١) راجع مجموعة الوثائق السياسية الخاصة بالإصلاح القضائي في مصر

(٢) كما كان لها أيضا حق نظر قضايا العقار بين المتقاضين المنحدين في التبعية .

الدول ما عدا فرنسا التي ترددت طويلا وامتنعت عن الموافقة على الرغم من احتجاج الغرفة التجارية للفرنسية بالاسكندرية ، واحتجاج شركة قناة السويس وتجار مرسيليا . وأخيراً اخطرت الحكومة المصرية فرنسا بأنها ستفتح المحاكم المختلطة من غير اشتراك فرنسا ، وانها في الوقت نفسه ستلغى المحكمة التجارية في الاسكندرية وعند ذلك يصبح التجار الفرنسيون وليس لهم محكمة للمقاضاة أمامها ، فلم يسع فرنسا إلا الموافقة في آخر الأمر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ولم تعين قضاتها إلا في الساعة الأخيرة .

افتتاح المحاكم

وعلى ذلك افتتحت محكمة الاسكندرية في رأس سنة ١٨٧٦ افتتحها رياض باشا لأن نوبار كان قد سافر إلى أوروبا مغضوباً عليه من الخديوى في سنة ١٨٧٥ . وتقرر فتح ثلاث محاكم ابتدائية في الاسكندرية وفي مصر وفي المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنياً واثنى عشر قاضياً وطنياً : ومن الأجناب ثلاث قضاة هولانديين ، ولكل من بلجيكا والسويد واليونان قاضيان ، ولكل من الدول العظمى وأمريكا والدانيمركة قاض واحد ، وهذا المنع التنافس الذي قد يقع حتماً لو فتح المجال للدول العظمى ولتلافى ازدياد نفوذها في البلاد . وأنشئت أيضاً محكمة عليا للاستئناف بالاسكندرية مكونة من أحد عشر قاضياً سبعة منهم من الأجناب وأربعة من المصريين ، ولهذه المحكمة حق الاشراف والادارة العامة . وينتخب القضاة حكوماتهم ، ويعينهم الخديوى بمرسوم منه ويصدرون أحكامهم باسمه . وأول رئيس أوربي لمحكمة الاستئناف

هو الدكتور « لا پنا La penna » أحد كبار المحامين النمساويين . ويلاحظ من مقارنة عدد القضاة أن العنصر الأجنبي كان متغلباً على العنصر الوطني ، وسبب ذلك رغبة الحكومات صاحبات الامتيازات في أن يكون لكل منها قاض أو أكثر يمثلها في كل قضية لو أمكن . قال الكاتب الانجليزي « مويرلى بل » متهمكاً « ان التوازن الدولي ليختل اذا لم يجلس قاض انجليزي وآخر فرنسي لينظر في قضية اسبيرو ديمتري ضد محمد علي بشأن دين مقداره خمسة جنيهات ! »

الخديوي
والحاكم المختلطة

ومما لا شك فيه أن الخديوي رحب بإنشاء هذه المحاكم لأنها قضت لدرجة عظيمة على نفوذ القناصل ، وتدخلهم الضارب سير العدالة والأمن العام ، ولأنه رأى في إنشاء المحاكم دليلاً يقدمه للدائنين على أنه ينوى الاحتفاظ بتعهداته المالية للأجانب ، إذ لا يخفى أن المحاكم الجديدة كانت فوق الحكومة ، ولو أنه من الوجهة العملية كان يتعذر أن تنفذ حكماً على صاحب البلاد . وتنص إحدى مواد هذه المحاكم صراحة على أن لها حق محاكمة الحكومة والمصالح ودوائر الخديوي وأمراء الأسرة المالكة في الأحوال التي تمس فيها مصالح الأجانب ، وعلى أن لها أيضاً حق النظر في حقوق أي أجنبي تعتدى عليه الحكومة بالتشريع أو غيره ، وعلى أن لها حق تسجيل القوانين الجديدة ، وقد فسروا هذا الحق بأنه لا يجوز للحكومة إصدار قانون يغير الحالة المالية في البلد من غير موافقة الدول التي وافقت على إنشاء هذه المحاكم . ولذلك اشترط ألا يتغير النظام المعمول به في مدة التجربة وهي خمس سنوات .

وختاماً للموضوع لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان الخديوى قد علم بما فى هذه القوانين من تحديد لسلطته أولاً . وأن مانعرفه من ذكاء الخديوى ومهارته يجعلنا نشك فى أن يكون نوبار قد غشه أو خدعه من غير علم ، على الرغم مما قاله الكاتب الانجليزى «ديسى» : «أن أحد رجال القانون فسر للخديوى ما تؤول اليه بعض المواد فقال الخديوى أنه كان يفضل أن تقطع يده على أن يوافق على مثل هذا^(١) ، وانا لنعقد أن الخديوى كان عالماً بكل ما هنالك ، ولكنه لم يكثرث ولم يعر الأمر أقل إهتمام معتمداً على قوته وعلى المستقبل ، وهذا كان شأنه فكثيراً ما أخطأ فهم القواعد والنتائج العامة . ومن سوء حظ الخديوى أنه غضب على نوبار منذ سنة ١٨٧٥ فسعى نوبار جهده فى أوروبا للانتقام ومضى يقنع الدول باستعمال هذا السلاح الجديد ، سلاح المحاكم المختلطة ضد الخديوى كما سيبنىء بعد

(١) «الخديوية المصرية» ، تأليف ديسى ص : ١٢٩

لفصل الثاني

نحكم أصحاب الديون

قام محمد علي بإصلاحاته الخطيرة في مصر بدون أن يلجأ إلى الاقتراض الأجنبي معتمداً على ما كان يستطيع جمعه من موارد الثروة في البلاد ، كذلك لم يصرف خلفه عباس باشا أكثر من دخل حكومته ، ومن المؤكد أنه خلف بعده في خزانة الحكومة مبلغاً متوافراً من الذهب على الرغم من مساعيه في جمع المال والأراضي لابنه « الهامي » . أما سعيد باشا فإنه نهج منهج سلفيه إلى أن ورطه دلسبس في شركة القناة فاحتاج إلى المال ليقوم بتعهداته للشركة وشراء ما تبقى من أسهمها ، ولذلك اضطر في سنة ١٨٦٢ إلى عقد قرض بمبلغ ٨٠٠ : ٢٩٢ ر ٣ جنيه وهو أول قرض عام أجنبي عقدته الحكومة المصرية .

ولما جاء الخديوي اسماعيل صفي ديون سعيد باشا وعقد قرضاً جديداً سنة ١٨٦٤ بمبلغ ٢٠٠ ر ٧٠٤ ر ٥ جنيه لتسديدها ويكون سعيد إذن هو الذي وضع الحجر الأول في بناء الدين المصري . ولقد زادت ثروة البلاد في مبدأ عهد الخديوي اسماعيل بسبب الحرب الأمريكية الأهلية وإلغاء الرقيق في أمريكا ، ولكن منيت مصر مدة سنتين (١٨٦٤ - ١٨٦٦) بطاعون المواشي الذي هدد الزراعة بالعطل فاهتمت الحكومة وأمدت الفلاح بالمساعدة فاشتريت له الفلال والمواشي والعدد

اول حجر
في بناء الدين

من الخارج ، وقد كلفها ذلك خمسة ملايين من الجنيهات . ثم احتاج اسماعيل للمال ليدفع الغرامة التي فرضها عليه امبراطور فرنسا لشركة القناة وقدرها ٣٠٠.٣٦٠ ر. ٣٦٠ جنيهه ، وليقوم بنفقات الأشغال العامة التي كان يسير فيها بهمة فمقد قروض اسماعيل قرضاً في سنة ١٨٦٨ قيمته ١٠٠.٠٠٠ ر. ١١٠ جنيهها ، وكان في الامكان أن يقف الخديوى عند هذا الحد ولا زيادة نفقات الحكومة بسبب المنافع العامة التي أنشأها وبسبب نفقات الاحتفال بالقناة ، وتضاعف الجزية لتركيا والهبات التي كان يرسلها لرجال الباب العالي ليستميلهم إلى إجابة طلباته . أضف إلى ذلك أن الخديوى كان في شؤونه الخاصة يسرف إسرافاً غير محدود ، ويريد أن يقلد أعظم ملوك العالم فجعل عاصمة ملكه بالمباني والقصور وكون جيشاً عاملاً استخدمه في إنشاء دولة مترامية الأطراف في أفريقية ولما لم تكن ثروة مصر وحدها مع زيادة دخلها كافية لإبلاغه هذه الدرجة من الكمال ، عمد إلى القروض الصغيرة السائرة ذات الأرباح الباهظة ، ثم جاءت الحرب الفرنسية البروسية فسدت الأسواق المالية في أوروبا أمام الخديوى ولجأ وزيره اسماعيل صديق المفتش إلى إصدار إذون مالية تستحق الدفع في مدد وجيزة ، ثم فكر في عقد قروض داخلية . إذ الغريب عن الدين المصري إنه دين أجنبي معقود مع الأجانب في حين أن ديون الممالك الراقية كلها ديون أهلية داخلية .

القروض الداخلية وعلى ذلك طلب الخديوى في سنة ١٨٧١ الاقتراض من أرباب الاطيان ؛ وتسهيلاً لذلك أصدر قانون « المقابلة » الذي يقضى بدفع ستة أمثال ضريبة الأراضى مرة واحدة أو على ستة أقساط وفي مقابل ذلك تخفض

الضريبة إلى النصف باستمرار، مع العلم بأن هذا القانون لم يمنع دفع الضريبة الأصلية حتى ينتهي المالك من دفع الأقساط . وظاهر أن هذا يؤدي لا محالة إلى خراب مالية الحكومة، إذ معناه أن الحكومة كانت تفضل أخذ ٢١ مليون جنيه تقريباً موزعة على بضعة أقساط أراء تضحياتها بنصف ضريبة الأراضى وقدره قرب مليوني جنيه كل سنة تضحية مستمرة ولما كانت طلبات الخديوى آخذة في الزيادة لم يفده قانون المقابلة كثيراً، وخاصة لأنه كان اختيارياً في أول الأمر، مع أن قانون المقابلة كما وضعه صديق باشا كان يقضى بضرورة صرف المال في تسديد الدين لا في دفع أرباحه أو القيام بأعمال أخرى . كما أن مشروع القرض الأهلى الذى أقرضه المفتش بربح ٩ /٠ المعروف بقرض «الروزنامة» لم يصادف نجاحاً كبيراً، وكل ما جمعه هو مبلغ ٨٠٠.٠٠٠ ر ١٠ جنيهًا . وفى سنة ١٨٧٣ زاد الدين السائر حتى وصل إلى ٢٦.٠٠٠.٠٠٠ ر ٢٦ جنيهًا فلجأ الخديوى إلى مصرف «أوبنهم» ووجد هذه الديون كلها فى قرض قيمته الأسمية ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ ر ٣٢ جنيهًا بفائدة ٧ /٠ فكان هذا القرض وبالاعلى الحكومة إذ لم يصلها منه فعلاً إلا ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ر ٢٠ جنيهًا ، وضاع الباقي بسبب عقد قروض أخرى تكاليف القرض ونزول أسعار الأوراق المالية التى دفعت عنمن القرض، فلا عجب إذن إذا وجد المستر « كيف » المحقق الانجائزى الذى سبقت الإشارة إليه فى المقدمة أن القيمة الأسمية لجميع القروض هى ٥٥.٨٨٧.٠٠٠ ر ٥٥ جنيه، وأن ما وصل الى الحكومة منها فعلاً هو ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ ر ٣٥ جنيهًا

وأن مادفته الحكومة لغاية سنة ١٨٧٥ بصفة فوائد وتغطية للديون هو ٢٩٥٧٠٠٠٠ ربية

وفي نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت الحالة المالية الى أسوأ درجة وخاصة بسبب اشتباك الحكومة في حرب الجبشة، وهمس الدائتون أن الخديوى سيحذو حذو السلطان عبد العزيز ويتوقف عن الدفع، ومن المؤكد أن الخديوى فكر فى شىء من ذلك ولكن قنصل الدول حذروه نتيجةه. ولما ذاع أمر هذه الإشاعة تزعزعت الثقة بالخديوى وامتنعت المصارف المالية عن تسليفه، فاضطر إلى مفاوضة أحد مصارف فرنسا فى إصدار سندات على المالية بضمان أسهم الحكومة فى قناة السويس، وخاطب الحكومة الفرنسية فى ذلك غير أن «ديكاز» وزير خارجية فرنسا لم يهتم بالمسألة لاشتغال حكومته فى ذلك الوقت بمشاكل داخلية خطيرة الشأن بعد انهزامها أمام بروسيا فى الحرب السبعينية. فلما علم اللورد «دربي» وزير خارجية إنجلترا بذلك أوضح لحكومة فرنسا أن الحكومة الانجليزية تعمل كل ما فى وسعها لتحويل دون تملك الأيدى الأجنبية لاشياء تتوقف عليها مصالح إنجلترا الضرورية. وفى أقل من اسبوع تمكن «دزرائيلى» رئيس الوزراء وزعيم المحافظين من شراء الأسهم. وقد وافق البرلمان على ما فعله رئيس الوزراء أثناء العطلة البرلمانية أما المبلغ الذى تسلمه الخديوى وهو ٣٩٦٧٠٥٨٣ ربية جنبها بالضبط فحسن الحالة بعض التحسين وأخر حلول الأزمة. ثم أن الخديوى فطن لسوء الحالة وصمم على ادخال الإصلاحات اللازمة فطلب من الحكومة

الانجليزية مساعده بارسال أحد موظفي المالية الانجليزية فأجابت الحكومة بارسال المستر « كيڤ Cave » عضو البرلمان والعضو في مجلس الملك الخاص لاجراء تحقيق دقيق وتقديم تقرير واف عن حالة المالية في البلاد، وهذه سياسة غريبة جديدة من الحكومة الانجليزية لان الخديوى إنما طلب موظفا يكون تحت أمره لا محققا يعلن أسرار الحكومة. وصل « كيڤ » في ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبعد البحث والتنقيب مدة شهرين قضاها في « قصر الزهرة » بشبرا كتب تقريراً هاماً عن تقرير مستر كيڤ حقيقة الحالة في مصر قال فيه : « تشكو مصر من الجهل والاختلاس والاهمال والتبذير وهى الامراض المنتشرة في الشرق . وتشكو كذلك من كثرة النفقات التى سببها إدخال مدينة الغرب في البلاد، فقد انفقت أموال طائلة في مشروعات لا تجدى نفعا وفي مشروعات منتجة ولكنها أنجزت خطأ أو بسرعة ». واقترح المستر « كيڤ » في آخر التقرير إنشاء إدارة للمرافة المالية يرأسها موظف انجليزى واقترح أيضاً ألا يعقد قرض ما لم توافق عليه إدارة الرقابة . وقال إن ثروة مصر ومواردها كافيان لدفع جميع ما عليها من الديون إذا حسنت إدارة البلاد^(١) غير أنه مع اعتدال هذا التقرير وقبول الخديوى لما فيه من الاقتراحات نجم عنه أذى عظيم لعدم نشر التقرير بسرعة ولرفض الحكومة الانكليزية إعارة موظف مالى للقيام بالاصلاحات المطلوبة

(١) اوراق برلمانية مصر ، ١٨٧٦ . و . مصر كما هى ، لماك كون مر : ٢٨٤

ولقيام « دزرائيلي » في ٣ مارس سنة ١٨٧٦ في البرلمان الانجليزى وإعلانه إن الخديوى رجا الحكومة ألا تذيع محتويات التقرير بالنسبة لسوء الحالة فى البلاد فزادت الحال خبالا وإشكالا ووقع هذا الخبر وقعا مقلقا فى الدوائر المالية ، وأراد الخديوى أن يصلح الحالة بأن طلب نشر التقرير رسميا ولكن كل هذا لم يجد^(١)

ولم يسع الخديوى إلا بإصدار أمر عال فى ١٨ إبريل سنة ١٨٧٦ بإيقاف ^{وقف دفع فوائد الدين} الدفع مؤقتا . ومنذ ذلك اليوم بدأت المشكاة المالية المصرية وبدأ معها التدخل الأوربى فى شؤون الحكومة الداخلية . فانه لما ذعر رأى العام الأوربى سعى الخديوى فى تهدئة الخواطر فأصدر مرسومين فى مايو سنة ١٨٧٦ الأول يقضى بتوحيد الدين العام الذى على الحكومة وعلى الدائرة السنية وجعل مجموعه مبلغ ٩١.٠٠٠.٠٠٠ بفائدة قدرها ٠.٧٪ تسدد فى ٦٥ عاما ، وقد صدر هذا المرسوم بعد الاتفاق مع بعض المصارف الفرنسية التى كانت ترتاح إلى هذا القرار . وبمقتضى المرسوم الثانى قرر إنشاء إدارة خاصة للدين يعين فيها موظفون من الأجانب لإدارة شؤون الدين ، وكان قد حبط مشروع إنشاء مصرف أهلى له حق إصدار الأوراق المالية بالاتفاق مع الحكومة ويديره ثلاثة مندوبين فرنسي ^{انشاء صندوق الدين} وانجليزى وإيطالى بسبب معارضة انكلترا ، وهذه الإدارة هى التى أطلق عليها « صندوق الدين المصرى العام » وعينت إيطاليا « بارافلى » مندوبا عنها وعينت فرنسا « ده بانير » وعينت النمسا « ده كريم » .

(٢) قال الخديوى عند ما علم بما وقع : « لقد حفروا لى قبرى »

أما الحكومة الانجليزية فأبت تعيين مندوب رسمي عنها واختار «المستر جوشن» فيما بعد السكبن «بارنج Baring» مندوبا عن الدائنين الانجليز وخصص دخل أكبر مديريات القطر ضمانا لتسديد الأقساط . ويعتبر تكوين صندوق الدين أول تحديد فعلي لسلطة الخديوى إذ أصبحت لجنة الصندوق بمثابة حكومة مستقلة داخل الحكومة فى مصر . وقد كان من رأى الخديوى أولا أنه ليس ثمة خطر من اجتماع مندوبى الدائنين ، ولكن ما لبثت الحال أن تغيرت لما تدخلت الحكومات نفسها لصيانة مصالح الدائنين فأوجدت فى مصر حالة سياسية ليس لها مثيل فى تاريخ الحكومات المستقلة .

ثم قام الخديوى باصلاحات إدارية فى وزارة المالية المصرية فعين فيها لجنة جوشن جوير أحد خبراء المالىين من إيطاليا إسمه « شيوليا » ولكن على الرغم من كل ذلك عارضت الحكومة الانجليزية بحجة أن أصحاب الديون الثابتة وجلهم من الانجليز لم يكسبوا من وراء التعديل الجديد مثل ما كسبه الفرنسيون ، وعلى ذلك اتفق أصحاب الديون من الانجليز على إرسال المستر « جوشن » المالى الكبير وعضو البرلمان وأحد الوزراء السابقين وانتخب الفرنسيون المسيو « جوير » واتفقت الحكومتان على أن يقوم الاثنان باجراء تحقيق دقيق فى الحالة المالية . وما لبثا أن قدما تقريرها وفيه يقترحان فصل ديون الدائرة السنية البالغ قدرها ٨٠٠٠ ٨١٥ ٨ ر جنية وفصل بعض القروض الأولى عن الدين الموحد حتى أصبح بذلك ٥٩٠٠٠ ٠٠٠ ر جنيها بفائدة قدرها ٧ ٪ / ينحصر منها ١ ٪ / لاستهلاك

الدين سنويا وقدرت الدين الممتاز بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٥ ٪. بضمانة دخل السكة الحديدية وميناء الإسكندرية، ويشمل هذا الدين القروض الأولى التي عملت أيام أن كانت الحالة المالية متحسنة في بدء حكم اسماعيل. ويكون على ذلك مجموع الدين ٨٢٥٠٠٠٠٠ : ٨٤ جنيه والأرباح المطلوبة سنويا ٤٦٦٠٠٠٠ ر.ه جنيه^(١). فاذا فرضنا أن دخل الحكومة كان يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ر.ه ١٠٠٠٠٠٠ جنيه كما قدرت اللجنة في سنة ١٨٧٦ يكون باقى الدخل مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ر.ه ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا لمصروفات الحكومة الادارية جميعها وهو مبلغ كاف إذا كان الدخل حقيقة كما ذكرت اللجنة ولكننا نشك في صحة هذا التقدير إذا ذكرنا أن دخل الحكومة في بدء عهد الاحتلال لم يزد على ١١٠٠٠٠٠ ر.ه ١١٠٠٠٠٠ جنيه. ولا ننسى أن تقدير اللجنة كان يشمل إيراد « المقابلة ». ولضمان حسن السير اقترحت اللجنة تعيين مراقبين أحدهما انجليزى ويكون على رأس إدارة الإيرادات والثانى فرنسى ويكون على رأس مراجعة الحسابات وتعيين أجناب آخرين كرؤساء للمصالح. ووافقت أيضا على تكوين « صندوق الدين العمومى » للنظر فيما يختص بالدين أولا فأولا. غير أنه من سوء الحظ أن اللجنة رأت أن تكون الفوائد ٧ ٪ أو ٦ ٪ بدلا من ٥ ٪. كما اقترح الخديوى حينئذ وعلى ذلك اشتد الضغط على الفلاح للحصول على الضرائب الثقيلة في سنة كان نيلها منخفضا وكانت الحرب قائمة بين روسيا وتركيا ومعها قوات من مصر

(١) أوراق برلمانية : « مصر » من فيفان إلى داربي ٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وإجابة لطلبات أصحاب الديون أقر الخديوى تعيين المستر

« رومين Romaine » الأنجليزى والمسيو « ده ملاريه de Malaret »

الفرنسى كراقبين ماليين الأول للدخل والثانى للمراجعة والدين . وفى

هذه الآونة عزل « اسماعيل صديق » المفتش الذى لقي حتفه كما مر وطرده

كثير من الوطنيين وعين بدلا منهم أجانِب بروتاب ضخمة

وفى يوليو سنة ١٨٧٧ كتب معتمد انجلترا إلى حكومته يقول : ^{سوء الحال فى البلاد}

« إن الحكومة المصرية مواظبة على دفع أقساط الدين ودفع الجزية على

الرغم من تفقات الحرب ولكنه أبدى تخوفا من سوء العاقبة لأن

الفلاحين كما ذكر كانوا يثنون من تحمل عبء ثَقِيل من الضرائب »

وختم كلامه بأن قال : « إن الأمة الانجليزية تتحمل تبعه كبرى أزاء هذه

الحال ^(١) » وعلى ذلك سرعان ما ظهرت الأزمة ثانيا فرفت القضايا

على الحكومة وعلى الدائرة السنية أمام المحاكم المختلطة، وقامت الجاليات

الأجنبية وخاصة فى الاسكندرية بضجة عظيمة لظنهم أن الخديوى يريد

خداعهم وأن لمصر والخديوى كنوزاً من المال كافية لدفع أقساط الدين

المطلوب، وحكمت المحاكم المختلطة فى أحوال كثيرة فى مصلحة الأجانب

الدائنين ضد الحكومة والأمراء ولكن لم تستطع المحاكم تنفيذ الأحكام

فاحتجت رسمياً لدى القناصل وأظهر الأجانب فى سلوكهم تمرداً وعبوباً

أخذها عليهم الناس فنزعوا صورة الخديوى من البورصة وأنشئوا

صحيفة خاصة ملئوها بالسخائم والشتائم وقدم بعضهم تقريراً إلى القناصل

(١) أوراق برلمانية مصر . من فيفان إلى داربى ١٢ يولييه سنة ١٨٧٧

يقولون فيه « إنهم في حالة سيئة بسبب طرق التقرير والكذب التي اتبعتها الحكومة الخديوية بشدة منكرة منذ مدة » ولما وصل التقرير إلى بعض المعتمدين أهملوه ولم يعبثوا به ^(١)

لجنة التحقيق
١٨٧٨

وزاد اضطراب الخديوى وقلقه بسبب حدة رأى العام في مصر وفي الخارج ولعدم إمكان الحكومة القيام بمسئولياتها المالية وعند ذلك اقترحوا عليه إنشاء لجنة دولية عامة للتحقيق في جميع شؤون الحكومة المالية والإدارية فتردد اسماعيل أولاً وعرض أن يكون بحث إیرادات الحكومة هو الغرض من إنشاء اللجنة ^(٢) وفعلاً أصدر أمراً بذلك ولكنهم رأوا أن مثل هذا العمل المحدود لا يمكن أن ينتج أية فائدة عملية فألحوا على الخديوى حتى تألفت اللجنة بذكر يتوخد يوى بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٧٨ ولها السلطة التامة الواسعة في التحقيق

والغريب في أمر هذه اللجنة أنها شملت مندوبى الدول في صندوق الدين أى أن الدائنين هم الذين تولوا التحقيق مع غريمهم الخديوى وأصبحت لهم سلطة الحكم عليه . وكان يمثل إنجلترا في اللجنة السير « رفرس ولسون Rivers Wilson » كوكيل للجنة والكبتن « بارنج » مندوب إنجلترا في صندوق الدين ويمثل فرنسا « ده بلنير » وكان رياض باشا الوكيل الثانى للجنة يمثل الحكومة المصرية . واحتيج إلى رئيس فاقترح اسم « غردون » أولاً ولعدم تدريبه على الاشغال المالية لم يلق اقتراحه

(١) أوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربي ٨ فبراير سنة ١٨٧٨

(٢) كتيب « مصر الحديثة » للورد كرومر جزء اول ص : ٤٣

قبولا وأخيراً عين المسيو « دلسبس » رئيساً ولكنه سافر إلى فرنسا وترك الأمر في يد وكيل اللجنة السير « رفرس ولسون » وزميله الكبتن « بارنج » (اللورد كرومر فيما بعد) وكانت أفكار هذين العضوين متشعبة ضد الخديوى فسار التحقيق وبوادر الشقاق ظاهرة بين الخديوى واللجنة . وأول إهانة لحقت بالخديوى جاءت بإصرار اللجنة على دعوة شريف باشا وزير الحقانية للظهور أمامها ولم تكثر اللجنة لرغبة الخديوى في أن شريف باشا يكتفى بتقديم معلوماته كتابة . وكانت نتيجة هذا التثبت أن استقال شريف ، ويظهر أن اللجنة أرادت في هذه المسألة أن ترهب الموظفين وتعلن للملأ ساطانها على الخديوى ووزرائه وأول ما استقر عليه رأى المحققين وقدموا به خطاباً مبدئياً هو نقد سلطة الخديوى الشخصية الاستبدادية وأنه لا إصلاح إلا إذا حددت سلطة الخديوى وتألقت وزارة مسئولة ونزل الخديوى والأمرء عن أراضهم للحكومة مقابل مخصصات تصرف لهم ^(١) ، فقبل الخديوى العمل بهذه الاقتراحات ونزل عن جزء عظيم من أملاكه يبلغ دخله ٤٢٣٠٠٠ جنيه كل سنة ودعا نوبار باشا من أوروبا بالبرق ليفتح العهد الجديد الذى اقترحتة اللجنة وقبلة الخديوى . وفى تلك الآونة فاه الخديوى بكلمته المشهورة مخاطباً السير « رفرس ولسون » قائلاً : « ان بلادى لم تعد فى أفريقية بل انها أصبحت بالفعل جزءاً من

استقالة شريف

تأليف وزارة
مسئولة

أوروبا وصار من الطبيعي ترك طرق الحكم القديمة وقيام نظام حكومي يتفق مع حالة البلاد الاجتماعية^(١) ، وكتب أيضاً خطابه الخطير ذا الأهمية الدستورية في حكومة البلاد الى نوبار باشا في ٢٨ اغسطس وفيه يقول « . . . وأريد عوضاً عن الاقتراد بالأمر الذي هو قاعدة الحكم في بلادنا سلطة يكون لها حق الادارة العامة وتعاد لها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى اني أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باشتراك ومساعدة مجلس النظار ، وعلى هذا يجب أن يكون النظار متضامنين وأن يسرى العمل على حسب رأى الأغلبية ويكون لكم رئاسة مجلس النظار وجعلت مسئوليته عليكم . وإني أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه المزايا ليس مخالفاً لمبادئنا ولا لأرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء^(٢) »

وقد احتفظ نوبار في هذه الوزارة بالخارجية والحقانية وأخذ رياض الداخلية وشريف الحرية وأسندت المعارف والأوقاف الى علي مبارك . وقبل الخديوى تعيين السير رفرس ولسون للمالية والمسيو ده بلنير للأشغال . وقبل أيضاً إلغاء المراقبة الأجنبية على شريطة أن تعاد اذا ترك الوزارة أحد الوزيرين الأجبيين . وبدأت الوزارة عملها بعقد قرض من مصرف « روتشليد » اليهودى بمبلغ ٨٠٠٠.٠٠٠ ر ٨٠٠٠ جنيه بضمانة ممتلكات الأسرة الخديوية التى نزل عنها الأمراء وقدرها ٧٢٩ر٢٥٠ فدانا وهى التى عرفت بأراضى الدومين وعين مجلس لأدارتها

تعيين وزيرين
أجبيين

(١) اوراق برلمانيه ٢٨ و ٢٢ اغسطس سنة ١٨٧٨

(٢) ديكريونات سنة ١٨٧٨ (راجع حقائق الاخبار جزء ٢ ص : ٢٥٩)

مكون من ثلاثة مندوبين انكليزي وفرنسي ووطني .

وعلى أثر ذلك ظن الناس أن الأزيمة قد انقرجت غير أن هذا النظام الدستوري لم يأت بالفائدة المرجوة لأن نوبار نفسه كان متعباً للخديوى ولم يتمكن الاثنان من العمل معاً باخلاص^(١) . زد على ذلك أن نوبار لم يعرف اللغة العربية وعلى ذلك كان اتصاله بالشعب ضعيفاً وكان جل اعتماده في وزارته على زميليه الأجبيين وحكومتيهما ، وبلغ من جرأته أن حرم الخديوى كل سلطة وتفوذ وأصبح الخديوى في وزارة نوبار صفراً على اليسار . والحقيقة أن وجود الأجانب في الوزارة لم ينقذ الحالة في شيء ما لأنهم عجزوا عن اكتساب عطف الخديوى ومودته وكان هذا أول إنذار بفشل التجربة ، ثم أن وجودهم قد ساعد على تغيير الراى العام إذ رأى الناس أن الأجانب قد حلوا محل الوطنيين وأن البلاد تسام وتمتص دماؤها في سبيل ارضاء الأجانب ودفع رواتبهم وفوائدهم المستحقة ، وزيادة على ذلك قد تحقق الناس من ميل الخديوى عنهم ورغبته في التخلص منهم وعمل وسطاء الخديوى على تنشيط هذه الأفكار ولم تكن لجنة التحقيق قد انتهت بعد من وضع تقريرها النهائى عن الحالة المالية

ثم ما لبث أن ظهرت في البلد بوادر حركة وطنية أخذت تزداد شيئاً فشيئاً ضد تداخل الأجانب فكان العلماء والأعيان يجتمعون في

(١) اوراق برلمانية • مصر • من فيفان ١١ يناير سنة ١٨٧٩

منزل السيد البكرى تقيب الأشراف ويرفعون الشكاوى للخديوى
ويتهمون الوزارة بالخيانة وبمالأة الأعداء . وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٨

مظاهرة الضباط قامت فى القاهرة مظاهرة خطيرة جديدة فى بابها بسبب إحالة ٢٥٠٠

ضابط من الجيش على الاستيداع بنصف راتب وكان لهم على الحكومة
مبالغ متأخرة متراكمة فتجمع ٤٠٠ ضابط بزعامة أحد مدرسى المدرسة

الحرية البكباشى لطيف سايم واجتمع معهم عدد عظيم من الناس بالقرب

من وزارة المالية ولما حضر نوبار والسير « رفرس ولسون » إلى ديوان

الوزارة فى مركبة اتقض عليهما الثوار وأهانوهما وكادت الحالة تفضى

إلى مالات محمد عقباه لولا أن حضر الخديوى بنفسه فى الحال ووعد بصرف

مالهم على الحكومة وأمر الجمع بالانصراف فلما تأخروا قليلا أمر

الجنود بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ارهاباً وانتهت الحالة بسلام^(١)

وتعتبر هذه الحادثة أول نذير بالثورة العراية ویتهم بعضهم الخديوى

بأنه المحرض على الفتنة مع أن دلائل الحال تناقض ذلك فقد جرح أحد

ياوران الخديوى أثناء الفتنة وتعرض شخص الخديوى نفسه للخطر ويجب

ألا ننسى الخطر الذى يهدد الحكام المستبدین إذا هم سمحوا للجنودهم بحمل

بنادقهم متى عرض لهم أن يطالبوا بحقوقهم . فهما بلغ عطف الخديوى

على الثأرين يصعب عليه أن يجذ قیام فتنة مسلحة . وقد أثنى الجميع على

الخطوة التى سلكها الخديوى وجاء إليه القناصل يشكرونه على حسن

تصرفه . فانتهز الخديوى الفرصة وأخبر القناصل بأنه لا يمكن أن يكون

(١) اوراق برلمانية . مصر . من فيغان إلى دارى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

مستولا عن شيء في البلد ما لم تكن في يده السلطة الكافية فأبلغ القناصل هذا الأمر لحكوماتهم وعاضد اللورد « فيفيان » معتمد إنجلترا بمصر وقنصلها العام طلب الخديوى في وضع شيء من السلطة في يده ولكن كانت إرادة فيفيان مخالفة تماماً لإرادة السير رفرس ولسون الذى كانت تعاضده الحكومة الانكليزية وكان من رأيه أن يترك الخديوى من غير سلطة شأن الملوك الدستوريين في العالم كله وكان ولسون يجهل أحوال الشرق ومصر خاصة وما للخديوى من النفوذ والكامنة المسموعة في البلاد ولم يكن له ما للمسترفيفيان من الخبرة السياسية وبعد النظر في الأمور. أما فيفيان فكان يرى أن حقائق الظروف تقضى بوضع السلطة في يد إسماعيل الذى كان اسمه فوق كل شيء في البلاد^(١). ولما سأل القناصل نوبار عما إذا كان يمكنه ضمان الأمن والنظام في البلاد أجاب بالسلب واستقال. وعرض الخديوى تأليف وزارة جديدة يحتفظ فيها الوزراء الأجانب بمراكزهم ولكن الحكومة الانكليزية أصرت على بقاء نوبار في الوزارة^(٢) غير أن فيفيان لم يوافق على بقائه وصرح الخديوى بأنه يقبل أى ضمانة تحدد سلطته ولكن لا يقبل نوبار ثانية فأقترح أن يكون للوزرين الأجانب حق « الفيتو Veto » أى حق منع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إذا لم يوافق عليها الوزيران وعاضدت الحكومة الفرنسية هذا الاقتراح^(٣) فتألفت الوزارة نهائياً برئاسة الأمير توفيق باشا حتى

(١) « مصر الحديثة » للورد كرومر جزء اول ص : ٦٤ وما بعدها .

(٢) اوراق برلمانية مصر من سالسبورى إلى فيفيان ٢٧ فبراير سنة ١٨٧٩

(٣) « من » السفير الانجليزى بباريس (ليونر إلى سالسبورى ٤ مارس سنة ١٨٧٩

وزارة الأمير توفيق يرأس مجلس الوزراء بدل أيه وبقى رياض وزيراً للداخلية على الرغم من محاولة الخديوى نقله إلى وزارة أخرى وبقى الوزراء الأجانب كل فى وزارته . أما نوبار فإنه طلب إلى الخديوى أن يسمح له بالبقاء فى مصر فأجابه بشرط ألا يشتغل ضده بالسياسة ثم مالبث أن سافر إلى أوروبا . وعلى ذلك تحسنت الحالة على وجه العموم ولم يبق إلا السير « رفرس ولسون » يعمل على الاضرار بمصلحة الخديوى وقد كان مستأثراً بكل سلطة فى الوزارة ولم يترك لتوفيق باشا ظلاً من القوة وأخذ يعد مشروعاً مالياً فخواه إعلان افلاس الحكومة المصرية^(١) .

اسماعيل
يطلب الحالة

ووصل خبر الافلاس إلى الخديوى فأفهمه خاصته والمقربون منه أن هذا عار على حكومة مصر . وعند ذلك ثارت ثورة الناس من جديد وتوالت الاجتماعات بمنزل البكرى ثانية مطالبين بتكوين وزارة وطنية مسؤولة وإعادة إنعقاد مجلس النواب بحيث يعطى السلطة الكافية كأمثاله فى أوروبا وتكون الوزارة مسؤولة أمامه . وأعد نواب الأهالى مشروعاً آخر لحل المشكلة المالية يخالف مشروع السير « رفرس ولسون » وقدموه للخديوى . ولم يمض شهر على تأليف الوزارة حتى دعا الخديوى قناصل الدول وأفهمهم أن هناك سخطاً عاماً فى البلاد وأنه إزاء هذه الحالة سيتخذ تدابير جديدة . وقال الخديوى أن مصر ليست فى حالة إفلاس وأنها قادرة على دفع جميع ما يطلب منها وإن الأمير توفيق قد قدم إستقالته إجابة للرأى العام وأن الوزارة الجديدة يجب أن تكون من عناصر وطنية بحتة وتكون مسؤولة أمام مجلس النواب^(٢)

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى سالبورى اول ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٩

(٢) « مصر » ٤ ابريل سنة ١٨٨٩

تأليف وزارة
شريف

ثم إنه من غير استشارة ولا تردد كاف شريف باشا في ۷ إبريل سنة ۱۸۷۹
تأليف وزارة وطنية فتقلد شريف باشا الداخلية والخارجية وأشرك معه
راغب باشا للمالية وزكي باشا للاشغال وذو الفقار باشا للحقانية وجاهين
باشا للحربية وثابت باشا للمعارف وعمر باشا لطفى مفتشاً عاماً وله
مركز في مجلس الوزراء . وجل هؤلاء معروفون بولائهم للخديوى
وحسن بلائهم في جمع الضرائب في الأيام العصيبة . وقد جاء في خطاب
الخديوى إلى شريف باشا ما يأتي . . « إني بصفة كوني رئيساً للدولة
ومصرياً أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم باداء ما يليق بها
من جميع الأوجه الشرعية . ولكن لما رأيت ما كانت عليه النظارة السالفة
استولى على الأسف الشديد لأن ذلك السير كان على غير رضا الملة
والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى في جميع القلوب وحر كها
وكانت قبل ذلك في غاية الهدوء والسكون . وطالما أخبرت النظار ووكلاء
الدول وأنذرتهم فلم يتيقظوا ولم يلتفتوا . وزيادة على ذلك إن النتيجة
التي وصل إليها ناظر المالية وأظهر بها أن البلاد في حالة العدم والافلاس
كانت سبباً لتغير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور .
لذلك قد وكلت اليكم تشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة في
۲۸ اغسطس سنة ۱۸۷۸ وأن تكون هيئة هذه النظارة مشكلة من
أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة المسؤولية لدى مجلس الأمة ^(۱)

(۱) اوراق برلانية « مصر » ۸ إبريل سنة ۱۷۸۹ وديكرتات ۷ إبريل سنة ۱۸۷۹

ولما كان هذا الخطاب بمثابة إنذار للوزراء الأجانب بالطرد استقالا واستقال معهما عدد من كبار الأجانب المعينين في الوظائف الكبرى ثم استقالت لجنة التحقيق ورفعت قضية أمام المحاكم المختلطة على الحكومة وأسرعت بنشر تقريرها وفيه تقول : « أن البلد في حالة إفلاس واقعة منذ سنة ١٨٧٦ وأن أرباح الديون يجب أن تخفض لأن البلاد لا يمكنها تحمل أكثر مما هي رازحة تحته » . غير أنها اقترحت ألا ينزل أصحاب الديون عن شيء مالم يضح المدينون بأقصى ما يمكنهم من التضحيات المعقولة^(١) . والمدينون في نظر اللجنة هم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب وهذا خطأ لأن الفلاحين لم تؤخذ آراؤهم عند عقد هذه القروض وإذا كانت الحكومة مستدينة وليست قادرة على الدفع إلا إذا سامت رعاياها كل صنوف العذاب فإن ذلك يكون منتهى الظلم . وكان الواجب في مثل هذه الأحوال أن يتحمل الدائنون بعض التضحيات ولكن اللجنة لم تر ذلك مع أن الدائنين هم وحدهم مسؤولون عن نتيجة أعمالهم وهم الذين خاطروا بأموالهم في الخارج حبا في الكسب الكثير . وكانت القاعدة المعمول بها في الحكومة الانجليزية على الأقل في ذلك الوقت « أن الحكومة ترفض التدخل رسميا لحماية الأشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رؤوس أموالهم في مشروعات أجنبية اذ عليهم أن يقبلوا ما تأتي به مخاطرهم من منغام ومنغرم^(٢) ولكن يظهر أن مسألة مصر في نظر

تقرير لجنة
التحقيق

(١) اوراق برلمانية . مصر ، ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) . . . فيفيان إلى داربي ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٨

الحكومة الانجليزية كانت مسألة استثنائية فنقضت تلك القاعدة الحكيمة بتدخلها . وقررت اللجنة أيضاً أن يكتفى الخديوى بأخذ راتب من الحكومة بمقداره ٥٠٠٠ ر. ٣٠٠ جنيه وأن تزد ضريبة الأراضى العشورية وكان أكثرها ملكاً لكبار الأعيان والموظفين وذلك إلى أن يتاح مسح جميع الأراضى وتوزيع الضرائب عليها ، وقررت أيضاً تصفية قرض المقابلة وقرض « الروزنامة » وعدم حسابهما ضمن ديون الحكومة وقررت أن يكون ربح الدين الموحد ٥ ٪ بدل ٦ ٪ إذ رأت أنه من العبث فرض ضرائب جديدة وفعلاً ألغت بعضها وخففت بعضاً آخر (بمقدار ٤٠٠٠ ر. ٤٠٠ جنيه)

وهذه الاقتراحات هى الأساس الذى سارت عليه لجنة التصفية التى تكونت سنة ١٨٨٠ . ويلاحظ هنا أن المشروع الوطنى الذى قدمه أعيان البلاد ونواب الأهالى كان يشير أيضاً بتخفيض أرباح الدين إلى ٥ ٪ . ولكن قدرت لجنة التحقيق دخل الحكومة بمبلغ ٦٧٠٠٠ ر. ٩٠٠ جنيه وقدره الوطنيون بمبلغ ٨٣٧٠٠ ر. ٩٠٠ جنيه بزيادة ٨٠٠٠ ر. ٨٠٠ جنيه عن تقدير اللجنة ، وأهم فارق بين المشروعين أن المشروع الوطنى لم يحدد نفقات الخديوى براتب خاص تدفعه الحكومة ^(١)

ولكن بينما كانت الحكومة الانجليزية تظهر استعدادها لارغام أصحاب الديون على احتمال بعض التضحيات كانت الحكومة الفرنسية متصلة بمتعنته لدرجة غريبة غير معقولة حتى أصبح اهتمامها بالمركز المالى تحت حكومة فرنسا

(١) ديكريبات سنة ١٨٧٩ (راجع كتاب حقائق الاخبار جزء ٢ ص : ٢٦٢)

في مصر أكثر من اهتمامها بالمركز السياسي . فكان غرضها الوحيد حماية أصحاب الديون بأية طريقة كانت من غير تبصر سياسي أو إظهار إية عاطفة نحو أهل البلاد كما كانت تفعل الحكومة الإنجليزية^(١) . والقارىء للوثائق السياسية المتبادلة بين الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت وبين ممثليها في مصر يدهش لتمكن المسألة المالية في أذهان رجال السياسة الفرنسيين . ويظهر أن المسيو « وادنجتون » وزير خارجية فرنسا وهو من أصل إنجليزي سكسوني قد اغفل مصالح فرنسا في مصر مقابل احتفاظه بالاتفاق مع إنجلترا التي كانت ترغب أيضاً في انضمام فرنسا إليها في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . وبينما كان السبيل الوحيد لحل المشكلة المالية المصرية ومنع الحكومة الإنجليزية من تحقيق مطامعها في هذه البلاد هو بإشراك جميع الدول في البحث في المسألة رأى الوزير الفرنسي أن يأخذ من المؤتمر عهداً بعدم المناقشة في المسألة المصرية ووافق بسمرك والمؤتمر على ذلك . والحقيقة أن مؤتمر الدول بأوروبا كان قد فقد كل اهتمام بالمسألة المصرية منذ أن سويت أزمة سنة ١٨٤٠ فقد كانت القسطنطينية حينئذ في خطر خوفاً من هجوم محمد علي ومعنى ذلك أن السلم العام في أوروبا كان مهدداً لذلك اهتمت دول أوروبا بمسألة مصر وبعدها لم تعد تهتم بها كثيراً . وعلى ذلك تقيدت فرنسا بلزوم السير مع إنجلترا بفردى خطوة بخطوة . وإذا ما اشترك اثنان في معالجة أمر من الأمور كان تفوق واحد من الاثنين أمراً لازماً لا بد منه وليس أدل على أي الدولتين كانت الغالبة من وضع السير رفرس ولسون في المالية

(١) « مسألة مصر » تأليف د. مرسيه ص : ١٦٨

وده بلنير الفرنسى فى وزارة الأشغال . وبهذا مهدت فرنسا لنفسها طريق انتحارها السياسى فى مصر وقضت على الجهود التى بذلتها حكومتها منذ بدء القرن التاسع عشر فى سبيل المحافظة على حكومة وطنية فى مصر خليفة لفرنسا مستقلة بقدر الامكان عن تركيا . فعملت فرنسا أكثر من أى دولة أخرى على إسقاط اسماعيل ولم تتردد نهائيا فى الالتجاء إلى الباب العالى لإصدار أمر بعزل الخديوى صاحب الحق الوراثى الذى كسبه محمد على صديق فرنسا الكبير (١)

وحاولت وزارة شريف الجديدة إرضاء أصحاب الديون الأجانب مع صيانة شرف وحقوق الحكومة المصرية فعين الخديوى فى مجلسه الخاص أعضاء من كبار الأجانب فى مصر ، وعرض شريف باشا أن تعود المراقبة المالية ثانياً ، ولكن الحكومتين الانجليزية والفرنسية عارضتا فى ذلك واستعملتا لهجة شديدة ضد الخديوى فكتب المسيو ودنجتون وزير خارجية فرنسا واللورد سالسبورى وزير خارجية إنجلترا يقولان « إذا أصر الخديوى على إهمال التعهدات الواجبة عليه على الرغم من تأكيداتة السابقة ورفض مساعدة الوزراء الأوربيين له فانا نستخلص من ذلك انه لا يريد صداقتنا ولا يسمع الحكومتين ازاء ذلك إلا حرية العمل لأنفسهم فى الدفاع عن مصالحهما فى مصر (٢) » غير ان اسماعيل أصر على تحديه لانجلترا وفرنسا واغتر بنجاحه فى طرد الوزراء الأجانب واسقاط وزارة

(١) انظر كتاب « مركز مصر الدولى » تأليف كوشنرى ص ٨٢ - ٨٤

(٢) اوراق برلمانية « مصر » من سالسبورى الى فيفيان ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٩

نوبار وعدم الاكتراث لاقتراحات لجنة التحقيق التي تمثل دائتي الحكومة نفسها اعتقادا بعدم امكان اتفاق أوروبا على رأى ضده . والحقيقة ان الأسباب التي تذرع بها اسماعيل كانت قوية للغاية مع انها جاءت متأخرة . فالشعور الوطنى والدينى كان حقيقة متهيجا ضد الأجانب وتدخلهم ، والنواب كانوا يريدون تخلص البلاد من ضائقتها ولو كان المشروع المالى الذى قدمه الخديوى للدولة كان مبنيا على ضمانات حقيقية لأصحاب الديون ما وجدت الدولة وجهاً للاعتراض ، فقد سأل معتمد النمسا حين أعلن الخديوى قلب الحالة : « هل نواب المجلس مستعدون لرهن أملاكهم ضماناً لنفاذ مشروعهم ؟ » فلم يجبه الخديوى إلا بتصميم جميع المصريين من الخديوى إلى أحقر عامل على بذل كل شيء فى سبيل عدم إعلان إفلاس البلاد ^(١)

تدخل بسمرك غير أن بسمارك كان للخديوى بالرصاد . فأن الحكومة الألمانية هى التى بدأت بالخطوة التى أودت بالخديوى فى النهاية ، وذلك انه لما نشر الخديوى قانوناً للتعديل المالى مغايراً للمشروع المقدم من لجنة التحقيق ومن غير استشارة الدول صممت ألمانيا على العمل « مع انها كانت قد تركت مالهافى مصر من المصالح التى هى جزء من مصالح أوروبا فى أيدي الدولتين صاحبتى النفوذ فلم تعين مراقباً لصندوق الدين واكتفت بالمندوب النمساوى » . وفى ١١ مايو سنة ١٨٧٩ أعلن السفير الألمانى فى لندن « الكونت منستر » لورد سالسبورى « ان حكومة ألمانيا ازاء تصرفات الحكومة

المصرية المهوسمة وتقضها للاتفاقات الدولية ترى من واجبها اتخاذ التدابير الفعالة بدون تأخير لحماية مصالحها المهددة وحماية المحاكم المختلطة وحماية رعاياها وذلك بأن تشدد اراء تصرفات الخديوى الاستبدادية^(١)، ويظن البعض ان «نوبار» هو الذى حرك بسمارك انتقاماً من فرنسا الى تكرهه ومن الخديوى الذى أهانه ومن انجلترا التى نسيت^(٢)ه . ويقال أيضاً ان الخديوى أهان قنصل ألمانيا وبسمارك بكلمة قالها فى صراحة ووصلت اليه^(٣) ومن المؤكد ان بيت «رتشيلد» المالى كان له ضلع فى تحريك بسمرك ضد الخديوى، ولا يبعد أن يكون السير رفرس واسون قد أراد الانتقام لنفسه فأوحى إلى بيت رتشيلد بالخطر الذى يهدد مصالحهم المالية إذا نجح اسماعيل فى خطته الجديدة نهائياً . وعند ذلك وقع الرعب فى قلوب أصحاب الأموال فاستنجدوا ببسمرك فتحرك هذا وهدد الحكومتين الانجليزية والفرنسية بالتدخل فعلا إذالم يهما بحسم المسألة فلم يسعهما إلا تقرير عزل الخديوى^(٤) . وعلى أى حال فان قنصل ألمانيا فى القاهرة كتب للخديوى بأن حكومته لا تعترف بدكرتو ٢٢ أبريل الشامل للتغيرات الجديدة . ثم تبعه قنصل النمسا ثم قنصل فرنسا ثم قنصل انجلترا . أما حكومة ايطاليا فاحتجت شفهيًا .

نصح الخديوى
بالنزول

وفى ١٨ يونيه نصح^٥ للخديوى رسمياً بالنزول عن العرش لابنه توفيق وإلا آل العرش للأمير عبد الحليم بن محمد على فاطل الخديوى

(١) اوراق برلمانية من السكونت منستر الى لورد - السبورى ١١ مايو سنة ١٨٧١

(٢) . للسألة المصرية ، تاليف مكنزي ص : ٢٢٤

(٣) راجع كتاب الاحتلال السرى لسيرولفرد بلنت

معتمداً على مساعدة الباب العالي كما وعد^(١) ولكن الدول ألحقت ومهدت فرنسا طريق العنف بأن أرسلت المسيو « تريكو Tricou » ليكون ممثلاً لها أمام الخديوى فى هذه الأمورىة . وكان المسيو تريكو مكروهاً لى الخديوى وقد سبق أن طلب من الحكومة الفرنسية سحبه من مصر .

أما فى السفارة البريطانية فقد استدعى اللورد « ثيقيان » إلى اندرة وتركت شؤون القنصلية فى أيدي « لاسل » . وقد جاء فى الكتاب الذى أرسله اللورد سالسبورى وفيه ينصح الأمير بالنزول عن العرش ما يأتى : « لئن كانت مصر مملكة ليس للدول نصيب فى تاريخها الماضى ولا يهم الدول منها ما يصيبها فى المستقبل لكانت الطريقة المثلى هى أن تترك مصر بدون اهتمام أو تدخل بين الخديوى ورعاياه ، غير أن هذه سياسة يستحيل على انجلترا اتباعها فصالح انجلترا وواجبها يحتمان عليها أن تبذل ما فى وسعها لتضع حداً لهذه المسائل ويظهر أن العقبة الوحيدة فى طريق الإصلاح هى شخص الخديوى وليس هناك شك فى أن تغير الخطة يتطلب تغير الحاكم »^(٢)

فأنصت الخديوى لهذه الرسالة بكل اهتمام ثم أجاب القنصلين بأنه سيحيل المسألة على الباب العالي . قال تريكو : « ولكنكم تحديتم الساطان عشرين مرة وعلمتم من غير مشورته » فأجاب الخديوى قائلاً : « انى أتحدأك أن تذكر حادثة واحدة » فلم يجر « تريكو »

ود الخديوى

(١) أوراق برلمان مصر ١٨ يونية سنة ١٨٧٩

(٢) أوراق برلمانية ، مصر ، سالسبورى إلى لاسل : ١٨ يونية سنة ١٨٧٩

جوابا وخاتته ذاكرته . عند ذلك أراد المبتدع « لاسل » أن ينقذ زميله فقال : « ولكن يا صاحب السمو ألا يحسن بك أن تظهر شيئاً من الاستقلال لأنهم ربما خدعوك في القسطنطينية » . فأجاب الخديوى « حيث أنك يا عزيزى تنصحنى أن أظهر استقلالى بالنزول عن كل سلطة فلست أرى فائدة تعود على من ذلك » فكان هذا الجواب بمثابة لكمة قوية أصابت القنصلين . وكانت الساعة حينئذ بعد نصف الليل فاستأذن الخديوى وتركهما^(١) وأخذ يفكر فى اتخاذ طرق المقاومة إذا اقتضى الحال . وفى اليوم التالى ٢٦ يونيه لم يجد الباب العالى مخرجاً من مأزقه ورأى أن الفرصة سانحة ليؤكد فيها سيادته على مصر فأرسل إلى مصر رسالتين برقيتين إحداهما بتولية توفيق باشا والآخرى بعزل الخديوى اسماعيل . فجاء شريف باشا وأعلم الخديوى بالرسالتين فأمر الخديوى باحضار توفيق باشا فتقابلوا والدعوى ملء العيون ونهض الوالد لأول مرة يحى ابنه الاكبر

الباب العالى
يعزل الخديوى

وفى ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩ غادر الخديوى اسماعيل القاهرة الى الاسكندرية ومعه أولاده وحريره وجواهره وكل ما استطاع نقله فى الفترة الصغيرة التى حددت له على حسب أمر الدول . وكان منظر الفراق بينه وبين أحبابه وأهل عشيرته عند محطة القاهرة مؤلماً للغاية اذ كان الخديوى يعانق ابنه توفيق ويودع أرض مصر للمرة الأخيرة . وفى الاسكندرية ركب الخديوى باخرته « المحروسة » وودع الناس

الوداع الأخير . ولما خرج رئيس اليخت من الميناء قرأ الأوامر
المختومة التي سلمها اليه محافظ الثغر فكان فخواها ألا ينزل بأى أرض
عثمانية فبعد أن كان قاصداً القسطنطينية أمره الخديوى فيمم ميناء نابلي
سفره الي ايطاليا حيث أعد له الملك « همبرت الأول » ملك ايطاليا قصر « لافافوريتا »
مقاماً ، ويقال أن الملك قدم هذا الصنع الجميل مقابل بعض أموال كان
قد اقترضها والده « فكتور عمانويل الثانى » من الخديوى ولم يتم
بسدادهما ^(١) .

ولقد عاش الخديوى فى مقامه الجديد عيشة راضية ساكنة حرم
فيها على عشيرته التلطف باسم مصر ولو أنه كان كثير الأمل فى الرجوع
اليها ^(٢) . وكان الخديوى كثيراً ما يسافر الى باريس وبركسل ولندرة
للرياضة وترويح النفس . وأخيراً سمح له بالمقام فى القسطنطينية فعادر
ايطاليا وعاش فى قصر « ميركون » من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٨٩٥ فكانت
هذه المرحلة من حياته أنكد أوقاته فقد أحاطه السلطان عبد الحميد الثانى
بالعيون والجواسيس وحظر عليه الخروج من قصره وتوالت عليه الاسقام
فتأثرت حالته الصحية وفاضت روحه فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥ وعمره
إذ ذاك خمس وستون سنة ، وتقلت رفاتة الى القاهرة حيث دفن فى ١٣
مارس فى مسجد الرفاعى باحتفال كان بالغاً النهاية فى المهابة والجلال



(١) « مصر وكيف غرر بها » تأليف فارمان ص : ٢٧١

(٢) « مذكرات انجليزى فى مصر » الباون كوسل بك ص ١٣٠

خاتمة اسماعيل

بذلك أسدل الستار على اسماعيل ولا شك أنه كان من أكبر الملوك الذين حكموا مصر استنارة وتقدما، ولولا اشتباكه مع الدول لكانت عاقبته خيراً وسلاماً ولكنه ألقى بنفسه في تيار الاقتراض المالى واستمر يظهر بمظهر الآمن مع علمه بتسرب الضعف إلى ماله فناسيا أن خير سياسة كان يجب اتباعها هي الاقتصاد في المصروفات إلى أدنى حد ممكن والاعتماد الكلى على دخل البلاد دون غيرها، وكان يتحتم عليه بدلا من إجهاد نفسه في ترقيع ماله من حين إلى آخر من غير جدوى ان يعلن الحقيقة كلها عن الحالة بكل صراحة ويواجه الدول بكل جرأة وشرف وإخلاص، لأن خديوى مصر لم يكن أول من أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه ففرنسا بعد الثورة الكبرى والنمسا بعد سنة ١٨٤٨ والبرتغال وتركيا واليونان كل هذه الحكومات وجدت نفسها يوما في مأزق كئازق مصر واضطردائها إلى التضحية بشيء كثير. غير إنه عن سوء حظ اسماعيل إن أحاط به قوم مداهنون قالوا له إن إعلان الإفلاس عار لا يناسب ذكر مصر وخديويها العظيم ولم يصدق النصح مره إلا الأمير عبد الحليم إذ أرسل إليه من القسطنطينية كتابا حسن فيه للخديوى مشروع إعلان

الحقيقة بلا تردد^(١) ولكن ماذا كان يفيد رأى الأمير وهو مفضوب عليه القذضاعت كلبانه وسط الجو الفاسد الذى كان يحيط بالخدوى فى آخر أيامه

ولقد نهض الخديوى حقاً أكثر من مرة بعد سنة ١٨٧٦ وأبدى عزمه على إصلاح الحال ، فقبل الحكم الدستورى وأدخل الأجانب فى الادارة والوزارة ووصل الحال إلى أن ضحى الأمراء ثروتهم على مذبح الشرف الوطنى ونزل هو والأسرة الخديوية عن أراض واسعة . ولكن كل هذا لم يجد نفعا لأنه جاء متأخراً بعد أن دبرت حكومات أوروبا أمرها وسلكت خطة موضوعة ضد اسماعيل إذ صمم أصحاب الديون فى أوروبا على أن يأخذوا كل مالهم ولا يزلوا عن بارة واحدة مع أن مجموع ما وصل إلى أيديهم من الأرباح كان يعادل نصف رءوس أموالهم التى قدموها أو أكثر من النصف . وقد كان أصحاب الديون من كبار اليهود من ذوى المكانة والسيطرة فى إنجلترا وفى فرنسا ولما ذعروا ونادوا بوجوب التدخل بالقوة قررت الحكومتان أن تتدخلتا فى شؤون مصر الداخلية على الرغم من القواعد الدولية المعروفة واتفقتا على طريقة العمل فلما لم يأبه الخديوى لأمر الدول ، وبدأ تجمع حوله رأى العام الوطنى مفضلاً أن يسقط فى الميدان مهاجماً صممت الحكومتان على خلع اسماعيل . وماذا كانت تعمل الدول لو أن اسماعيل تشبه بجده العظيم فلم يدعن لأمرها ؟ هذا سؤال خلىق بأن يفكر

(١) . مصر تحت حكم اسماعيل ، تأليف جرولد . ص : ٢٤٦ بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٧٩

فيه القارىء ولكنه لا يستحق البحث الجدى لأن الخديوى كان لا يميل أصلاً إلّ تحكيم السلاح وعلى ذلك ولى وجهه نحو تركيا يريد الاحتماء بها . ولكن الأمر لم يكن بيد تركيا فسقط اسماعيل «ضحية سلطان المال» كما قالت صحيفة التيمس وهى لا يمكن اتهامها بالمغالاة فى مناصرة الخديوى

وما نبه أفكار أوروبا وجعلها تسلك مسلك المتعنت واليائس فى آن واحد ألا تهيج الرأى العام، والمظاهرة العسكرية التى قامت ضد نوبار وولسون (فبراير سنة ١٨٧٨) فقبرت أفكار أوروبا من جهة مصر والمصريين فقد كانوا يعتبرونهم إلى قبيل هذه الحادثة أنعاماً لا تصلح إلا للذبح أما الآن فاتضح لهم أن المصريين يمكنهم حقيقة ان يقفوا على أقدامهم وفى أيديهم الأسلحة مطالبين بحقوقهم، فخشيت أوروبا أن يأتى وقت تكون فيه السلطة لمثل هؤلاء المصريين وحينذاك لا يمنعهم شيء من اصدار قرارات ضائرة لمصالح الأجانب المالية . فالخوف من توقع مثل هذه القرارات هو الذى دعا الحكومات إلى التدخل متظاهرة بأن تدخلها إنما قضت به دواعى اصلاح الحكومة مع أنه لم يكن هناك أدنى خوف من تفشى سوء الادارة والفوضى فى البلاد . بل الحقيقة هى أن الخديوى والأمة التى اجتمعت حوله فى آخر ايامه كانوا يريدون العمل على اصلاح الماضى . وما كاد الخديوى يبعد عن البلد حتى بدت دلائل الاضطراب والفوضى فى مصر والسودان، وأيقن الجميع أن الحالة تستدعى حاكماً قوى الشكيمة كاسماعيل . فالمسألة إذن ليست مسألة (١٦٢ - ج ٢)

حكومة بل هي مسألة أصحاب الديون الذين من أجلهم ذهب الخديوى ضحية

وسبق اسم اسماعيل في التاريخ كأمر أتيحت له جميع الصفات والفرص التي كانت كفيلة بأن تجعله أهلاً لحياة أعظم كثيراً من تلك التي عاشها لولا أنه كانت تعوزه صفات ضرورية أهمها الصبر . فقد كان الخديوى متسرعاً في الحكم على أخلاق الناس متسرعاً في اختيار أصفياه وفي عقد قروضه وتدبير مصالحه . ولما كان الخديوى رجلاً تجول في خلده أفكار عظام ومشروعات ضخمة اضطره تسرعه وقلة صبره إلى الإفراط في موارده واستعمال سلطته الفردية افراطاً خشي معه على سلامة ملكه وبلاده . فلو كان حوله أصدقاء يخلصون له النصيح لزال الخطر . ولكن طبيعة أخلاق اسماعيل كانت تأبى أن يتدخل في شؤونه أي انسان فلم يكن للنابهين الذين ظهروا في عصره أية قيمة لا لسبب سوى أن إرادته كانت متغلبة على إرادة الجميع ، وأنه لينخالنا الشك في أن يكون إسماعيل قد سمع بأذنه كلمة حق عن حقيقة الحالة من أحد المقربين إذ لم يمكن ليجرؤ احد على ذلك . وأمامنا مثل إسماعيل باشا صديق المفتش الذي ما كاد يرفع صوته منذراً حتى لقي حتفه

ومن دواعي الأسف أن الخديوى لم يحرص على الاستمرار في دعوة مجلس شورى النواب الذي أنشأه في سنة ١٨٦٦ ، ولو عقد المجلس بنظام لتعلم النواب طرق العمل وخلصوا الخديوى ومصر من أي سوء يمكن أن يهدد سلامتها . ولكن الخديوى لقلة صبره لم يقو على احتمال وجود هيئة قد

تحول دون تنفيذ أغراضه بالسرعة التي يريد لها . وزيادة على ذلك لم ينس الخديوى أنه خديوى بحق مقدس وأنه كان يعتقد كثير من الملوك في ذلك الوقت في أن حكم البلاد بمجلس النواب خيانة لحقوقه وامتيازاته المقدسة والمدهش أن الخديوى لم يتلق درساً من الكارثة التي أصابت معاصره العظيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا في سنة ١٨٧٠ . والذي كان يشبهه من وجوه كثيرة كما كان محمد على يشبه نابليون الأول من وجوه كثيرة أيضاً . فظل الخديوى يعتمد في حكمه كما كان نابليون الثالث على وكلاء وعمال لا يصدقون النصيح ، ولا يحسنون صنعاً وحالت طبيعة الكرم فيه دون اكتناه الحقيقة فلما اقترب الخطر وتهدهد ولى وجهه نحو الأمة فأنحازت إلى جانبه ولكن بعد أن وقع المحذور وفات الوقت وسبق السيف العذل فلم يجد مندوحة عن التسليم لأمر القوة . وكان اسماعيل في هذه الساعة العصبية بمفرده أمام عدد كبير من الأعداء فقد هجره أصدقاؤه ولم يغن عنه كرمه في الأيام السالفة شيئاً

أما الأمة ففوجئت « بالضربة السياسية » ولما أفاقت وفطنت لحقيقة الأحوال استولى عليها التذمر والسخط وكانت النتيجة أن قامت ثورة عرابي وما كان من فشلها . وكان اسماعيل يرقب بدقة من منفاه سير الأمور في مصر ، ولا بد أن يكون قد سر لأن رأى الأمة قد انتقمت له بثورتها ، ولكن الأمة دفعت ثمن انتقامها غالياً وضاع على الخديوى كل أمل في الرجوع إلى مصر حياً

ولما أن وصلت رفات العزيز وساروا بنعشه في ميدان الأوبرا وسط
حزن شامل وقف النعش أمام تمثال ابراهيم الكبير كأنما الفقيد يقول
كلمة الوداع لوالده فاغرو رقت العيون وشخصت الأبصار واستولى
الخشوع على الناس من هول الموقف وكأنما التمثال يشير بأصبعه الى عاقبة
غرور الانسان الفانى وجهوده الضائمة سبحانهك اللهم «مالك الملك تؤتي
الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء
بيدك الخير إنك على كل شىء قدير» .

ولئن كانت هفوات اسماعيل الفانى كثيرة فان حسنات إسماعيل
الخالد أكثر وأبقى . فصر لا تنسى دولة إسماعيل واصلاحاته ، والعالم
سيدكر على الدوام خدمات إسماعيل للمدنية وللعلم ، وسوف يتحدث
الناس جيلا بعد جيل بشخصية الخديوى إسماعيل منبعث القوة
والجمال والذكاء .



عهد الخديوى توفيق

تمهيد

لو كانت الظروف التي دعى فيها توفيق إلى تولى حكم البلاد ظروفًا عادية لاستطاع بما أوتي من صفات الاعتدال والطيبة وحب الإصلاح أن يضطلع بالأعمال وأن يسير بالبلاد سيراً حثيثاً نحو الرقي والتقدم، ولكن الظروف التي أحاطت بتوفيق في أول عهده كانت تتطلب أميراً أصلب عوداً وأحد ذكاء وأقوى عزيمة وأشد إيماناً. فقد كان توفيق في مركزه أشبه بمركز الملك لويس السادس عشر في فرنسا أبان الثورة الفرنسية، كلاهما سائر الثورة في مبدئها ثم مالبثا أن ضعفت نفساهما وخار إيمانهما بالثورة أمام تهديد الدول فاتهما الشعب بعدم الاخلاص للوطن ووصمهما بالخيانة. وإذا كانت خاتمة توفيق قد اختلفت لحسن سمعة البلاد عن خاتمة شبيهه ملك فرنسا فلأن الثورة هناك كانت ثورة أهلية جارية ظافرة طاغية. أما هنا فكانت ثورة عسكرية ما كادت تظهر بوادر انهزامها في ميدان الحرب حتى أنكرها نafxوها وانتقض عليها الجميع وبذا اعتر جانب الخديوى وحلفائه وخسرت قضية البلاد.

ولد توفيق أكبر أنجال الخديوى اسماعيل في سنة ١٨٥٢ وتعلم بمصر ولم يرسله والده إلى الخارج لا كمال تعليمه بل أبقاه بجواره ليتمرس بالأعمال، فنشأ محدود النظر ضيق الأطلاع خجولاً يتهيب الأجانب،

يتكلم الفرنسية ولكنه لا يجيدها . غير أنه استفاد كثيراً من بقائه بجانب والده العظيم إذ أخذ يتقلب منذ أن بلغ عمره التاسعة عشرة في وظائف عدة أهمها رئاسة المجلس الخصوص ونظارة الداخلية والأشغال وأخيراً رئاسة مجلس النظار ، واستطاع توفيق أن يعرف دقائق الإدارة المصرية وأن يدرس اخلاق وحاجات مواطنيه عن كسب مما كان له أحسن الأثر في أول عهد الإصلاحات .

ولما بلغ توفيق الحادية والعشرين زوجه والده من الأميرة أمينة ابنة الهامى باشا بن عباس الأول وكانت رحمة الله عليها على جانب عظيم من الثروة والذكاء والسكال والكرم وقد أخلص توفيق لها وأخلصت له فكانت حياتهما الزوجية مضرب المثل من حيث العفة والسعادة والهناء وذلك في زمن ساد فيه تعدد الزوجات وخاصة بين ملوك وأمراء الشرق . وقد ولد لهما الابن الأكبر عباس حلمى الخديوى السابق سنة ١٨٧٤ وولد الأمير محمد على سنة ١٨٧٦ . ثم الأميرتان خديجة ونعمت الله . وكان توفيق فى السابعة والعشرين من عمره حين وافاه تلغراف الصدر الأعظم علاء الدين التونسى بتولية عرش مصر بعد عزل اسماعيل .

الفصل الأول

قبل الثورة العراقية

اعتلى توفيق أريكة الملك على أثر حادث فذل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحكم بالبلاد منذ أن أقام دعائه محمد علي الكبير في أوائل القرن التاسع عشر. فقد كان « أفندينا » كما عرف حكام البلاد من أسرة محمد علي مصدر جميع السلطات، منه تصدر الأوامر وإليه ترجع جميع الأمور، لا راد لكلمته، ومشيتته هي القانون، فإلى سنوات معدودة انقضت في آخر عهد الخديوي اسماعيل حتى رأى المصريون لفرط دهشهم مناظر غريبة لأعهد لهم بها، فن موظفين أجانب تضاعف عددهم وتكاثروا في المصالح المختلفة، إلى محاكم مختلطة وسع سلطانها كل شيء حتى حق مقاضاة الخديوي والحكم عليه، إلى اشتراك فعلي من جانب التجار وفرنسا في إدارة شئون البلاد، وأخيراً إلى مس السيادة الشرعية العليا وعزل أفندينا نفسه ونفيه عن البلاد.

اثر عزل
الخديوي اسماعيل

هذا هو الحادث التاريخي الذي ضرب الحكومة الخديوية في الصميم فأظهر ضعفها وأذلها وقلل من شأنها في نظر الأجانب وأهل البلاد، وهذا هو السر في ضعف توفيق ومن تلاه من الولاة بعد اذ علموا أنهم يجوز عليهم ما جاز على اسماعيل العظيم، وبعد أن أيقنوا أن العرش الذي يجلسون عليه لا يكفي أن تستند قوائمه إلى الحق الشرعي الوراثي أو إلى قوة الشعب ومشيتته بل وجدوا أن لا بد لهم من تكئة أجنبية تحول



انجمنیوی نویسی

دون تززع قوائم العرش إذا ماهزتها أعاصير السياسة أو المال
لذلك لم يكن غريباً أن يسير توفيق من أول الأمر وفق رغبة
الدول بعد أن رأى بعينه قساوة الدرس الذى ألقى على والده ، وكان طبيعياً
أيضاً أن يتضعضع أثر الطاعة والمهابة والنظام فى نفوس المصريين عامة
وأن تتزع ميول الوطنيين إلى حب الكفاح وتخليص الوطن من مظاهر
الذلة والانصياع إلى الأجنبي ، وسنرى فيما يأتى كيف تطور التدخل الأجنبي
من تدخل مالى إلى تدخل سياسى إلى احتلال للبلاد ، وكيف نمت فكرة
الكفاح بين الوطنيين حتى تلقفها الجيش الذى استبد واسرف فحاق به
الخز لان . كل هذا وتوفيق متردد متخوف لا يكاد ينتهج طريقاً حتى
يسارع إلى النكوص إلى أن اختل توازن القوى فى داخل البلاد ووجدت
الثغرة التى دخل منها الأجنبي فأمن الخديوى بعد خوف وثبته على
العرش ، ووقف من ورائه يحكم البلاد باسمه

الحالة السياسية فى بدء عهد توفيق

أراد الخديوى توفيق فى أول عهده أن يساير الراى العام الوطنى
الذى ظهر فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل فلما قدم شريف باشا رئيس
الوزراء إستقالته بناء على الخطط الدستورية قبلها الخديوى ولكنه
كلفه باعادة تشكيلها وأصدر إليه خطابه الشهير فى ٣ يولييه سنة ١٨٧٩
الذى فيه يقول :

« ولعلنى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية

ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة مسلكا لا أتحول عنه فعلىنا
تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح
القوانين وتصحيح الموازين وبذلك أيد توفيق ذكرى ٢٨
أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بمسئولية الوزارة كما أيد الرأى القائل
بتوسيع سلطة مجلس النواب . وكوّن شريف باشا الوزارة واحتفظ
فيها بالداخلية والخارجية وعهد بنظارة الأشغال لمصطفى فهمى باشا
والمالية لاسماعيل أيوب باشا . وأهم المسائل التي شغلت البال في ذلك
الوقت مسألة الفرمان أو التقليد الخاص بتولية توفيق . فان الباب العالي
أراد أن ينهز الفرصة على أثر عزل الخديوى إسماعيل فالننى فرمان
سنة ١٨٧٣ الشامل لأهم الامتيازات التي كانت تتمتع بها مصر في عهد
الخديوى السابق ، وظل الناس يترقبون صدور الفرمان الجديد
بفارغ الصبر ليروا فيه مدى ما ترك للخديوية من الحقوق .

مسألة الفرمان

وكان أهم ما كسبته مصر من الحقوق في عهد اسماعيل ما يأتى :
(١) تنظيم وراثه العرش للأبن الأكبر (٢) حق مصر في عقد
المعاهدات والاتفاقات التجارية مع الدول (٣) حق عقد القروض
المالية (٤) حق زيادة الجيش .

أما من حيث الحق الأول فان إنجلترا وفرنسا اتفقتا على ضرورة
التمسك به ، والدليل على ذلك تأييدهما لتولية توفيق دون الأمير عبد الحليم
أكبر أفراد الاسرة الخديوية والذي كان يسمى لتولى العرش بعد اسماعيل

أما الحق الثاني فكان من مصلحة الدول التمسك به ضمناً لحرية التجارة في مصر ، وبفضل الحاح حكومة فرنسا جاء فرمان الجديد مؤيداً لهذا الحق بشرط تقديم صور الاتفاقات التي تعقدها مصر مع ممثلي الدول قبل إعلانها وبشرط عدم معارضتها للمعاهدات السياسية التي عقدها الدولة العلية مع الدول ، ويلاحظ هنا أن تقديم صور المعاهدات للباب العالي لم يكن للموافقة بل كان لمجرد العلم بها . أما الحق الثالث فقد كان الرأي السائد عدم تجديده نظراً لماجره على مصر من المتاعب المالية ، غير أن مصلحة أصحاب الديون كانت تقتضي بقاء حق إمكان عقد القروض المالية لا للاستهلاك بل لتسوية الديون ، فبقى هذا الحق بهذا الشرط وبالاتفاق مع الدائنين أو وكلائهم قبل عقد القروض

أما بخصوص عدد الجيش فقد أعاد فرمان تحديد العدد كما كان أولاً في فرمان سنة ١٨٤١ وهو ١٨٠٠٠ مع حفظ الحق في زيادته إذا كانت تركيا في حالة حرب

ومن النصوص التي ورد ذكرها في فرمان الجديد عدم جواز ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها ، أو ترك جزء من الأراضي المصرية إلى الغير بأي حال ، وهو تحفظ جديد يشعر بما كان يساور الباب العالي من القلق بخصوص أرض مصر والسودان . وقد أرسل الباب العالي فرمان الجديد بعد أن اتفق مع الحكومتين على مواده وبعد أن هددته الحكومتان بأنه إذا لم يذعن لأرائهما فإن مصر قد تتخلص نهائياً من السيادة العثمانية . وقد قرئ فرمان رسمياً بالقلعة في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

أما المسألة الثانية التي شغلت بال الحكومة فهي مدى تدخل
الأجانب في حكومة البلاد . فقد لاحظنا أنه بمقتضى دكریتو ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ تعين مراقبان أجنيان أحدهما انجليزى لمراقبة الايراد والثانى
فرنسى لمراقبة المنصرف ، ثم تطورت الحال سنة ١٨٧٨ حين تكونت
وزارة نوبار فقد أشرك معه المراقبين بصفة وزيرين أحدهما للمالية
وهو الانجليزى والآخر للأشغال وهو الفرنسى ، ثم استقالت
وزارة نوبار وخلفه الأمير توفيق مع بقاء الوزيرين الأجنيين ،
وأخيراً أعد اسماعيل حركته السياسية الخطيرة فعين شريف رئيساً
للوزارة وأقال الوزيرين الأجنيين وكان بمقتضى الاتفاق الذى تم بين
الدولتين أنه فى حالة استعفاء أو إقالة الوزيرين أو أحدهما تعود المراقبة
الى انشئت بدكریتو سنة ١٨٧٦ كما كانت . وفعل طلب شريف
إعادة تعيين المراقبين فلم تجب الحكومتان طلبه وانهى الأمر بعزل
اسماعيل . والآن وقد انقضى عهد اسماعيل واعتلى العرش خديوى
جديد فى ظروف أكثر موافقة فان شريف باشا كتب من جديد يطلب

إعادة تعيين المراقبين فعينت فرنسا مسيو « دى بلنيير de Blignières »
وعينت انجلترا السير « افلن بارنج Evelyn Baring » أولاً ثم السير

« أوكلند كلفن Colvin »^(١) وعند ما دارت المناقشات فى مدى الحقوق
الى تكون للمراقبة رؤى أن تكون مهمتها مقصورة على البحث

والمحاسبة والمراجعة والتفتيش دون إسناد أى عمل إدارى أو تنفيذى
لها ورؤى أن يسمح لها بحضور مجلس الوزراء وأن يكون لها حق

(١) فى بوليه سنة ١٨٨٠ تعين السير افلن بارنج مستشاراً مالياً فى مجلس حاكم الهند العام

عرض الاقتراحات بشرط أن يكون رأيها استشارياً فقط . وأهم ما جدد بشأن المراقبين إن اشترط عدم جواز فصلها بدون أخذ رأي حكومتيهما وبذا تغيرت المراقبة فبعد إن كانت أداة مصرية تابعة للحكومة المصرية صارت أداة سياسية تابعة للدولتين صاحبتى الامتياز فى الشئون المصرية . وبعد أن كان المراقبان يقتسمان العمل صارا يعملان بالتضامن فى كل ما يعرض لهما من الأمور وبذا خف ما كانت تشعر به فرنسا من الغيرة والحسد بسبب قلة أهمية الأعمال التى كان يقوم بها ممثلها نسيبياً . ثم نظر شريف إلى المسألة الأساسية الكبرى وهى تحديد سلطة الخديوى ، وقد عانت البلاد من جرّاء الاستبداد فى الماضى ما عانت . وكان من رأيه أن لا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسئولة عن أعمالها ، بل لا بد من توسيع اختصاص مجلس النواب أو الشورى كما جاء فى خطاب الخديوى للوزارة والذي يعتبر بمثابة مناجاة لها ، فقدم شريف مشروعاً للدستور لم يوافق عليه الخديوى لأنه كان يرى أن البلاد لم تنهياً بعد لقبول الأساليب الدستورية على النمط الأوروبى ، وقد شجعه على هذا الرفض مساعى رجال بلاطه من جهة وبعض ممثلى الدول من جهة أخرى فاستقالت وزارة شريف فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ وقرر الخديوى فى أول الأمر أن يحكم البلاد بلا وزارة ، غير أنه عدل بسرعة عن هذه الطريقة المخوفة بالخطر ودعا رياض باشا من أوروبا وكلفه فى ٢٢ سبتمبر تأليف وزارة جديدة فشكل وزارة احتفظ فيها بالداخلية وعين مصطفى فهمى للخارجية وعثمان رفقى للحربية وعلى مبارك

استقالة
وزارة شريف

للأشغال وحسين نخرى للحقانية ومحمود سامى البارودى للأوقاف .
 وزارة رياض باشا وكان رياض معروفا بأرائه الحرة ضد الاستبداد فى آخر عهد اسماعيل
 وكان مع ذلك إداريا نزيها مقتصدًا يحبه المصريون لاستقامته وشدة
 تمسكه بالدين وبها به الجميع لشدة ونزاهته . أما المصريون المتعلمون
 فكانوا لا يميلون لرياض لأنه كان جامدًا متكبرًا يمثل الأراء التركية
 القديمة ويشدد على الوطنيين ويتعقب حركاتهم ، وكان رياض أقل من
 شريف اقداما وصراحة ودون نوبار فى معالجة الشؤون السياسية العامة .
 أما رياض فكان يفوقهما فى حسن الادارة واتقان التفاصيل رغم قلة
 حيلته أحيانا . وهناك ميزة أخرى لم تكن لزميليه وهى ميله لحركة
 الجامعة الاسلامية

واستطاع رياض أن يتفق مع الخديوى فأرضاه بأن جعل له حق
 رئاسة المجلس متى أراد وفى الوقت نفسه احتفظ بمنزلة دكرى ٢٨ اغسطس
 سنة ١٨٧٨ فاستقرت الأمور نوعا فى البلاد وزال القلق الذى ساور
 الناس فى آخر عهد اسماعيل وأخذ المراقبان يقدمان النصيح للحكومة فى
 غير املاء أو تشدد ، فساد الوفاق بين الجميع وانتعشت البلاد ونفذت
 إصلاحات جمة فى جميع مرافق البلاد .

الحالة الاقتصادية والمالية

وطبىعى أن توجه جهود الحكومة مع المراقبين الى تحسين الحالة
 الاقتصادية بعد أن ارتبكت شئون البلاد المالية أيام ارتباك ، فبدى* أولا
 بتنظيم دفع الأموال الاميرية وتحديد مواعيد الاقساط وعددها . ثم

تكونت لجنة لتعديل البرامج وتوسيع نطاق التربية والتعليم وزيادة ميزانية وزارتي المعارف والاشغال ، وألغيت الضرائب الدينية التي كانت فرضت في أواخر سني اسماعيل وأثقلت كاهل الأهالي مثل ضريبة الملح والعوائد الداخلية ورسوم القبانة ورسوم بيع المواشي ورسم الجلود ورسم السفن . أما قانون المقابلة فقررت الحكومة الغاؤه في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ أيضا رغم ما كان في ذلك من الغبن على أعيان البلاد الذين بلغ مقدار ماسددوه من مال المقابلة ١٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا واكتفت الحكومة بأن زادت في ضريبة الأراضى العشورية وقدرت هذه الزيادة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً خصصتها لتعويض دائي المقابلة مدة ٥٠ سنة

ثم نظرت الحكومة في وضع علاقات الحكومة المصرية مع دائئها تصفية الدين على أساس مستقر صحيح فصدر دكريتو في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة لتصفية الديون برئاسة « السير رفرس ولسون » وعضوية مندوبي الدول الأربع في صندوق الدين وكان مندوب الحكومة المصرية بطرس غالى ، وانضم إليهم مندوب فرنسي آخر ليوازن العضوين الانجليزين ومندوب لألمانيا . وكان أساس عمل اللجنة التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق الكبرى سنة ١٨٧٨ إذ كانت هيئة اللجنتين واحدة تقريبا . أما المراقبان فبقيا بعيدين عن اللجنة يحضران لها العمل ويماونان الحكومة المصرية إذا ما حاولت اللجنة أن تتشدد . وفعلا كان أول ما تقدم به من الاقتراحات أن ذكرا أن سبب فشل المحاولات

السابقة لتنظيم الديون وتسديد أرباحها هو عدم مواجهة اللجان لحقيقة الحال في البلاد فمثلا في سنة ١٨٧٦ حددت فائدة الدين الموحد ٦٪. وفي تقرير لجنة التحقيق الكبرى اقترح تخفيضها إلى ٥٪. والآن تقدم المراقبان باقتراح جعلها ٤٪ فقط فدلوا بذلك على صحة تقديرهما لحالة البلاد الاقتصادية وبذاتهما الدائنون لقبول التخفيض الجديد

وبعد أن أتمت اللجنة اقتراحاتها أخذت ضمانا من دولها بقبول قراراتها نهائيا وإن هذه القرارات تأخذ صورة قانون توافق عليه المحكمة المختلطة بمصر. وفي ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ أعلنت قرارات اللجنة ولم تعلن المذكرة الايضاحية لعدم موافقة جميع الأعضاء عليها. وتعتبر هذه القرارات الأساس القانوني لدائي مصر وللميزانية المصرية. وأهم هذه القرارات :

قرارات
لجنة التصفية

بلغ مجموع الديون ٩٨٧٤٨٩٣٠ جنيه .

منها الدين الموحد ٥٨٠٤٠٣٢٦

وتضمنه الجمارك وضريبة الدخان وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط بعد خصم ٧٪. للمصروفات. والفائدة ٤٪. الدين الممتاز ٢٢٦٨٩٨٠٠ وتضمنه إيرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء اسكندرية وسعر فائدته ٥٪.

الدائرة السنية والخاصة ٩٥١٨٨٠٤

قرض رتشيلد ٨٥٠٠٠٠٠

ويقوم صندوق الدين بخدمة هذين الدينين الأولين وجمع المال اللازم لهما

لا يجوز القيام بأي قرض بدون موافقة لجنة صندوق الدين
إلغاء دين المقابلة وتمويض الدين دفعوه بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ سنوياً

لمدة خمسين سنة

تكوين مجلس إدارة دولي يتولى شؤون الدائرة السنية وتحديد
فائدة قرضها ٤.٪ واحتياطياً ٥.٪. إذا أمكن .

قدرت الإيرادات لسنة ١٨٨٠-١٨٨١ بمبلغ ٨٣٦٢.٠٠٠ ر - ٨١٢.٠٠٠ ر ج
لما بعدها . وقدر لمصروفات الإدارة : - ٥٢٠.٠٠٠ ر ج

وقد كان لأصدار هذه القرارات بصفة قانون باسم الخديوى توفيق
أحسن الأثر إذ أمن الدائنون على أرباحهم بعد قلق واضطراب دام خمس
سنوات ، وشعر الخديوى بتحسن مركزه لأن أعقد مشكلة في البلاد
وهي المشكلة التي كانت سبباً في سوء خاتمة إسماعيل قدسويت تسوية
قانونية دائمة مضمونة بوجود المراقبين ، وفرح المصريون عامة بهذه
التسوية لأنها خفضت عبء الفوائد الباهظة التي كان مطلوباً دفعها
للدائن أولاً ، ولأن القانون قد خصص جزءاً طيباً من الإيراد لحسن إدارة
شئون البلاد ولأصلاح التعليم والرى فيها . أما كبار الملاك الذين دفعوا
دين المقابلة فقد أهملت اللجنة شأنهم ولم تعاملهم معاملة الأجانب . ولم
يكن منتظراً أن توافق اللجنة على مشروع يقضى في النهاية بحرمان
ميزانية البلاد من نصف إيراد أموال الأراضى . أضف إلى ذلك أن
ما يقرب من نصف المتحصل من هذا الدين لم يصل إلى يد الحكومة

بل تسرب إلى جيوب الآخرين . وقد نسب الملاك هذا الغبن في معاملتهم إلى ضعف الخديوى وحكومته وتفوق نفوذ الأجانب في المصالح . لذلك سنرى أنه رغم صفاء الجو السياسى وتسوية المشاكل السياسية والمالية ، ورغم استقرار النظام الخديوى والوزارة في الظاهر فقد كانت بواطن الأمور تخفى مفاجآت لم تكن في الحسبان

الحالة الاجتماعية والفكرية

علمنا في الجزء الأول من هذا الكتاب كيف أن محمد على وضع أساس الإصلاحات الكبرى التى أثرت في تطور الحالة الاجتماعية والفكرية في البلاد ، وعرفنا كيف وجه محمد على هذه الإصلاحات وكل هاتيك القوى لخدمة الجيش والبحرية قبل كل شيء . لا لخدمة الجمهور ، فكان الرقي مقصوراً على الاوساط الحرية والدوائر المتصلة بها ، ثم مالبت الجيش أن انكمش عقب حوادث سنة ١٨٤٠ و ١٨٤١ فقل الاهتمام بالجيش وبدأ التقهقر يصيب كل شيء حتى مرافق الجيش . وجاء عباس الأول ف قضى بجموده على كثير من آثار محمد على وعاد بالبلاد إلى سباتها الأول ، ولولا أن محمد على كان قد قضى على سلطة العلماء وثروتهم بتحويل أملاك الوقف إليه لعاد العلماء إلى ما كان لهم من النفوذ على أهل البلاد قبيل الحملة الفرنسية . ثم جاء عهد سعيد وصدر قانون ملكية الأراضى وانتهج سعيد سياسة مقرونة بالعطف والتشجيع للمصريين فانتش الفلاح في عهده وبدأ يتمتع بثمره محصوله ومجهوده . وعلى الرغم من تردد سياسة سعيد بشأن التعليم فإن الحالة العامة أخذت تتحسن بسبب قلة الحروب

التي اشتركت فيها مصر بعد ١٨٤١ ولرواج المحصولات المصرية ولاختلاط المصريين بالأجانب الذين بدأوا يقدون على البلاد بكثرة غير معهودة من قبل . ثم جاء عهد إسماعيل وقد فصلنا الكلام على الانقلاب الاقتصادي الذي تم في عهده بسبب انتشار زراعة القطن ورواج سوقه وبسبب الإصلاحات العديدة التي قام بها الخديوى وخاصة من ناحية التعليم ونشر المدارس وإرسال البعثات وتشجيع العلماء والمتعلمين . على أنه من ألزم مقومات النهضة الفكرية في أى بلد ضمان الحريات واستقلال القضاء واستتباب العدل فيه ، وهذه جميعها لم تتوافر في مصر في العهود السابقة ، فالحریات كانت بيد الوالى والسلطات القضائية والتنفيذية تقوم بها في الحقيقة هيئة واحدة هي الادارة التي تستمد وحياها من الوالى . أما « قانون الشاهنامة » الذي أصدره السلطان عبد المجيد بمساعى وزيره المصلح رشيد باشا في سنة ١٨٣٩ وفيه أمن الناس على أرواحهم وأملاكهم فقد أحدث تأثيراً حسناً في وقته ثم تناساه الناس والولاية لأن المعول على مبلغ تشرب الناس والقائمين بالأمر بروح القوانين لا على مجرد إصدارها .

أما في آخر عهد اسماعيل فان شيئاً من هذه الشرائط قد بدأ يوجد ، فوجدت المحاكم المختلطة على أساس قضائى مستقل صحيح . ومجرد وجود هذه المحاكم في البلاد كان كافياً لرفع كلمة القانون وتحسين حال التقاضى الأهلى عاجلاً أو آجلاً . وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ دعا اسماعيل مجلساً لشورى النواب بلغ عدد أعضائه ٧٥ اختارهم المحاكم من بين العمدة وأعيان البلاد وسراتها ، وعلى الرغم من أن اجتماع المجلس

كان لمدة قصيرة، وأنه كان مجلساً استشارياً بحثاً وإن نظام المعارضة النيابية لم يكن معروفاً لدى أعضائه، فإن اجتماع المجلس وتشاور الأعضاء في الأمور المعروضة وظهور عدد منها كان قليلاً من الأعضاء المستنيرين لقيادة المجلس مثل عبد السلام المويلحي كانا يذانا بيد حياة نيابية جديدة لا بد أن تنمو وتزدهر على ممر الأيام. وقد رأينا كيف استغل الخديوي اسماعيل اجتماع المجلس في يناير سنة ١٨٧٩ فشجعه على بحث شئون الدولة العامة والاشتراك في سياسة البلاد فأخذ المجلس يطالب بمسئولية الوزارة أمامه، ويحضر المشروعات المالية ليعارض بها ما قرره لجنة التحقيق الكبرى والوزراء الأجانب، ورأينا أيضاً كيف قوى الرأي العام خارج المجلس على أثر ظهور جمال الدين الأفغانى وانتشار تعاليمه بين النابهين من طلبة الأزهر وغيرهم في ذلك العصر، وبسبب ظهور الصحافة واقبال الناس على قرائتها

ظهور جمال الدين الأفغانى

أما جمال الدين الأفغانى فكان عالماً قد اتخذ العالم الاسلامى موطناً له فأخلص في خدمته أيما إخلاص، وخصص حياته وجهوده لنشر تعاليم الاسلام الصحيحة وتفسيرها تفسيراً عصرياً مستنيراً يتفق مع روح النقد والبحث العلمى الحديث، وكان من مميزاته أن جمع بين الفلسفة الدينية والعلوم السياسية الحديثة فكان إذا حل ببلد إسلامى لم يقتصر على دروس الدين والفلسفة بل كان يمزج دروسه بالدعوة إلى المبادئ الدستورية لمحاربة الجهل والاستبداد والتدخل الأجنبى.

نزل جمال الدين في مصر في سنة ١٨٧١ وعمره إذ ذاك ٣٢ سنة فوجد

أرضاً صالحة لبذر بذوره، إذ استمال إليه الخديوى ووزيره رياض باشا فقررت له الحكومة إعانة شهرية قدرها عشرة جنيهات، وأخذ يلقى دروسه بالأزهر فى أول الأمر فلما رأى ما عليه بعض شيوخ الأزهر من الجود جعل يلقى دروسه بمنزله على من التف حوله من المستنيرين من طلبة الأزهر والموظفين وغيرهم. وقد ظهرت آثار تعاليمه بسرعة فبدأ تلاميذه يعالجون الموضوعات العمرانية والسياسية والاجتماعية وينشرون رسائلهم فى الجرائد التى أخذت تظهر فى ذلك الوقت، فتنهت مشاعر الناس واستفاقوا من جمود وغفلة استولت عليهم سنين طويلة.

ظهور الجرائد
وأثرها

وكانت « الوقائع المصرية » أقدم الجرائد التى تصدرها الحكومة المصرية منذ عهد محمد على، وفى عهد إسماعيل ساعدت الحكومة على إصدار مجلتى « يعسوب الطب » و « روضة المدارس » الأولى علمية والثانية أدبية.

ثم جاء عام ١٨٧٧ وفيه وقعت الحرب الروسية التركية بما فيها من حوادث ووقائع ومفاجآت مثيرة، فاهتم الرأى العام فى مصر بتتبع سير الحرب لا بسبب اشتراك حملة مصرية مع الأتراك فحسب ولكن لاتصال المصريين الوثيق بمركز الخلافة ولشدة تعلقهم بالجامعة الاسلامية وبحركة التعاون على صد تيار الاستعمار الأوربى. وقد أثارت هذه الحرب وسياسة الدول وخاصة إنجلترا أراءها أخذاً ورداً وتقاشاً بين الناس فظهرت الجرائد محققة لرغبات قرائها، وأخذت تنشر كل ما يهم الناس عن الحرب وتفتح صفحاتها لتبادل الآراء، ثم أخذت تتشجع وتكتب

يحذر في السياسة المصرية العامة مجبذة في أول الأمر، ثم لما اشتد ساعدها نوعاً أخذت تنقد هذه السياسة . وكان إسماعيل في ذلك الوقت قد أخذ يستشعر الألم من ازدياد نفوذ الأجانب ويعد العدة للتخلص من « المراقبة الثنائية » فكان في صالحه أن يشجع حركة ظهور الجرائد والكتابة فيها ظناً منه أنها ستكون في يده سلاحاً يقاتل به النفوذ الأجنبي وفاته أن سلاح الصحافة بمحدين فكملاً أنه يصلح لقتال النفوذ الأجنبي فانه قد ينقلب ضده في أى وقت بإيعاز من الجانب الآخر .

ومن الجرائد الذى ظهرت إذ ذاك « أبونظارة » وصاحبها إسماعيل مصرى وجريدة « مصر » لأديب إسحاق أحد أدباء السوريين الذين وفدوا إلى مصر بكثرة في هذه الآونة و « الاهرام » لسليم تكلا وأخيه بشاره (سنة ١٨٧٥) وجريدة « مرآة الشرق » لإبراهيم اللقاني أحد الكتاب المصريين و « الوطن » لميخائيل عبد السيد ١٨٧٧ .

وكان جمال الدين وتلاميذه يكتبون في هذه الجرائد ويتصلون بالجمهور إتصالاً فكرياً مباشراً ، وكان لكتابتهم أكبر الأثر في توجيه الأفكار ضد الحكومة الاستبدادية والنفوذ الأجنبي ، وما انتهى عهد الخديوى إسماعيل إلا وبالبلاد رأى عام تمثله الصحافة ، ومجلس لشورى النواب كاد يظفر بجميع الحقوق التى كان يتمتع بها مجالس النواب في أوربا في ذلك الوقت

وقد جاء فشل إسماعيل في النهاية وعزله بوساطة الدول وإرغام المصريين صاغرين على قبول أوامر الأجنبي من الأسباب التى زادت

في ثورة النفوس ضد التداخل الأجنبي ، فلما رفض توفيق مشروع الدستور الذي قدمته وزارة شريف وخالف بذلك سابق وعده وعهده واضطر شريف إلى الاستقالة ليحل محله رياض الذي قبل وجهة نظر الخديوى وممثلى الدولتين فلم يقدم دستوراً ولا دعا المجلس القديم إلى الانعقاد ، بدأ القلق يساور النفوس وجعل الناس يجتمعون ويتشاورون في مصير بلادهم وقد ظهرت بوادر السياسة الجديدة فتنى جمال الدين الافغانى إلى جدة سنة ١٨٧٩ ، وظهر قانون التصفية وفيه من الغبن لكبار الملاك بالغاءدين المقابلة ما فيه فتألفت جمعية سياسية بحلوان تعتبر نواة للحزب الوطنى الذى كان يقول بمبدأ مصر للمصريين ، وكان من مؤسسيه شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا ، وكانت حلوان اذ ذاك سكناً للطبقات الراقية التى آثرت أن تكون قريبة من ولى الأمر . وكما تألفت الجمعيات السياسية العلنية كذلك تألفت الجمعيات السرية من بين الضباط المصريين وبذلك تولدت العناصر التى أدت إلى الثورة العراقية .

الفصل الثاني

الثورة العراقية

لم تكن الثورة العراقية فتنة دموية أريد بها اقضاء شخص الحاكم أو حزبه وإجلاس آخرين مكانهم كما كان يحدث عادة في بلاد الشرق ، وكذلك لم تكن انقلابا شعبيا منظمًا ساهمت فيه الأمة بكل قواها لنصرة مبادئ معينة كما يحدث أحيانا في الغرب ، بل كانت الثورة العراقية من طابع خاص بها إذ جمعت بين البداوة الشرقية والمدنية الغربية . فهي في ذاتها ثورة طبيعية ذات صفة دينية قامت ضد تدخل الأجنبي وافتئاته على حقوق البلاد وجل أهلها مسلمون ، وهي أيضا ثورة قامت لنصرة مبادئ وآراء معينة يراد بها تثبيت الحكم الدستوري في البلاد وضمان مبادئ الحرية والعدل والمساواة للجميع . وهذا الغرض الأخير وحده كاف لأن يسمو بالثورة العراقية في نظر التاريخ الى مصاف الثورات الدستورية التي قامت في أوروبا وامتاز بها تاريخ القرن التاسع عشر . ولو نجحت الثورة العراقية كما نجحت مثيلاتها لأحدثت في تاريخ البلاد إنقلابا وتطوراً بعيد المدى ولكنها فشلت فشلا مخزيا فاضحا فأصبحت الثورة « هوجة » هوجاء وتقطعة سوداء في تاريخ البلاد . ويرجع فشلها إلى الأسباب الآتية :



اصمٰد عرالی

١ - الزعامة
العسكرية

أولاً - لأن زعامة الحركة كانت بيد العسكرية، والعسكرية فئة
تمتاز حقاً بنظامها واستقامتها وقوتها ولكنها تجهل السياسة وأساليبها
ولا يهمها من العلم والمعرفة إلا ما كان خاصاً بالحروب . والعسكرية في كل
البلاد شديدة الاعتداد بنفسها ، عظيمة الازدراء لغيرها من المهن . وهذا
طبعى لمن نصبوا أنفسهم لخدمة غيرهم وكان من أقدم واجباتهم أن
يقدموا أرواحهم في أى وقت في سبيل هذه الخدمة . فالعسكرية إذا
ما تفوقت في بلد فهي إما أن تضم الجمهور لصفوفها وإما أن تخضع لها
قوة واقتداراً وهذا وجه الخطر من الزعامة الحربية

٢ - الثورة لم
تكن شعبية

ثانياً - لم تكن الثورة شعبية منظمة بالمعنى الصحيح، أى أن الشعب
اكتفى بامداد الثوار بالرجال والمؤونة والاعانات المادية والمالية ولكنه لم
يشترك فعلاً كما اشترك مثلاً في حركة سنة ١٩١٩، ويكفى في انتقاد الثورة
أن تكون الثورة العرابية في مبدئها ضد بعض العناصر المكونة للأمة
مثل الجركس والأتراك ، وأن الأقباط من المصريين كانوا متخوفين
من الحركة بل منهم من أودى فعلاً ، ويظهر من كتابات المعاصرين
أن كثيراً من العناصر الوطنية التي انضمت إلى الثوار كانوا
مكرهين أو مدفوعين بحكم الظروف ، فلما أفلتوا من يد العسكرية
انضموا إلى المعسكر الآخر حتى أن بعضهم باع الثوار وخططهم بشم
بجنس . وهذا يؤيد أن الأيمان بالثورة سنة ١٨٨٢ لم يكن عقيدة متغلغلة
في نفوس القوم بجميع طبقاتهم

ثالثا - من أهم أسباب الفشل أن الثوار جاهدوا في آخر الأمر
بعدوانهم للخدوى ، ومركز الخديوية في مصر يستمد قوته السياسية
من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي اشتركت فيها دول أوربا العظمى ، فأى
مسام بمركز الخديوية حتى ولو من جانب سلطان تركيا كان مقضيا
عليه بالفشل ما لم تكن الدول هي المحرصة على ذلك .

وقد كانت الدول وخاصة إنجلترا وفرنسا في صف الخديوى تؤيدانه
وتعملان على ذلك بالقوة . فكان بديهياً أن يؤدى عصيان الثوار
للخدوى إلى تدخل الدولتين أو احدهما ضدهم ، وان ينقلب الكفاح
الدستورى بين نواب الامة والجيش من جهة وبين حكومة الخديوى من
جهة أخرى إلى حرب خارجية لا يستوى فيها المدافع والمهاجم . زد على ذلك
ما كان لمنصب الخديوى من الاحترام والمهابة في نظر المصريين جميعا
يدلنا على ذلك ما شمل البلاد من الهدوء والسكينة في أثناء الثورة
وبعد الهزيمة . فإعلان العصيان ضد الخديوى كان نوعا من الأسراف
الذى شوه أغراض الثورة وأودى بها إلى أسوأ نهاية .

رابعا - أن الثوار حاولوا أن يصيبوا غرضين في آن واحد فأرادوا
اصلاح نظام الحكومة الداخلى من جهة وعملوا على مناوأة الأجانب
من جهة أخرى ، فاختفوا في الغرضين . ولوا اكتفوا في أول الأمر
بالغرض الأول وهو الأهم حتى إذا ما نجحوا فيه واصلحوا من شئونهم
الداخية على أساس وطيد من الولاء للحكم القائم وجهوا سياستهم للقضاء

على التدخل الأجنبي لكانوا إلى النجاح أقرب، ولكن الدول لم تمهلم
فما كادت تظهر بوادر الفتنة الداخلية حتى انتهزت الدول الفرصة وقضت
على الثورة في مهدها.

هذه أهم عناصر الضعف في الثورة العرابية وهناك أسباب أخرى
سنفصلها في سياق الكلام. والآن وقد وصفنا الثورة وعرفنا قدرها
نعود فنذكر أوائلها ونتبع حوادثها

قلنا أن الثورة كانت عسكرية قبل كل شيء، والعسكرية كانت
إحدى النواحي التي أصابها العطب في آخر أيام الخديوي اسماعيل، فزيادة
على هبوط الروح المعنوية بين الضباط بسبب الهزائم المتكررة أمام
الجبشة وبسبب تقليل عدد الجيش رغبة في الاقتصاد، فان روح التمرد
والتدمير كانت سائدة بين الجميع. أما التمرد فقد عرفنا كيف تظاهر
الضباط في سنة ١٨٧٨ ضد وزارة نوبار وكيف اعتدوا عليه وعلى «رفرس
ولسون» وكيف استغل الخديوي اسماعيل الحادث لمصلحته فتخلص من
الوزارة وكان يمحقتها، وبذا تعلم الضباط الدرس الأول في الثورة واستطاعوا
إسقاط وزارة مكروهة دون أن ينالهم عقاب ما.

أما التدمير فيرجع إلى تفوق العنصر الجر كسي والتركي في الجيش،
وسوء معاملة الضباط المصريين عامة، وقصر الترقى والالقاء على الضباط
غير المصريين. وليست هذه الظاهرة في الجيش بالشيء الجديد أو المستغرب
إذا علمنا أن الجيش المصري منذ ولادته في عهد محمد علي يترأسه ضباط
يمتارون من بين الطبقات الممتازة وهي طبقة الأتراك والماليك التي كان

يتدرب أبنائها من حداثتهم على الكرو والفر وركوب الخيل واستعمال
السيف . أما المصريون فنشأوا في صفوف الجيش يهابون الأتراك
ويخشون بأسهم ولا يجرءون على الشكوى منهم، وكان الممتازون منهم
يترقون إلى الرتب الأولى وندر من كان يصل منهم إلى الرتب العليا
وأقصى ما كانوا يصلون إليه رتبة « بكباشى » .

وكان سعيد باشا شديد الاهتمام بترقية العنصر الوطنى فأمر العمدة
والمشايع والأعيان بادخال أبنائهم الجيش، وكان يشجعهم ويرقى منهم من
تظهر نجابته. ثم زاد عدد الجيش في عهد اسماعيل وافتتح المجال أمامه لتنظيم
الأعمال التى قام بها من فتوح حرية وبعثات استكشافية، واضطر اسماعيل
إلى استخدام عدد من الضباط الأجانب وخاصة من الأمريكين فتدرب
الضباط الوطنيون على مختلف الأعمال وتفتحت أذهانهم وتنبهوا إلى
حقوقهم فى الترقى وفطنوا إلى خطر السياسة القديمة التى حبذت تمييز
الطبقات فى الجيش، واشتدت حماستهم فى آخر عهد الخديوى اسماعيل حين
ظهرت بوادر النهضة الوطنية التى رعاها جمال الدين الأفغانى وتلاميذه
بأقوالهم وكتاباتهم، وشجعها اسماعيل نفسه كما بينا

وكان وزير الحرية فى وزارة رياض ضابطا شركسيا اسمه « عثمان

رفقى » عرف بتعصبه لأبناء جنسه من الضباط وكان سبباً فى إصدار

وزير الحرية
وقوانينه الجديدة

قرارات وقوانين جديدة أملتها سياسة الاقتصاد فى ذلك الوقت، ومن ذلك
أنهم قرروا إتقاص عدد الأليات الجيش، وأخذوا يستغنون عن كثير
من الضباط المصريين، وأصدروا قانون القرعة سنة ١٨٨٠ وبمقتضاه جعلت

مدة الخدمة العسكرية أربع سنوات بدلا من خمس وكان الضباط المصريون الذين ترقوا من « تحت السلاح » يرون في هذا الاقتصاد ضرراً بصالح الجنود المصريين الذين يرغبون في الترقى في الجيش إذ لم يكن يكفي لتدريبهم وتعليمهم مدة الأربع السنوات، ورأى الوطنيون في كل ذلك اضطهاداً لهم ونكابة بهم فزادت البغضاء بين الضباط الوطنيين وناظر الحرية، واشتد العداء بين الفريقين لدرجة خطيرة جعلت الضباط الوطنيين يلجأون إلى أخطر الأسلحة يستعملونها في الذود عن حقوقهم وذلك انهم أخذوا يستميلون العساكر إليهم ويوغرون صدورهم ضد الآخرين ثم جعلوا يعقدون الجمعيات السرية لتدبير الخطط في الخفاء للوصول إلى مرغوبهم.

سخط الضباط
الوطنيين

وكان زعماء هذه الحركة من الضباط « على فهمى الديب » قائد الحرس وكان بحكم وظيفته مقرباً من الخديوى يتحدث إليه عن أعمال ناظر الحرية وعن شكاوى الوطنيين وآلامهم وكان الخديوى لضعفه يتظاهر بميله لمساعدة الحركة ولو أنه في الحقيقة كان يعقها ويخشها . « وعبد المال حلمى » أمير الالاي السادس السودانى « واحد عبد الغفار » قائد الفرسان « وعلى الروبى » أحد الضباط وهو الرأس المفكر « وأحمد عربى » أمير الالاي الرابع وهو أقوى الضباط شخصية وأفصحهم لساناً واثبتهم جناناً وهو الزعيم الذى اختاره الجيش وتمسك به الشعب فى أثناء الحركة التى عرفت باسمه .

زعماء الضباط

ولد أحمد عرابي من أبوين صالحين سنة ١٢٥٧ هجرية في قرية

صغيرة قريبة من الزقازيق اسمها «هرية رزنة» وأدخله والده وكان سيرة احمد عرابي

شيخا للناحية مكتب القرية فتعلم فيه مبادئ القراءة والكتابة وحفظ

القرآن ثم تعلم الحساب والخط على صراف القرية، وسافر إلى مصر حيث

التحق بالجامع الأزهر وتعلم شيئاً من الفقه والحديث والنحو وعاد إلى

بلدته إلى أن كان عهد سعيد وقد أمر المشايخ بارسال أولادهم إلى الجيش

فالتحق بالآلاي السعيدى بالقناطر الخيرية، ولمعرفته بالقراءة والكتابة

والحساب أخذ يترقى بسرعة من وكيل «بلوك أمين» إلى «جاويش» ثم أخذ

يدرس قوانين التعليم في الجيش لمختلف الدرجات ففاز في الاختبارات

ورقى إلى رتبة «ملازم» وأخذ يترقى حتى وصل إلى رتبة «قائمقام» وظل كذلك

في عهد إسماعيل واشترك في حرب الحبشة بوظيفة مأمور مهمات بمصوع، وفي

أوائل عهد توفيق رقى مع عدد من الضباط الوطنيين إلى رتبة «أميرالاي»

وكان عرابي قد تزوج من ابنة مرضعة إلهامى باشا صهر الخديوى توفيق

وبذا أمكنه أن يتصل برجال السراى .

ولكنه رغم وصوله إلى هذه المرتبة فإن أخلاقه الأولى لم تتغير

فقد ظل إلى النهاية رجلاً بدوياً شديداً التمسك بدينه يباهى بحفظه

في الأزهر من آيات وأحاديث، ويردد ما قرأه من سير الأولين ومن

تاريخ نابليون بونابرت وكان سعيد باشا قد أهدى إليه ترجمة عربية لتاريخ

ذلك الرجل العظيم . وقد أثرت فيه تربيته الدينية الأولى فكان يكثر من

اقامة حلقات الذكر ويعتقد في بركات أولياء الله وفي التماسم والرقى

وفي كثير من الخزعات التي ليست من الدين في شيء ، وقد غالى في ذلك كثيراً حتى أنه أقام في ليلة موقعة التل الكبير حلقة كبرى للذكر دعا إليها من المنيا بالتلغراف زعيم إحدى الطرق الصوفية وأتباعه . كل هذا يدل دلالة واضحة على أن عرابي لم يكن يفضل الفلاح المصري الساذج بكثير من العلم أو المعرفة .

استعداد الضباط
للعمل

فلما أخذ عثمان رفقى ناظر الجهادية ينفذ قراراته ويستغنى عن الضباط المصريين ويولى بدلهم من الجركس وغيرهم ذهب كثير من الضباط المصريين ومنهم من ذكرنا أسماءهم إلى منزل عرابي وتباحثوا في ضرورة منع تنفيذ قانون القرعة الجديد ووضع نظم جديدة لضمان المساواة في الترقى ، وتحالفوا على أن يكونوا يداً واحدة في تنفيذ طلباتهم وأن يكون عرابي رئيسهم المتكلم باسمهم وأقسموا على ذلك ، ثم أخذ الزعماء في نشر الدعوة بين سائر الضباط في باقي الأليات وأخذ الموثيق عليهم بضرورة مناوأة الجراكسة والتضامن في العمل حتى يفوزوا برغباتهم

عريضة الضباط
لمجلس الوزراء

ولما تم ذلك وتقدمت التقارير من الضباط حرر الزعماء شكوى رفعوها إلى مجلس الوزراء بالنيابة عن جميع الضباط وفيها يطلبون عزل «عثمان رفقى» ناظر الجهادية ، وكانت اللمجة التي كتبت بها الشكوى شديدة ومثيرة لغضب أولياء الأمور فحاول رياض باشا أن يقنعهم بسحبها ووعد أنه يعمل على إنصافهم فلم يفلح . ولما عرضت المسألة أمام الخديوى غضب غضباً شديداً لتدخل الجيش في شئون الحكومة التنفيذية وشق عليه أن يعلى الضباط ارادتهم ، وصمم على تأديب الزعماء الثلاثة أحمد عرابي

وعلى فهمي وعبد العال حلمي فانه قد مجلس النظار برئاسة الخديوى ولم يدع إليه المراقبان وتقرر تكوين مجلس عسكرى لمحاكمة الضباط الثلاثة برئاسة الجنرال «أستون باشا» رئيس أركان حرب . وقد جاء فى الأمر الصادر لناظر الجهادية بتشكيل المجلس المذكور ما يأتى :

محاكمة الضباط
الثلاثة

« بناء على الأفكار الفاسدة والحركات المضرة المتوقعة من كل من أحمد عرابى بك وعبد العال بك حشيش وعلى بك فهمي خلافاً لقانون والنظام العسكرى قد تقرر توقيف الثلاثة الضباط المذكورين وإحالة محاكمتهم على مجلس عسكرى ولهذا أصدرنا أمراً بهذا لكم كي تجروا توقيف الضباط المذكورين مع أخذ الاحتياطات الكافية لعدم وقوع أدنى ما يخل بالنظام العمومى تحت كفالتكم ... »

ويلاحظ هنا أن مجلس الوزراء قد قرر وقف الضباط ومحاكمتهم ولم يقرر سجنهم، كما نلاحظ أيضاً أن المجلس وضع تنفيذ القرار بيد ناظر الحرية و«تحت كفالته»، وهذا يدل ضمناً على أن رياض باشا لم يكن من رأيه استعمال الشدة مع الضباط خوفاً مما عساه أن يقع من الاضطراب وبناء على ذلك دعى الضباط الثلاثة إلى وزارة الجهادية التى كان مقرها تكتة قصر النيل دون أن يذكر سبب الدتوة، غير أن فخوى قرار مجلس الوزراء كان قد وصل إلى علم الضباط، ويقال أن قنصل فرنسا العام البارون «ده رنج de Ring»^(١) الذى كان يعطف على حركة الضباط ويكره رياض باشا هو الذى أوصل قرارات المجلس إلى عرابى

(١) ولما ظهرت علاقة القنصل بالضباط طلب الخديوى من حكومة فرنسا إبعاد «رنج» فأبعد فى فبراير

وزملائه ولذا أمكنهم عمل الترتيبات اللازمة لأحباط مشروع
ناظر الجهادية إذا ما أراد بهم سوءاً . فاتهقوا على أنه إذا تأخر وجود
الضباط داخل قصر النيل تحضر العساكر والضباط لأخراجهم بالقوة .
وفعلاً حالما وصل الضباط إلى مكان الوزارة جردوهم من سيوفهم واعتقلوهم
بحراسة بعض الضباط الجراكسة الصغار ، وأصدر ناظر الحرية
قراراً بتعيين سوام على الأليات . فلما وصلت الأخبار إلى الضباط
والعساكر تحرك ألى محمود فهمى برياسة الضباط محمد عبيد وهجم
على المكان بمظاهرة كبيرة تهشمت فيها المقاعد والمكاتب والثريات
وتمكن عثمان رفقي ناظر الجهادية من مغادرة المكان دون أن يلحقه أذى
أما الضباط الثلاثة ففك أسرهم وعلى الرغم من أنهم كانوا معزولين من
وظائفهم فأنهم ساروا على رأس الجنود والضباط وقصدوا إلى سراى
عابدين وطلبوا عزل ناظر الجهادية وأصروا على البقاء حتى يجاب طلبهم
فلم يسع الخديوى سوى القبول ، وطالب الضباط الصفح والعفو من
الخديوى فعفا عنهم وأعادهم إلى ألياتهم . وفى ٦ فبراير ١٨٨١ صدر
الأمر بعزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامى البارودى ناظراً للجهادية
ويعتبر هذا التقهقر السريع من جانب الحكومة بعدما قررته
من استعمال الشدة دليلاً ظاهراً على ضعف الحكومة وترددها وسوء
تقديرها للمسائل والظروف المحيطة بها ، فلو أن المجلس قرر النظر فى
إنصاف الضباط وبدأ يحقق المسائل المنسوبة لناظر الحرية لانهى

هجوم العساكر
على ثكنة
قصر النيل

إجابة مطالبهم

نقد تصرف
الحكومة

حدث الشكوى بسلام ، أو لو كانت الحكومة جادة حقيقة في القضاء على الفتنة في مهدها لاستعملت القوة علنا وإلى النهاية مع اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على النظام العام ، ولكنها عجزت عن اتباع أحد الطريقتين المعقولين وكان فشلها أمام قادة الجيش مقدمة لحوادث أشد خطورة واسوأ عاقبة .

بين الجيش
وحكومة رياض

كان المنظور بعد ذلك أن تبذل المساعي من جانب الخديوى والحكومة لاسترضاء الضباط الوطنيين وذلك بانصافهم والعمل على تحقيق مطالبهم شيئا فشيئا مع إبعادهم عن مواطن الخطر حتى بذلك تزول أسباب الاستياء والمعارضة ويعود النظام والطمأنينة إلى نفوس القوم . ولكن شيئا من ذلك لم يحصل فإن سياسة الضعف والتردد والتجسس على الوطنيين لم تتغير ، وزاد عليها أن وجد شيء من سوء التفاهم بين السراى ووزارة رياض لصلاية رياض أزاء مطالب رجال البلاط ومهما يكن السبب فإن عدم تعاون السراى والوزارة قد أضعف جانب الحكومة وبقدر هذا الضعف كان اعتزاز أمراء الجيش بقوتهم وبانتصارهم ، ولذا زال كل أمل في التوفيق بينهما فجعل كل جانب يرتاب في نيات وحركات الجانب الآخر ويقف منه على حذر ، وخاصة ضباط الجيش الذين فقدوا كل ثقة في الحكومة واستولى عليهم الخوف وترقبوا أن تبطش بهم الوزارة في الوقت المناسب ، لذلك اتصل عرابى بقناصل الدول يعلمهم بقضية الضباط الوطنيين ويطمئنهم على راحة الأجانب وصيانة مصالحهم بالبلاد ويطلب مماوتهم في إجابة

مطالب الجيش وكانوا قد طلبوا إصلاحات جه أهمها إصدار قانون ثابت للترقى فى الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر . وفعلأ أصدر الخديوى قراراً بزيادة المرتبات وأمر بتشكيل لجنة لبحث التعديلات المراد إدخالها فى نظام الجيش وكان عرابى أحد أعضاء اللجنة .

وفى هذه الأثناء كانت سمعة أمراء الجيش وعلى رأسهم عرابى قد ملأت أرجاء البلاد وتسربت محبة عرابى من الجيش إلى الأ كثرية من العمدة والمشايخ والأهالى فبدأ يتصل بهؤلاء ويذيع فيهم مطاعن على وزارة رياض وعلى تدخل الأجانب فى شئون الحكومة وينشر الدعوة لعزلها وإقامة وزارة جديدة على قواعد دستورية .

بين الخديوى
والجيش

وحدث بينما كان الخديوى بالاسكندرية فى شهر يوليو صيف ذلك العام ان صدمت عربة أحد الجنود فمات، فما كان من زملائه الا انهم حملوه الى سراى رأس التين وعرضوا أمرهم أمام الخديوى فوعدهم بالنظر غير أن الخديوى استاء من تصرف الجنود وأمر بمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى فقرر المجلس عقابهم ، فتدخل عبد العال بك أمير الألاى وطلب من وزير الحرية أن يرجو الخديوى فى ابدال الحكم ، وكان عبد العال حاتقاً لأن بعض الضباط من ألايه قدموا شكوى ضده فتكونت لجنة لفحصها ووجدت الشكوى لا أصل لها فقضت على الضباط بأحالتهم الى الاستيداع فلم يوافق الخديوى وأعيد الضباط الى فرقهم، وبذا استفحل الخلاف بين الوزير والخديوى فلما وصل الأمر الى الخديوى زاد استياءه وأساء الظن فى اخلاص محمود سامى فدعا

استقالة محمود - امي
وارها

الخديوى الوزراء الى الاجتماع وقدم محمود سامى استقالته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وتعين بدله داود يكن باشا صهر الخديوى فأخذ هذا يشدد فى تنفيذ الأوامر ومنع الاجتماعات فى المنازل وجعل يتجول بنفسه ليرى مبلغ تنفيذ أوامره وليعاقب المسىء ، فحق الضباط لقبول استقالة محمود سامى أولاً ولتضييق الرقابة عليهم وعلى منازلهم ثانياً ولعدم تنفيذ الاصلاحات المقترحة للجهادية ثالثاً وأشيع فى ذلك الوقت أن الحكومة استصدرت فتوى من شيخ الاسلام بجواز قتل الضباط فوق العتب فى قلوبهم وظنوا ان الحكومة والخديوى واقفان لهم بالمرصاد فآثروا أن يستبقوا الحوادث فما ان صدرت الأوامر بنقل الآلاى الثالث من المشاة من القلعة الى الاسكندرية حتى أعلن الآلاى مخالفة الأمر إذ أشيع بين الجنود أن القصد تشييت القوى والقاء الجنود فى النيل عند كبرى كفر الزيات وانهز عرابى الفرصة فاجتمع بكبار رؤساء الحزب الوطنى أمثال محمود سامى وسلطان وشريف وكان قد تجمع لديهم عرائض من الأهالى يطالبون بعزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب واتفقوا على أن يقوم الجيش بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وكتب عرابى الى الخديوى والحكومة يعلمهم انه سيحضر على رأس الجيش الى سراى عابدين فى اليوم التالى ليعرض مطالب الأمة على الخديوى ، وأخطر عرابى القناصل بالأمر وليؤكدهم اخلاص الناس الى السكون وعدم المساس بمصالح الأجانب . فلما كان يوم ٩ سبتمبر اجتمع الخديوى والوزراء « والسير اوكلند كولفن » المراقب الانجائزى وذلك

الاستعداد لمظاهرة
٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

لتغيب القنصل العام فقر الراى على ان يحاول الخديوى النصيح للأليات

مساعى الخديوى

بالعدول ، وفعلاقام الخديوى من سراى الاسماعيلية وذهب ومن معه الى

ألاى الحرس فتظاهروا بالامثال وتوزع الضباط والجند للحراسة ثم

قصد الى القلعة وقوبل بمثل ما قوبل به من ألاى الحرس ، ثم قصد الى

العباسية ليالحق بألاى عرابى فوجد انه قد سار نحو عابدين على رأس

مظاهرة ٩ سبتمبر
سنة ١٨٨١

قوة مكونة من ٢٥٠٠ جندى و ١٨ مدفعاً أخذوا أما كنهم فى ميدان

عابدين وخلفهم عدد لا يحصى من الخلق فقصد الى السراى ودخل

من أحد الأبواب الجانبية ومعه « كولقن »

وكان « كولقن » من موظفى حكومة الهند خبيراً بحوادث الفتن

والاضطراب فلم يضعف ولم يتردد فى نصيح الخديوى بالظهور بمنتهى

موقف الخديوى

الثبات والشجاعة وأن لا ينسى أنه أمير البلاد وأن عرابى لا يجرؤ أن

يعصى له أمراً ، فلما وصل الخديوى ومن معه الى السراى خرج الى الساحة

ومعه كولقن ويحيط به على مسافة قصيرة بعض كبار الضباط وسار

الخديوى الى الساحة بقدم ثابتة ورباطة جأش . وكان ذلك عصر

الجمعة ١٥ شوال ١٢٩٨ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو يوم فذ فى تاريخ

نهضة البلاد الوطنية إذ فيه لم يكتف الجيش بعرض مطالب الجهادية

بل كان على رأس المطالب دعوة مجلس النواب للانعقاد . وكان عرابى

وحوله كبار الضباط فى وسط الميدان فتقدم نحو الخديوى وما أن

رآه الخديوى يتقدم ممتطياً جواده وشاهراً سيفه حتى صاح به أن انزل

قتل عرابى وسار نحو الخديوى وحوله حراسه شاكى السلاح وأدى

التحية ، فنادى به الخديوى أن أغمد سيفك فلبى الأمر، وسأله الخديوى
عن معنى كل هذا فأجاب عرابى أن للأمة ثلاثة مطالب

أولا - عزل جميع الوزراء وتعيين وزارة جديدة

ثانيا - دعوة مجلس النواب للانعقاد

ثالثا - زيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠

وقال عرابى ان الجيش قد أتى للحصول على هذه المطالب بالنيابة عن
الأمة وان يبرح ذلك المكان حتى يحظى بها . فقال الخديوى ان هذه
الطلبات ليست من خصائص الجهادية واتجه إلى « كولفن » كأنه يريد منه
إبداء رأيه فأشار إليه بعدم بحث هذه المطالب مع الضباط وأن يدخل
السراى ويتركه لمفاوضتهم . فدخل الخديوى السراى وكان بها الوزراء
وقناصل الدول واستأنف « كوثن » الكلام مع عرابى وظل معه إلى أن
حضر نائب القنصل العام وهو « شارلس كوكسن Cookson » قنصل
الأسكندرية . قال القنصل مخاطبا عرابى : ان الطلب الأول من خصائص
مولاك، وطلب تشكيل مجلس النواب من خصائص الأمة، وزيادة الجيش
لا لزوم لها لأن البلاد فى حالة سلم وسياسة الاقتصاد تطلب ذلك . فقال
عرابى إنه نائب عن الأهلى فى تنفيذ هذه الطلبات بواسطة هؤلاء
المساكر وهم أولادهم واخوتهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود
على الوطن بالمنفعة والصلاح ، فأعلمهم القنصل بخطورة استعمال القوة .
وبعد أخذ ورد صمم عرابى على ضرورة إسقاط الوزارة قبل انصراف
الجند فقبل الخديوى ووعده بإجابة الطلبين الآخرين فى الوقت المناسب

السراى عرابى
على طلباته

واتفق على دعوة شريف باشا لتكوين الوزارة الجديدة وكان شريف
في ذلك الوقت يعد أكبر رأس للحزب الوطنى فابتهج الضباط والجنود
وهتفوا بحياة الخديوى وتركوا الميدان إلى معسكراتهم بمنتهى الهدوء
والنظام، وطلب الضباط مقابلة الخديوى فأذن لهم وتصافى الجميع

وإنا لنسجل هنا هذا النصر بمزيد الإعجاب والفخر لا لأهمية
أهمية هذه الظاهرة

المطلب النيابى الذى وعد الخديوى بإجابه ، فحسب بل للروح الوطنية
العالية التى سادت الجميع فى ظروف دقيقة وفى جو محمل بالكهرباء تتردد
فيه أنفاس الجميع سراعاً تلهفا لما عساه أن يحصل ، فلو أن كلمة بسيطة من
أحد الجانبين نبت عن الصواب ، أو لو أن إيماءة جاءت فى غير موضعها
لسببت كارثة للبلاد ، ولكن الجانبين احتفظا بحدود الواجب وتمسكا
بفضيلة الكرم وضبط النفس فانتهى اليوم بفوز وطنى عظيم . وخلق
بعرابى أن يفاخر بهذا النصر أمام المجلس الذى حاكمه إذ يقول : « إن
البلاد التى لم يكن بها مجلس نيابى يحفظ للأمة حقوقها فى كافة ممالك
الأرض يحصل فيها أكثر من ذلك بحيث يسفك فيها كثير من الدماء
وهذا لا يخفى على كل متذكر لأن الحاكم المستبد لا يسلم فى الشورى
بسهولة ، ونحن بحمد الله تعالى لم يحصل منا أدنى شيء يخل بالراحة . »

الفصل الثالث

بداية عهد جديد

أما شريف باشا فبعد مفاوضات بينه وبين كبار الأعيان ونواب البلاد من جهة وبين ضباط الجيش من جهة أخرى قبل تأليف الوزارة في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومن أعضاء الوزارة مصطفى فهمي للخارجية ومحمود سامي البارودي للحرية واحتفظ شريف بالداخلية واسماعيل أيوب للأشغال وقدرى للحقانية ومحمد زكي للمعارف وعين بطرس غالي كبيراً لكتاب المجلس ، ومع أن شريف كان قد اشترط عند قبوله الوزارة أن يخلد الجيش الى السكون ، وأن يمثل عرابي وزملاؤه لأوامر الحكومة بالانتقال بجنودهم من القاهرة فان انتصار الجيش في يوم ٩ سبتمبر ونجاحه في املاء مطالبه أمام الخديوى على أطراف الأُسنة قد أودى بسلطة الخديوى وجعل للجيش نفوذاً وسلطاناً فوق نفوذ وساطان الحكومة

يدلك على ذلك الخطابات التى كتبها أحمد عرابي وزملاؤه إلى قناصل الدول لمناسبة مظاهرة يوم ٩ سبتمبر ف فيها يتعهدون لهم بحفظ السلام وصيانة الأمن العام وحماية مصالح رعايا الدول الأجنبية الصديقة ، مع أن الحكومة كانت قائمة ولا يصح أن يتولى مسئولية النظام العام سوى السلطات المشروعة . وقد كتب السير ادوارد



مصطفیٰ ریاضی باشا



محمد شریف باشا

مالت « عقب حادثة ٩ سبتمبر يقول « ان الخديوى يائس ولم تعد له ثقة فى اخلاص الضباط له . ولا رجاء البتة فى راحة أو استقرار إلا بقمع الجيش ، هذا رأى الخديوى وكما مضت الأيام اتسعت رقعة الخلاف ، على أن شريف باشا لم يكن بالوزير الذى يقبل أن يكون آلة فى يد خطة شريف باشا الجيش ، فقد وضع لوزارته خطة صريحة منذ البداية وهى أن يعمل أولا على تنفيذ القوانين العسكرية التى اقترحتها اللجنة التى شكلت لاصلاح رجال الجهادية فى عهد محمود سامى البارودى وكان عرابى أحد أعضائها ثم يأمر بنقل الوحدات التى يترأس عليها عرابى وعبد العال خارج القاهرة ومتى صفا الجو من الروح العسكرية أشار على الخديوى بدعوة مجلس النواب وعرض عليه مشروع الدستور الجديد ، وكان من رأيه أنه اذا اجتمع مجلس النواب انتقلت الزعامة الوطنية من الجيش الى النواب وأمكن الوزارة أن تعتمد على مؤازرة النواب فى مشروعاتها التى كانت تقضى باصلاح النظام الحكومى مع مراعاة مركز البلاد من حيث علاقاته مع الأجانب فيما يختص بشئون الدين . هذه هى الخطة الحكيمة التى سارت عليها وزارة شريف باشا والتى كان من شأنها أن تصل بالبلاد إلى الغاية الوطنية المطلوبة لولا تدخل الدول واسراف الجيش كما سنرى

وتنفيذاً لهذه الخطة ذكر شريف فى كتابه للخديوى فى بدء تأليف الوزارة ، أن المراقبة الثنائية التى قوبلت فى أول الأمر

بالطمع والنقد قد ساعدت الحكومة وأدت خدمات تذكر في سبيل استقرار الحالة المالية ، وأن الوزارة لذلك تشير بابقاء المراقبة بالنظام الذى وضع لها في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ . ومن هذا يتضح أن شريف باشا المشهور بوطنيته وعطفه على الحركة الدستورية كان يرى أن التفاهم مع حكومتى إنجلترا وفرنسا أمر ضرورى ولو في أول الأمر لحسن سير الأمور المالية والسياسية في البلاد

وفي ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ صدرت القوانين العسكرية الخاصة بالترقيات والاستبداد والمعاشات والأجازات فارتاح الحزب العسكرى لصدور هذه القوانين وأعانوا إخلاصهم للوزارة ، وكان في ذلك الوقت عدد كبير من أعيان البلاد ونوابها أمثال عبد السلام المويلحي والشريعى ومحمد سلطان وأمين الشمسى والشيخ على الليثى فقدموا لشريف باشا عريضة يلتمسون فيها انتخاب المجلس النيابى ودعوته للانمقاد بحيث يكون له ما للمجالس الأتم الأوربية المتمدينة من الحقوق ، فأخذ شريف يمدق قانونا أساسيا للمجلس النواب الجديد وأصدر الخديوى في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ أمراً بانتخاب الأعضاء بحسب قانون سنة ١٨٦٦ القديم ودعوتهم للاجتماع في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

دعوة مجلس
الشورى للانمقاد

وعلى أثر ذلك تقرر إرسال عرابى وألايه الى رأس الوادى بمديرية الشرقية ، والألاى السودانى برياسة عبد العال حلمى إلى دمياط فامتثلا للأوامر ، ولكن عرابى لم يغادر القاهرة كضابط عادى بل كزعيم وطنى كبير إذ طاف في شوارع القاهرة وهو في طريقه إلى المحطة

انتقال عرابى
إلى رأس الوادى

واستقبل بحماسة شديدة أدت إلى مظاهرة كبرى في المحطة خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة وآخرون من الوطنيين، ونثرت على الجنود الزهور والرياحين ووزعت عليهم الحلوى وتكررت هذه المظاهر على المحطات الأخرى إلى الزقازيق حيث بقى عرابى وجنوده موضع الاحترام والاحتفاء من الجميع

* *

وفي أثناء ذلك كانت الحوادث الأخيرة قد وصلت إلى تركيا ^{بدء تدخل تركيا والدول} فاشتم منها الباب العالي رائحة الثورة وتزعزع حكومة الخديوى، وأراد أن يعيد حكومة مصر إلى سابق تبعيتها مباشرة للدولة، وقد شاهدنا هذه الرغبة من جانب الباب العالي عقب عزل الخديوى اسماعيل وتنصيب توفيق. وكان عرابى قد بدأ يكتب الباب العالي ويشرح له مطالب الوطنيين ومظالم الضباط المصريين ويشكو له تدخل المراقبين الأجانب فى شئون البلاد وتسلب المسيحيين على مصالح رعايا السلطان. ومع أن غرض الحركة الوطنية التى يمثلها الجيش هو تحديد سلطة الخديوى وإقامة حكومة نياية دستورية وهو غرض لا يمكن أن يلقى استحسان السلطان أو تأييداً منه اذ كان هذا منافياً لخطة الباب العالي فى سياسة الدولة العثمانية، إلا أن الباب العالي لفرط رغبته فى انتهاز الفرص لم يسعه سوى المبادرة بارسال وفد صغير على رأسه المشير على نظامى باشا أحد الياوران وعلى فؤاد بك لتحية الخديوى وللبحث فى حالة الجيش وتعرف أسباب الفتنة والشكوى، فوصل نظامى باشا فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

ارسال وفد
تركى الى مصر

وكانت ثائرة الجيش قد هدأت وبدأت الحكومة في تنفيذ مشروعاتها في جو يدل ظاهره على استقرار الحالة واستتباب النظام فاكتمل نظامي باشا بمقابلة الخديوي وحضور الولاة وزيارة بعض المصالح والآلات الثاني بقصر النيل وأميره طلبه عصمت ، وكان نظامي يخطب في الجند حاثا على طاعة الخديوي ممثل السلطان في البلاد ويقول من يعص الخديوي فقد عصي السلطان .

ولما رأت الحكومتان الانجليزية والفرنسية نشاط تركيا السياسي في مصر أوجستا خيفة فأرسلتا إلى ممثليهما إشيران عليهما بالترحيب برسل السلطان ومنعه من التدخل في حكومة البلاد بأي صفة ثم بدا للحكومتين فجأة أن رعاياهن في مصر قد يحتاجون إلى موئل يلجأون إليه إذا اضطرب النظام في البلاد فأرسلتا سفينتين حربيتين لا بصفة مظاهر بحرية أمام المياه المصرية بل بمثابة رد عملي على حضور الوفد التركي إذ لم يقع في البلاد ما يبرر إرسال هذه السفن ، فغضبت تركيا وأبلغت الدول أن وجود السفن يثير النفوس في مصر وربما أدى ذلك إلى حدوث ثورة

إرسال سفن
بحرية انجليزية
وفرنسية

أما الخديوي والحكومة المصرية والجيش والحزب الوطني فانهم جميعاً أخذوا على غرة لأنهم لم يتوقعوا أن ينشط الباب العالي ويرسل إلى البلاد رسلا من لدنه ليدل على أن تركيا هي صاحبة السيادة في مصر ومن يدري ما قد يؤدي إليه مثل هذا التدخل ؟ لذلك انصرف هم الحكومة إلى مطالبة إنجلترا وفرنسا بتقصير أمد هذه الزيارة وفعلوا بذلك المساعي

في القسطنطينية وفي مصر لعودة الوفد، فطلبت تركيا أن تنسحب السفن الحربية الانجليزية والفرنسية أولاً، فأبلغ اللورد «دفرين Dufferin» سفير إنجلترا لدى الباب العالي أن السفن ستغادر الميناء في نفس اليوم الذي يبحر فيه الوفد التركي. وفي يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد وأقلعت السفن، وعاد شريف يحاول تنفيذ خطته بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد بعد أن هداً الجو بانتقال الجنود ورؤسائهم إلى داخل البلاد وعودة الوفد التركي إلى بلاده. فأصدر الخديوى عقب مغادرة الوفد للقاهرة أمراً بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب، ولما تم الانتخاب بحسب الطريقة القديمة وهي أن يتولى العمدة والمشايخ اختيار واحد أو اثنين عن كل مديرية وثلاثة عن القاهرة واثنين عن الإسكندرية وواحد عن دمياط اجتمع النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وكان مؤلفاً من ٨٢ عضواً وقد افتتحه الخديوى بخطاب جاء فيه :

« أبدى لحضرات النواب ممنونيتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى في الأمور العائدة عليهم بالنفع . وفي علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة فأما الآن فنحمد الله تعالى على مايسر لنا من رفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة . . . فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوف لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم .

سفر الوفد التركي .
واقلاع السفن

افتتاح مجلس
النواب ٢٦ ديسمبر
سنة ١٨٨١

« فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة مخلصاً في خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته في المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم . . . فالواجب علينا الاعتدال والتأني وحسن التبصر وأن نكون يداً واحدة في إتمام الأعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم . »

وقد رد المجلس على خطاب الخديوى وسر الخديوى من روح الاعتدال والحكمة التى بدت فى خطاب النواب وصرح للسير « إدوارد مالت » بأنه منشرح من مسلك النواب ومتفائل خيراً وأن البلاد داخله فى دور إصلاح وتقدم .

مسائل الخلاف
بين المجلس
والحكومة

وأخذ المجلس يباشر تنظيم شئونه وأخذت الوزارة تعد القانون الأساسى للمجلس لعرضه عليه بأقرب فرصة . وكان أمام الحكومة مسألتان لا بد لها من أخذ رأى الدولتين فيهما قبل عرض القانون لعلاقتها بالمسألة المالية . أما الأولى فهى ميزانية الجيش وكان من رأى وزير الحرية وضباط الجيش أن تزداد الميزانية بحيث تستطيع الوزارة إبلاغ عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ وهو العدد المنصوص عليه فى الفرمانات وكانت المراقبة المالية تميل إلى زيادة ميزانية الجيش لدرجة ما ولكنها كانت تعارض فى زيادة عدد الجيش وكان شريف من رأى المراقبين وأخيراً قر الرأى على تحديد ميزانية الجيش ٥٢٢٠٠٠ جنيه بزيادة ١٥٤٠٠٠ جنيه على ما كانت عليه فى العام الماضى وكان المطلوب أن تزداد الميزانية ١٢٦٠٠٠ جنيه أخرى .

أما المسألة الثانية فكانت أدق وأشد خطورة من المسألة الأولى وكانت الصخرة التي تحطمت عليها سفينة الآمال الوطنية التي كان ينتظرها الشعب من الوزارة والمجلس بفارغ الصبر . وذلك أن الوزارة رأت أن قانون سنة ١٨٦٦ أصبح لا يلائم حالة البلاد وما وصلت إليه من الرقي فزادت في حقوق المجلس وتوسيع اختصاصه وقررت أن ^{حق مناقشة الميزانية} يكون للنواب حق النظر في القوانين والنقبات العمومية وأن لا ينفذ قانون ما لم يوافق عليه المجلس . وقررت مبدأ مسئولية الوزارة لدرجة ما . أما حق مناقشة الميزانية والموافقة عليها فرأى شريف أن هذا من شأنه أن يعرض مسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة الثنائية لتدخل النواب وهو أمر لا تستطيع الحكومتان قبوله وقد اتفق مع ممثلي الحكومتين على ذلك . وكان من رأى شريف أن أى احتكاك مع الأجانب بخصوص الدين أو المراقبة قديوى إلى سوء تفاهم وإلى وقف تنفيذ سائر الإصلاحات التي يراها المجلس ، لذلك جاء القانون الأساسى خلوا من حق مناقشة الميزانية

وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حمل شريف اللائحة الجديدة وعرضها على المجلس وتكونت لجنة من ١٦ عضواً لبحثها فاقترحت اللجنة رد اللائحة لمجلس النظر لتعديلها فيما يختص بالموافقة على الميزانية ، وقالت اللجنة أن مجلس شورى النواب بما له من حق الرقابة العامة على الإدارة العامة في البلاد له أن يناقش الميزانية ويعترض عليها إذا رأى وجها لذلك ، هذا مع احترام المجلس لتعهدات الحكومة المصرية بشأن الدين

والجزية وقانون التصفية . وكان المراقبان من أشد المعارضين لمنح المجلس هذا الحق لأنهما يفقدان بذلك سلطانهما وتفق رأيهما في المسائل المالية والادارية ويصبحان مسئولين أمام مجلس النواب بعد أن كان اتصالهم بالخدوى وحكومته مباشرة ، وقالوا إن مناقشة المجلس للميزانية معناه المساس بالتعهدات الدولية التي أخذت مصر على عاتقها تنفيذها بمقتضى قانون التصفية سنة ١٨٨٠

أراء المراقبين

ويجدر هنا أن نذكر رأى «السير اكلند كولفن» المراقب الانجليزى إذ يقول فى مذكرته التى أرسلها إلى الحكومة الانجليزية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ « إنه ليس من السياسة أن نصاب الحركة الوطنية فى مصر بالفشل ، بل الأولى تشجيعها ولكن لا بد من وقفها عند حدها ولا يتيسر لها التطور والنجاح إلا إذا عرف النواب حدودهم . فالمسألة المالية والمراقبة الثنائية يجب أن يكونا بعيدين عن متناول المجلس وإلا نزعزت الثقة المالية وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الإصلاح . أما رأى المراقب الفرنسى فكان ضد النزول عن شىء من الحقوق للمجلس خوفا على مصلحة الدائنين الأجانب وكذلك كان رأى الحكومة الفرنسية

وبينما كانت المفاوضات جارية بين المجلس والوزارة وبين الوزارة والقناصل بشأن هذا الخلاف وصل إلى الحكومة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة مشتركة من الحكومتين الانجليزية والفرنسية كانت سببا فى تهيج الخواطر وتطور الحوادث تطورا خطيرا سريعا ، وكانت الوزارة إذ ذاك قد أحدثت بعض تغييرات إرضاء للجيش فعينت عرابى وكيلا

المذكرة المشتركة
٤ ابر سنة ١٨٨٢

للحرية بدلا من إفلاطون باشا وعينت الشيخ الأُمبَابِي شيخاً للأزهر بدلا من الشيخ العباسي الذي آتهم بإصدار فتوى قتل الثائرين . وهذه التعيينات الجديدة لها مغزاها وهو أن الحزب العسكري بعد أن انزوى لدرجة ما على أثر دعوة مجلس شوري النواب للاجتماع قد بدأ ينشط بسبب الخلاف الذي شجر بين المجلس والحكومة .

تدخل الدول

لما وقعت حوادث أول فبراير و٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ظهر للدول أن النظام في مصر قد بدأ يتقلقل وأن مصالح الأجانب في البلاد قد تعرضت في مصر للتلف في أي وقت ، فبدأت إنجلترا وفرنسا بصفة كونهما صاحبتَي الامتياز في مراقبة مصالح الدائنين الأجانب بمصر تفكران في طريقة لتوطيد مركز الحكومة الخديوية في البلاد في حدود الحقوق الممنوحة لها بمقتضى فرمانات الباب العالي ومعاهدة لندن ١٨٤٠ ، وكان من الطبيعي أن يتجه نظر الدولتين إلى تركيا صاحبة السيادة لتتدخل لحسم الخلاف بين الخديوى والجيش . وكانت إنجلترا بحسب سياستها التقليدية ترمى إلى تقوية الدولة العثمانية وضمان سلامة ممتلكاتها ولكنها كانت تخشى أن يؤدي تدخلها في مصر إلى احتلالها البلاد وإعادة تها إلى نفوذها الأول . وكان من رأى إنجلترا بعد أن قويت مصالحها في مصر بسبب فتح قناة السويس وشراء أسهم

خطة إنجلترا

الخديوى فيها أن تبقى مصر متمتعة باستقلالها الذاتى بإرشاد المراقبة الأوربية، لذلك كانت ترى فى تدخل تركيا ضرراً لمصالحها . على أن احتلال مصر بجنود تركية كان أخف وقعا عند الحكومة الانجليزية من احتلالها بجنود فرنسية .

خطة فرنسا

أما فرنسا فان سياستها كانت ترمى الى اغفال سيادة تركيا على مصر وعدم تمكينها من إعادة نفوذها فى البلاد، وكان من رأيها أنه اذا تطلبت الأحوال إرسال قوة فانها تفضل إرسال قوة فرنسية انجليزية فى مصر على إرسال قوة تركية . من هذا يتضح أن الحكومتين كانتا تعارضان فى إعادة نفوذ تركيا فى مصر ولذا كان موقفهما حاسماً عند ما قررت تركيا إرسال وفد نظامى باشا . ويتضح أيضاً أن بين الحكومتين خلافاً فى الرأى فيما انجلترا كانت تفضل إذا دعت الحال أن تحتل البلاد قوة تركية لمدة معينة، فان فرنسا كانت تفضل أن تحتلها قوة فرنسية انجليزية .

أما عن باقى الدول فان روسيا كانت منضمة إلى حليفها فرنسا تعاضدها فى سياستها أمام الباب العالى وفى مصر، وإيطاليا بدأت تميل إلى جانب انجلترا وخاصة بعد أن احتلت فرنسا تونس فى ذلك العام وكانت إيطاليا تطمح فى بسط نفوذها الاستعمارى على جزء من ساحل البحر الأبيض المواجه لها . أما ألمانيا فكانت سياستها بعد انتصارها على فرنسا فى الحرب السبعينية أن تفرق بين انجلترا وفرنسا، وكان من رأيها أن مصر خير ميدان تختلف فيه الدولتان

اقتراحات الحكومة
الفرنسية

على أن الحالة في مصر لم تكن قد وصلت بعد إلى حد اليأس من الاتفاق ، وكان شريف لا يزال يبنى نفسه بأن استمرار الحياة النيابية سيؤدي حتماً إلى تقليل أهمية الجيش ، وأنه يستطيع أن يستند إلى معاضدة المجلس وإبعاد الجيش عن السياسة . ولكن الدول كانت لمصر بالمرصاد تترقب الفرصة للتدخل وبسط النفوذ ، ففي أول الأمر اقترحت حكومة فرنسا على إنجلترا إرسال قائدين يحكمان الجيش في مصر أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي ، وطبعاً أن يقابل الاقتراح بالرفض من جميع النواحي لأن الشعور في مصر كان ثائراً ضد تغلب النفوذ الأجنبي في البلاد فوجود القائدين يكون بمثابة إطفاء الحريق بصب الزيت . فلما جاء « غمبetta Gambetta » على رأس وزارة فرنسا اختط لنفسه خطة حرية وساق إنجلترا أمام فرنسا في كل ما اقترح خاصاً بالسياسة المصرية ولو طال مدة وجود « غمبetta » على رأس الحكومة الفرنسية لدخلت الجنود الفرنسية مصر إما وحدها أو بالاشتراك مع إنجلترا والحال دون احتلال إنجلترا البلاد بمفردها .

فلما تسلم « غمبetta » العمل كتب إلى الحكومة الإنجليزية يخبرها بأن الوقت قد حان للاتفاق على سياسة مشتركة قوية إزاء المسألة المصرية وكان من رأى غمبetta تدعيم مركز الخديوى وإبقاء مصر تحت المراقبة الثنائية بدون إرسال جيش احتلال إذا أمكن ، وإذا تعذر ذلك في إرسال جيش احتلال فرنسي أو إنجليزي . وبفضل هذا الأسلوب الجريء استطاع غمبetta أن يكسب لجانبه اللورد جرانفل وزير خارجية إنجلترا

وكان بطبعه حذراً شديداً لاحتراص لا يريد أن يتقيد بأية خطة معينة لحل المسألة المصرية . فلما اجتمع المجلس النيابي في مصر كتب غمبتا يقترح إرسال مذكرة مشتركة لتقوية جانب الخديوى والمراقبة فأشار « سير أدوارد مالت » قنصل إنجلترا بمصر على حكومته بأنه إذا كان المقصود من المذكرة تشجيع الخديوى على معارضة المجلس النيابي الجديد فإن النتيجة ستكون فوزاً للحزب العسكرى وللباب العالى واندحاراً لشريف الذى ينظر إلى المجلس بعين الرجاء والأمل ، ومع ذلك وبالرغم من المذكرة التى كتبها « كولفن » المراقب الانجليزى وفيها ينصح بتشجيع الحركة الوطنية مع ضرورة وقفها عند حدودها المشروعة بمنع المجلس من مناقشة الميزانية والتعرض للمصالح التى يديرها الأوريون فإن الحكومة الانجليزية قبلت مذكرة الحكومة الفرنسية . وقدمت المذكرة المشتركة إلى الخديوى فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ وفيها توجه الحكومة الخطاب إلى قنصلها فتقول : -

نص المذكرة
المشتركة

« كافناكم أكثر من مرة أن تبافوا الجناح الخديوى وحكومته رغبة حكومتى فرنسا وإنجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على ما يعترضهم من مصاعب متنوعة من شأنها أن تعوق سير الأعمال العامة فى مصر . إن الحكومتين منفقتان تماماً فى الخطة التى تتبعانها بشأن مصر ، وقد تبادلنا الحكومتان المذكرة بهذا الشأن لمناسبة اجتماع مجلس شورى النواب . فبناء على ذلك أرجوكم أن تصرحوا للخديوى أن حكومتى فرنسا وإنجلترا تريان فى بقاءه على أريكة الملك بحسب

الشروط التي نصت عليها الفرامانات واعترفت بها الدولتان خير ضمان في الحاضر والمستقبل لحسن النظام واطراد التقدم والسعادة في البلاد . « إن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على ضرورة منع أسباب الارتباك سواء كانت هذه الأسباب داخلية أم خارجية ويكون من شأنها تهديد النظام القائم في مصر وذلك بتوحيد جهودهما ولايخالجهما شك في أن إعلان هذا التصريح الرسمي سيمنع حدوث ما عسى أن يطرأ من الأخطار التي قد تتعرض لها حكومة الخديوى » والحكومتان متفقتان بأن الخديوى سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما في إدارة شئون مصر وأهاليها ، وبعد أن قرئت المذكرة كلفها الخديوى بتبليغ حكومتها شكره على اهتمام حكومتيهما بهذه هي المذكرة المشتركة المشهورة التي قضت على آمال شريف في إمكان الاعتماد على المجلس النيابي في اتباع سياسة الاعتدال والتعاون مع الأجانب التي كان يشير بها . فان المذكرة جاءت دليلاً كافياً على سوء نية الدولتين نحو مصر والحركة الوطنية ، وأنهما تريدان التدخل في شئون البلاد الداخلية بطرق غير مشروعة عابثتين بحقوق السلطان وبرغبة الأهلىين وعلى ذلك سرعان ما توثقت العرى بين المجلس والجيش وأصبح الجيش وعلى رأسه عرابى النصير الذى يركن إليه النواب والشعب فى الدفاع عن حقوقهم ضد الاستبداد وتدخل الأجانب . أما عن مركز الخديوى فان المذكرة وقبولها وتبليغ الشكر من أجل إرسالها كل ذلك قد أضعف من مركزه فى نظر النواب والجند إذا اعتبره الجميع العوبة

نقد المذكرة

في يد الحكومتين وأنهما تريدانه على العبث بالحقوق التي كسبها المجلس وأما في نظر شريف والأوساط السياسية في مصر فقد كانت المذكرة بمثابة قبلة فجائية وقعت فعكرت الجو وهدمت كل الأمانى الحسنة التي كانت ترجى من وزارة شريف ، إذ ليس هناك شك في أن الدولتين قد أخطأتا في الظن بأن الحركة في البلاد مقصورة على الجيش وفاتهم أن الحركة كانت وطنية أيضاً ، وأنهما بعدم عطفهما على المجلس النيابي قد رمتا بالنواب في أحضان الجيش وكانتا سبباً في إثارة النفوس والتعجيل بالثورة

وقد ذكر شريف باشا للقنصلين عقب تقديم المذكرة أنه بسبب هذه المذكرة سيعتبر الخديوى عدو الإصلاح ، وأن الدول تريد أن تضعف الصلات بين تركيا ومصر ، وأنها تكره المجلس النيابي وتريد أن تتدخل حيث لا مبرر لتدخلها . وقد كتب قنصل إنجلترا في مصر يؤيد هذه الآراء لحكومته ويبدى لها أن الأمور كانت سائرة سيراً حسناً وأن المصريين كانوا يعتبرون إنجلترا نصيرة للآراء الحرة إلى أن جاءت المذكرة فوحدت بين جميع الأحزاب إذ اعتقد الجميع أن إنجلترا وفرنسا تريدان قمعها وظلمها ، وأن إنجلترا مسوقة وراء فرنسا ذات المطامع الاستعمارية التي ظهرت آثارها في تونس .

وحاول شريف وحاولت الحكومة الإنجليزية على أثر ما وصلها من ممثليها اصلاح الموقف إما بارسال مذكرة تفسيرية أو بارسال رد

من حكومة الخديوى ولكن الحكومة الفرنسية رأت عدم مس
المذكرة بشىء وأن الموقف يجب أن يبقى كما هو وأن على مصر أن تسمع
فتسكت !

الخلافيين الوزارة
والمجلس

وعلى ذلك بقى أثر المذكرة بدون أى تغيير وازدادت الحالة حرجاً
لتفاهم الخلاف بين الحكومة ولجنة الستة عشر وعلى رأسها سلطان باشا
ويظهر أن وسطاء السوء قد استغلوا هذا الخلاف فصاروا يحرصون كل
جانب بالاصرار على موقفه وعلى ذلك فشلت جميع المحاولات التى اقترحت
للوصول إلى اتفاق بشأن الميزانية، فمن جانب الحكومة اقترح شريف
أن يجعل للمجلس حق ابداء الرغبات بشأن الميزانية فكان رد اللجنة أن
للمجلس حق مناقشة جميع أقسام الميزانية وأخذ الصوت عليها ما عدا
الأقسام الخاصة بالجزية وقانون تصفية الديون والالتزامات الدولية .
فرفض الاقتراح بحجة أن مناقشة الميزانية والتصويت عليها بواسطة
المجلس يعتبر خرقاً للتعهدات الدولية . ثم اقترح أن يعين عدد من النواب
مساو لعدد من الوزراء ويشترك الجميع فى بحث الميزانية ويكون للرئيس
الصوت المرجح ، وظن الجميع أن هذا الاقتراح سيرضى الدولتين .
ولكن حكومة فرنسا وعلى رأسها غمبتا رفضت الاقتراح رفضاً
باتاً فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٢ وكذا فعلت الحكومة الانجليزية ولو أن
رفضها كان أخف وقما من رفض فرنسا إذ كانت انجلترا تميل الى السماح
بأن يناقش النواب أبواب المنصرف لا الأيراد . وأخيراً عرضت
الحكومة آخر اقتراح يمكن قبوله وهو أن يكون للمجلس حق

ابداء الرغبات لا في مجموع ميرانية كل وزارة فحسب بل في كل أقسام
وأبواب الميزانية فرفضت اللجنة الاقتراح ، وأخيراً أبلغ القنصلان
شريف أنهما مستعدان لعرض ما يقترحه النواب بخصوص الميزانية على
حكومتيهما لأخذ الرأى بشرط أن يتفق النواب والحكومة أولاً
على جميع مواد اللائحة . فعرض شريف هذا الرأى على المجلس فاعترضت
اللجنة على تدخل الحكومتين في شأن اللائحة . وكان قد اجتمع زعماء
الجيش والحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف . ويحسن هنا
أن نشير الى وجهة نظر كل من الجانبين

وجهة نظر النواب كان النواب يعتقدون أن لهم حق الرقابة العامة على مصالح البلاد
ومواردها وأنهم يابون أن تصبح بلادهم رهونة لمصلحة الدين فلا يسمع
لهم حتى بمناقشة جزء الميزانية غير المخصص لدفع الدين . وكانوا يعتقدون
أن هناك بلاداً مدينة بل ومفلسة ومع ذلك بقيت تلك البلاد حرة في
اختيار الحكومة التى توافق أهلها . أما فى مصر حيث أصحاب الديون
متمتعون بحقوق وامتيازات مضمونة فان الدول تأبى على مصر بالاتفاق
مع خديويها أن تدخل بعض اصلاحات يتطلبها نظام الحكم . ويظهر أن
النواب والحزب العسكرى قد أساءوا تقدير الظروف الخارجية فظنوا
اعتدال شريف جيناً واستسلاماً لرغبات الدولتين وقرروا أن الوقت
قد حان لأن يتسلم رجالهم زمام الحكم ليقودوا البلاد إلى الغرض
الأسمى غير عابئين بما يعترضهم من صعاب . أليس الجيش منهم ومعهم
فماذا يهم ؟



محمود سامی البارودی

أما شريف فكان يرى ضرورة السير في الإصلاحات بحذر حتى
لا تتدخل الدولتان وتقضيان على كل شيء . وكان شريف يعلم مبلغ قوة
المراقبة الثنائية وقوة الدولتين في حماية مصالح الدائنين والأجانب فلم ير
بداً من اتباع سياسة الاعتدال المقرونة بالحزم والرغبة في الإصلاح



الفصل الرابع

وزارة الثورة

وفي آخري يناير سنة ١٨٨٢ ذهبت لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً من النواب لمقابلة الخديوى وعرض ما قرأه رأى عليه بشأن الرئاسة واستقالت وزارة شريف، فاجتمع شريف وقنصلا الدولتين عند الخديوى ورفض شريف البقاء فى الحكم وقدم استقالته، فاستدعى الخديوى اللجنة وسألهم عما يختارون للوزارة فأبوا الإفصاح عن غرضهم بحجة أنه ليس من حقهم واكتفوا بأن طلبوا تعيين من يتفق معهم فى وجهة نظرهم ثم أشار بعض الأعيان على الخديوى بتعيين محمود سامى البارودى وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ عين محمود سامى باشا البارودى رئيساً للوزارة وعرابى بك وزيراً للحرية ومحمود باشا فهمى للأشغال ومصطفى باشا فهمى للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكرى للمعارف وحسن الشريعى باشا للأوقاف واسماعيل أيوب باشا للمالية

استقالة
وزارة شريف

تعيين محمود سامى
البارودى

وجميع هؤلاء الوزراء ماعدا مصطفى فهمى كانوا من أنصار الحزب الوطنى أو العسكرية. أما مصطفى فهمى فكان قد اختص بوزارة الخارجية فى الوزارات الأخيرة وذلك لمروته واعتدال أخلاقه. أما رئيس النظار الجديد «محمود سامى البارودى» فكان أذكى العرايين وأكثرهم خبرة وتمرساً بالأعمال الحكومية وكان طموحاً للمعالى يسمى

سيرة محمود سامي
البارودي

إلى المناصب ويتقرب من أصحاب السلطة ويستملهم إليه بكل الطرق .
فقد عمل محمود سامي مع رياض ونوبار وشريف ، وكان متضامنا مع شريف
في وزارته الأخيرة ومع ذلك لم يجد أقل غضاظة في الانتقاض عليه في
النهاية . ويرجع أول عهده بالوظائف إلى عهد الخديوي إسماعيل اذ تزوج
محمود سامي من ابنة مرضعة الخديوي فاستطاع بفضل زواجه أن يشغل
إحدى الوظائف بالسراي ثم أخذ يرتقى في مثل هذه الوظائف إلى أن
قطع صلاته بزوجه لأسباب داخلية ، وكان يظن في أول الأمر أن انفصاله
من زوجته سيوغر صدر الخديوي إسماعيل عليه غير أن لباقة وحسن
سياسته مكناه من كسب الخديوي لجانبه ، وما لبث أن تزوج من أسرة
منصور يكن باشا صهر الخديوي ، ومن ذلك الوقت أخذ نجم محمود في
الصعود فكان من قواد الفرسان في الحملة التي أرسلها إسماعيل بقيادة ابنه
الأمير حسن للاشتراك مع الأتراك في الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧
ولما عاد عين حكامداً على القاهرة . ويقال أنه كان على علم سابق بما وقع من
ضباط الجيش ضد وزارة نوبار ورفرس ولسون في أول فبراير سنة ١٨٧٩
ولما ألف شريف وزارته في تلك السنة عينه وزيرا للأوقاف ، ولما
سقطت وزارة شريف بسبب الأئحة الأساسية دخل سامي في وزارة
رياض كوزير للأوقاف أيضاً ، ولما قامت حركة الضباط ضد عثمان رفق
وزير الحرية كان محمود سامي هو الوزير المختار للحرية ثم استقال
ووقعت حادثة ٩ سبتمبر وتألفت وزارة شريف .

وكان سامي البارودي وزيراً للحرية على كره من شريف . فلما وقعت

الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب اقتنص سامى الفرصة وأخذ يعمل مع
العرايين حتى رشحوه لرياسة الوزارة، فلم يسع سلطان باشا رئيس المجلس
إلا أن يشير على الخديوى بتعيين محمود سامى البارودى رئيساً للوزارة
إجابة لرغبة الجيش . وبذا جاء تعيين محمود سامى بناء على اقتراح الجهادية
والنواب ولم يكن بناء على دعوة من الخديوى . والحقيقة أن محمود سامى
لم يكن له من الرياسة إلا اسمها إذ كان عرابى مسيطراً على الوزراء وعلى
كل شىء فى الحكومة . وما كاد يعلن خبر تأليف الوزارة الجديدة وتغلب
المجلس على الحكومة حتى قامت الأفراح والولائم فى كل مكان
ابتهاجاً بذلك النصر، وأصبح يدعى عرابى كعبة يحج إليها الأعيان وطلاب
الحاجات من كل صقع حتى امتلأ بيته بالزائرين وهداياهم

الشيخ محمد عبد . وكان يساعد العرايين فى ذلك الوقت بالفكر والقلم واللسان الاستاذ
الأمام الشيخ محمد عبد الذى يعد بحق فى طليعة المصلحين المفكرين
فى مصر بل وفى الشرق الاسلامى . وقد درس فى الأزهر ثم لما هبط
مصر جمال الدين الأفغانى كان محمد عبده من أنبغ تلاميذه ، فكان يعمل
مع استاذة فى تحرير المقالات الاجتماعية والسياسية فى الجرائد الوطنية
ولما سقطت وزارة شريف فى أول عهد الخديوى توفيق ونفى جمال الدين
الأفغانى إلى جده أخرج محمد عبده من وظيفة التدريس بدارالعلوم وأمر
بالبقاء بقريته بالبحيرة ، غير أن رياض باشا مع ما اشتهر به من عطفه على
حركة الجامعة الاسلامية سعى له حتى عينه سنة ١٨٨٠ لرياسة تحرير
«الوقائع الرسمية» فأتخذ محمد عبده من الجريدة ميداناً للنشر دعاية اصلاحية

في الدين والعمران ، وكان يختلف عن استاذة جمال الدين في أنه لم يكن من أنصار الطفرة بل كان يؤمن بالتدرج والتطور ، ولذا كان من رأيه أن يعم التعليم الصحيح وينتشر بين الناس حتى يثبت بذلك النظام الدستوري في البلاد وتقوى جذوره في نفوس القوم ، واستمر محمد عبده يؤازر الوطنيين ويشترك معهم في وضع الخطط حتى جاءت وزارة محمود سامي البارودي فكان محمد عبده من أكبر الرؤوس المفكرة بجانب الوزارة وكان يؤازر الوزارة جماعة من الكتاب والمفكرين الأجانب بمصر

مثل « ولفرد اسكون بلنت Blunt » الانجليزى وهو شاعر مثر انجليزى الكتاب الاجانب كان يزور مصر في شتاء سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ وكان يميل إلى معايشة الأعراب والمسلمين ويعتقد في امكان تجديد الأمم العربية على أساس إسلامي صحيح ، فلما علم بحركة الوطنيين في مصر ساهم في الحركة بكل قواه فكان يشجع العرايين ويتوسط بينهم وبين القنصل الانجليزى والحكومة الانجليزية وقد دافع عن عرابي إلى النهاية . ومن الكتاب الأجانب الذين ساعدوا العرايين « جريجورى Gregory » الانجليزى والمسيو « نينييه Ninet » السويسرى

لائحة المجلس
الجديدة

وكان يظن في أول الأمر أن الوزارة الجديدة سوف تتعثر في أذيال الارتباك والفشل بمجرد اضطلاعها بالأعمال ، ولكن الوزارة سارت في بداية عهدها بروح المسالمة والاعتدال . وفي ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم محمود سامي للمجلس مشروع اللائحة الأساسية بحسب ما اقترحتة لجنة الستة عشر فوافق عليه المجلس وأهم ما جاء فيه خاصا بنظر الميزانية هو : المادة الحادية والثلاثون : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة

السنوية تقدم لمجلس الوزراء سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر
المادة الرابعة والثلاثون : لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات
الويركو (الجزية) المقرر للاستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به
الحكومة في أمر الدين بناء على لأئحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت
بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها
ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية
بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا في الميزانية
ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية

أما عن المسؤولية الوزارية فجاء في القانون ما يأتي : —

المادة الحادية والعشرون : النظار متكفلون في المسؤولية أمام
مجلس النواب

المادة الثانية والعشرون : كل من النظار مسئول عن إجراءاته
المتعلقة بوظيفته

المادة الثالثة والعشرون : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب
ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخبرات وبيان الأسباب
ولم تستعف النظارة فلاحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب
وتحديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفتره ثلاثة أشهر من تاريخ
يوم الانقضاء .

المادة الرابعة والعشرون : إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول ينفذ الرأى المذكور قطعيا

ويتضح من هذه المواد أن المجلس راعى الحدود الموضوعة له ولم يتعداها إذ نص فى صلب القانون على عدم النظر فيما له علاقة بالدين والتزامات الحكومة نحو الأجانب ، وقد أوصى محمود سامى فى خطابه للمجلس عند نظر اللائحة بالمحافظة على حدود هذا القانون ومراعاة هذه الحدود حتى تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها ، وقد أقيمت الاحتفالات فى جميع أنحاء القطر وخاصة فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بالموافقة على القانون الأساسى كما أقرته لجنة المجلس .

غير أن روح الاعتدال لم تدم طويلا ، وسرعان ما ظهر إسراف ازدياد نفوذ الجيش الجيش وعلى رأسه عرابى فى كل شأن من شئون الدولة ، إذ قررت الوزارة زيادة عدد أليات الجيش وزيادة مراتب الضباط والعسا كردون أى اكترات لرأى المراقبين أو لايرادات الدولة . ثم قررت ترقية كثيرين من الضباط بعد أن أحالت عددا كبيرا من الجرا اكسة والأثر اك إلى الاستيداع ومع أن قانون الترقية العسكرية كان يقضى بامتحان الضباط قبل ترقيةهم فان عرابى قرر ترقيةهم لمجرد اقتناعه بكفايتهم وعدم رغبة الضباط والعسا كر فى عمل الامتحانات . وكان الخديوى قد أنعم على عرابى برتبة الباشاوية فطلبها عرابى أيضا لرفقائه عبد المال وطلبه عصمت وعلى فهمى . ولما أحس الجيش بازدياد نفوذه وتفوق كلمته طغى رجاله وإستهانوا بالسلطات العامة فضعفت هبة الحكومة وخاصة فى الأقاليم حيث اضطرب الأمن

وهاجر الأعيان إلى القاهرة يتزلفون إلى الجيش وقواده . ولما انقضى مجلس شورى النواب فى مارس ١٨٨٢ - سحب القانون لم يبق شك فى أن النهضة الدستورية التى كان يرجوها شريف وساطان والمولى والشمسى والشريعى وأمثالهم قد تمحلت إلى قيام حكم الجيش والسيف فى الجميع .

موقف الدول

هذه الأحوال التى كانت فى مجموعها تشير إلى قرب وقوع حوادث ذات بال قد لفتت من جديد نظر الدولتين وخاصة بعد أن أصبح مركز المراقبين فى الحكومة بدون جدوى . وكانت وزارة « غمبتا Gambetta » فى فرنسا قد سقطت فى نفس الوقت بالتقريب الذى فيه سقطت وزارة شريف فى مصر وجاء بعد « غمبتا » « ده فرسينيه de Freycinet » وكان على عكس غمبتا بطيئاً متردداً لم يكون لحكومته سياسة محدودة بشأن مصر . ويلوح أن خطته السياسية كانت سلبية نظرية أكثر منها إيجابية عملية ، فكان يرى وجوب عدم تدخل تركيا كما كان يرى عدم تدخل فرنسا أو إنجلترا بمفردهما بل إحالة المسألة إلى مجمع الدول . غير أن فرنسا كانت على كل حال قد ارتبطت بالذاكرة المشتركة التى قدمت لمصر فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ فى عهد « غمبتا » ولم يبق إلا الاتفاق مع إنجلترا على طريقة التدخل متى حان وقته . وكانت تركيا قد أرسلت احتجاجاً للدول على أثر تقديم المذكرة المشتركة فجاءها الرد من النمسا والمانيا وإيطاليا والروسيا بأن هذه الدول ترغب فى بقاء الحالة الحاضرة فى مصر على ما هى .

سقوط وزارة غمبتا
فى فرنسا

خطة ده فرسينيه

عليه بحسب الفرمانات التي منحها السلطان للخديوى، وإن هذه الحالة الحاضرة لا يمكن أن يلحقها أى تعديل إلا بموافقة الدول مع الباب العالى فجاء هذا الجواب هادماً لكل ما كان يحول بخاطر الباب العالى من الآمال بشأن إنفراده فى تثبيت سلطانه بمصر واحداث ما يراه من التغييرات .

أما حكومتا انجلترا وفرنسا فبعد أن كانتا فى عهد « غمبتا » تعتمدان على جهودهما الخاصة أرادتتا بعد ذهاب غمبتا ووصول احتجاج

الحكومة التركية أن تشركا الدول معهما فأرسلت الحكومتان فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ الى الدول كتاباً دورياً تستعلمان فيه عن استعداد الدول لمبادلة الآراء معهما بشأن الأحوال فى مصر، وقد ذكرت الحكومتان أن الحالة فيها لا تتطلب التدخل الآن ولكن اذا حدث ما يدعو للتدخل فان الحكومتين ترغبان أن يكون هذا التدخل بناء على رغبة صادرة من الدول، ولذا يستحسن أن بدعى الباب العالى للاشتراك فى التداول أيضاً .

وقد رحبت الدول بهذه الدعوة وأعلنت استعدادها للاشتراك فى المباحثة وبقيت تنتظر تطور الحوادث أو ما تعرضه عليها الحكومتان من الاقتراحات، وأخذت الحكومتان تفكران فى مخلف الاقتراحات من غير جدوى فاقترح « لورد جرانفل Granville » مثلاً أن يرسل مندوبان ممتازان للعمل مع القنصلين والمراقبين، واقترح « فرسنيه » عزل الخديوى وتعيين الأمير عبد الحليم أكبر أفراد الأسرة الخديوية مكانه وقد رفضت الحكومة الانجليزية الاقتراح الأخير لأنه يعد خيانة

للخديوى بعد أن شجعتة الحكومتان ووعدتاه بالمساعدة

وينما الحكومتان فى أخذورد للوصول الى حل يتفقان عليه بشأن

الحالة فى مصر اذا بازمة سياسية خطيرة قد حلت بمصر على أثر حادث غريب ^{حادث محاكمة الضباط الجراكسة}

وذلك انه لما أسرف عرابى فى ترقية أنصاره من ضباط الجيش دون الضباط

الأتراك أو الجراكسة تدمر الآخرون وبدأوا يجتمعون ويتشاورون

فما آل اليه أمرهم ، ووصل إلى مسامع عرابى أنهم يريدون اغتياله هو

وكبار ضباطه فأصدر أمره فى ١٩ - ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٢ بالقبض على ٤٨

ضابطا من بينهم عثمان رفقى وزير الحرية السابق .

وسرعان ما تألف مجلس عسكرى برئاسة الفريق راشد حسنى

لمحاكمة المتهمين ، فحقق معهم المجلس فى جلسات سرية لم يسمح للمتهمين

فيها بالدفاع عن أنفسهم ، وقضى على أربعين منهم بالتجريد وبالنفى المؤبد ^{فظاعة الحكم}

فى السودان ومن هؤلاء عثمان رفقى . وظاهر أن هذا الحكم على مثل هذا

العدد من الضباط لمجرد تفكيرهم فى الانتقام من عرابى وزملائه كان فى

نهاية القسوة ، فلما عرض الحكم على الخديوى للموافقة تردد كماداته

لا عن سوء قصد لأنه هو الذى أمر بعقد المجلس العسكرى وتوسيع

نطاق التحقيق ، ولكن لعله بأن الحكم جاء جائراً وعرضة للنقد . وعلى ^{موقف الخديوى}

ذلك شاور ممثلى الدول فى الحكم فتصحوه باستعمال الرأفة ، ولزيادة الاحتياط

رأى أن يعرض الأمر على الباب العالى لأن تنزيال عثمان رفقى باشا من

رتبته كان من حق السلطان نظرياً ، فما كاد الوزراء يسمعون بذلك حتى

اغتاجت خواطرهم واشتطوا فى خطابهم مع الخديوى واتهموه بأنه صار

آلة في يد قناصل الدول ، وانه بالرجوع الى تحكيم الباب العالى قد نزل عن الاستقلال الداخلى للبلاد وجعل من مصر ولاية عثمانية بسيطة . ووصل الغضب بالوزراء الى درجة أن رئيس الوزراء أبلغ القنصلين دهشته من تصرف الخديوى وأنه إذا جاء الأمر بالغاء حكم المجلس فان الأمر لا ينفذ وانهم سيعارضون ولو بالقوة وصول مندوبى السلطان

وكان الوزير يعلم بطبيعة الحال مقدار كراهية الحكومتين وخاصة حكومة فرنسا لأقل تدخل من جانب تركيا فى شئون مصر . لذلك لما وصل الى علم الحكومتين رغبة الخديوى فى استشارة الباب العالى واستعداد هذا للتدخل بطريقة ما سارعتا بنصح الخديوى بعدم انتظار

تعديل الحكم

أمر الباب العالى وإصدار أمره باستبدال العقوبة من لقاء نفسه ، وعلى ذلك أصدر الخديوى قراراً فى ٩ مايو بتعديل الحكم الى نفى الضباط خارج مصر دون تعيين السودان ، فمز على عرابى ومحمود سامى أن ترغم الوزارة والجيش فى أمر كهذا يهملهم شخصياً إذ كانت المؤامرة فى نظرهم مدبرة ضدهم وعلى ذلك اشتد الجفاء بين الوزراء والخديوى وتوترت العلاقات

الجفاء بين الوزراء
والخديوى

بينهما بدرجة أن الوزراء لم يكتفوا بعدم الاتصال بالخديوى بل عملوا على إبعاده عن الحكم ، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر أن الخلاف بينهم وبين الخديوى يقتضى عرض موضوع الخلاف على مجلس النواب فأصدروا فى ١٢ مايو دعوة بعقد مجلس الشورى دون عرض الأمر على الخديوى وفعلا اجتمع الاعضاء ، ولكن وطنيتهم أملت عليهم خطة حكيمة إذ

الوزراء يدعون
مجلس النواب

أبوا أن يجتمعوا بصفة رسمية ، واكتفوا باجتماعهم في منزل سلطان
باشا رئيس المجلس

ويعتبر دعوة المجلس بدون أمر الخديوى أول عمل ثورى قامت به
الوزارة ، وحاول النواب ورئيسهم أن يصلحوا بين الخديوى ووزرائه فلم
يفلحوا وأصر الخديوى على موقفه ، وأخيراً رأى أن يوافق الخديوى
على ابقاء الوزراء دون رئيسهم لما وقع منه في حق الخديوى ، فرضى
الخديوى وعرض رئاسة الوزراء على مصطفى فهمى باشا فأبى وبذلك
عادت المشكلة الى ما كانت عليه ، وقد اقتنع الجميع بأنه ما دامت العسكرية
متفوقة في البلاد تعذر قيام وزارة جديدة تقبل مسئولية الحكم ولذا
لم يكن هناك بد من بقاء الوزارة الى أن تسنح الفرصة ، وفعلت هذات
الحال نوعاً ونفى الضباط المحكوم عليهم الى سوريا ومنها الى القسطنطينية
وكانت حكومة فرنسا قد خشيت تدخل تركيا فقام «دى فرسنيه»
رئيس حكومة فرنسا الحكومة الانجليزية في ضرورة إرسال أسطول
بحرى الى الاسكندرية مكون من ست سفن لكل دولة ، وأن تكتب
الدولتان لمنع تركيا من التدخل ، وأن تخطر الدول ويطلب إليها الاشتراك
في نصح الباب العالي بالامتناع عن التدخل . وقد وافقت الحكومتان
مبدئياً على إمكان دعوة تركيا للاشتراك معهما ولكنهما لم يعلننا هذه
الرغبة فكان ذلك سبباً في فشل الغرض الذى من أجله أرسلت الدولتان
أسطوليهما .

مصطفى فهمى
يرفض تأليف
الوزارة

إرسال أسطول
البحرية وفرنسى
الى الاسكندرية

ولما شاع الخبر خشى الناس عواقب وجود السفن الحربية وأظهر محمود

أثر وصول
الاسطول

سامي وعرابي وأنصارهم استعدادهم للمصالحة وخدمة الخديوي باخلاص وعادت العلاقات في الظاهر بين الخديوي والوزراء الى مجاريها، وفي ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وصلت السفن الانجليزية بقيادة أمير البحر « بوشامب سيمور Beauchamp Seymour » والسفن الفرنسية بقيادة أمير البحر « كنراد Conrad » ولو اشركت الحكومتان معهما تركيا لهدأت الحال ولا يقن النواب والضباط أن تركيا بالاتفاق مع الدولتين تريد حماية الخديوي وتأييد مركزه .

أثر عدم اشتراك
تركيا

وكانت الحكومة الفرنسية ترجو على أثر ارسال الأساطيل أن يتشجع الخديوي ويقلل وزرائه ويعين وزارة معتدلة قوية يرأسها رجل معروف كشریف باشا، ولكن عدم اشتراك تركيا مع الدولتين أضاع الثمرة من ارسال السفن اذ اعتقد الجميع أن الباب العالي لا يوافق على تدخل الحكومتين لتأييد مركز الخديوي، وأن نيات الدولتين نحو مصر غير خالصة فعاد التحالف القديم بين النواب والجيش للدفاع عن مصالح البلاد ضد تدخل الأجانب، وأخذ عرابي ينظر في استعداد البلاد من الوجهة الحرية، وبذا ترعزت الثقة في بقاء الحالة الحاضرة وأخذ الأجانب يغادرون البلاد بكثرة، وأخيراً رأى قنصلا الحكومتين أن الفرصة قد سنحت لعرض انذارها النهائي وهو ما كان يحول بخاطرهما ومهدا له منذ أن وصلت السفن الحرية فقدا في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ مذكرة لرئيس الوزارة طلبا فيها

الانذار النهائي

١ - إبعاد عرابي عن مصر بصفة مؤقتة محتفظا برتبة ونياشينه

٢ - ارسال عبد المال حلمى وعلى فهمى الى قراهم فى داخل القطر

محتفظين أيضاً بالمرتب والرتب

٣ - استقالة الوزارة القائمة بالأمر

وعلى أثر ذلك انقطعت العلاقات بين ممثلى الدول والوزارة كما

قطع المراقبان « مسيو برديف » الذى عين بدلا من « ده بلنير » والسير

« أوكلند كولفن » علاقاتهما مع الوزارة .

ولما عرض الأمر على الوزراء أنكروا حق تدخل الدولتين .

ولما علموا أن الخديوى قبل هذه الشروط قدمت الوزارة إستقالتها

فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ وكتبوا فى الوقت نفسه احتجاجاً أرسلوه للخديوى

قالوا فيه بما أنه قبل الشروط التى قدمتها الدولتان فيكون قد وافق على

تدخل الأجانب مخالفابذلك الفرمانات السلطانية . ولم يكن فى استطاعة

الوزارة أن تؤخر استقالتها بعد أن قبل الخديوى الشروط وإلا عدت

استقالة

الوزارة ثائرة علناً، وقد كانت الفرصة سانحة للقبض على ناصية الحال

لولا تطرف العسكرية، فقد دعى شريف لتأليف الوزارة فلم يقو على

ذلك بسبب نفوذ العسكرية وعدم رضوخهم، وكان قد اشترط أن يقبل

العرايون تنفيذ المذكرة الأخيرة ، فلم يقبلوا بالطبع ورفض الوزارة

رغم تأييد مسيو دفرسنيه له رسمياً فى برقية أرسلها إلى قنصل فرنسا بمصر

ثم زال الأمل فى إمكان تعيين وزارة قوية تضطلع بالأعمال . وما لبث

الحيش والبوليس
يطلب عرابى

الحال أن تفاقمت بسبب تهديد العسكرية والبوليس للحكومة بأنه اذا

لم يعد عرابى للحرية فى ظرف ١٢ ساعة فانهم يصبحون غير مسئولين

عما يحدث . كل هذا والخديوى مصمم على عدم التحول عن عزمه حتى ولو كان فى اصراره خطر على حياته .

ولما تباطأت الدولتان فى مطالبة الباب العالى بالتدخل لوضع حد لعصيان العسكرية أبدى الخديوى رغبته فى حضور ضابط عثمانى كبير يوقف العسكرية عند حدها فتردد ممثلا الدولتين . وأخيراً وقع ما أرغم الخديوى على إعادة تعيين عرابى وزيراً للحرية إذ حضر فى ٢٨ مايو سلطان باشا والنواب والأعيان وممثلو الطوائف المختلفة ومنهم شيخ الاسلام وبطريك الأقباط وحاخام اليهود والتمسوا من الخديوى إعادة تعيين عرابى وزيراً للحرية فرفض الخديوى ولكنهم ألحوا فى الرجاء والاستعطاف قائلين إنه إذا كان الخديوى يرى أن يعرض حياته للخطر فإن عليه واجب صيانة حياتهم وحياة شعبه من الخطر . وعلى ذلك قبل الخديوى إعادة تعيين عرابى للحرية وقبل عرابى أن يكفل الأمن والنظام العام أمام قناصل الدول الأخرى

إعادة تعيين عرابى
للحرية

وفى نفس ذلك اليوم أرسل الخديوى يطلب مندوباً عثمانياً فقررت الحكومة العثمانية فى ٤ يونيه ١٨٨٢ إرسال المشير مصطفى درويش باشا ومعه أسعد افندى . ويظهر أن خطة الباب العالى فى ذلك الوقت كانت ترمى إلى التظاهر بحماية مصالح الخديوى من جهة وتشجيع عرابى والحزب العسكرى سرّاً حتى يكيد بذلك لفرنسا وإنجلترا وهما اللتان منعته من استعمال حقه الشرعى فى التدخل من أول الأمر . فبينما كان درويش باشا يقدم الهدايا للخديوى ويدعو إلى تأييده ، كان أسعد افندى يشجع

وصول مندوب
تركى

خطة الباب العالى
المزدوجة

العرايين ، وقد ثبت في أثناء محاكمة عرابي باشا ان عرابي كان متصلا بموظفي الباب العالي وأنه كان يتلقى الخطابات من أمراء السلطان بين آن وآخر وقد برهن الباب العالي على سياسته هذه بمنح عرابي وكثير من الضباط نيشانات مختلفة تقديراً لأعمالهم ، وقد تسلم عرابي النيشان المجيدى الأول من الخديوى شخصياً ، أما باقى الضباط فقد حالت الحرب دون تسلمهم نيشاناتهم .

وكان عرابي قد أصر على سحب البلاغ الأخير المقدم من الدولتين وتحديد حقوق الخديوى أزاء وزرائه وقطع المفاوضات مع حكومتى إنجلترا وفرنسا وباقى الدول اللهم إلا عن طريق تركيا . ويدل الطلب الأخير على مبلغ ما كان لتركيا من التأثير فى قرارات العرايين ، ولذا استمرت الحال مضطربة والنفوس ثائرة والحزب العسكرى يجاهر فى كل مجمع بضرورة خلع الخديوى الذى قبل بلاغ الدولتين وتنصيب الأمير عبد الحليم وكانت رسله تنشر الدعاية له بالمال والخطب .

أما الأجانب فاستمر نزوحهم من البلاد، ومن بقى منهم نصح لهم قناصلهم بالتسلح وخاصة بالأسكندرية حيث يكثر عددهم . وفى ٢١ مايو كتب قنصل إنجلترا إلى حكومته يقول « أنه قد يقع التحام فى أى وقت بين المسلمين والمسيحيين »

وفى وسط هذا الجو المفعم بالأقاويل والأشاعات المحمل بالكهرباء بسبب وجود الأساطيل الحربية وبسبب ما كانت تنشره الصحف الوطنية والأجنبية وقعت بالاسكندرية حادثة يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ فقضت على كل أمل فى إمكان إصلاح الحالة .

موقف عرابي

نزوح الأجانب
من مصر

حادث ١١ يونيه
بالاسكندرية

والحادثة في بدئها من النوع الذي يحدث في الموانىء حيث تكثر الطبقات والأجناس الوضيعة فقد شجر خلاف بين حمار مصرى وأحد المالطين فتبادلا اللكم ثم استعملت المدي فخرج الوطني وقتل ، وعلى أثر ذلك اجتمع رعاع الأروام والمالطين وأخذوا يهاجمون الوطنيين بما كانوا يحملونه من الأسلحة ، ثم نزل المصريون إلى الشوارع طوائف مسلحين بالنبايت وتصدوا للأفرنج حيث كان بعضهم يطلق النيران من النوافذ فقتل من الأفرنج ٥٠ نفساً تقريباً وقتل من المصريين أكثر من ذلك ، غير أن المصريين كعادتهم كانوا يحملون قتلاهم وجرحاهم إلى بيوتهم فلم يعرف بالضبط عدد من قتل منهم ، وفي المساء وصلت الجنود فمنعت التجمهر وهدأت الحال ، وأخذت الجنود على عاتقها مسئولية صيانة الأمن بالمدينة إذا كانت الأساطيل لا تتدخل ، فتم ذلك وأصدر القناصل قراراً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا رعاياهم الأجانب بالاختلاص إلى السكون .

مغزى الحادثة

وتدل هذه الحادثة على مبلغ ما وصلت إليه حال الأمن في البلاد فبدلاً من أن يبادر البوليس أو الجنود للقضاء على الحركة في بدئها تراخت الإدارة فلزم الحكماء منزله واعتذر بمرضه وعبثاً حاول محافظ المدينة عمر باشا لطفى إقناع سليمان سامى قائد الجند بأن يخرج مع عساكره لقمع الفتنة معتذراً بانتظاره الأوامر من عرابي ، ولما وردت الأوامر في المساء كانت الفتنة قد بلغت منتهاها . وليس المقصود من ذلك اتهام

عراي بتديرو حوادث ١١ يونيه كما أنه لا صحة لاتهام الخديوى بتديروها والمرجح أن هذه الحوادث بصرف النظر عن الذين ديروها أو استغلوها كانت نتيجة طبيعية للأضطراب الذى استولى على البلاد فى ذلك الوقت لعدم قيام حكومة مدنية مسئولة . ويؤخذ من المستندات التى قدمت عند محاكمة عراي أنه كان يعيل الى « كلفتة » المسألة وتوصية يعقوب سامى وكيل الحرية ورئيس لجنة التحقيق بإلقاء المسئولية عن عاتق الوطنيين .

وفى ١٢ يونيه اجتمع القناصل وأخذوا تعهداً من درويش باشا بأنه
سفر الخديوى
الى الاسكندرية
يضمن عراي فى تنفيذ أوامر الخديوى فى سبيل صيانة الامن والنظام
وفى ١٣ يونيه سافر الخديوى الى الاسكندرية ومعه درويش ليكون
بمأمن مما عساه أن يحدث ، ثم استدعى اسماعيل راغب باشا فى ١٨ يونيه
وكلفه تأليف وزارة بعد أن ظلت البلاد بلا وزارة مسئولة مدة أسبوعين
تقريباً ، وعين فى هذه الوزارة احمد عراي للحرية وسليمان أباطه للمعارف
وزارة راغب باشا ومحمود الفلكى للأشغال وحسن الشرايى للأوقاف . وظاهر أن الوزارة
كانت صورية فقط فان أعمال الدواوين والمصالح كانت قد تعطلت ولم
تنشط سوى وزارة الحرية ، وعبثاً حاول راغب باشا إعادة السكينة
والنظام فى البلاد .

الفصل الخامس

تدخل إنجلترا وحرب الاحتلال

لما وقعت حوادث الاسكندرية وظهر للدول أن مندوب السلطان قد فشل نهائياً في تسكين الحال، وأن عرابي قد رفض أن يلبي دعوة السلطان بلسان مندوبه للسفر إلى القسطنطينية، لم تر حكومتا فرنسا وإنجلترا ابداً من القيام بعمل حاسم في المسألة، وكانت حكومة فرنسا قد بدأت تعدل رأيها بشأن المسألة المصرية إذ خشيت أن تؤدي بها السياسة الأولى إلى التدخل في مصر حرياً إما بمفردها أو في الغالب بالاشتراك مع إنجلترا، فتعرض نفسها لخطر معارضة باقي الدول أو تختلف مع شريكها اختلافاً من شأنه أن يقضى على سياسة التفاهم مع إنجلترا، وكانت الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي عقب حرب السبعين حريصين على تفادي كل ما يستوجب غضب أوروبا أو غضب إنجلترا. لذلك أعلن «دي فرسنيه» في مجلس النواب في ٣٠ مايو بأن الوزارة لا تقبل تدخل فرنسا حرياً بشأن مصر وبذلك مهد ده فرسنيه الطريق لقبول فرنسا الفكرة التي طالما رفضتها من قبل وهي تدخل تركيا.

لذلك أرسل «ده فرسنيه» لسفيره في لندن في ٣٠ مايو يقول أنه لم يعد هناك أمل في حل المسألة المصرية بواسطة الضغط الأدبي وإرسال الاسطولين، وأنه لا بد من عقد مؤتمر للدول لأن الحالة في مصر قد

أصبحت تتطلب ذلك . فوافقت إنجلترا واقترحت أن يكون انعقاد المؤتمر بالقسطنطينية وأعضاؤه سفراء الدول لدى الباب العالي ، وأن يدعى الباب العالي للأشتراك وكان الباب العالي شديد الكره لعقد المؤتمر فذكر للدول أن مندوبيه سيحلان المشكل وأنه لا ضرورة لعقد المؤتمر .

فلما وقعت حوادث الاسكندرية كما ذكرنا أرسلت الحكومتان إلى باقي الدول تقترحان تكليف تركيا إرسال قوة حرية لمساعدة الخديوى بشروط معينة ، منها عدم البقاء أكثر من شهر إلا برغبة الخديوى وموافقة الدول ، واقترحتا عقد المؤتمر بدون إبطاء فرفضت تركيا الأشتراك في المؤتمر . وأخيراً انعقد المؤتمر في ٢٣ يونيه بالقسطنطينية في سفارة إيطاليا بدون اشتراك السلطان . وقد حددت الدولتان القواعد الأساسية التي يسير عليها المؤتمر كما يأتي : أولاً : الاحتفاظ بحقوق السلطان والخديوى وبالعهود التي ارتبطت بها مصر دولياً . ثانياً : احترام الامتيازات التي منحتها فرمانات لمصر . ثالثاً : اطراد التقدم التدريجي للحريات والنظم الحكومية بمصر . ثم أخذ المؤتمر يبحث في الشروط التي يجب أن توضع لإرسال قوة تركية إلى مصر ، كل ذلك في غيبة الدولة صاحبة السيادة والتي ستقوم بإرسال القوة . ومن القرارات المهمة التي اتخذها المؤتمر في بدء اجتماعه إعلان البرتوقول الآتي :

انعقاد مؤتمر
الاستانة

قرارات المؤتمر
الاولى

« تتعهد الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر بأنها فيما ستأخذ من قرارات بشأن المسألة في مصر لا تريد أن تأخذ لنفسها أو لرعاياها أى امتياز اقليمى أو تجارى في مصر يكون خاصاً بها ولا يكون للدول

الأخرى الحق في الحصول عليه » وكذلك قرر المجتمعون نيابة عن حكوماتهم عدم التدخل في مصر في أثناء انعقاد المؤتمر. فعارض في ذلك مندوب إنجلترا وهو « اللورد دوفرين Dufferin » وكان من أقدر سياسي ذلك الوقت واقترح أن يضاف إلى التعهد الأخير جملة « إلا للضرورة القصوى Sauf le cas de force majeure ». وبإضافة هذا الجملة أصبح انعقاد المؤتمر عبثاً لأنه قد يقرر المؤتمر أمراً وفي أثناء ذلك تدعو « الضرورة الملجئة » دولة كإنجلترا للتدخل فتضع المؤتمر أمام الأمر الواقع !

والحقيقة أن موقف حكومة إنجلترا بعد إعلان ده فرسنيه أن فرنسا لا يمكن أن تتدخل في مصر حرياً كان قد انجلى في أذهان الساسة الأنجليز. كانت الحكومة الإنجليزية تمتد أن اللجان والمؤتمرات وإرسال الوفود لا تصلح لحل المسألة المصرية، وأنه لا وسيلة لقمع العسكرية بمصر إلا بالقوة. وإن المؤتمر سيكلف تركيا إرسال القوة بشروط معينة، ولكن السلطان سيتوانى في إرسالها لأسباب أهمها أنه لا يريد أن يظهر أمام المصريين بأنه ينصر الدول المسيحية عليهم وذلك رغم كرهه للنظام الدستوري الذي ينادى به الحزب العسكري. وبعد ذلك تبقى إنجلترا صاحبة المصلحة الممتازة في مصر فقد يدعوها المؤتمر لإرسال قواتها إلى مصر فإذا فعلت ذلك باسم الدول قيدت من حريتها في العمل وازدعت مركزها وأضررت بمصالحها الخاصة ولذلك اقترح مندوبها إضافة التحفظ على التعهد الذي قرره المؤتمر وباتت

انجلترا ترقب الفرصة المناسبة للتدخل بمفردها لحسابها الخاص لا لحساب الدول. يدل على ذلك ما كتبه مسيو «سنكويكز» Sienkiewicz «قنصل فرنسا لحكومته في ٢٨ يونيه اذ يقول «أن موقف الانجليز يشعر بقرب حدوث عمل مفاجيء».

ولم تكن الأسباب التي تتذرع بها إنجلترا للتدخل خافية عليها فالحزب العسكري كان موجهها كل قوته وجهوده للاستعداد الحربي وتحصين البلاد، وكانت الاصلاحات جارية في طوابي الاسكندرية فمز على الأسطول الانجليزى أن يتم الاصلاح على رأى منه، ورأى قائد الأسطول أن في إصلاح القلاع وجمع الأحجار لسد البوغاز تهديداً له ولسفنه فوصل إليه الأمر في ٣ يوليه أن يمنع استمرار العمل في تحصين القلاع وسد البوغاز وإذا لم يوقف العمل فله أن يهدم القلاع ويسكت المدافع. وأبلغت هذه التعامات للحكومة الفرنسية لترسل مثلها لقنصلها بالاسكندرية فرفضت الحكومة الفرنسية لثلاثة أسباب، أولها احترام التعهد الذي أقره المؤتمر المنعقد في القسطنطينية، ولأن مثل هذا التدخل يعد عملاً عدائياً هجومياً ضد مصر ولا يمكن اعتباره عملاً دفاعياً. وثالثاً لأن مجلس النواب الفرنسى لم يؤخذ رأيه في ذلك الوقت ولا يجوز للحكومة أن تدخل في حرب بدون اقرار مجلس النواب. وكتب «ده فرسنيه» اسفيره بلندره أنه أعطى التعليمات للأميرال «كنراد» أنه إذا أصر القائد الانجليزى على الانذار النهائى لضرب الاسكندرية فعليه أن يغادر الاسكندرية بالاسطول الفرنسى ويرسو قرب بورسعيد. وبذا

النزاع بين قائد
الاسطول وحامية
اسكندرية

أضاع فرسنيه على حكومته وأتمته جهود قرن كامل في سبيل منع
انجلترا من وضع يدها على مصر

وعلى أثر ذلك أرسل قائد الأسطول إلى طلبه باشا قائد الحامية
العسكرية بالاسكندرية بأن يوقف تحصين القلاع ويبلغه فحوى إشارة
الحكومة الانجليزية، فجاء الرد بأنه ليس هناك إصلاحات أو تحصين وأنه لم
توضع مدافع جديدة بالقلاع، وحاول بعض الوزراء مع من بقي من القناصل
بالاسكندرية أن يلفتوا نظر «السير بوشمب سيمور» إلى الضرر الذي يلحق
سكان المدينة وطينين وأجانب على السواء إذا استعمل القوة فلم ينجحوا
في ثنيه عن عزمه . وفي صبيحة ١٠ يوليه أرسل قائد الأسطول إلى القناصل
يعلمهم بأنه سيبدأ بالضرب بعد ٢٤ ساعة إلا إذا سلمت القلاع للأسطول
وكذلك أخطرت حكومات الدول

ولما أخطر السلطان بالأمر أعرب عن رغبته في تأجيل ضرب
الأسكندرية وأنه سيقترح حلالاً للمسألة في ١٢ يوليه، وكان قد عين سعيد باشا
صدراً أعظم. فأبدى اللورد «دوفرين» استعداداً لتبليغ هذا الرأي لحكومته
ولكنه قال انه لا يظن أن إبلاغ هذا الرأي سيغير الخطة التي اعتزمت
على تنفيذها الحكومة الانجليزية . ويعتبر هذا المسلك من حكومة
الباب العالي غريباً إذ أنها ظلت بمعزل عن المؤتمر رغم انعقاده بعاصمتها
إلى يوم ١٠ يوليه حين أبدت رغبته في الانضمام وهو اليوم الذي
قررت فيه الحكومة الانجليزية ضرب الاسكندرية في اليوم التالي .
ثم ما معنى التسويف في ظرف يحتاج إلى سرعة الحكم والتنفيذ ؟

نوانى الحكومة
التركية

وأن كانت تركيا حين أرسل إليها المؤتمر في ٦ يوليه دعوة رسمية للتدخل وإرسال قواتها إلى مصر تهدئة الحال بها على أن تكون نفقات الحملة على جانب مصر؟ حقا كانت الدعوة مصحوبة بشروط منها عدم بقاء القوة أكثر من ثلاثة شهور، واحترام الحالة الحاضرة من حيث بقاء الحكومة الخديوية وامتيازاتها، وقد يكون في هذه الشروط للدولة صاحبة السيادة شيء من الغضاضة، ولكنها برفضها الدعوة قد ضيعت فرصة سانحة وعرضت أغنى وأرقى أقطارها للاحتلال الأجنبي

وصول الانذار
الانجليزي

ولما أن وصل الانذار إلى الحكومة المصرية في ١٠ يوليه وهو القاضي بانزال جميع المدافع من القلاع والطوابى القائمة على ساحل الاسكندرية وتسليم بعضها للانجليز وإلا ضربت الاسكندرية عقد مجلس الوزراء برئاسة الخديوى وحضره درويش باشا وأرسلوا إلى القائد رداً آية في البلاغة إذ جاء فيه :

ابين

« نحن هنا، وفي بلادنا، ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نصونها ضد كل عدو يبادئنا بالعدوان... إن مصر المحافظة على حقوقها وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع أو أية قلعة مهما تكن إلا إذا اضطرتها الحرب، إن مصر تحتاج على إرسالكم إنذار اليوم وتلقى مسئولية تمدي الاسطول وضرب الاسكندرية وتناجحه المباشرة وغير المباشرة على رأس الدولة التى تجرؤ فى وسط هذا السلام الشامل على قذف القنبلة الأولى ضد الاسكندرية، تلك المدينة المسالمة، مستهترة بحقوق الأمم وقوانين الحرب » وكان قنصل انجلترا المستر « كارتريت Cartwright »



منظر شارع شريف بعد الحرب

الذى ناب عن سير « ادوارد مالت » قد قابل الخديوى وأعلنه رسمياً بعزم الاميرال على الحرب صباح الثلاثاء، ونصح الخديوى بالالتجاء إلى سراى الرمل . وعقد الخديوى مجلساً آخر وعرض وقد منه على الانجليز إنزال المدافع الثلاثة الكبيرة فأبوا إلا إنزال جميع المدافع فرأى الجميع أن فى ذلك عاراً كبيراً لا يمكن احتمالاه، وأنه متى ضربت السفن الانجليزية الطوابى المصرية تجاوبها هذه بالمثل إنما بعد أن يطلق العدو المقذوفات الخمسة أو الستة الأولى ثم أحاطوا الباب العالى علماً بما قر عليه الرأى

وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء (٢٢ شعبان ١٢٩٩)

١١ يولية سنة ١٨٨٢ أطلق الاسطول الانجليزى الواقف أمام الاسكندرية ^{ضرب الاسكندرية ١١ يولي} المكون من ١٤ سفينة بين مدرعة ومدفعية قنابله على حصون الاسكندرية وبعد ١٥ طلقة بدأت القلاع المصرية فى إطلاق مدافعها واستمرت الحرب قائمة الى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بعد أن تهدمت القلاع وسقطت مدافعها واحترقت مؤنتها . وكانت خسائر المصريين عظيمة أما خسائر الانجليز فتافهة ، ولم يكن ينتظر أن تطول مقاومة ^{اهزام المصريين} القلاع القديمة بمدافعها العتيقة التى يرجع تاريخها الى عهد محمد على مدافع المدرعات الانجليزية ومقذوفاتها التى كانت تصوب نحوها بمهارة

ولما سكنت المدافع عرض الأمر على الخديوى فعقد مجلساً واستقر الرأى على أنه اذا عادت السفن الانجليزية الى الضرب ترفع الأعلام البيضاء وأن يذهب طلبه باشا لمقابلة قائد الأسطول ويعلمه بأزال الحصون

قد انهدت وأن العلاقات بين مصر وإنجلترا لا تستوجب هذا العدوان
فركب طلبه زورقا وقابل ياور القائد وبلغه الرسالة ، فأخبره بأن القائد
يريد احتلال ثلاثة حصون لتكون مركزا للقوات الانجليزية فاذا تأخر
الخديوى عن تسليم الطوابى إلى ساعة معينة عاد الضرب واحتلت القلاع
قهرا ، فأبلغ الأمر الى الخديوى وتقرر مخاطبة الباب العالى فى ذلك لأن
الخديوى لا يملك التنازل عن أى جزء من أرض مصر لدولة أجنبية .

وفى صبيحة الأربعاء رفعت الأعلام البيضاء وبعد إطلاق بعض
المقذوفات سكنت السفن وكانت الجنود والأهالى قد علموا بإمكان نزول
الانجليز واحتلال الميناء فخرجوا معهم أولادهم ونساؤهم وأطفالهم يحملون
ما يمكن حمله قاصدين النزوح من الاسكندرية وهم فى ذعر وكرب
شديدين ، وكان البدو والعساكر وأرباب السوايق قد انتهزوا فرصة
تراجع الجنود عن الاسكندرية ونزوح الأهالى منها فعملوا على نهب
متاجرها ، وأشيع أن سليمان سامى قائد إحدى الأورط قد أمر جنوده بحرق
المدينة قبل مغادرتها . ويقال أيضا ان مقذوفات السفن كانت سببا فى
الحريق . وعلى كل حال فانه فى أثناء خروج الجند والأهالى فى اليوم التالى
لضرب الاسكندرية اندلعت النيران فى مباني المدينة وصارت ليلة الخميس
كأنها شعلة نار وخرج الناس والجند من المدينة حاملين ما وقع فى أيديهم
من أقمشة وسلع مختلفة . وقد حاول عرابى ومن معه القبض على ناصية الحال
وتهدئة الجند وتطمينهم فلم يفلحوا وقد قصد الجميع إلى باب شرقى ومنه
الى « حجر النوتيه » ثم على ترعة الحمودية الى عزبة خورشيد ثم الى كفر

ذعر الاهلين
وحريق
الاسكندرية

الدوار حيث وقع اختيار عرابي وأركان حربيه لأقامة القاعدة الحربية فأخذ محمود فهمي باشا رئيس أركان حرب عرابي يضع الخطط ويقم المرتقات والمتاريس ويحفر الخنادق ويحصن المكان تحصيناً كافياً لرد الانجليز إذا ما بدأوا سيرهم في طريقهم نحو مصر .

وكان الخديوى قد انتقل الى سراى الرمل ومعه عدد من الذوات ليتعدوا عن مواطن الخطر، فأحاط بسرايه عدد كبير من جنود سليمان سامى بك وكان الغرض الظاهرى تقوية الحراسة ولكن خشى أن يكون القصد اعتقال الخديوى ومنعه من مغادرة السراى فطلب الى عرابي أن يأمر بصرف الجند من حول السراى ففعل وكاف طلبه باشا بتنفيذ ذلك . وفى اليوم الثالث وصل الى علم الخديوى أن الجنود المراية قد غادرت المدينة وأن الانجليز بعد أن وقفوا مكتوفى الأيدي أمام حريق الاسكندرية قد عزموا على إنزال جنودهم إلى البر، فغادر الخديوى سراى الرمل ومعه أسرته ودرويش باشا وحاشيته وقصد إلى

نزول الخديوى الى
قصر رأس التين

قصر رأس التين حيث استقبله الاميرال سيمور وبعض جنوده، وحضر قناصل الدول يهنئونه بسلامته . وفى يوم ١٤ و ١٥ يولية نزلت طائفة من الجنود الانجليزية لحفظ النظام فى المدينة فأخذت المدينة تعود تدريجاً إلى سابق حركتها وبدأ المصريون والأجانب يعودون إلى أعمالهم وبنزول الجنود الانجليزية فى ١٥ يوليه بالاسكندرية بدأت الخطوة الأولى فى احتلال البلاد . وقد ترددت الحكومة الانجليزية فى اتخاذ هذا القرار بعد ضرب الاسكندرية وذلك مراعاة لشعور الدول المجتمعة

في الاستانة وخوفاً من إثارة الآراء الحرة المتطرفة ضدها، لاسيما وأن أحد وزراء حكومة غلادستون المستر «جون بریت Bright» المشهور بآرائه الحرة كان قد استقال على أثر ضرب الاسكندرية . ولا يعزب عن البال أن دعوى إنجلترا في ضرب الاسكندرية كانت تقوم على أساس أن حصون الاسكندرية كانت تهدد أساطيلها والآن وقد اندكت قلاعها فليس ثمة خطر على أساطيلها ، ولكن الحقيقة أن الحكومة الانجليزية كانت ترى ضرورة قمع عرابي وجنده وبما أن عرابي قد أخذ يتحصن في الداخل فلا بد لانجلترا من إتباع ضرب الاسكندرية بحملة برية ولذا قرأها على إزال قواها برا .

وقد ظهر بمجرد اطمئنان الخديوى في سراي رأس التين أن القرارات الأولى لم يوافق عليها الخديوى ونظاره طوعا ، ولذا أصدر الخديوى في ١٧ يولييه أمرا يدعو فيه عرابي للمثول جاء فيه : « اعلما أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونتمه الانجليزية على طوابي الاسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التي كانت جارية بالطوابي وتركيب المدافع التي كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المسألة مع الاميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة . . . وانه تقرر من جميع الدول العظمى في المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها . . . وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر

الخديوى يدعو
عرابي للحضور

وعن كافة التجهيزات الحربية وتحضروا حالا إلى سراي رأس التين ،
وكذلك كتب راغب باشا رئيس الوزراء الى المديرين والمأمورين
يخبرهم بمحدث الصلح ويأمرهم بإيقاف إرسال العساكر وعمل الاستعدادات
ولكن هذه الأوامر كانت لا أهمية لها منذ كان العراييون مسيطرين
على داخلية البلاد ، وكان الأهالي والأعيان منقادين اليهم ويساعدونهم
بالمؤن والمال والرجال ولذا كان رد عرابي لهذه الدعوة صريحا إذ قال :
رد عرابي
أن البلاد في حالة حرب مع انجلترا بحسب القرار الذي أصدره مجلس النظار
برئاسة الخديوى وحضور درويش باشا والذوات من المصريين وبدليل
وجود الانجليز الآن محتلين لبعض النقاط في الاسكندرية وأنه إذا جلا
الانجليز عن الاسكندرية فانه لا يتردد في الحضور — أما مادام الانجليز
في الاسكندرية فواجب الحكومة أن تستمر في تجهيزاتها الحربية لصدم
عن البلاد . . . »

وعلى أثر وصول رسالة الخديوى الى عرابي كتب عرابي الى
يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ليعقد مؤتمراً عاما للنظر في الحالة
فاجتمع في وزارة الداخلية عدد كبير يشمل وكلاء الوزارات ورؤساء
المصالح وكبار رجال الدين والتجار والأعيان وتداولوا في الأمر فانتقدوا
تصرف الخديوى واتهموه بمالأة الانجليز وخيانتهم لوطنه ، وأخيراً رأى
من الصواب أن يرسلوا وفداً الى الاسكندرية لمقابلة الخديوى والنظار
ودعوتهم للقاهرة وإفادة المجلس بما يروونه . وقد مر الوفد بكفر الدوار
ولما وصلوا الى الاسكندرية وعرف الخديوى والنظار مجهود

العرايين أصدر الخديوى أمره بعزل عرابى واعتباره وحده مسئولا عزل عرابى

عما يحدث لاصراره على التجهيزات الحربية . وبقي من الوفد اثنان مع الخديوى هما على باشا مبارك واحمد بك السيوفى وعاد الباقرى يعلنون قرار عزل عرابى . وكانت الوزارة قد اخطرت يعقوب سامى بقرارها فعقد مجلس عام كبير للمرة الثانية وقر رأى المجلس على ضرورة الاستمرار فى الدفاع وأعلن التوقف عن تنفيذ أوامر الخديوى فى جميع جهات القطر بدعوى أن الخديوى فى قبضة العدو وأنه خرج عن مقتضيات الشرع الشريف ، وتآلف مجلس عرفى من وكلاء الوزارات برئاسة يعقوب سامى وكيل الحرية لتصرف شئون الدولة وتنفيذ أوامر عرابى واستمر المجلس العرفى قائما بالأمر الى أن دخل جيش الاحتلال القاهرة

تكوين مجلس
عرفى

أما فى الاسكندرية فكان الخديوى يحاول مع وزرائه ومن بقى بمدينته من كبار الموظفين والدوات مثل استون باشا وسلطان باشا والزبير باشا وتجراى بك أن يحولوا الأمة عن عرابى بالرسل والمنشورات وبالمال إلى أن جاءت القوات الانجليزية فى منتصف أغسطس وعلى رأسها « سير جانت ولسلى Wolseley » فنشطت حركة الدعاية ضد عرابى ونظمت وأنت بأحسن النتائج للانجليز ، وكانت وزارة راغب باشا قد استقالت ، وفى ٢٧ أغسطس تآلفت وزارة قوية رئيسها شريف ومعه رياض للداخلية وعلى مبارك للأشغال وعمر لطفى للحرية واحتفظ شريف بالخارجية ، وكان نفوذ الحكومة لا يتعدى الاسكندرية وضواحيها

نشر الدعاية ضد
عرايى

نايف وزارة
جديدة

والآن نعود الى المؤتمر المنعقد في الاستانة لحل المسألة المصرية مؤتمر القسطنطينية فنقول إن حادث ضرب الاسكندرية بواسطة السفن البريطانية قد أثر في أعمال المؤتمر ووضع الدول أمام أمر واقع ، فبعضها كالمانيا والنمسا فسر عمل انجلترا بأنه نتيجة الضرورة القصوى ، وبعضها كالروسيا كان حائقا أما فرنسا فلزمت صمتها الأول مكتفية بإعلان اعتراضها بعدم اشتراكها مع انجلترا ومحتفظة في نفس الوقت بالعلاقات الودية بينها وبين هذه الدولة أما انجلترا فانها بعد أن صار لها المقام الأول في شئون مصر قد حرصت على استمالة الدول اليها وعدم الأقلال من شأن المؤتمر حتى لا يقال أنها تريد الانفراد ، وقد أدت بها الرغبة في مصالحه الدول إلى أنها كانت تعلن في كل مناسبة ترحيبها باشتراك أى دولة معها فيما كانت تجريه من أعمال عسكرية لقمع عرابي أو لحماية القناة . قال غلادستون في مجلس النواب في ٢٢ يولييه « إذا لم نحاول القضاء على الفوضى والارتباك السائدين في داخلية مصر كنا مقصرين في أداء مهمتنا ، وانا لانتظر أن تشترك الدول معنا فاذا لم يتحقق أملنا في تعاون الدول قنا بمفردنا بالعمل المطلوب »

أما تركيا فانها كما أدرتها أرسلت للدول احتجاجا شديداً ، وكان يظن عوده الي ارسال القوة التركية في أول الأمر أن أعمال المؤتمر ستنتهي عاجلا غير أنه رأى أن تسير الأعمال فيه في مجراها الطبيعي . فأعاد المؤتمر الكرة ودعا تركيا في ١٥ يولييه للاشتراك ، وفي هذه المرة رأت حكومة الباب العالي أن توافق الدول فأرسلت مندوبها سعيد باشا وعاصم باشا إلى المؤتمر في ٢٠ يولييه

وأعلن المندوبان استعداد تركيا لإرسال قوة عسكرية إلى مصر بإشراف الدول، فلما علمت الحكومة البريطانية بذلك كتب «لورد جرافتون» إلى سفيره بالاستانة «اللورد دوفرين» بأن الحكومة البريطانية تقبل اشتراك القوات التركية معها بشرط أن يحددوا بالضبط الغرض الذي أرسلت من أجله القوات التركية، وكانت الحكومة الإنجليزية تريد بذلك أن يفصح السلطان عن آرائه بشأن عرابي والخديوي توفيق إذ قد سبق لتركيا أن عرضت بعد ضرب الاسكندرية حل المسألة بعزل الخديوي وتعيين الأمير عبد الحليم. وكانت الحكومة البريطانية ترى أنه إذا أعلن السلطان عصيان عرابي وخروجه على القانون فلا بد أن يؤثر هذا الاعلان في عقول المصريين فيضعف مركز عرابي وتنحل قواته. فأجاب الأتراك أنه ليس من المصلحة اعلان عصيان عرابي قبل نزول الحملة بمصر. فأجاب «دوفرين» أنه لا سبيل إلى إرسال الحملة إلا بعد اعلان عصيان عرابي أولا. فقبل الباب العالي وأخذوا يعدون حملة من ٥٠٠٠ جندي وعرض سعيد باشا مشروع اعلان عصيان عرابي، ولكن الحكومة الإنجليزية أقامت عقبة جديدة وهي عقد اتفاق حربي مع إنجلترا وبغير ذلك لا يسمح للجنود التركية دخول مصر. وفعلًا أصدرت الحكومة أوامرها لقائد الأسطول بمنع أية قوة تركية من النزول بأحدى موانئ مصر. وعلى ذلك أعلن مندوب تركيا في المؤتمر في ٧ أغسطس قبوله للشروط التي وضعت لدعوة السلطان لإرسال القوات التركية إلى مصر وعرض على «لورد دوفرين» قرار عصيان عرابي فأقرته الحكومة الإنجليزية

محاورات الباب
العالي وسفير
إنجلترا

بتعديل بسيط (١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢) ثم بدأت المفاوضات في وضع شروط الاتفاق الحربى وانتهى المؤتمر من أعماله فى ١٤ أغسطس رغم اعتراض تركيا .

واستمرت المفاوضات بين تركيا وانجلترا بضعة أسابيع بشأن الاتفاق الحربى ، فتارة يوافق المندوبون العثمانيون على الشروط وتارة يعلن السلطان عدم موافقته على بعضها ، وكانت انجلترا فى ذلك الوقت تعد العدة لحملة مصر فكانت السلطات العثمانية تعرقل مساعى الانجليز فى شراء البغال والخيول من آسيا الصغرى وإرسالها إلى مصر من أزمير ، فيشدد السفير البريطانى فى شروط المعاهدة إلى أن تتساهل تركيا ثم تعود المعاكسة ثانيا وهكذا . وفى أواخر أغسطس أرسلت التعليمات للورد دوفرين بالتوقيع على المعاهدة بشرط إعلان عصيان عرابى ، وطلب الباب العالى أن يسمح للقوات التركية بالتزول بالاسكندرية ومنها إلى أبى قير مباشرة فلم تقبل الحكومة الانجليزية وقالت أنها تفضل أن تنزل القوات فى منطقة قناة السويس . وفى

٦ سبتمبر أصدر الباب العالى قرار عصيان عرابى وكان يرجى أن يتم فشل الاتفاق التوقيع على الاتفاق الحربى ولكن بدلا من ذلك احتج « لورد دوفرين » على أن صيغة قرار العصيان جاءت مخالفة لما اتفق عليه وانه لذلك سيتمنع عن التوقيع ١ . . . وأخيراً فى ١٣ سبتمبر أبلغ السفير أنه يستطيع التوقيع على الاتفاق ، ولكن فى صبيحة اليوم التالى وصلت أخبار موقعة التل الكبير

وكان انتصار الانجليز فكتب «لورد جرانفل» أنه لا لزوم الآن لارسال القوات التركية ، وبذلك نجحت الحكومة الانجليزية في كسب الوقت اللازم لأعداد حملتها على مصر وفي استصدار قرار العصيان ضد عرابي مع تظاهرها باحترام حقوق السلطان وبرغبتها في تحالف قواته معها والحقيقة أن حكومات إنجلترا وفرنسا ومصر لم يكن ليرضيه أن ترى الجنود التركية في مصر، وأما محاورات إنجلترا مع تركيا لهذا الغرض فكانت ارضاء للدول الوسطى ورغبة في انتزاع قرار عصيان عرابي من الباب العالي . أما فرنسا فقد تخلصت إنجلترا من معاودتها لها - أو بالأحرى من مضايقتها لها في مصر بفضل بلادة وتردد حكومة «ده فرسنيه» . وقد عرفنا أن السفن الفرنسية قد غادرت الاسكندرية إلى بورسعيد عند ما أرسل قائد الأسطول الانجليزي انذاره للسلطات بمصر وكان طبيعيا أن تتجه الانظار بعد ضرب الاسكندرية إلى تأمين قناة السويس لاسيما فرنسا وحماية القناة وان الأعراب كانوا يهددون الأمن في منطقة القناة بسبب الاضطراب السائد في البلاد . ورأى «ده فرسنيه» أنه يستطيع اصلاح موقف فرنسا بارسال قوة فرنسية تحتل منطقة القناة بالاشتراك مع إنجلترا ولكنه خشى من معارضة مجلس النواب الفرنسي فاقترح على إنجلترا أن يعرض أمر حماية القناة على مؤتمر الأستانة لتأخذ إنجلترا وفرنسا اقرارا من الدول بذلك ، فلما عرض الأمر على المؤتمر لم ير مندبو ألمانيا والنمسا وروسيا سببا لأصدار مثل هذا القرار ، غير أن المؤتمر أبدى أن لإنجلترا وفرنسا مطلق الحرية في اتخاذ ما يريدان من الاجراءات للدفاع عن

مصالحهما في مصر ، فاكثفت الحكومتان بذلك وأخذتا يستعدان
لأرسال حملة مشتركة لحماية القناة . ومع أن إنجلترا طلبت في ٢٤ يولييه
اعتمادا من مجلس النواب بمبلغ ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ فرنك للحملة فإن فرنسا
لم تطلب سوى تسعة ملايين مع أن إنجلترا لم تكن تريد من فرنسا في
الحقيقة سوى التعاون الأدبي والسياسي ، وبعد ما أقر مجلس النواب
الفرنسي عمل الحكومة في أول الأمر عاد نخشى أن يؤدي التدخل
لحماية قناة السويس إلى تدخل في الحملة الحربية داخل البلاد ، وانه
مادام مؤتمر الاستانة لم يصدر قرارا بتكليف إنجلترا وفرنسا حماية القناة
فإن تدخل فرنسا قد يؤدي إلى متاعب دولية لا يرضاها الشعب الفرنسي
في ذلك الوقت . لذلك لما عرض الأمر لأخذ الصوت رفض المجلس
الاقتراح بأكثرية عظيمة وقدمت الوزارة استقالتها وتألفت وزارة
« دكلرك Duclerc » في ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ ولم يجرؤ الوزراء على
مواجهة المجلس بسياسة التدخل الحربي
ولما تحررت إنجلترا من قيود العمل مع فرنسا اتجهت نحو إيطاليا
تسترضيها وكان الشعور فيها قد بلغ درجة عظيمة على أثر احتلال فرنسا
تونس بعد الجزائر ولقرب دخول القوات الانجليزية والفرنسية
مصر فأرسلت الحكومة الانجليزية منذ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ تكلف
سفيرها في روما دعوة الحكومة الإيطالية « لا لحماية القناة فحسب بل
أن الحكومة الانجليزية لترحب باشتراكها أيضا في الحركات الحربية
التي قد تضطر اليها في الداخل قريبا » فاعتذرت الحكومة الإيطالية

موقف فرنسا

عدم موافقة المجلس
على تدخل فرنسا

محاطة إيطاليا
للتدخل

مراعاة لمؤتمر الدول ولموقف فرنسا أزاءها وأبلغت شكرها وحسن تقديرها لدعوة إنجلترا . على أن الدعوة قد تركت أثراً حسناً في نفس الحكومة الإيطالية فتوثقت الروابط بين الدولتين وصارت إيطاليا منذ ذلك الوقت تنصر السياسة الإنجليزية بمصر بقدر ما تسمح لها المجاملات الدولية .

ولما تحررت إنجلترا من قيود العمل مع الدول أخذت تستعد لارسال حملة قوية لا لحماية القناة فحسب بل لقمع عرابي كما كان غرضها من أول الأمر . ولما كان اشتراك تركيا مما يساعد إنجلترا في مهمتها بدئت المفاوضات مع حكومة الباب العالي كما شرحنا

وفي ١٣ أغسطس وصل إلى الاسكندرية « سير جارنت Garnet

الحملة الإنجليزية Wolseley » وصار بعد ذلك « لورد ولسلي » قائد الحملة الإنجليزية وقد جاء في خطاب تعيينه الرسمي أنه عين « لتوطيد نفوذ الخديوي كما هو مقرر بالفرمانات التي منحها السلطان وبالاتفاقات الدولية » ولقمع الفتنة العسكرية في تلك البلاد . وقد وزعت الحملة منشوراً على الأهالي والجند جاء فيه « أن الجنود الإنجليزية لم تأت إلى هذه الديار بقصد الغزو أو الفتح وإنما حضروا لردع العصاة وإيقاف تيار الفتن وتأيد سلطة الخديوي » .

أما الحملة فبلغ عددها ١٤٠٠٠ من المشاة و ٢٤٠٠ من الفرسان

١٣٠٠ من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين و ٩٠٠٠ من الهنود جاءوا عن طريق السويس .

أما العرايون فكان يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠ من جنود نظاميين وعربان
ومتطوعين، وقد استطاع العرايون بفضل الاستحكامات والخطوط
الحربية التي أقاموها بين الاسكندرية وكفر الدوار أن يصدوا الانجليز
في مناوشاتهم الأولى قرب الاسكندرية، ولكن الانجليز كانوا قد قرروا
دخول القاهرة عن طريق قناة السويس والاسماعيلية. أما المناوشات
الأولى والتظاهر بالاستعداد للسير في طريق الفرع الغربى للنيل فكان
لخدعة العرايين الذين بقوا عند كفر الدوار ينتظرون مرور العدو
وأهملوا تحصين الطريق الشرقى رغم علمهم بضرورة حضور الجنود الهنود
عن طريق السويس.

وكان عرابى قد قطع المواصلات بين الاسكندرية والداخل
فاضطر الانجليز إلى ربط الاسكندرية ببور سعيد بسلك تلغرافى، وحصنوا
الاسكندرية وأقاموا المدافع الكبيرة لحماية محطتها خوفا من مهاجمة
العرايين الذين تحصنوا في خطوطهم القوية عند كفر الدوار وأمكنهم
بقيادة طلبة عصمت أن يقاتلوا القوات الانجليزية التي جاءت لمناوشة
المصريين واختبار قوتهم وكادوا يظهر عليهم.

وفي أثناء ذلك أخذت القوات الانجليزية تنتقل تدريجاً إلى منطقة
القناة فسار أمير البحر «سيمور» أولاً بسفنه إلى بور سعيد ثم اخترقت السفن
القناة ونزل الضباط والجنود بالاسماعيلية، وكان عرابى قد أرسل في اللحظة
الآخرة محمود فهمى باشا رئيس أركان حربه وكبير مهندسيه إلى الميدان
الشرقى لإقامة ما يمكن من الخطوط والاستحكامات عند «التل الكبير»

جهود العرايين

جهود العرايين
عند كفر الدوار

القوة الانجليزية
تخترق القناة

والصالحية ونقط أخرى . وجمال بخاطر المرايين إذ ذاك ردم قناة
السويس منعاً لدخول الانجليز بسفنهم . ولكن « دلسبس » خشى على
مشروعه العظيم فأوهم عرابي بأن الاتفاقات الدولية تمنع انجلترا من اتخاذ
القناة ميداناً للحرب وأن انجلترا لا تستطيع خرق هذه الاتفاقات ، وأن
عرابي باحترامه الاتفاقات الدولية سيكسب عطف الدول ومساعدتها .
فصدق عرابي هذا الكلام ولم يفتن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة
يدلنا على ذلك ما جاء في تبليغه للباب العالي عند وصول الانجليز إلى
الاسماعيلية إذ قال « علم لنا أن الانجليز شرعوا في إطلاق القنابل من
جهة الاسماعيلية إلى « تقيشة » . أما نحن فبالنظر إلى احترامنا التبعة بأن
تكون على الحياد وإلى عدم تقويتنا لتلك النقطة وعدم وجود قوات
عسكرية . . . كل ذلك جعلنا بآمن تام من تحمل أى تبعه كانت . . . »
وقد أرسل عرابي إلى دلسبس عقب دخول الانجليز القناة ونزولهم
بالاسماعيلية يقول : « بما أن الانجليز خرقوا نظام حيده القناة فقد صارت
مصر مضطرة إلى سدها وتعطيلها منعاً لاعتدائهم فإذا لم يرد لنا جواب
في مدة أربع وعشرين ساعة اضطررنا إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة
للمدافعة » . ولما كان دلسبس واثقاً من قوة الانجليز وقدرتهم الآن على
دفع ما يهدد القناة رد على عرابي أن يفعل ما تسوغه له قوانين الحرب .
وحاول المرايون تنفيذ فكرتهم فلم يقدرُوا وكل ما أمكنهم عمله أنهم
سدوا التبعة الحلوة فمنعوا وصول الماء عن السويس والاسماعيلية .
ثم مالبت أن انتقل عرابي وضيابطه من كفر الدوار وأقام معسكره

انتقل عرابي إلى
التل الكبير

في « التل الكبير » وجاءت إليه الوفود من العمدة والمشايع والأعيان ومعهم الهدايا من اللحوم والأرز وأصناف المأكولات ووفد الصوفيون ورجال الطرق ومعهم أتباعهم ومن أشهر هؤلاء الشيخ عبد الجواد من المنيا والشيخ الجنيد من الميمون يبنى سويف ، وأرسل بعض المديرين ماطلبه عرابي من الرجال المجندين حديثا للانضمام إلى الصفوف المحاربة رغم جهلهم بالنظم الحربية وعين على رأس هذه القوات غير النظامية على الروبي ومحمود سامي البارودي .

بدء القتال بين
الجانبين

ولما اكتمل جمع الأنجليز عند الاسماعيلية بدأوا يستطلعون مواقع العرايين فقصدوا أولا « نفيسة » في ٢٣ أغسطس فارتد عنها العرايون إلى « المحسمة » وتعرف الموقعة أيضا « بتل المسخوطة » فتبعهم الأنجليز وتقهقروا العرايون وأسر محمود فهمي رئيس أركان حرب الذي كان ينظم خطوط الدفاع الأمامية عند التل الكبير ، ثم التحم الجيشان في موقعة « القصاصين » في ٢٨ أغسطس وقد أبلى المصريون بقيادة الفريق راشد حسني باشا المعروف « بأبي شنب فضة » في هذه الموقعة بلاء

موقعة القصاصين
وتقهقروا المصريين

حسنا فأوقعوا خسائر جمة بصفوف الأنجليز وزحزحوهم عن مواقعهم وكادوا يظفرون بالنصر إلى أن جرح راشد حسني جرحا بليغا فذاع الخبر بين المصريين وبدأوا يتقهقرون ، وحاول المصريون استرجاع مواقعهم بقيادة علي فهمي الديب فلم يتمكنوا وتعتبر موقعة القصاصين أعظم ما وصلت إليه جهود المصريين في هذه الحرب

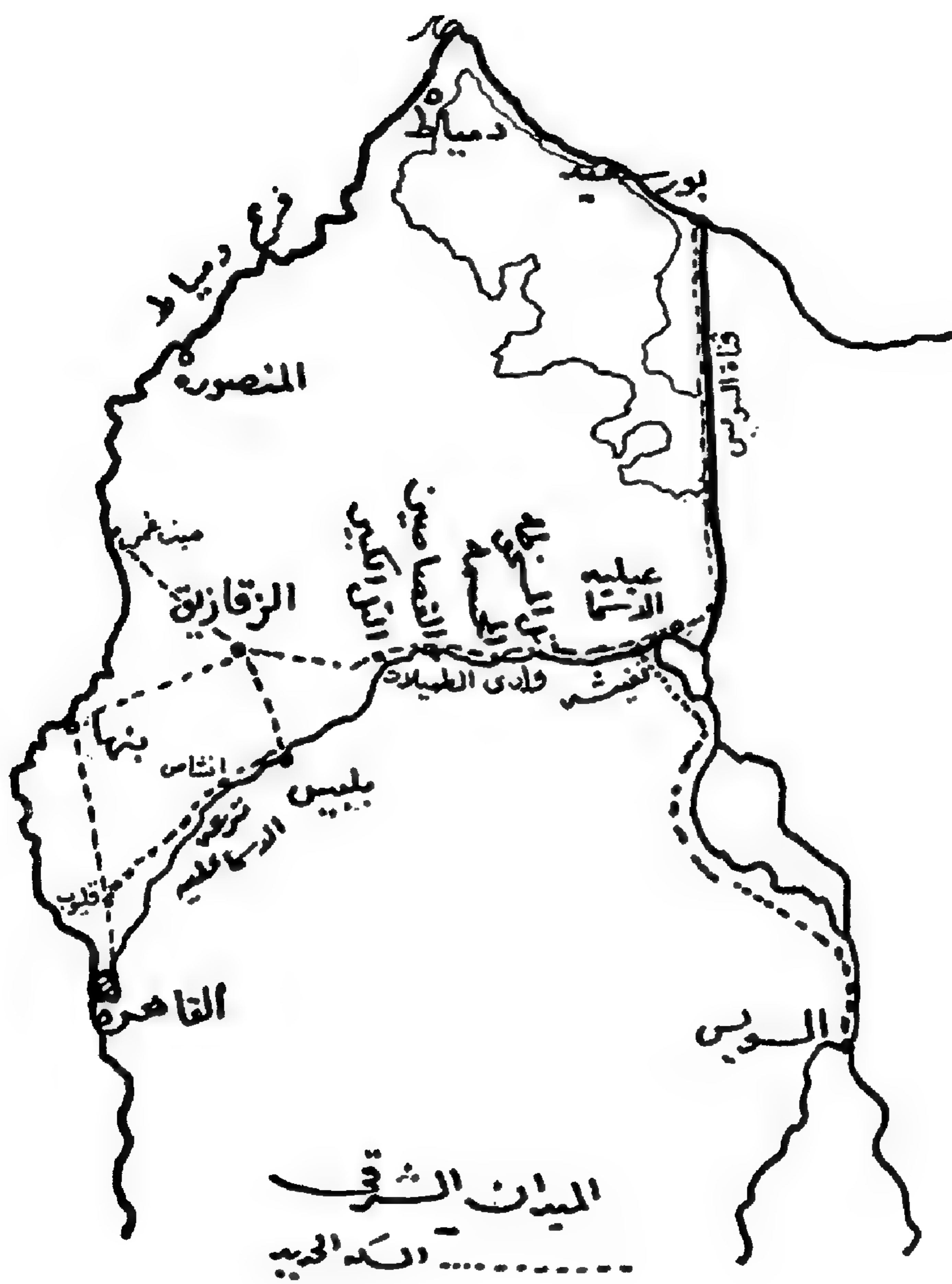
وفي أثناء ذلك كان الأنجليز قد اتفقوا مع الباب العالي على إعلان

نشر قرار عصيان عرابي

عصيان عرابي فتشروا قرار العصيان في جريدة الجوائب بالاستانة في ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومما جاء فيه : « بارادة سيدنا ومولانا السلطان المعظم أمير المؤمنين خليفتنا الأعظم اشعاراً لجميع المسلمين بأن الافعال التي أجراها عرابي وأعوانه ورققاؤه في مصر مخالفة لارادة الدولة العلية السلطانية ومحجة لمصالحها ومضرة بمصر ومغايرة لمصالح المسلمين وبناء على ذلك تقرر أن عرابي وأعوانه عصاة « بغاه » وبهذه الصفة تجرى معاملتهم . . . » فاشترى سفير انجلترا ألوفان من هذا العدد أرسلت الى جميع البلاد الاسلامية وخاصة في مصر حيث وزع الاعلان بين أفراد الجيش فكان لهذا الخبر أسوأ وقع بين الضباط والجنود الذين ما كادوا يعلمون بفجواه حتى ظهرت عليهم علامات الضعف والاستسلام .

أثر القرار في عرابي

أما عرابي فوقع عليه الخبر كالصاعقة لأن حجته في المقاومة كانت تقوم على أساس أنه المدافع عن حقوق الدولة العلية والخلافة صاحبة السيادة في مصر فلما نشر القرار سقطت حجته واستولى عليه الوجوم وبدأت عليه دلائل اليأس والتشاؤم وزالت مظاهر القوة والشدة واليقين التي امتاز بها في أول الحركة، وجعل يكثر من التعبد وتحريك شفثيه بقراءة الأوراد والأدعية وتقلب حبات مسبخته بين أصابعه . لذلك لم يكن عبثاً ما تحملته حكومة انجلترا في سبيل انتزاع هذا الاعلان من السلطان ، والحقيقة أن إعلان عصيان عرابي كان لانجلترا بمثابة انضمام جيش قوى كان يحارب في صفوف عدوها فما لبث أن انحاز إليها فأغناها عن هدر دماء ألوف من أبنائها . كان أول أثر لهذا الاعلان أن خمدت الروح المعنوية التي كانت



تحرك الثوار ففترت همم المحاربين وتراخت أعصاب أنصارهم وتشجع موقعة التل الكبير أنصار الخديوى فظهروا فى الميدان وجاء إلى ساحة القتال سلطان باشا وغيره من أنصار الخديوى يدعون الضباط والأعيان والأعراب إلى ترك عراقى والجيش ويرشدون الانجليز إلى أقرب السبل للوصول إلى القاهرة ، وكان قائد المصريين فى مقدمة خطوط الدفاع بالتل الكبير ضابط مصرى اسمه على يوسف المشهور بـ «نخفس» فاستمالوه إليهم . ودبر الانجليز خططهم فى ليلة أحياءها عراقى والمصريون بالذكر وتلاوة الأوراد إلى ساعة متأخرة ، فقام الانجليز بعد منتصف ليلة ١٣ سبتمبر قاصدين معسكر المصريين وتركوا النار فى خطوطهم إيهاماً للمصريين وأخذوا يسرون تحت جنح الظلام . سافة ستة أميال مسترشدين بمن معهم من الضباط والأعراب إلى أن وصلوا خطوط على يوسف الأمامية فى فجر ذلك اليوم فاخترقوها بدون مقاومة ، ثم ما لبثوا أن أصبحوا فى وسط المعسكر المصرى فداهمهم بضرب بنادقهم فهب المصريون مذعورين وحاولوا رد الهجوم فلم يفلحوا وفروا هاربين تاركين مؤنهم وذخيرتهم ولم يثبت فى القتال سوى المدفعية بقيادة بعض الضباط الشجعان وقد قتل من المصريين ألفا نفس ونصف ألف و أسر مثل هذا العدد . أما عراقى فانه لما رأى ما وقع ركب حصانه ومعه عبد الله النديم وأسرع بالفرار حتى أدركا قطاراً مسافراً إلى القاهرة عن طريق بليس عند بلدة «انشاص» فركباه إلى القاهرة فوصلا إليها عصرًا

المزينة وفرار عراقى

الحال في القاهرة وكانت القاهرة إذ ذاك في قلق عظيم والعامة والغلمان يضجون ويصيحون بالدعاء والتكبير والناس جميعا في انتظار أخبار الموقعة الفاصلة يروحون وينعدون وحكماء المدينة ابراهيم بك فوزى لا يفتر لحظة عن الطواف في الشوارع والأزقة منعا لهجوم الرعاع على المتاجر والأحياء الأوربية وخوفا مما قد يقع من الاضطرابات كما حدث حينئذ في طنطا والمحلة الكبرى وبها ودمهور

عراي بالقاهرة وبينما القوم في هذه الحال المعلقة إذ بجبر وصول عراي يملا الجو ويتناقله الناس فيقولون أنه وصل يحمل رأس سيمور وغيره من قواد الانجليز ! . ووصل عراي توالا إلى قصر النيل حيث اجتمع بكبار الضباط وأخذ يقص عليهم ما حدث من هزيمته وهو يبكي واقترح عليهم اقامة الخطوط والاستحكامات عند العباسية لقتال الانجليز قبل دخولهم القاهرة، واجتمع المجلس العرفي وعرض عراي اقتراحه فرد عليه بعض الأعضاء أنه لم يكفه تدمير الاسكندرية بسوء تديره فجاء يريد تدمير القاهرة وقرروا عدم مقاومة الانجليز، وكتب عراي يستعطف الخديوى باملاء بطرس باشا غالى وكيل الحقانية إذ ذاك وسافر إلى الاسكندرية رؤوف باشا وبطرس باشا وعلى الروبى باشا يعرضون هذا الاستعطاف على الخديوى فلم يقبله وأمر باعتقال على الروبى

أما الانكليز فانهم بعد انتصارهم في موقعة التل الكبير نسفوا الاستحكامات واستولوا على ما في حصون التل من مدافع وساروا إلى القاهرة عن طريق السكة الحديد ، وسار جزء من الجند بحذاء

دخول الانجليز
القاهرة

الترعة الاسماعيلية إلى القاهرة خوفا من سدها . ووصل الانجليز إلى
العباسية في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومنها إلى القلعة فسلمت الحامية المصرية
وعدها ٤٠٠٠ بدون مقاومة ، ثم احتلت الجنود الانجليزية ثكنة قصر
النيل . ولما وصل الجنرال لو Lowe إلى العباسية كاف حكامدار القاهرة
تسليم عرابي فجاء عرابي وطلبه ثم محمود سامي وسلموا سيوفهم وأنفسهم
للسلطة الانجليزية . وذهب الجنرال «وود Wood» إلى كفر الدوار فسلمت
الجنود الباقية من المعسكر وغنم الانجليز مؤننا وذخائر كثيرة وكان طلبه
عصمت قائد كفر الدوار حين علم بموقعة التل الكبير قد غادر المعسكر
إلى القاهرة وتبعه كثير من الجنود والضباط إلى قراهم . ثم سلمت حاميات
بور سعيد ورشيد وتمنعت حامية دمياط قليلا بقيادة عبد العال ثم
سلمت في ٢١ سبتمبر و بذلك تم تسليم الجيش المصري وقد سرجت أنفاره
وامتلأت السجون بالضباط فوق رتبة بكباشى وبكثير من الأعيان
والتجار والموظفين الذين عرفوا بانتمائهم إلى العرايين ، وكان سلطان
باشا الذى وصل إلى مصر يشير على السلطات باعتقال من كانت تحوم
حولهم الشبهات ، وقد أدى ذلك إلى اختفاء كثيرين منهم عبد الله نديم
والسيد العقاد وسليمان سامي داود المتهم بحوادث الاسكندرية وقد
قبض على الاخيرين وأعيدا إلى مصر بعد أن فرا إلى الخارج . أما الأول
فقد بقى مختفيا بمصر مدة طويلة

دخول الخديوى
القاهرة

وفي ٢٥ سبتمبر وصل الخديوى إلى القاهرة وركب معه في مركبته
الدوق أوف كنوت بن ملكة انجلترا وكان من قواد الحملة والجنرال

ولسلى والسير ادوارد مالت واصطفت الجنود الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة إلى سراي عابدين وعزفت الموسيقى بالنشيد الانجليزي كما عزفت بالنشيد المصري فكان هذا بمثابة إعلان للناس بالتغيير الجديد الذي طرأ على مركز الحكومة الخديوية

ثم سرعان ما انفردت إنجلترا بالعمل فالتفت المراقبة الشائبة وأهملت شأن فرنسا «لأن حكومة جلالة الملكة ، كما قال لورد جرانفل ، لا تستطيع أن تشرك معها فرنسا في ثمار حملة لم ترض أن تشرك في أخطارها أو نفقاتها» وأرسلت الحكومة الانجليزية إلى الدول مذكرة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ترسم فيها خطتها السياسية فتقول : « أن حكومة جلالة الملكة على الرغم من وجود قوات بريطانية في مصر مؤقتا لترغب في سحب هذه القوات بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وما تتطلبه من الوسائل التي تكفل توطيد سلطان الخديوى ، وترى الحكومة أن واجبها الآن إزاء سمو الخديوى يقضى عليها بوجوب إسداء النصيحة حتى تضمن بقاء الاصلاحات التي يراد وضعها وتطبيقها ، وظاهر أن معنى النصيحة التي يقدمها ممثل الدولة المحتلة إنما هي في الحقيقة بمثابة أوامر يجب أن تنفذ . يدل ذلك على ذلك ما جاء بمذكرة الوزير نفسه إلى معتمد إنجلترا الجديد «السير افلن بارنج» بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ « يجب عند البحث في المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر وإدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة ما دام الاحتلال المؤقت *occupation provisoire* مستمرا وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من وظائفهم . . . »

سياسة
الحكومة المحتلة

وكانت ثورة محمد احمد المهدي قد استفحلت إذ ذاك في السودان فانتهزت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة واستغلتها لفائدتها فنصحت للحكومة المصرية أولا باخلاء السودان ، ثم أبانت للدول خطر سحب قوات الاحتلال من مصر مادامت قوات المهدي تهدد حدود البلاد من جهة وما دام الجيش المصري بعد تسريح الجيش القديم لم يكتمل بعد ولم يدرب على الحرب . ولما انتهت من حركة المهدي وأعادت فتح السودان بقوات مصرية انجليزية كان الاتفاق الانجليزي الفرنسي قد تم سنة ١٩٠٤ وبه ثبتت قدم الاحتلال في البلاد

وكانت الحكومة الانجليزية قد نذبت « لورد دوفرين » سفيرها لورد دوفرين بمصر السياسي لدى الحكومة العثمانية للحضور الى مصر عقب الاحتلال لوضع التنظيمات الجديدة فكان من أول المسائل التي نظر فيها محاكمة المرابين فتألفت لجنة برئاسة اسماعيل أيوب باشا للتحقيق معهم ومحكمة عسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا لمحاكمتهم ، كما تألفت لجنة للتحقيق في حوادث الاسكندرية وطنطا ومحكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، وكذلك تألفت لجنة لتقدير التعويضات لمن أصابهم ضرر في هذه الحوادث . وقد صدر الحكم في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالاعدام على أحمد عرابي ومحمود سامي وعبد العال حلمي وطلبة عصمت وعلى فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي ، وأبدله الخديوي في الحال بالنفي المؤبد خارج القطر .

فنفوا الى جزيرة « سيلان » بعد أن جردوا من ألقابهم وصودرت أملاكهم مقابل راتب سنوي قررته لهم الحكومة .

وحكم بالإعدام على سليمان سامى داود قائد الجند بالاسكندرية
الذى نسب إليه إصدار أمر الحريق والنهب فأعدم فى الاسكندرية
وصدرت أحكام أخرى مختلفة على ما يقرب ١٥٠ من المتهمين
وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ صدر عفو عام عن جميع الأهالى الذين
اشتركوا فى الثورة وبذا انقضت معالم الثورة العرابية ودخلت البلاد فى
طور جديد سيكون موضوع الجزء الثالث ان شاء الله



ملحق ١

خطاب (جريمى بنتام Bentham) الفيلسوف السياسى الانجليزى

٢٨ ابريل سنة ١٨٢٨

من جريمى بنتام الانكليزى الى محمد على باشا بمصر

يارئيس مصر :

عرفك الناس منذ زمن أنك أكثر أمراء المسلمين استنارة ، وأشدهم رغبة فى الإصلاح ولم يبق إلا أن تعمل على تقاذه هذه الإصلاحات وهذه الشهرة الذائعة فأنت فى الحقيقة أحد النجوم الساطعة التى ظهرت فى هذا القرن وما عليك إلا أن تزين بجلال إسمك صفحات القرون المقبلة

وإني سأنبئك عن الوسائل اللازمة التى تتخذ بها إسمك وصفاتك . لقد تحدثت مع ثلاثة من الذين عرفوك وخدموك مدة طويلة وهم (بكنجهام الانكليزى و برادش الأمريكى وتوماس جالواى مهندسك الأمين) ومنهم وقفت على دقائق نفسياتك وسمو أخلاقك ولقد قال لى « جالواى » أنك مثلى تدين بالذهب النفى أدبياً وسياسياً وأن ماترمى إليه من كل إصلاحاتك إنما هو ترقية جميع الذين يعملون تحت سلطانك وإبلاغهم أقصى درجات السعادة . وقد ذكر لى أنه جاءك وهو لابس رداء العمل فلما علمت بوصوله لم تستفكف من مقابلته بل تقدمت إليه وأمسكت بيده وهذه يارئيس مصر منتهى مكارم الأخلاق ودليل على أنك بعيد عن صفات العظمة والكبرياء وأنى مثلك أمقت الكبر وأزدريه

هذه الوسائل التى أشرت إليها هى المستور والاستقلال وحفيدك عباس الذى تعده ليكون ولى عهدك كما يعتقد الجميع . والمسائل الثلاث مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً

متيناً فمن غير دستور « بسيط » قوى الدعائم يستحيل أن تضمن بقاء إصلاحاتك التى قمت بها ومن غير الاستقلال لا يمكن أن يولد الدستور ومن غير ولى عهد لك يخلفك على العرش ويحترم الدستور ويحرص على التمسك به أياً كان نوعه يستهدف الدستور وكل ما قمت به من الأعمال للزوال . ولنبدأ بولى العهد

تربية ولى العهد : لأجل أن يتهيأ حفيدكم للحكم الدستورى ويصبح شغوفاً على الدوام بالدستور واستكمالها يجب أن يتربى التربية التى تؤهله لذلك وإنى لهذا السبب أُلح بضرورة وجوده فى لوندزه سنتين أو ثلاثاً يكون فيها تحت اشرافى مباشرة أو اشراف صديق أثق به تمام الثقة وهنا أعلمه التعليم الموافق وسيخبركم جالواى مهندسكم الأمين عنى وعن كفايتى لتولى هذه المهمة العالية ومتى شيدتم استقلال بلادكم وأقمتم الدستور فيها فقد يروق لكم إذ ذاك أن تزوروا هذه البلاد لتعودوا مع حفيدكم وعند ذلك تزورون مليكنا كما زاره قيصر روسيا حديثاً وكما زاره آخرون من ذوى الرؤوس المتوجة فى أزمنة مختلفة

وهذه هى الطرق التى اتبعها مع عباس حتى ينشأ على محبتى

أولاً — الطريقة الإيجابية وذلك بأن اضع حوله كل ما ينقل اليه السرور من غير ألم فلا يلبث أن يعتبر وجودى مصدر سروره واستمتاعه ويصبح شخصى فى نظره رمزاً لكل شىء سار

ثانياً — الطريقة السلبية ولا أرى استخدامها إلا نادراً أو يقتضى هذه الطريقة تصبح إدارتى فى نظره مصدر آلامه والعقبة الكؤود التى قد تقف فى طريق استمتاعه وإذا ما أنت ظروف تتطلب توقيع العقاب عليه فأنى أفضل أن أتبع الطريقة الآتية دون سواها وهى أن أحرمه الاستمتاع بشىء منتظر ، أما العقوبات الجسمانية فلا أرى إمكان الالتجاء إليها

وإذا أبدي عباس ميلاً طبيعياً للعاطفة الانسانية فلا بأس من رفقة واحدة ترافقه فقط وقت فراغه

أما عن الكتب فأشير عليه بقراءة مقالات مولير وتاريخ الهند وتاريخ انكلترا
والتاريخ العام وتاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ الثورة الأمريكية وتاريخ الاسلام
والروسيا وتاريخ الحروب الدينية

أما عن الجامعة فأشير بأن يلتحق بجامعة لوندرة أما أ كسفورد وكبرج فها
معاهد التمصب والكذب والرياء والتقاليد الرثة

الاستقلال : أما عن الاستقلال فما يدعو إلى استغرابي واستغراب العالم أجمع
استمرار تبعيتك الفعلية أو الظاهرة (للسلطان) ولا بد أن يكون ذلك راجعاً إلى بعض
أسباب خاصة ليس في طاقة الأجانب أدراكها فإن مركز مصر إذا تم وصل البحرين
أحدهما بالآخر سيملك من أن تقف حكما بين إنجلترا وفرنسا متى كنت مستقلاً أما
وأنت تابع فلا يمكنك عقد أية معاهدة مع أية دولة أجنبية

حقاً قد يكون في وسعكم أن تعتدوا هدنة وفي استطاعة أي قائد أن يعقد هدنة
ولكنه لا يستطيع إبرام معاهدة تبقى نافذة المفعول طويلاً ، أما إذا أعلنتم استقلالكم
فلن تكون هناك دولة أجنبية لا تستطيعون أن تبرموا معها في الحال المعاهدات التي
توافقكم وعند ذلك سرعان ما تأخذون مكانكم بين ملوك أوروبا وليت شعري ولماذا
لا تكونون مثلهم ؟ وازنوا بينهم وبينكم من حيث عدد السكان والدخل فاذا وجدتم
من يمتاز عليكم فانكم ستجدون من بينهم كثيرين ممن هم أقل منكم مالا ووفرة ،
فهذه ألمانيا فيها من الممالك المستقلة سكسونيا وورتمبرج وهانوفر ، وفي أوروبا الدنمركة
والبورتنال والسويد (أما دول البلقان فلم تكن مستقلة في ذلك الوقت)

بقي تعيين اللقب الذي يوافقكم متى أصبحتم مستقلين فلقب (الباشا) يدل
على التبعية فلا يمكن اتخاذه ، ولا شك أنكم تعرفون اللقب الذي يلقب به صاحب
الأمر في مرا كش أنه لقب يعبر عنه الأفرنج بكلمة (إمبراطور) هذا هو اللقب
الذي يجب أن تتخذه وهو لقب يعد أعظم من لقب ملك

وأما عن علاقاتكم مع السلطان فاما أن تكونوا على وفاق معه أو على خلاف فاذا

كنتم على خلاف فليس هناك مصاعب تقترض سبيلكم اذا اعلنتم الاستقلال مادمتم واثقين من شعبكم ومن ضباط جيوشكم على الأخص ولكن إذا فرضنا وجود الاتفاق بينكم وأنكم راغبون في استمرار هذه المودة فيلوح لى أنكم تستطيعون متى كنتم مستقلين وعلى اتفاق مع السلطان أن تقدموا له خدماً أجل وأنفع مما تقدمون له وأنتم في حالة التبعية. على أنكم تعلمون حاجة السلطان للمال فأرسلوا إليه القدر الذي تريدون إرساله وأنتم في حالة الاستقلال كما لو كنتم في حالة التبعية وقد تحصلون بالمعاهدات على موافقة الدول المعادية للسلطان مادام الأمر الذي تعنى به الدول هو استطاعتكم أن تنفذوا في الحلفاء ضد رغبة الدول مايمكنكم تنفيذه بموافقتهم ، أما إذا لم يصغ السلطان إلى مطالبكم وترفع عن إجابتكم فما عليكم إلا أن تصارحوه القول بعبارات لائقة كما هو شأنكم قولوا له إذا اعترفتم باستقلالى منحتكم مقدار كذا من المال في ميعاد محدد وأما إذا رفضتم فأنى سأنضم إلى الحلفاء ضدكم (وكانت تركيا إذ ذاك تحارب روسيا وفي حالة عدااء مع فرنسا وإنجلترا وكان محمد على قد فضل الانسحاب من المورة والاتفاق مع الحلفاء على إعلان حيده)

الدستور : أما عن الدستور فأقترح أن تكون حكومتكم ملكية في مستوى الحكومات الأوربية وضمن دائرتها الودية وأن تقسم المملكة إلى خمسين دائرة انتخابية ينتخب عن كل دائرة عضو ومن الأعضاء الخمسين يتكون مجلسكم (وإذا راعينا أن عدد سكان مصر كان في ذلك الوقت يتراوح بين ثلاثة ملايين وبين مليونين ونصف كانت نسبة التمثيل واحد لكل ٥٠.٠٠٠ أو ٦٠.٠٠٠ من السكان) ويكون حق الانتخاب لكل فرد أقام مدة معينة في الدائرة ويكون عارفا بالقراءة والكتابة ويجب أن تكون طريقة الانتخاب بالتصويت السرى

أيها الرجل العظيم ان العالم لم يعرفك للآن حق المعرفة وكما زادت معلومات الناس عنك استفاد العالم واستفاد الوطن الذي أوجدته بل استفاد ايضا الجنس البشرى بأكمله ؟

(ترجمه المؤلف من وثيقة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطانى)

ملحق ٢

مقارنة بين عهدين

في آخر عهد اسماعيل	في آخر عهد سعيد	
٥٤٢٥٠٠٠ ر	٤٠٥٢٠٠٠ ر	عدد الأقدنة المنزرعة
٥٤١٠٠٠٠ ر ج	١٩٩١٠٠٠ ر ج	الواردات
١٣٨١٠٠٠٠ ر	٤٤٥٤٠٠٠ ر	الصادرات
٨٥٦٢٠٠٠ ر	٤٨٣٧٠٠٠ ر	الايادات
٩٨٥٤٠٠٠٠ ر	٣٣٠٠٠٠٠ ر	الدين العمومي
٥٥١٨٠٠٠ ر	٤٨٣٣٠٠٠ ر	السكان
٤٨١٧ ر	١٨٥	عدد المدارس
١١٨٥ ر	٢٧٥	عدد أميال السكك الحديدية
٥٨٢٠ ر	٦٣٠	» » أسلاك التلغراف
٨٤٠٠ ر		» » الترع

ماحق ٣

بالقروض التي عقدها الخديوى اسماعيل والمبالغ التي دفعت منها فعلا

التاريخ	البنك	للمبلغ الرسمي	للمبلغ الوارد	سعر	القائد في المائة	الاسماء
١٨٦٢	جوشن	٣٣٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٨٣ $\frac{1}{4}$	٧	١
١٨٦٤	جوشن	٥٧٠٤٠٠٠	٤٨٦٤٠٠٠	٩٣	٧	٤
١٨٦٥	الانجلاو جيشان	٣٣٨٧٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٦	جوشن	٣٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٩٢	٧	١٧
١٨٦٧	العثمانى	٢٠٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٨	اوبنهم	١١٨٩٠٠٠٠	٧١٩٣٠٠٠	٧٥	٧	١
١٨٧٠	بشليم	٧١٤٣٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٧٥	٧	٢ $\frac{1}{4}$
١٨٧٣	اوبنهم	٣٢٠٠٠٠٠	١٧٨١٠٠٠	٧٠	٧	١
١٨٧٩	رتشيلد	٨٥٠٠٠٠٠	٥٩٩٢٠٠٠	٧٣	٧	١
		٧٧٠٠٤٠٠٠	٥٠٥٨٩٤٠٠٠			

(عن كتاب تاريخ مصر كاهي)

ملحق ٤

فرمان سنة ١٨٧٣

من العلوم لديكم أنكم استدعيت منا جميع الخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث الى عهدة والى مصر الأسبق محمد علي باشا المرحوم الى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص اعطاء بعض امتيازات حسب استوجيها موضع الخديوية وأمزجة الأهالي وطبائعها الخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة في أحكامها والتفصيلات المقتضية في عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائماً مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولة بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتي :

اما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهر سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية في أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه الى أكبر أولاد الخديو المذكور وبعده الى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم المذكور على الدوام يكون مستلزماً لحسن ادارة الخديوية المصرية وجالباً لاستكمال سعادة أحوال أهلها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهلها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلاً باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتي بيانها وهي أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية

ادارتها بمعرفتها مع مآصار الحاقها بها أخيراً من قائمقاميتي سواكن ومصوع وملحقاتها
يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها الى أكبر أولادكم الذكور وبعده الى
أكبر أولاد من يكون خديوياً على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية
المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها الى أكبر اخوته الذكور وإذا لم
يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الأصول
قانوناً مستمراً وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال
الوراثة الخديوية الى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلاً

ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية
المقتضية في إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو
أكبر أولادكم الذكور صغيراً صبياً وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر
أولادكم الذكور أعنى الوارث صغيراً وصبياً بأن يكون عمره أقل من ثمانية عشرة سنة
ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة فى الحال يصدر فرمان من طرف
السلطنة السنية بتوايته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصياً
ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى
سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضاً اثنان من
الأمراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى
الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة فى الحال وبعد
ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة
الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه
لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصياً ولا رتب هيئة
الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية
والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية
وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى

ذكره وهو أنه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصي منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكترية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن يرغب فصلهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات الأمور على الأمورية المهمة والمقدمة في الذكر من تلك الأموريات أعني الأمور على الأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويبشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصي وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصي وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الأولى أعني فيما إذا كان تعيين الوصي وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في الصورة الثانية أعني فيما إذا كان انتخاب الوصي بمعرفة الأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصي ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفي أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من الأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفي الوصي في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفة السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من الأمورين المصرية والحاقة بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصيا وبمجرد بلوغ الخديو الصبي إلى سن الثماني عشرة سنة صار رشيداً وفاعلاً مختاراً فيبشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا الملوكية ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالي والسكان وراحتهم من أهم المواد الملزمة الموعوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائده على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية إلى الحكومة

المصرية واستمرار جرياتها خلفا عن سلف وتلك الكيفية هي أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معمر ريتها وثرة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالي وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالي مع الأجانب وتترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجاره وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكرك وأمور التجاره وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم أخلال معاهدات الدولة العلية البوليتيكية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التامة له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم المعنى به زياده عن كل شئ من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة ميرالاي من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمها الملوئ وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجوده فى الخطة المصرية كاعلام وصناجق مياثر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرجة بالحديد فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاؤها

بلا استئذان ولا أجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأيدها أصدرنا لكم أمراً هذا
الجليل القدر من ديواننا الهمايوني بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا
الهمايوني واعطاؤه لكم متما ومكلاً ومعدلاً ومصرحاً للخطوط الهمايونية والأوامر
الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثه الحكومة
المصرية أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في إداره الأوامر الملكية والعسكرية والمالية
والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المدرجة بهذا فرمان الجديد
نافذه و باقية ومرعية الاجراء على عمر الزمان وقائمة مقام أحكام فرمانات السالفة على
ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها
بصرف جل همكم في حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنيّة
الأهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة
والغيره والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الأقطار
وأن تراءوا إجزاء الشروط المقرره في هذا فرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة
التي هي ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية
على الأرتيب والقاعده المرعية في ذلك تحريراً في سنة ١٢٩٠ (هـ) عن كتاب حقائق
الأخبار.)

ملحق هـ

لائحة مجلس النواب عام ١٨٨٢

نحن خديوى مصر

بعد الأطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق

٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

وبناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة

لمن له حق الانتخاب ولن يجوز انتخابه تتعين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشمل أيضاً

على كيفية الانتخاب

المادة الثانية — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل

منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابلة بمصاريفه

المادة الثالثة — النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر

أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعده أو وعيد

المادة الرابعة — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا وقعت من أحدهم جناية

أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة الخامسة — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الافراج أو توقيف الدعوى

موقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون

مسجوناً فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى عليه يتصور فيها حكم

المادة السادسة — كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن

لجهة التى تنتخبه فقط

المادة السابعة — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر

من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما إلى ٣٠ يوما فيجاء إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة التاسعة — إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة العاشرة — تفتتح الحضرة الخديوية أورئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة الحادية عشرة — تفتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديوى أورئيس مجلس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلسانه وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الثانية عشرة — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة بتحضير جوابها و بعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يفتدبهم المجلس لهذا الغرض من أعضائه

المادة الثالثة عشرة — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على رأى حصلت المداولة فيه

المادة الرابعة عشرة — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الحناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة الخامسة عشرة — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة السادسة عشرة — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتاب المجلس الذى يؤلف من الرئيس والوكيلين ومن الكتاب

المادة السابعة عشرة - اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية.
وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة الثامنة عشرة - للنظار حق الحضور في المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه.
فيه ولهم أن يستنوبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين *

المادة التاسعة عشرة - إذ قرر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم
أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه
أو يستنوب عنه أحد كبار الموظفين ليجيب عما يسأل عنه

المادة العشرون - للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعا ولهم في أثناء
اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد
أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته.
المادة الحادية والعشرون - النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن
كل أمر يتقرر بمجلس النظار و يترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء.
المادة الثانية والعشرون - كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند
السابق عن إجرا آتة المتعلقة بوظيفته

المادة الثالثة والعشرون - إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار
وأصر كل على رأيه بعد تكرار المناظرات و بيان الأسباب ولم تستعف النظارة فالحضرة
الخدوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز
الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب
الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة الرابعة والعشرون - إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول
ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة الخامسة والعشرون - مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة.
ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا
يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل به ما لم يتل في مجلس النواب بندا فبندا

و يقرر حكما فحكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشرة يوما وإذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا قرر مجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة السادسة والعشرون — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظره وفي هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية لمجلس النواب

المادة السابعة والعشرون — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلي من مشروع القانون بمجلس النواب للمداولة فيه أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلي مع التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها وفي حالة ما إذا كانت التغييرات لم تقبلها الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة الثامنة والعشرون — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانيا على اللجنة للنظر فيه

المادة التاسعة والعشرون — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق عليها المجلس

المادة الثلاثون — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأي وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر

كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها

المادة الحادية والثلاثون - ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة الثانية والثلاثون - تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة الثالثة والثلاثون - تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة

المادة الرابعة والثلاثون - لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للأستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة الخامسة والثلاثون - ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة السادسة والثلاثون - إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه : فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وأن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة (٢٣ ، ٢٤) من هذه اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة (٢٣)

المادة السابعة والثلاثون - إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول في أمر

الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعياً كما في المادة (٢٣)

المادة الثامنة والثلاثون — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وإراد في ميزانية عامة مقررة بهذا المجلس وأية مقابلة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الإقرار من مجلس النواب أيضاً

المادة التاسعة والثلاثون — يجوز لكل مصرى أن يقدم المجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس و بناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك.

المادة الأربعون — كل عرض يختص بحقوق أو صوالم شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به

المادة الحادية والأربعون — إذا طرأت ضرورة مهمه تلتزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخله بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى إنعقاد مجلس النواب يقدم الأمراليه ليرى رأيه فيه

المادة الثانية والأربعون — لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك في المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائباً عنهم

المادة الثالثة والأربعون — تكون الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء في صندوق

المادة الرابعة والأربعون — لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل وعلى كل حل فلرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائماً بالنداء بالاسم

المادة الخامسة والأربعون — انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والسكراتب الأول والثاني يكون دائماً بوضع الآراء في صندوقه

المادة السادسة والأربعون — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً ثلثاً أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة السابعة والأربعون — كل قرار يترتب عليه مسؤولية النظائر لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة الثامنة والأربعون — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه لا بداء رأيه المادة التاسعة والأربعون — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية المادة الخمسون — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظائر

المادة الحادية والخمسون — إذا غمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظائر المادة الثانية والخمسون — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة الثالثة والخمسون — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه صدر بمرأى الاسماعيليه في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظائر وناظر الداخلية

محمود سامي

مصر وملحقانها

في عهد الخديوي اسماعيل

